الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٩١)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤٥
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥٤
حقوق الانسان في العالم	١٧٤

٢٠٠ سيدة يشهدن ستاند أب كوميدي بنكهة سعودية

المصدر: جريدة شمس الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=130668

الخبر. بسمة محمد

على طريقة «ستاند أب كوميدي»، ولكن بنكهة سعودية اعتلت ثلاث فتيات منصة مسرح مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية «سايتك» في مدينة الخبر، ليقدمن فقرة ترفيهية خاصة بعيدا عن الإنشائية والتنظير وبأسلوب مميز تحدثن فيها عن الاحترام وتعزيز الأخلاق وكيفية توطيدها بالنفس.

وجاءت الفقرة ضمن الفعالية النسائية لمشروع ركاز لتعزيز الأخلاق في المنطقة الشرقية «ركازيات» تحت عنوان «تقديرا لذاتي أعلنت احترامي»، التي أقيمت وسط حضور تجاوز ٢٠٠ شخصية، بأسلوب فكاهي على طريقة «ستاند أب كوميدي»، حيث وجدت تفاعلا من الحضور ضمن فقرات حوارية تفاعلية مع الجمهور.

فيما اعتلت ثلاث فتيات خشبة المسرح للحديث عن إنجازاتهن، ليسرقن الأضواء، ويجبرن الحاضرات على التصفيق إعجابا بهن.

وأبدعت الفتيات في عرض مشاريعهن التطوعية للحضور، موثقات إياها بعروض تقديمية تبين فكرة المشروع وكيفية عمله، قدمتها المشرفة على مشروع Story Time للأطفال إسراء الغنيم، والمشرفة على مشروع نادي اقرأني عالية نوح، بالإضافة إلى تجربة أول سفيرة سعودية لمؤسسة الفكر العربي في المملكة بيان حريري. وشاركت المستشارة النفسية فائقة الإدريسي في الفعالية لتتحدث عن الاحترام من منظور نفسي، لتعرض بعدها مسؤولة جودة الشؤون الإدارية بجامعة الدمام كلية وعضو نادي لآلئ توستماسترز رحاب الدوسري، صورا مختلفة من الاحترام.

ثم استعرضت الطالبة بكلية المجتمع المتحدثة رهام المحمدي ملامح لتقدير الذات بأسلوب بسيط يتناسب مع جميع الفئات العمرية، مشددة على ضرورة عدم مقارنة الإنسان نفسه بالآخرين حتى لا يتسبب ذلك في إحباطه، وتحدثت عضو جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية رباب الدوسري عن حق الإنسان في الاحترام، وتناولت بعدها طالبة الطب شيماء العثمان أهمية وجود رؤية مستقبلية لدى الإنسان.

نظام الحد من إيذاء الطفل.. قريبا

المصدر: جريدة شمس الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=130622

الرياض. علي بلال

كشف نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى، أن نظام حماية الطفل سيصدر قريبا من مجلس الوزراء بعد الانتهاء من دراسته، معبرا عن أمله أن ينهي مجلس الشورى دراسة نظام الحد من الإيذاء.

وأوضح عقب مشاركته بورقة عمل في الحلقة العلمية «قضايا الأحداث والعنف الأسري» بعنوان «خصائص الأحداث ضحايا العنف الأسري» في مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، أمس، أن برنامج الأمان الأسري الوطني لديه العديد من المشروعات المستقبلية، وسيعتمد خلال المرحلة المقبلة على الدراسات المسحية الوطنية للوصول إلى الأرقام الحقيقة للعنف الأسري لإعطاء صورة حقيقية حول الوضع ومدى الانتشار خصوصا أن الحالات التي تبلغ قليلة «لا بد من تقديم رؤية واضحة وصحيحة للوضع»، مشيرا إلى أن هذا الأمر لم يصل لحد الظاهرة ولكنه موجود في المجتمع السعودي، والأرقام والإحصاءات تعطي مؤشرات لكيفية المعالجة والممارسة، وضرورة دراسة أسباب حدوث هذا العنف للحد منه.

وأكد العيسى أن وزير الصحة رئيس مجلس الخدمات الصحية الدكتور عبدالله الربيعة أصدر تعميما للقطاعات الصحية بالمملكة، بإلزامية التبليغ عن كل حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال أو الأحداث دون سن ١٨ عاما فور الاطلاع عليها، مبينا أن ذلك يستند إلى نظام الممارسات الصحية، وهي ألا يكون هناك إفشاء للخصوصية وسرية الحالات إلا في بعض الحالات المعينة التي قد تشكل خطرا على الشخص نفسه أو على من حوله «قد يكون الطفل أو الحدث تحت التأثير أو التهديد، فحماية له يتم التبليغ، وليس بالضرورة أن يكون التبليغ أداة لإيذاء الطفل ويكون رصدا لمثل هذه الحالات واتخاذ العقوبة والتأهيل بشأن المعنف.»

وقال لـ «شمس» إن حالات العنف التي لا يتم التبليغ عنها مشكلة لا يستطيعون الوصول إليها حاليا، مشيرا إلى أنه من خلال الأبحاث تتم المقارنة بين الحالات الصامتة التي تعطى من خلال البحث العلمي على أنها تعرضت لمشكلة «من خلال البحث عنها ومقارنتها بالحالات التي تم الإبلاغ عنها فعليا سنجد النسبة.»

وبين العيسى أن السجل الوطني يرصد أرقام العنف الأسري بشتى أنواعه «العملية تظل قاصرة ونحتاج إلى أعوام لحصد النتائج، ولا بد من التحرك ووضع حلول ومنع العنف من خلال وضع الاستراتيجيات والتوعية والبرامج المتخصصة.»

ولفت إلى أن برنامج الأمان الأسري الوطني يتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في رصد المشكلة وتوحيد الجهود حتى تكون هناك أرقام حقيقية «نأمل أن يتم هذا الأمر مع وزارة التربية والتعليم، والأمن العام، وهيئة حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان حتى لا تشتت الجهود وتتكرر الأرقام والحالات وإنشاء قاعدة بيانات صحيحة وحقيقية»، مبينا تعدد مظاهر التحرش الجنسي ومنها مشاهدة الأفلام الإباحية على الإنترنت والوسائل الأخرى، وإجبار بعض القصر على مشاهدتها .

وأشاد العيسى بالحلقة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حول العنف الأسري بمشاركة تسع دول عربية، مبينا أنه تم فيها الكشف عن الكثير من الأمور وإطلاع المتخصصين في المجالات العلمية والعملية والمتعاملين مع ضحايا العنف الأسري.

وشدد على ضرورة التركيز حول هذه الأمور غير المقبولة في المجتمع العربي والسعودي والمساهمة في توعية المتخصصين والمجتمع لمنع حدوث مثل هذه القضايا.

الشرقية: فروع حقوق الإنسان تراقب الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة شمس الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=130720

الدمام. زينة علي
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستفتح مختلف فروعها ومكاتبها لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات خلال الانتخابات البلدية وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.
وأشارت الجمعية في بيان لها إلى أنها تلقت من اللجنة العامة للانتخابات طلبا بشأن مشاركتها في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
وانتقد بيان الجمعية ما اسماه عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية.

بيان غامض لـ"حقوق الإنسان" حول مشاركتها كمراقب للانتخابات

المصدر: جريدة الوطن الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=48839&CategoryID=5

الرياض :عبدالله فلاح 2011-04-07 3:14 AM
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس ، بيانا "غامضا" حول مشاركتها كمراقب للانتخابات البلدية المقررة في شوال المقبل.
وفيما أكدت الجمعية في بيانها على دعمها للعملية الانتخابية، إلا أن البيان لم يوضح ما إذا كانت الجمعية ستشارك في مراقبة الإنتخابات أم لا.
وقال البيان "إشارة إلى الدعوة التي تلقتها الجمعية من اللجنة العامة للانتخابات بشأن طلب مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فقد درس المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية على ضوء عدم تطوير إلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع، حيث أكدت الجمعية على ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها."
وأضاف البيان، أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على دعمها للعملية الانتخابية وستكون فروعها ومكاتبها مفتوحة لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوي المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

جزئية مكة تؤجل قضية موظفات دار الأيتام لـ ١٣ الجاري..

وطي قيد إحداهن

المصدر: جريدة المدينة الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥١٥
http://al-madina.com/node/297525

منيرة المتروك - مكة المكرمة

أرجأت المحكمة الجزئية بمكة المكرمة النظر في قضية موظفات "دار الأيتام" الى الثالث عشر من الشهر الجاري لتكون جلسة صلح بين الأطراف المتنازعة. وأفادت مصادر مطلعة أن الموظفات المدعى عليهن والبالغ عددهن خمس من "دارالايتام" قد تم مثولهن أمام القضاء أمس، كما مثلت رئيستهن المكلفة صاحبة الدعوى، واستمعت المحكمة لأقوالهن وأقفلت الجلسة بعد ذلك . فيما طالب أولياء أمور الموظفات المدعى عليهن بإقالة بناتهن اشارة إلى حالة الاستياء من استدعائهن إلى المحاكم. وقالت المصادر أن إحدى موظفات الدار تلقت قراراً بطي قيدها بمبرر انها طلبت الاستقالة، فيما نفت الموظفة صحة ذلك، وأنها لم تتقدم بطلب استقالتها من عملها، فقط هي طلبت تغيير عملها من مشرفة مبيت إلى عمل إداري كمشرفة قسم كما هو طبيعة عملها السابق في عهد الرئيسة السابقة . وقالت المصادر إن الموظفة التي صدر قرار بطي قيدها لم تبلغ بقرار الاستغناء بل تم تحويل مسماها الوظيفي من مراقبة قسم إلى مشرفة مبيت دائمة بحسب الميزانية الجديدة للدار وتم فسخ العقد بناء على ذلك. وبحسب المصادر فإن الموظفة تم طي قيدها دون سابق إنذار ودون اي مبررات او إشعار سابق لا يقل عن ٦ اشهر حسب قرارات وزارة الخدمة المدنية انه وعند استفسارها عن أسباب ذلك فوجئت بأن الإدارة تنفي وجود موظفة بهذا المسمى لديها. وقالت المصادر المطلعة إن الموظفة المقالة بأنها خدمت هنا في الدار لمدة تزيد عن ١٢ عاماً عملت خلالها مراقبة قسم ومشرفة صيانة وتغذية ومساعدة في الإدارة والسكرتارية، وتم تكليفها رئيسة للقسم نيابة عن الرئيسة السابقة التي رأت أنها الأنسب للدار من بعدها، فيما صدر قرار من المدير العام بتكليفها بذلك. وقالت الموظفة: إنه تم بعد ذلك تحويل مسماي الوظيفي الى مسمى مشرفة مبيت دائمة وبشكل مستمر طوال العام ، متسائلة عن أسباب هذا التضارب والتخبط في إصدار القرارات الإدارية. فيما كشفت موظفات أخريات عن سلسلة من الممارسات السلبية والانتهاكات المهنية والتي منها الإفراط في إصدار الإنذارات للحد الذي يجعلهن يتلقين أكثر من ٣ إنذارات بنفس اليوم . وأوضحت الموظفات أنهن راسلن مجلس الإدارة من اجل التدخل السريع ووضع حد لمعاناتهن والانتهاكات التي تحدث بشكل يومي واصفات الوضع بالإدارة الطائشة المتخبطة .

وناشدت الموظفات اللاتي أبدين استياءهن من الوضع الحاصل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من اجل التدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مشيرات أنهن ناشدن مجلس الإدارة بشأن ما يحدث لهن من انتهاكات وطالبن بفتح تحقيقات مفصلة وبحث الضغوط التي تمارس ضدهن ولكنهن لم يتلقين أية ردود .

ووصفت الموظفات بأن الوضع الحاصل قد انعكس سلباً على الاطفال الأيتام الذين يعاملون بإجراءات شديدة . من ناحية أخرى لازالت جمعية حقوق الانسان تتابع رصدها للملاحظات واستماعها إلى كافة الاطراف تمهيدا لاعداد تقرير نهائي بذلك، فيما تشير المصادر أنه لا يوجد للشؤون الاجتماعية أي لجنة تتابع قضية موظفات دار الايتام بمكة.

"حقوق الإنسان" ترفع تقريرها الشامل حول القضية الأسبوع المقبل

"جزئية مكة" تنظر شكوى مديرة ضد موظّفاتها بجمعية خيرية للأيتام

المصدر : صحيفة سبق الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=22273

فهد المنجومي - سبق - مكة المكرمة:
نظر القاضي عصام الراحجي بالمحكمة الجزئية في مكة المكرمة شكوى مديرة قسم رعاية الأطفال في الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، ضد خمس موظّفات، مطالبة بإيقاع أقصى العقوبات عليهن.
وأوضحت مصادر مطّلعة لـ "سبق" أن تفاصيل القضية بدأت عند إعفاء المديرة المكلّفة لمبرّرات غير معلومة، وتعيين المديرة الجديدة في منصبها، ومنحها صلاحيات واسعة. وقالت المصادر: إن المديرة الجديدة شرعت عند توليها المنصب في ممارسة ضغوطات غير مقبولة على الموظّفات، وبالأخصّ أنها تصغرهن سناً وخبرة في العمل؛ مما دفعهن لتقديم شكوى إلى نائب رئيس مجلس الإدارة بالجمعية، حيث تناول الخطاب المقدَّم من الموظّفات لإدارة الجمعية العليا تسعة مسبّبات رئيسية يطلبن من خلالها تنحية المديرة.
ووقف فريق نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، على تظلّم الموظّفات من سلطة المديرة بعد تلقي شكوى؛ للمطالبة بالإنصاف والعدل، حيث بحث فريق مكون من باحثة قانونية وباحثة اجتماعية أبعاد القضية.
وركّز الفريق على شكوى الموظّفات من ضغوط إدارية بتغيير المسميات الوظيفية لبعضهن، وتكليف موظّفة بقسم العلاقات العامة والإعلام لا تمتلك الخبرة برئاسة القسم، وتثبيتها على وظيفة كانت مخصّصة لموظّفة تجاوزت خدمتها ١٢ عاماً، فيما لم تصل خدمة المديرة المُعيَّنة سوى أربع سنوات بالرغم من تساوي المؤهّلات العلمية، ومنحها راتباً ضخماً لا يتوازى وخبراتها الوظيفية.
وتظلّمت الموظّفات مما أسمينه "شكوى كيدية" تقدَّمت بها المديرة للمحكمة، مستغلّة الخطاب الذي رفعته الموظّفات إلى إدارتهن، معتبرات ذلك تجاوزاً غير مقبول.
ويُتوقع أن يرفع فريق حقوق الإنسان تقريره الشامل حول القضية الأسبوع المقبل إلى رئيس الجمعية في مكة المكرمة، تمهيداً لرفعه إلى جهات الاختصاص.
وعلمت "سبق" أن الموظّفات والمديرة حضرن أمس للمحكمة الجزائية، حيث جرى الاستماع لكافة التفاصيل الخاصة بالقضية، وحُدِّدت جلسة أخرى بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٤٣٢هـ؛ لاستكمال الإجراءات والحكم بالقضية، كما كشفت المعلومات أن الموظّفات سوف يوكّلن محامياً؛ للترافع عنهن

تناقض بين ثلاث صحف والرابعة تصف البيان بـ"الغامض"

بيان "حقوق الإنسان" حول الانتخابات يوقع الصحف المحلية في حرج

المصدر : صحيفة سبق الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=22298

عبدالله البرقاوي - سبق - الرياض: وقع عدد من الصحف المحلية اليوم في حرج، وذلك عقب تناولها البيان الذي صدر أمس عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

بيان الجمعية كان يتعلق بتدارس المجلس التنفيذي الاثنين الماضي إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية، ولم يحو البيان الذي صدر عن الجمعية تأكيد مشاركتها في المراقبة من عدمها؛ ما أدى إلى تناقض الصحف اليوم؛ حيث أكدت صحيفة اليوم في خبرها مشاركة الجمعية في المراقبة على الانتخابات، فيما أكدت صحيفتا عكاظ والشرق الأوسط امتناع الجمعية عن المشاركة في المراقبة على الانتخابات - حسب مصادر الصحيفتَيْن - نتيجة عدم إشراك بعض فئات المجتمع في العملية الانتخابية وعدم تطوير آلية المجالس. وبدورها اكتفت صحيفة الوطن بنشر البيان مع التأكيد في مقدمته على غموضه، وعدم إيضاح الجمعية أمر مشاركتها من عدمها.

إلى ذلك كشفت مصادر "سبق" أن الجمعية لن ترسل مراقبين منها للمراقبة على الانتخابات، ولن تنشئ مركزاً تنسيقياً للمراقبة كما حدث في الانتخابات السابقة، وستكتفي - حسب البيان - باستقبال الشكاوى والتظلمات عبر فروعها.

وفيما يأتي نص بيان الجمعية الوطنية الذي صدر أمس:

"إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، واستشعاراً منها بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها، وإشارة إلى الدعوة التي تلقتها الجمعية من اللجنة العامة للانتخابات بشأن طلب مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فقد درس المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية على ضوء عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع. وقد أكدت الجمعية ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب، ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها. والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد دعمها للعملية الانتخابية، وستكون فروعها ومكاتبها مفتوحة لرصد واستقبال أية شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان".

حقوق الإنسان تراقب الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة اليوم الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.alyaum.com/News/art/7999.html

جعفر الصفار ـ الدمام، هلال محمد ـ مكة المكرمة

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الى ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب ومنح صلاحيات أوسع لعمل المجالس البلدية بما يحقق الهدف المنشود من وجودها، مؤكدة دعمها للعملية الانتخابية وان فروعها ومكاتبها ستكون مفتوحة لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان،

وذكرت الجمعية في بيان لها الأربعاء إنها واستشعاراً منها بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وإشارة إلى الدعوة التي تلقتها الجمعية من اللجنة العامة للانتخابات بشأن طلب مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فقد درس المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية على ضوء عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع، وأكدت الجمعية على ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على دعمها للعملية الانتخابية وستكون فروعها ومكاتبها مفتوحة لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، الى ذلك أكد أمين العاصمة المقدسة أسامة البار ، بدء أسبوع قيد الناخبين لانتخابات المجالس البلدية يوم السبت ١٩ جماد اول الجاري. أما قيد المرشحين فسيكون يوم ٢٦ جمادى الآخرة، بينما يجرى الاقتراع على مستوى المملكة يوم ٢٤ شوال، وقال البار خلال جولة استهدفت التأكد من جاهزية المراكز قيد الناخبين للعملية الانتخابية وتم خلالها الاتفاق والتنسيق والانتهاء من اختيار كل المراكز التي يبلغ عددها ٢٨ مركزا انتخابيا داخل مكة وخارجها، أن آلية موحدة هي التي تحكم انتخابات المجالس البلدية بالمملكة وسبق نشرها بالصحف، وقال: إن هذا العام سيشهد تصويت الناخب لمرشح دائرته فقط وهناك دليل سيطبع من المركز الاعلامي يوضح فيه البرامج الزمنية وآلية قيد الناخبين والمرشحين، وكافة مراحل الانتخابات ، وأكد البار أن موظفي الأمانة مواطنون لهم حق الاقتراع وليس لهم حق الترشيح وكل موظف مشارك في العملية الانتخابية ليس له حق الترشيح، بمن فيهم أعضاء المجالس البلدية الحالية، وأوضح البار أن كافة المهام موزعة اللجنة المحلية مكونة أعضاء من إمارة منطقة مكة المكرمة والشرطة والتعليم وعضوين من الأهالي وهما اللواء إبراهيم بصنوي والدكتور محفوظ بن محفوظ وهذه اللجنة تم تشكيلها وفق توجيهات وزير الشئون البلدية والقروية، اضافة فرق مساندة تشرف على العملية الانتخابية وهي فريق للمعلومات والحاسب الآلي وفريق لتجهيز المراكز الانتخابية وفريق اللجنة الاعلامية فريق مالي، وأضاف البار أنه قد تتم الاستعانة في التنظيم بأفراد الكشافة من إدارة التعليم بالعاصمة المقدسة، خصوصا وأنهم كانت لهم مشاركة في العملية الانتخابية الأولى التي جرت عام ١٤٢٦هـ وكان لهم دور بارز في العملية التنظيمية وحازوا الثناء والشكر وكانت تجربة رائدة والعملية الانتخابية معظم القائمين على لجان قيد الناخبين من أفراد التعليم، وسيكون هناك تعاون مستمر مع قطاع التعليم.

وعن تقييمه للدورة الأولى للمجالس البلدية قال البار بالتأكيد المجالس البلدية هي جزء مكمل من العملية البلدية، والخدمة البلدية في أي مدينة قائمة على عنصري الأمانة والمجلس البلدي وهناك اختصاصات للمجلس البلدي وهي المراقبة والإقرار والتقرير فيما تختص الأمانة بالتنفيذ، وهي عملية متكامل، مبينا أن كل ماهو مسموح وممنوع سيعلن لكافة المرشحين خلال أسبوع القيدهم في ٦/٢٦، وستكون هناك فترة للطعون يعقبها إعلان لائحة المرشحين النهائية.

حقوق الإنسان تقرر عدم رقابة الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110407/Con20110407410462.htm

عبد الله المقاطي - ظلم

قررت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التخلي عن مراقبة الدورة المقبلة لانتخابات المجالس البلدية، مبررة ذلك بعدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع.

وأكدت الجمعية دعمها للعملية الانتخابية وأن فروعها ومكاتبها ستكون مفتوحة لرصد واستقبال أية شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقالت الجمعية «استشعارا من الجمعية بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وإشارة إلى الدعوة التي تلقتها الجمعية من اللجنة العامة للانتخابات بشأن طلب مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فقد درس المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية على ضوء عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع».

وشددت الجمعية على ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب، ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد دعمها للعملية الانتخابية وستكون فروعها ومكاتبها مفتوحة لرصد واستقبال أية شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوي المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان».

«عكاظ» بدورها أجرت اتصالا بالمتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية المهندس جديع القحطاني الذي تحدث قائلا «اللجنة العامة للانتخابات وجهت الدعوة لمؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في الرقابة على الانتخابات، حيث كانت الجمعية تنسق مع مؤسسات المجتمع المدني في الدورة الماضية والجمعية تطمح لمشاركة الجمعية في الدورة الحالية»، وأوضح القحطاني أن اللجنة ستقدم كافة التسهيلات للجهات الرقابية المشاركة، مؤكدا أن اللجنة لم تتلق الرد وستنظر الإجراء الذي سيتخذ في حال عدم تولي الجمعية عملية الرقابة.

وحول ما ورد في تقرير حقوق الإنسان عن عدم تطوير المجالس أكد القحطاني أن المجالس منذ نشأتها والعمل جار على تطويرها عمل المجالس وتحديث النظام وإجراء الدراسات وورش العمل بمشاركة خبراء من الداخل والخارج.

في مؤشر لأزمة ثقة ..حقوق الإنسان الوطنية تمتنع عن مراقبة الانتخابات البلدية

قالت إن أبوابها ستكون مفتوحة لأي تظلمات تشكك في نزاهتها.. ودعت لتمكين الجميع من الانتخاب دون استثناء

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11818&article=616055&search=حقوق&state=true

الرياض: تركي الصهيل

في مؤشر يعكس أزمة ثقة في الانتخابات البلدية المقبلة وما سيسفر عنها من مجالس منتخبة، علمت «الشرق الأوسط» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قررت عدم المشاركة في مراقبة الانتخابات التي ستبدأ مرحلتها الأولى في ٢٣ أبريل (نيسان) الحالي. .وأصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بيانا صحافيا أمس، قالت فيه إن مجلسها التنفيذي درس طلب مراقبة الانتخابات الذي تقدمت به اللجنة العامة للانتخابات، ولم تفصح في بيانها عن الموقف الذي اتخذته من مسألة المشاركة في مراقبة الانتخابات..لكن «الشرق الأوسط» حصلت على معلومات أكيدة بأن المجلس التنفيذي لجمعية حقوق الإنسان الوطنية، قرر عدم إرسال مراقبين للمشاركة في مراقبة الانتخابات البلدية المقبلة، وذلك من منطلقات عدة، لعل أهمها حرمان بعض شرائح المجتمع من المشاركة فيها، بما فيها المرأة.

ويبرز عامل عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية، كأحد الأسباب التي دفعت بجمعية حقوق الإنسان، لرفض المشاركة في مراقبة الانتخابات القادمة. لكن الجمعية الحقوقية أشارت في بيانها إلى أنها ستتلقى عبر فروعها ومكاتبها أي تظلم يشكك في نزاهة الانتخابات، أو أي مخالفات أو تجاوزات في العملية الانتخابية..وجاء في البيان الذي صدر عنها أمس ما نصه «إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستشعارا منها بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وإشارة إلى الدعوة التي تلقتها الجمعية من اللجنة العامة للانتخابات بشأن طلب مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فقد درس المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين إمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية على ضوء عدم تطوير آلية عمل المجالس البلدية وعدم التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع».

وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب، ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها. .وشددت الجمعية الحقوقية على دعمها للعملية الانتخابية. وقالت إن فروعها ومكاتبها ستكون مفتوحة لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان...عبد الرحمن الدهمش، رئيس اللجنة العامة لانتخابات أعضاء المجالس البلدية، كان له رأي آخر، حيث أكد في بيان أصدره أمس أن انتخابات المجالس البلدية في دورتها الثانية ستشهد الكثير من عمليات التحديث والتطوير (شكلا ومضمونا)، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على أداء هذه المجالس. .وأوضح رئيس اللجنة العامة للانتخابات أن من أبرز التحديثات المدخلة على المجالس البلدية المقرر انتخاب أعضائها، هو زيادة عدد أعضاء المجالس البلدية إلى ١٦٣٢ عضوا، يتم انتخاب نصفهم، مقارنة بـ١٢١٢ عضوا في الدورة السابقة، مفيدا بأن سبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع عدد المجالس البلدية من ١٧٩ مجلسا إلى ٢٥٨ مجلسا، بسبب تحويل المجمعات القروية إلى بلديات.

أرفض أن تكون الصحفية متطفلة ومتسلقة.. وأعداء النجاح تسللوا ضدي

سهيلة زين العابدين : المجتمع السعودي حرّم رشاقة المرأة.. والمعاكسون جلبوا لها السمنة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621675.html

الرياض - فياض الشمري

الرياضة أصبحت حاضراً صناعة لذا لم تعد متابعتها مقتصرة فقط على الرياضيين، فهناك آخرون ليسوا في الوسط الرياضي وأصحاب مسؤوليات ومهام بعيدة عن الرياضة، لكنهم يعشقونها سواءً حديثاً أو منذ فترة طويلة .

الوجه الآخر الرياضي لغير الرياضيين تقدمه "دنيا الرياضة" عبر هذه الزاوية التي تبحث عن المختصر الرياضي المفيد في حياتهم وضيفتنا اليوم عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد .

الرياضيون أشغلهم التعصب والشهرة.. والاكاديميون اهتموا بالانجازات العلمية

رؤساء الأندية تخلوا عن الروح الرياضية .. ولا وجود للألوان في منزلي

ميزانية رعاية الشباب تصب في لعبة واحدة.. والبطولات العالمية غائبة الرياضيون أشغلهم التعصب والشهرة.. والاكاديميون اهتموا بالانجازات العلمية رؤساء الأندية تخلوا عن الروح الرياضية .. ولا وجود للألوان في منزلي

*بمعيار النسبة المئوية ما نصيب الرياضة من اهتماماتك؟

-حوالي ٢٥ بالمائة

*من أي زاوية تنظرين الى الرياضة؟

-من زاوية أهميتها في بناء الجسم وصحته ورشاقته، ومن زاوية المتعة عند مشاهدة العروض الرياضية المتميزة مثل الجمباز والتزحلق على الماء والتزحلق على الجليد، وسباقات الخيل، وبعض مباريات كرة القدم في كأس العالم .

*ماهي ألوان الأندية الموجودة في منزلك؟

-لا اهتمام لي بهذا الأمر، فاختياري لألوان الأثاث في منزلي يخضع لتناسقها مع لون حوائط الغرفة، وباقي محتوياتها طبقاً لما يعجبني منها .

*بين مؤيدي الرياضة النسائية ورافضيها أين تقفين ؟

-أقف مع مؤيديها .

*إن قيض لك اقتحام المجال الرياضي ما الأمر الذي تحسبين له ألف حساب؟

-أن أمارسها في محيط نسائي محض .

*كيف ترين العلاقة بين الصحة والرياضة؟

-علاقة الرياضة البدنية بصحة الإنسان علاقة وطيدة، خصوصا رياضة المشي، فالذي يمارسها لن يشكو من السمنة وارتفاع السكر وضغط الدم وآلام المفاصل وهشاشة العظام وخشونة الركبة وضعف العضلات وغيرها من الأمراض، وهذه الأمراض نسبة إصابة السعوديين بها كبيرة، ولا سيما السيدات، فيوجد لدينا فتيات في سن العشرين ومصابات بهشاشة العظام ، وأصبحت المرأة السعودية ثالث امرأة في العالم الأكثر سمنة، وذلك لعدم توفر فرصة المشي لديها، ولا توجد أنظمة وقوانين تحميها من المعاكسات، مع افتقارنا للحدائق العامة والأندية الرياضية التي تُمارس فيها مختلف أنواع الرياضة ولا سيما رياضة المشي .

*وهل تتفقين مع من يقول إن طريق تطوير الصحة والرياضة لا بد أن يمر بالكوادر الأجنبية المميزة؟

-اتفق مع من يقول إن طريق تطوير الصحة والرياضة لا يتم إلاّ بالكوادر المتميزة، ولكن اختلف معه بتحديدها بالأجنبية، فلدينا كوادر سعودية وعربية وإسلامية متميزة في الصحة والرياضة .

*ألا تعد النظرة القاصرة للرياضة تعدياً على المفهوم الإيجابي للتعايش؟ وكيف نتعامل معها؟

-هي كذلك، ولكن لابد من التوعية لتصحيح هذه النظرة القاصرة، وأرى أنّ الرئاسة العامة لرعاية الشباب عليها أن تضع خطة لهذه التوعية بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام، وترصد ميزانية لها .

*هل يمكن أن نشبه "التعصب الرياضي" بالوباء؟

-هو بلا شك وباء عندما يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، أو قطع أواصر الرحم، والطلاق بين الأزواج، أو إشاعة الفرقة بين الأشقاء من الشعوب، كما حصل بين مصر والجزائر في نهائيات كأس العالم عام ٢٠١٠م .

*وهل ترين بأنّ الرياضة ثقافة، وإن كانت كذلك فكيف نتعامل مع تلك الثقافة على الوجه الصحيح؟

-الرياضة أخلاق وعلم وفن ومهارة وثقافة، وعلينا التعامل معها بموجب هذا المفهوم، فنتخلى عن التعصب، ومحاربة المتميزين والمتفوقين، وأن يسود اللاعبون في الألعاب ذات الفرق روح الفريق الواحد، ويساند بعضهم البعض لتحقيق أهداف تحقق الفوز لفريقهم، وعلى لاعبي الفرق الرياضية والألعاب الفردية الجمع في ألعابهم بين كونها علماً وفناً معاً دون الفصل بينهما، ولكن للأسف نادراً ما نرى ألعاباً تجمع بين الاثنين معاً خصوصا في فرقنا المحلية .

*بصراحة ألا يغار معشر الأكاديميين من شهرة الرياضي؟

-الأكاديمي الحق لا يسعى للشهرة، ولا تهمه شهرة الرياضي، كل الذي يهمه ما يحققه من إنجازات علمية في مجاله .

*أسهمتِ في تأسيس المدارس النسوية للجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة، ورأستيها "تطوعاً" لمدة سبع سنوات، ألم تفكري بتأسيس ناد رياضي لمحاربة السمنة لدى السيدات؟

-لقد نذرتُ نفسي للأعمال التطوعية، ولم أفكر في مثل هذا المشروع، ولا أي مشروع ربحي، فأنا لا أجيد هذا الفن .

*أنت عضوة في المجلس التنفيذي وعضوة لجنة الثقافة والنشر بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ألم تمر عليكم في الجمعية شكاوي أو معاناة رياضيين من أنديتهم والجهات الأخرى؟

-لم تمر علينا شكاوى من هذا القبيل .

*أيضا أنت عضوة اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، هل لكِ اطلاع على التاريخ الرياضي السعودي؟

-للأسف لم أطلع عليه، ولكن من ملاحظاتي على الحركة الرياضة السعودية، أنّها تكاد تضع كل ثقلها على لعبة واحدة، هي كرة القدم، وتقريباً معظم ميزانية الرئاسة العامة لرعاية الشباب تنفق على هذه اللعبة، ومع هذا لم نحقق إنجازات على مستوى عالمي حتى المباريات التي نصل فيها إلى كأس العالم نخرج في أغلب المباريات من أول دور، ومرة في التسعينيات وصلنا إلى الدور الثاني، وفي السنوات الأخيرة ضعف مستوى منتخبنا حتى أصبحنا نُهزم على المستوى الخليجي أي لا يتمتع لاعبونا بالنَّفَس الطويل، ولم نصل ولا في مباراة من مباراة كأس العالم إلى الدور الرباعي .

*كذلك أنتِ عضوة في المجلس التأسيسي للحملة العالمية لمقاومة العدوان، هل ترين أننا نحتاج الآن الى حملة لمقاومة التعصب الرياضي لدى الجماهير والإعلام ورؤساء الأندية؟

-لا نستطيع التخلص من التعصب الرياضي إلاّ بتربية أولادنا منذ الصغر أنّ الرياضة أخلاق وعلم وفن ومهارة ومتعة وثقافة، وأنّ التعصب يبعدها عن هذه القيم السامية والمعاني الجميلة، فالتعصب يتنافى مع الخلق الرياضي، والرياضة تتبرأ من التعصب والمتعصبين .

*مارستِ الكتابة في جميع الصحف المحلية وبعض المجلات والصحف الخليجية والعربية، والمشاركة في برامج تلفازية في القنوات السعودية والخليجية والعربية، أين الجانب الرياضي من هذه الأطروحات؟

-ليس له نصيب فيها .

*ايضا صدر لك أكثر من عشرين مؤلفاً تناولت قضايا اجتماعية وفكرية وأدبية وإعلامية وسياسية ، وتاريخية درس بعضها في الجامعات، ولك العديد من البحوث والدراسات ولم تتناول الجانب الرياضي.. لماذا ؟

-لأنني لم ألِم بهذا العلم، ولم أتقن فنه، ولا أستطيع الخوض فيما ليس لي به علم .

*قلتَ إن الحماس الصحفي دفع بإحدى الأخوات الصحفيات إلى مقابلة بعض المسؤولين في مكاتب أعمالهم، وإجرائها معهم مقابلات صحفية، وأتمنى أن تصل الصحفية السعودية إلى هذه النتيجة، هل هذا يعني معارضتك لعمل المرأة في الإعلام الرياضي؟

-أنا لا أعارض عمل المرأة في الإعلام الرياضي إن كانت تجيده، المهم أن لا تكون متطفلة، أو متسلقة .

*بالقدر الذي تحرص فيه المرأة على مطاردة الموضات فإنها متهمة بكسلها وعدم حرصها على الرشاقة من خلال الرياضة؟
-بالعكس المرأة بصورة عامة مهتمة برشاقتها، ولكن عندما تكون الظروف المحيطة بها تحول دون رشاقتها كوضع المرأة في مجتمعنا السعودي الذي يُحرّم عليها ممارستها للرياضة البدنية بين بنات جنسها، ويلزمها بالمشي مغطية لوجهها، ومع هذا لا تسلم من معاكسة المارة .
*في جانب الرياضة السعودية هل ترين في المستقبل ثمة "احتلال للمرأة لمواقع القيادة في الاندية"؟
-لا أتوقع للمرأة السعودية الوصول إلى أي موقع قيادي، طالما هناك من نصّبوا أنفسهم أوصياء عليها فحرّموا عليها ما أباحه الله لها .
*إلى متى ومنتخباتنا ترزح تحت فكر "إدارة الأزمات"؟
-إلى أن نُحسن إدارة أنديتنا وتدريب منتخباتنا .
*هل ترين ثمة أوجه تشابه بين لجنة حكام كرة القدم وجمعية حقوق الانسان؟
-أوجه الشبه بينهما في أنّ كل منهما حريص على المحافظة على الحقوق وتطبيق القوانين .
*لماذا يطلق المثقفون مسمى "الجلد المنفوخ" على كرة القدم استخفافاً بها ثم لا يلبثون أن يطلقوا نيرانهم في كل اتجاه بعد أي خسارة للمنتخب؟
-لست أدري لمَ كل هذا التحامل على المثقفين؟ فلا توجد خصومة بين المثقفين والرياضيين، ولا أعتقد أنّ كل المثقفين يستخفون بالكرة، فأرجو عدم التعميم، ثُمّ إنّ أية خسارة للمنتخب خسارة للبلد، وخسارة للأموال الطائلة التي أنفقت على اللاعبين ومدربيهم، والهزيمة مؤلمة أياً كانت .
" *العقل السليم في الجسم السليم" عبارة نشأنا عليها على الرغم من خطئها فكم من شخصية عبقرية لا تمتلك جسداً سليماً، باختصار نريد منك عبارة رياضية بديلة لجيل المستقبل؟
-الرياضة أخلاق وعلم وفن ومهارة ومتعة قبل أن تكون مالاً وشُهرة .
*التعصب في تشجيع الأندية هل يمكن أن نسميه تطرفاً فكرياً رياضياً؟ ولماذا؟
-هو بلا شك تطرف فكري، لأنّه بعيد عن الحياد والاعتدال .
*هل سبق أن أقدمت على عمل وكانت النتيجة "تسلل" بلغة كرة القدم؟
-حصل تسلل عليّ من قبل أعداء النجاح في أكثر من عمل .
*لماذا في رأيك دفنت تراشقات مسؤولي أندية كرة القدم الروح الرياضية؟
-لأنّهم بتراشقهم تخلوا عن الروح الرياضية .
*البطاقة الحمراء في وجه من تشهرينها؟
-في وجوه المفسدين في الأرض والمتسترين عليهم .
*ولمن توجين البطاقة الصفراء؟
-لمن ينتهك حقوق الإنسان.

ثلاثة أشقاء.. يقبعون في عسير ٣٠ عاماً بلا هوية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥١٦
http://al-madina.com/node/297646

متابعة: عبدالرحمن القرني

مسفر، يوسف، يحيى ثلاثة شبان في العقد الثالث من العمر.. من أم سعودية وأب يمني تركهم والدهم بعد طلاق والدتهم منذ ثلاثين عامًا في صراع مع الحياة.. ورحل إلى مصر حيث أقام وتوفي هناك!!

قصتهم غريبة ومحزنة في ذات الوقت، قصة تلخص مأساة أسرة عاشتها طيلة هذه المدة ولازالت! والمؤسف حقا أن هذه المأساة ليس لهم فيها ناقة ولا جمل، ولكنها نتاج طبيعي لفشل الحياة الزوجية الذي عادة ما تكون عواقبه وخيمة على الأبناء.. ٣٠ عامًا والأشقاء الثلاثة يصارعون أمواج الحياة العاتية بين حاضر مظلم ومستقبل مجهول، يفتقدون للهوية التي تمكنهم من التعليم والعمل والانطلاق ثلاثون عامًا ورحلة الألم لم تنتهي بعد، ولازال المشوار طويلًا والنفق مظلمًا، وحلمهم الوحيد أن يروا ضوءًا ولو خافتًا في نهايته.

يقول أصغر الأشقاء (مسفر ٣٠ عامًا) مسفر لـ(المدينة):

عشت سنوات عمري في المملكة العربية السعودية وتحديدًا في محافظة خميس مشيط التي ولدت فيها، فقد كان والدي أحد المغتربين اليمنيين هنا.. ويضيف طيلة هذه المدة لم أخرج إلى خارج المملكة.

وعن زواج والديه قال: تزوج والدي من والدتي (سعودية الجنسية) ومن عائلة معروفة بخميس مشيط، غير أن هذا الزواج لم يدم طويلًا، وانفصلا بعد أن أنجبت والدته أربعة أولاد.. أكبرهم محمد (٣٥ عامًا) وخالد (٣٣ عامًا) ومسفر (٣٠ عامًا)

وتابع: من هنا بدأت رحلة الألم لي ولأشقائي بعيد رحيل الوالد كنا صغارًا وتركنا هنا مع والدتنا وعشنا شظف العيش وتزوجت والدتي من رجل آخر لكننا لم نثبت هويتنا.. وتقدمنا لوزارة الداخلية وصدر أمر وزير الداخلية باستخراج شهادات ميلاد لنا وعند بلوغنا سن (١٨) عامًا نمنح الجنسية السعودية..

ويضيف والآن تجاوزنا.. السن القانوني ولنا سنوات عديدة في المراجعات وأصبحت حقيبتي تحتوي على أكثر من (٤٥٠) ورقة ما بين توجيهات واستدعاء ووثائق ولا زال الحل عائقًا في إنهاء إجراءاتنا.. طُلب منا استخراج جوازات يمنية وبعد عناء من المراجعات والبحث عن والدنا وجدنا رقم لجوازه في القنصلية اليمنية وأنه مسافر لجمهورية مصر وهذا ما كشف لنا وأنه رحل إلى مصر وتزوج هناك ولنا شقيق وشقيقتان من الأم المصرية.. وتوفي ودفن هناك ويتابع.. خاطبت القنصلية وزارة الداخلية اليمنية وتمت الموافقة على صرف جوازات سفر لنا، بعدها طُلب منا عمل أقامات وهنا اصطدمنا في المبالغ التي يتوجب علينا دفعها (غرامات تأخير) لكل واحد منا (٨٠٠٠) ثمانية آلاف ريال، ونحن لا نملك هذا المبلغ، هذه لانملك الهويات التي تمكننا من العمل.

ويستطرد مسفر حديثه نحن هنا.. في محافظة خميس مشيط (عشنا سعوديين)، وانتمائنا لهذا الوطن الغالي الذي لا نفرط فيه.. ولا نعرف عن والدنا شيئًا سوى أنه عاش بقية عمره وتوفي في مصر.

ويواصل مسفر سردته لمأساة هؤلاء الأبناء ويقول: علاوة على المعاناة.. التي تجرعنا مرارتها منذ أن كنا أطفالًا جراء طلاق والدتنا.. ورحيل والدنا.. نعيش الآن أيتامًا جميعًا من مصر إلى السعودية.. شقيقي (خالد) أصيب بحادث وأصبح لديه إعاقة لا نستطيع أن نقدم له العلاج وهو كان مقدمًا للبرامج المسرحية وله نشاطات كثيرة..

وشقيقي (محمد).. عاطل عن العمل وهو كذلك مريض.. وأنا لا أحد يقبل أن أعمل معه بصفتي لا أحمل هوية.. وتعلمنا في محو الأمية رغم طموحاتي الكبيرة وقدرتي على الإبداع في النحت.. إلا أنني لا أستطيع مزاولة هذه الأعمال بصفتي لا أحمل هوية أو ممارسة للعمل..

من جهة أخرى أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة..

أن الجمعية.. بدأت تتابع القضية وستتولى مساعدة الأشقاء الثلاثة عن طريق متابعة الجهات المختصة بما يكفل حقوق الأبناء اليمنيين وتصحيح أوضاعهم والبنات السعوديات التي لم يثبت لهم هوية وستولي قسم النساء بالجمعية الوقوف على الطبيعة ومعرفة ملابسات القضية

الشيخ صالح بن حميد والأميرة جواهر بنت نايف في مقدمة المكرمين

حاكم عجمان يكرم أصحاب الخدمات المجتمعية المتميزة من دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621473.html

دبي - مكتب «الرياض» عزالدين مسمح، عطاف الشمري

كرم صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة عجمان عدداً من الشخصيات الخليجية المميزة من افراد ومؤسسات ممن لهم السبق والتميز والريادة في مجالاتهم على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في احتفال يوم العلم تحت شعار " العلم .. إحسان " في دورته ال٢٥ ، الذي نظمته جمعية أم المؤمنين في إمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة بحضور عدد من الشيوخ والوزراء وأصحاب المعالي والسعادة والدبلوماسيين وكبار المسؤولين .

ورحب حاكم عجمان في كلمة له ألقاها نيابة عنه الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان بجميع الضيوف والحضور معربا عن سعادته بلقائهم في يوم العلم والإحسان موجها الشكر والتقدير إلى ضيوف الحفل الذين لبوا الدعوة وحرصوا على المشاركة في هذه المناسبة المباركة التي تزهو بها إمارة عجمان وهي محاطة بأهل العلم والفضل وتحتفي فيها بثلة من المتميزين ذوي البصمات الريادية في مجالات البحث العلمي والثقافة والتربية والتعلم وخدمة المجتمع إسهاما منهم في تنمية مجتمعاتهم ورفعة أمتهم مثمنا جهودهم وتفانيهم من أجل خدمة شعوبهم وأوطانهم ويحدوها الأمل في أن يكون في تكريمهم والاحتفاء بهم تجسيد لما نكنه لهم من تقدير وإعزاز ."

وقال حاكم عجمان إن فكرة الاحتفال بيوم العلم بدأت قبل ٢٥ عاما وكانت الانطلاقة بتكريم سنوي للعلم والعلماء وأصحاب الإحسان من المثقفين والفضلاء فكان يوم العلم وجاءت بعده جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم مضافة إليها ومضيفة لها وتكفلت بالإعداد لها وتنظيمها جمعية أم المؤمنين منذ نشأة الجائزة وبجهود طيبة تشكر عليها ولم يكن لأخواتنا وبناتنا اللائي لم يدخرن في السعي لبناء مجتمع فاضل مثمر معط غير هدف واحد هو الله رب العالمين القائل " والله يحب المحسنين " وتوافق هذا العام " عام .. الإحسان" معنى تتبناه جمعية أم المؤمنين داعية له بمجهودها وعطائها وهي أهله وقدوته فقيمة الإنسان بما يعمل وبما يقدمه من تضحيات وبذل وعطاء .

الأميرة جواهر بنت نايف: أهدي هذه الجائزة لراعي العلم والمعرفة في بلدي العزيز

وأشار سمو حاكم عجمان إلى أن يوم العلم الموشى بالإحسان ..الإحسان الذي يعني الإتقان والإبداع بالقول والعمل والقصد والنية للنفس والغير يأتي ابتغاء وجه الله فيما ننوي ونعمل مؤكدا أن تكريم هذه النخبة المتميزة جاء بعدما صدقت وأخلصت واجتهدت وتعلمت وعملت وبذلت وأنفقت فنالت ما صبت إليه تشريفا وتقديرا وانه واجب علينا أن نشد على أيديهم لبذل المزيد من الإحسان والعطاء " إنها البداية أبنائي وإخواني وإنها أمانة سنسأل عنها وحق الأمانة ردها وما ردها إلا بالإحسان ."

وألقى الدكتور صالح بن عبدالله بن محمد بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء كلمة المكرمين قال فيها: إنه من دواعي سروري و كافة المكرمين في هذه الأمسية العلمية التي تشهد على احتفاء أمتنا بالعلم و العلماء و طلابه تكريما للمعرفة

وتشجيعا لروادها، فلا غرابة في ذلك لكون امتنا هي أمة (إقرا باسم ربك الذي خلق(، و أمة (وقل ربي زدني علما(وأمة (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون(، وهذه المبادئ الراسخة في تجذير مفهوم العلم و العمل تصنع بإذن الله أهل العلم صادقين مخلصين لدينهم و أمتهم باذلين أوقاتهم في التحصيل؛ لتسمو بمعارفها على هامة النهضة والتنمية من خلال توظيف تلك العلوم والمعارف وبناء المؤسسات الفاعلة في بناء المجتمع وتجسير الهوة بين أبناء المجتمع والتمركز حول القيم الشرعية وفق مسيرة ناضجة يدفع عجلتها الحاكم الذي أنفذ وصية رسول الله صلى الله عليه و سلم في رعيته فقد قال صلى الله عليه وسلم (كُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ فِى أَهْلِهِ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِى بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِى مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ (، وترعها بصائر العلماء، وتحتضنها أيادي الباذلين، فيتشيد بذلك في بلداننا وبيئاتنا عمارة الروح والحضارة، ويشيع حب المعرفة والاحتفاء بالجديد لأن دعم التطلع لمعرفة الجديد وصياغة المفاهيم و الرؤى العلمية و المعرفية الشاملة، هي التي بغرسها في نفوس الأجيال يملك الجيل فضيلة العلم والتحصيل في تنمية العقول و إثراء المفاهيم و الاكتشاف والتطلع نحو آفاق مستقبل واسع .

وأضاف فضيلة الدكتور بن حميد إن على من يسعى لأن يكون بين ذلك الجيل أن يدرك أن طريق السير فيه يبدأ بحب البحث وينتهي باستمرار الجد و المواصلة ويعش بين ذلك بتداول العلم وتكريم أهله .

سهيلة زين العابدين حماد: المرأة السعودية استطاعت إحراز العديد من الإنجازات في فترة قصيرة

واختتم فضيلته الكلمة بالدعاء بالتوفيق و الشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الامارات ونائبه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على رعايتهما واحتفائهما بالعلم و أهله، وتهيئة بيئاته، وشكر كذلك (جمعية أم المؤمنين (وكافة منسوبيها وكل من شارك في مسيرة العلم و بناء صروحه .

كما كرم حاكم عجمان أصحاب الخدمات المجتمعية المتميزة على مستوى الأفراد والمؤسسات من داخل الامارات ودول مجلس التعاون الخليجي الذين أعطوا لأوطانهم وأسهموا في خدمته ورفعة شأنه وكان لهم دور بارز في العمل الاجتماعي والثقافي وكان لعطائهم بصمات واضحة عادت بالنفع على بلدانهم وفي مقدمتهم معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن محمد بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالمملكة والدكتور عبداللطيف جاسم كانو مؤسس بيت القرآن من مملكة البحرين والشيخ الدكتور خالد بن جبر آل ثاني رئيس الجمعية القطرية لمكافحة السرطان من دولة قطر والشيخ علي بن ناصر بن حمد المحروقي ولي ابرا من سلطنة عمان ومعالي الدكتور عبدالله معتوق مرزوق المعتوق مستشار بالديوان الاميري رئيس الهيئة العالمية الخيرية والشيخ الدكتور عبدالعزيز بن علي بن راشد النعيمي الرئيس التنفيذي لمركز الإحسان الخيري .

وكرم ايضا الفائزين بجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم وهم الدكتور أحمد نبوي عبده عيسى والدكتور منير محمد سالم وعمر بن العربي بن حمو أمنشار والدكتور علاء الدين عبد الحميد أيوب والدكتور صالح بن علي أبو عراد والدكتور هاشم بن سعيد بن أحمد الشيخي والدكتور أحمد عبد الفتاح الزكي وأيوب سعيد زين العطيف والدكتور عبدالله بن علي أبو عراد وحسن مبارك الربيح ومحمد إبراهيم يعقوب وجاسم محمد الصحيح وياسر بن عبد الله آل غريب وجميعهم من المملكة العربية السعودية والدكتور عبد الحليم محمد منصور علي من دولة الكويت وحمود بن خلفان بن سعيد اليحيائي من مملكة البحرين وحسين عثمان أحمد من دولة قطر والدكتور مؤيد أسعد حسين دناوي من الامارات وعتيق خلفان الكعبي من دولة الإمارات .

كما حضر الاحتفال صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز رئيسة مجلس أمناء مركز الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة والشيخة عايدة سالم العلي الصباح رئيسة مجلس أمناء جائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية بدولة الكويت .

وألقت راعية الحفل الشيخة فاطمة بنت زايد بن صقر آل نهيان كلمة بهذه المناسبة قالت ان جمعية أم المؤمنين بدأت مسيرتها وانتهجت بعد توفيق الله سبيل القادرات نحو إمكان المستحيلات في ظل بساتين الفضائل والشمائل استظلت واستقرت بعدما انطلقت الفكرة منها قبل ٢٥ عاما واستمرت برحابها الواسعة صادقة مؤمنة بأهمية العلم ودور العلماء والمحسنين وإلى يومنا هذا وهي تحتضن " يوم العلم وجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم ."

وأعربت الأميرة جواهر عن تمنياتها بأن يكون هذا التكريم بداية الزرع لبذور النجاح المستمر في ظل التفاعل مع التطور الذي تفرضه علينا المرحلة الحاضرة للحاق بركب الدول المتقدمه .

وشددت سمو الاميرة جواهر بنت نايف على أن هناك تحديات جديدة وكبيرة تحيط بالمؤسسات المعنية بالتعليم والثقافة والعمل التطوعي والاجتماعي ما يحتم علينا أن نكون أصحاب مبادرات ايجابية فنعمل على تبني البرامج الاصلاحية

للنهوض بالانسان الخليجي وتعزيز قدراته ضمن رؤيتنا الخاصة التي تتفق مع واقعنا ونسيجنا الحضاري والثقافي والاجتماعي ليساهم في بناء وطنه ليساهم في بناء وطنه وليكون منفتحا على باقي الثقافات باسلوب الكسب المتبادل واكتساب الخبرات بالاستفادة من التجارب الناجحة في الثقافات الأخرى وأساليب التنظيم والادارة المتبعة فيها مع الحرص على تأصيل هويتنا العربية والاسلامية بكل أبعادها والعمل على إيصالها إلي باقي الثقافات وأن تكون الرؤية إستراتيجية دائما لمجتمعاتنا ."

واعربت سمو الاميرة عن شكرها لرئيسة جمعية أم المؤمنين الشيخة فاطمة بنت زايد بن صقر آل نهيان وجميع القائمين على هذه الجمعية على حفاوتهم وجهودهم المتميزة وحرصهم على العمل والتعاون الخليجي المشترك في كل ما يخدم بناتنا وأخواننا بما يعمل على تطويرهم وتنميتهم .

بعد ذلك قامت راعية الحفل بتكريم صاحبات الخدمات المجتمعية وهن الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز رئيسة مجلس الأمناء مركز الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة والشيخة عايدة سالم العلي الصباح رئيسة مجلس أمناء جائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية والدكتورة هند عبدالرحمن الرباح المؤسس والرئيس الإقليمي لمشروع الوالدية الفعالة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدولة الكويت وسهيلة زين العابدين حماد أديبة ومفكرة وباحثة وناقدة أدبية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية والدكتورة سبيكة محمد النجار عضو مؤسس بجمعية أوال النسائية من مملكة البحرين والدكتورة عائشة يوسف عمر المناعي عميدة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر ويؤثر محمد مسلم الرواحي مؤسسة ورئيسة الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان بسلطنة عمان والدكتورة مريم سلطان لوتاه أستاذ مساعد بجامعة الإمارات .

وعقب التكريم تقدمت سمو الاميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز في تصريح خاص ل"الرياض" بالشكر والعرفان للقائمين على هذه الجائزة الاعتبارية التي تشجع على المزيد من العطاء والانجاز وخدمة بلداننا الخليجية والعربية .

وأضافت سمو الأميرة: أهدي هذه الجائزة الى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز " يحفظه الله "وإلى سمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وإلى سمو النائب الثاني صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ايدهما الله .

واختتمت سمو الأميرة قائلة: أهدي كذلك هذه الجائزة الى كل الفتيات السعوديات اللواتي اثبتن بجدارة أنهن قادرات على حمل راية العلم والمعرفة والعطاء والتفوق لخدمة الدين والوطن والمليك .

من جهتها قالت الأديبة والمفكرة السعودية سهيلة زين العابدين حماد ل"الرياض": ان المرأة الخليجية بشكل عام عهدها قصير بالعلم مقارنة بأخواتها بمصر والشام ولكنها استطاعت ان تختصر السنوات ولحقت بالركب وربما تفوقت على شقيقاتها العربيات في الميادين المختلفة. وأضافت أن المرأة السعودية استطاعت أن تحرز مزيداً من الإنجازات في فترة قصيرة، فالوضع مبشر بالخير والمرأة السعودية فقط هي بحاجة للفرصة لتصل إلى مناصب أعلى كعضوة في مجلس الشورى ومديرة في جامعة .

واختتمت الدكتورة سهيلة زين العابدين قائلة أنا متفائلة بعهد خادم الحرمين الشريفين "حفظه الله" المؤمن بحقوق المرأة، والداعم لها في كافة الميادين.

بيانات متناقضة تعلق مستقبل نفسية أبها

بيانان متناقضان يغيبان المعلومة والمرضى يدخلون طرفا في أزمة المباني

المصدر: جريدة الوطن السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=49160&CategoryID=4

أبها :محمد مانع 2011-04-09 6:04 AM

بعد ما يزيد على العقدين من انتظار المشروع، بادرت وزارة الصحة ومديرية الشؤون الصحية في منطقة عسير بإصدار بيانين متناقضين حول تنفيذ المبنى الجديد لمستشفى الصحة النفسية بأبها .

ففي حين أعلن المتحدث الرسمي للوزارة الدكتور خالد مرغلاني في بيان صحفي وزع على وسائل الإعلام منتصف فبراير الماضي أن نسبة الإنجاز في المستشفى بلغت ٢٠%، صدر تقرير من إدارة العلاقات والإعلام بصحة عسير الأربعاء الماضي متضمنا أن العمل في المشروع الجديد لم يبدأ بعد. وجاء في تقرير "صحة عسير "أن الموافقة صدرت على "رفع السعة السريرية لمشروع مستشفى الأمل والصحة النفسية الجديد والمزمع بناؤه في المنطقة إلى ٤٠٠ سرير، إلى جانب الموافقة على استئجار دار بديلة لمقر المستشفى الحالي بما يتلاءم مع مجالات الطب النفسي وخدمة المرضى النفسيين."

البيانان المتناقضان دفعا عددا من المواطنين لنثر تساؤلاتهم عن الشركة المنفذة، وقيمة العقد، وموعد الانتهاء منه.. فيما بقي السؤال الأهم معلقا: أين مقر المستشفى الجديد؟

واعتبر عضو جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي تضارب المعلومات في البيانين تغييبا للمعلومة الحقيقية، وخللا في التعاطي بشفافية مع وسائل الإعلام، مؤكدا في تصريح إلى "الوطن"، أمس أن وفدا من الجمعية رصد ملاحظات على المستشفى وطالب بإخلاء المبنى الحالي نظرا لما يشكله من خطورة على المرضى، وإيجاد البديل بأسرع وقت، وعدم انتظار إنشاء المستشفى الجديد.

بيانان متناقضان ضحيتهما المريض، الأول صادر من وزارة الصحة يفيد بإنجاز ٢٠% من مشروع مستشفى الصحة النفسية بأبها، والثاني من مديرية الشؤون الصحية في منطقة عسير يؤكد أن العمل في المشروع لم يبدأ حتى الآن.

البيانان المتضاربان هي آخر تطورات المشروع الحيوي الذي لم ير النور على مدى خمس سنوات، في ظل عدم كفاءة المبنى المستأجر الحالي، وزيادة أعداد المرضى، وحاجتهم الماسة لبيئة صحية مناسبة، فضلا عن طرح ذلك التناقض لعدة تساؤلات مفادها: إذا كانت نسبة الإنجاز ٢٠% فمع أي شركة وقع العقد وكم مبلغه؟ وكم صرف من مستحقاته؟ ومتى سيتم الانتهاء منه؟ فيما يبقى السؤال الأهم.. أين مقره؟.

تناقض البيانات

الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة يبقى شاهدا على تصريح المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني، والذي أكد في بيان صحفي "بثه الموقع" ووزع على وسائل الإعلام بتاريخ) 15/2/2011 تحتفظ "الوطن" بنسخة منه) أن هناك مشروعات تطويرية لمستشفيات الصحة النفسية في جميع مناطق المملكة، وزيادة عدد الأسرّة القائمة، وأن نسبة الإنجاز في مستشفى الصحة النفسية في أبها بلغت ٢٠%، في حين صدر تقرير آخر يناقضه من العلاقات والإعلام بمديرية الشؤون الصحية في منطقة عسير الأربعاء الماضي، يتضمن إحصاءات، ومعلومات عن المستشفى، فضلا عن أن العمل في المشروع الجديد لم يبدأ بعد، وجاء في البيان ما نصه: "إدراكاً من معالي الوزير والمسؤولين عن الإدارة

العامة للصحة النفسية بالوزارة صدرت الموافقة على رفع السعة السريرية لمشروع مستشفى الأمل والصحة النفسية الجديد و(المزمع) بناؤه بالمنطقة إلى ٤٠٠ سرير إلى جانب الموافقة على استئجار دار بديلة لمقر المستشفى الحالي بما يتلاءم مع مجالات الطب النفسي وخدمة المرضى النفسيين."

أمر خطير

المواطن مسفر البشري من سكان مدينة أبها، أكد أن عدم علم وزارة الصحة بمشروعاتها أمر في غاية الخطورة، وينم عن مخالفات ترتكب بحق سير المشروعات وضحيتها المريض بدليل أن مستشفى الصحة النفسية اعتمد وفقا لموازنة صحة عسير عام ١٤٢٨ ولم ينفذ حتى الآن، مبديا دهشته على التساهل في إنجاز مشروع حيوي كهذا.

أما المواطن فيصل القحطاني فاستغرب الأساس الذي بنت عليه وزارة الصحة إعلانها تنفيذ ٢٠% من المشروع، بينما الواقع يؤكد عكس ذلك في إشارة إلى أن هناك خللا كبيرا في الرقابة على المشروعات، وربما يصل الأمر إلى الإعلان عن مشروعات بنسبة إنجاز وهمية.

ويدعو المواطن حسن عسيري إلى المزيد من الشفافية حول مصير المشروع، معتبرا أنه من غير المنطقي أن تصدر البيانات المتناقضة، وتحمل أرقاما في المخصصات أو في مستوى الخدمات دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع، مؤملا أن يجد المريض في مستشفى الصحة النفسية حقوقه التي ينشدها ومن أهمها توفير المكان المناسب له والخدمة الطبية التي تليق في ظل تزايد أعداد المرضى.

مبنى متهالك

اعتبر عضو جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور علي الشعبي تضارب المعلومات في التقريرين تغييبا للمعلومة الحقيقية، وخللا في التعاطي بشفافية مع وسائل الإعلام.

وقال الشعبي في تصريح إلى "الوطن "أمس، إن وفدا من الجمعية رصد في أعوام مضت عددا من الملاحظات على المستشفى، وطالب بإخلاء المبنى وإيجاد البديل بأسرع وقت، وعدم انتظار إنشاء المستشفى الجديد، إضافة إلى المطالبة بافتتاح مركز لعلاج الإدمان لتخفيف العبء على المستشفى، مشيرا إلى أن أعضاء الجمعية اطلعوا وقتها على المبنى واتضح من خلال الجولة أنه غير مهيأ ولا مؤهل لأن يكون مستشفى للصحة النفسية بظروفه الحالية، ويشكل خطورة على المرضى، كما لا توجد به إمكانات تسمح بتحسن الحالات التي تحتاج لخدمات معينة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة المستشفى لمحاولة تحسين الوضع والرفع للوزارة والمطالبة بتغير المبنى وتقديم خدمة طبية وفق الإمكانات المتاحة.

وأضاف أن جميع ما تم رصده من ملاحظات تم الرفع بها لجمعية حقوق الإنسان، والتي باشرت بإرسال "التقرير" إلى وزارة الصحة لاتخاذ اللازم، مؤكدا أن دور فرع الجمعية في المنطقة يقتصر على الجولات وإعداد التقارير ورفعها للجمعية عبر مركزها الرئيس والتي تتولى المتابعة والتنسيق مع الجهات الحكومية مستجدات المعلومات والملاحظات.

أزمة مبان

في العاشر من أغسطس ٢٠٠٩، أصدرت مديرية الشؤون الصحية في عسير بيانا صحفيا، أكدت فيه صدور توجيهات مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة عسير بضرورة استئجار مبنى بديل لمستشفى الصحة النفسية عن المبنى الحالي، وورد في البيان ما نصه" تم الإعلان عن طلب استئجار مبنى يكون صالحاً ومناسباً لمستشفى الصحة النفسية وذلك حسب المتبع في نظام استئجار المباني الحكومية ولم يقتصر الأمر على مدينة أبها فقط بل تم توسيع عملية البحث على مستوى مدينة أبها ومحافظة خميس مشيط وتم الإعلان منذ عام ١٤٢٥ وحتى تاريخه ٦ مرات وحددت مواعيد فتح العروض، ولم يتم إيجاد المكان المناسب والأفضل والذي يمثل الحد الأدنى من المواصفات المطلوبة، وكذلك لقلة المتقدمين لإيجار دورهم."

عوائق المشروع

وزاد البيان" انطلاقاً من حرص وزارة الصحة على تطوير الخدمات الصحية بالمنطقة أسوة ببقية مناطق المملكة فقد تم اعتماد مشروع إنشاء مستشفى الأمل والصحة النفسية بأبها بسعة ٢٠٠ سرير وذلك في موازنة الوزارة للعام ١٤٢٨ وتمت ترسية المشروع على إحدى المؤسسات الوطنية بمبلغ جاوز ١١٥ مليون ريال ولوجود عوائق على موقع إنشاء المستشفى الجديد التي تتمثل بوجود بعض التعديات على أرض الموقع وكذلك مرور أبراج شبكة الضغط العالي لشركة الكهرباء التي تخدم المنطقة الجنوبية على الأرض تم الرفع لسمو أمير منطقة عسير حيث وجه سموه الكريم بإزالة جميع التعديات من الموقع وتم تشكيل لجنة من إمارة منطقة عسير والشؤون الصحية وأمانة منطقة عسير والجهات الأخرى وتمت إزالة التعديات، ولكن ما زال هناك العائق الأكبر المتمثل في أبراج الضغط العالي وهناك لجان مشكلة لحل هذه المشكلة علماً بأن الشؤون الصحية بعسير لم تتوقف حتى الآن عن الإعلان لاستئجار مبنى بديل عن المبنى الحالي حتى انتهاء مشروع المستشفى."

حقوق الإنسان تعد تقريرا عن بيت الطفل بمكة

مبنى جديد بـ ٢٦ مليونا على مساحة 1500 متر مربع

المصدر: جريدة الوطن السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49100&CategoryID=5

مكة المكرمة: سهل مليباري 2011-04-09 1:36 AM

انتهت جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة من إعداد تقرير شامل عن الأوضاع في بيت الطفل التابع لجمعية أم القرى الخيرية في ضوء الأحداث التي شهدها البيت مؤخراً على خلفية استقالة مديرة بيت الطفل.

من جهة أخرى، تسلمت مديرة الجمعية إحسان بنت صالح مكي مبنى بيت الطفل الجديد بحي الستين خلف التأمينات الاجتماعية المكون من ثلاثة أدوار على مساحة تبلغ ١٥٠٠ متر مربع.

ذكرت ذلك رئيسة الجمعية الدكتورة هانم ياركندي، مشيرة إلى أن المقر الجديد يحتوي على ٤ صالات ضيافة للاستقبال ومطعم ومطبخ ومغسلة ومسبح وصالة رياضية ومدرسة داخلية مكونة من ٤ فصول ومسرح يتسع لـ ٢٥٠ شخصا، ومحلات للإيجار وسكن للعمال، وشقق سكنية، ومستودعات وغرف للتحكم ومكتبة ومجالس صغيرة. وبينت أن تكلفة المبنى تبلغ ٢٦ مليون ريال، وأن وزارة الشؤون الاجتماعية ساهمت بمبلغ ٩ ملايين ريال. أما بقية المبلغ فقد سدد عن طريق الجمعية من ميزانيتها العامة، وكذلك تبرعات أهل الخير الداعمين للمشروع.

طالبت بمنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622154.html

الرياض - فاطمة الغامدي

أوضحت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان انها تعمل على مراقبة سير الانتخابات البلدية ، وذلك بالتنسيق مع اللجنة العامة للانتخابات والجهات ذات العلاقة ، استشعاراً منها بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات وضمان نزاهتها .

جاء ذلك انفاذا لقرار المجلس التنفيذي للجمعية في جلسته الثانية والعشرين القاضي بإمكانية مشاركة الجمعية في مراقبة الانتخابات الحالية ، لتطوير آلية عمل المجالس البلدية، وتأكيد على التمكين من حق الانتخاب لبعض فئات المجتمع .

وأكدت الجمعية على ضرورة تمكين جميع المواطنين دون استثناء من حقهم في الانتخاب ومنح صلاحيات أوسع لعمل هذه المجالس بما يحقق الهدف المنشود من وجودها .

كما تؤكد الجمعية على دعمها للعملية الانتخابية ، وفتح فروعها ومكاتبها لرصد واستقبال أي شكاوى أو تظلمات وفق اختصاصها في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

اغتال براءتها والدها ومُعلِّمة اغتصبها سائق ليموزين

سبق تسأل: تأهيل المغتصَبَة.. مسؤولية من؟!

المصدر : صحيفة سبق الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=10&id=103

دعاء بهاء الدين وريم سليمان - سبق- جدة :

تطرح" سبق "في هذا الملف قضية تأهيل" المغتصَبَات" نفسياً وبدنياً، والعبور بهن إلى بَرّ الأمان وتجاوز هذه الأزمة المفجعة، وتدعو إلى الإسراع بتأهيل الفتاة التي تمر بتجربة الاغتصاب من الناحية النفسية والاجتماعية، من خلال إنشاء أقسام في المستشفيات الحكومية لتأهيل المغتصَبَات، وعدم تركهن ضحايا للعزلة والانطواء.

اغتيال مُعلِّمة

بكل المرارة والأسى تلاحقها دموعها، عيون زائغة، نبضات لاهثة، وبعد محاولات مضنية ووعود صادقة ألا ننشر اسمها تحدثت لـ" سبق " عن معاناتها قائلة: "أعمل مُعلِّمة للأجيال، وأسعد برسالتي السامية، لم يُثنني بُعد مدرستي عن غايتي، أستقل الليموزين ذهاباً وإياباً ."

توقفت فجأة عن حديثها، كأنها تتذكر وقائع محفورة في ذاكرتها تود لو تُمحى، ثم تابعت: "ذات مرة أثناء عودتي من المدرسة توقفت سيارة ليموزين ومعها اغتِيلت سعادتي، وأُصبت بالسكتة التي ألجمت أيامي عن الحديث؛ فقد وقعتُ تحت تأثير مخدِّر من قِبل السائق، وأفقت بعدها لأجد الدماء تحاصرني، وأدركت أني دُبحت مع سبق الإصرار والترصد، وفقدت أغلى ما أملك. شعرت بالأرض تدور بي، تمنيت وقتها أن أصير تراباً يعبره العابرون أو أكون في عداد الموتى."

وتستكمل حديثها: "عندما علم أهلي باغتصابي ذهبتُ إلى طبيب من أحد أقاربنا، وعندما كشف عليّ أصعقني بخبر دمَّر حياتي، وألقى بي في غياهب الجب طيلة عمري: أنتِ حامل. نظرتُ إلى نفسي، وشعرتُ بأحشائي تشكو للزمن من بذرة مشوَّهة سأظل أقطف ثمارها العفنة طيلة زماني. ودرءا للفضيحة ومحاولة لإخفاء جريمة لم أقترفها اقترح أهلي ذهابي إلى شقيقتي في المنطقة الشرقية لإجهاضي، بيد أن محاولات إجهاضي باءت بالفشل، وكأن الأيام آثرت أن أظل أحمل فوق كاهلي وصمة عار أزلية، وجاء اليوم المحتوم، ووضعت طفلي، ودعوت الله أن يموت قبل أن تحل عليه لعنة الزمن، لكن الأقدار جعلت أختي تشير عليّ بأن أودعه في أحد الملاجئ، وبالفعل اقتنعتُ برأيها، وذهبتُ به لأحد الملاجئ. مع مرور الأيام ظلت معاناتي تطاردني، كلما تقدم شاب لخطبتي وعَلِم بحقيقة أمري انصرف عني. اشتعل رأسي شيباً رغم سنواتي الـ٣٦، لا أدري أأبكي على الأيام أم أرثي أنوثتي التي ستظل أسيرة لزمن غابر أعيشه؟."!

ضحية أب

"آمال" أمّ لطفلين - تحتفظ" سبق "باسمها الحقيقي - بدأت حديثها لتستعيد معنا ماضيها الأليم بقولها: "لا أعرف ذنبا اقترفته في حياتي حتى أُبتلى بهذا البلاء. كنت ضحية لأب لا يعرف الله، ولا يعلم شيئاً عن الحرمات. عشت معه سنوات طفولتي وشبابي بعد أن تُوفِّيت والدتي."

نظرات حائرة، ودموع محبوسة في عينيها. سألتها "لماذا تترددين في الحديث؟"، فاجأتني بقولها "عقلي خائف من تذكر مرارة أيام أحاول أن أنساها"، إلا أنها تشجعت، وقالت: "في المرحلة المتوسطة بدأتُ أشعر بنظرات غريبة من والدي، ولكني دائماً ما أحللها بنظرات حب أبوي طبيعي، إلى أن جاء هذا اليوم، ودخل عليّ والدي ذات يوم وأنا نائمة في غرفتي، ووجدته يقبلني بشكل همجي غريب؛ ففزت منه استغراباً، إلا أنه كان أقوى مني، وبالفعل حدث ما حدث ."

لم أستطع أن أملك زمام نفسي، وقلت لها "هل قام والدك باغتصابك؟" دموعها كانت هي الرد الكافي بالنسبة لي. عجز لساني عن النطق بأي كلمة من هول ما سمعته، وتسارعت الأسئلة المحيّرة إلى ذهني؛ فهل يمكن لأب أن يفعل ذلك بأقرب

إنسان إليه؟ ومَنْ سيحمي هذه الفتاة من أب مغتصب فاسد؟ وسألتها "وماذا تم بعد ذلك؟". قالت: "لقد هددني والدي حتى لا أحكي لأحد عما حدث، وقال إن أحداً لن يصدق كلامي، وبالفعل هذا ما حدث؛ فأخذ يشكك في سلوكي لدى العائلة، ويقول لهم إنني منحرفة، وإنه طفح الكيل به مني، والأفضل ألا أستكمل تعليمي وأعيش معه في المنزل إلى أن يأتي نصيبي من الزواج."

خلاف العقاد والهاجري

أبدى الإعلامي فؤاد العقاد تعاطفه مع الفتاة المغتصبة قائلاً: "حين أتقدم لفتاة أرغب أن تصبح شريكة حياتي وأمًّا لأولادي ثم أكتشف أنها فاقدة لعذريتها، وهي من تخبرني بذلك وتخبرني بالسبب الوجيه، أعتقد أنني حينها سأحترمها لصدقها وأمانتها ولعفتها التي انتهكها وَغْدٌ من المغتصبين، وحينها سأستمر في علاقتي بها، وسأكتم سرها، ليس هذا كلاماً من المثالية بل هي الحقيقة؛ حيث لا ذنب لهذه الفتاة التي انتُهك عِرْضها". بيد أن المُخْرج التليفزيوني محمد الهاجري خالفه الرأي بقوله: "أرفض هذه الفكرة كلياً؛ لما ينجم عنها من معاناة نفسية تلحق بي إذا اقترنت بهذه الفتاة؛ فنحن نعيش في مجتمع له عاداته، ولا نستطيع أن ننفصل عنه؛ فالزواج من مطلَّقة بالنسبة لي أيسر وأهون من الزواج من فتاة مغتَصبَة، يلاحقها عارها أبد الدهر."

إخفاء الحقائق

وأعربت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين في حديثها لـ" سبق "عن استيائها من إخفاء الحقائق التي تتعلق بجرائم الاغتصاب؛ ما يساهم بشكل كبير في تفاقم المشكلة. موضحة أنه من الصعوبة بمكان الإبلاغ عن جرائم الاغتصاب، وخصوصاً إذا كانت من قِبل المحارم.

وحول دور الأسرة في التعامل مع الفتاة المغتصَبَة أعربت عن أسفها من رفض الأسرة الإبلاغ عن حالات الاغتصاب؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم المشكلة؛ فتصبح ظاهرة يصعب التعامل معها. مؤكدة أنه من الصعب التوصل إلى إحصائيات دقيقة من قِبل وزارة الداخلية عن نِسَب الاغتصاب داخل السعودية.

وأوصت زين العابدين بضرورة تدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات لتوضيح دور المرأة والأسرة في الإسلام، وتوعية المجتمع بأهمية معرفة حقوق المرأة. مؤكدة أن ذلك يأتي في إطار الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في توعية الأهل بكيفية التعامل الأمثل مع الفتاة المغتصَبَة وكيفية احتوائها؛ كي لا تكون عُرْضة للانحراف.

عقاب المغتصِب

وحول كيفية التعامل مع المغتصَبَة وأسرتها قالت مديرة جمعية" حماية" سميرة الغامدي: من الصعوبة بمكان تأمين حياة للمرأة المغتصَبَة دون أن يتحرك القانون؛ ليأخذ لها حقها من الجاني بعد أن يتم إثبات الحالة، ومن ثم يبدأ العلاج النفسي والأسَري معاً. موضحة أن الأسرة يقع عليها العبء الأكبر، ويجب أن تكون على قناعة بأن المرأة المغتصَبَة مظلومة، وتتم التهيئة النفسية لهم؛ حتى يتقبلوا الفتاة دون أن تكون "كبش فداء."

وأضافت: "نحن أفضل من الأول بكثير، بيد أنه يجب أن تتفق كل مؤسسات المجتمع على أن الاغتصاب من القضايا المهمة، وليست المرأة مَنْ تتحمل عواقب الاغتصاب". مشيرة إلى أن الاغتصاب مشكلة تعانيها المرأة في العالم كله؛ فبالرغم من كل الانحلال والانفتاح الموجود في الغرب إلا أن المرأة هناك لا تزال تتعرض للاغتصاب، وتتحطم نفسيتها من جرائه.

ودعت إلى ضرورة أن يكون هناك قانون واضح وصريح مُفعَّل ونافذ. مؤكدة أن أكثر من ٥٠% من العلاج النفسي على الجانب القضائي.

وأكدت الغامدي أن الاغتصاب من المشاكل الموجودة منذ الأزل، ولكنه مدفون مثل النار تحت الرماد. موجهة رسالة إلى كل مغتصَبَة قائلة: "هذا ليس ذنبك، ولستِ الوحيدة في الكون التي تعرضت لهذا الإيذاء، وإذا سكتِّ عن حقك فهناك مجرم خارج قضبان العدالة سيمارس هذا الإيذاء مع غيرك، وستكونين أنت مساهمة معه بسكوتك عن التبليغ. ما ضاع حق وراءه مطالب؛ فنظرة المجتمع لك بوصفك فتاة مغتصبة لن تفيد عندما تقفلين باب غرفتك عليك وتشعرين بالجرم الواقع عليك، إنما عقاب المغتصِب هو ما سيشعرك بالأمان في المجتمع الذي تعيشين فيه."

من جهتها أشارت المستشارة الأسرية الدكتورة سلمى سبية إلى أن النتائج المترتبة على الاغتصاب تختلف من كون الفتاة بكراً أم متزوجة، وغالباً ما تكون إحدى الحالات الآتية: إذا كانت الفتاة بكراً يقوم الأهل بالتستر عليها، وإذا فقدت عذريتها فإنها تسافر للخارج وتُجري عملية لترقيع غشاء البكارة، أو يزوجونها لأحد أبناء عمومتها، وإذا أبلغوا الشرطة يأخذون تقريراً بحالتها وينتظرون تفهُّم العريس المنتظر. أما إذا كانت المرأة متزوجة ففي كثير من الأحيان ترفض الزوجة أن تُبلغ زوجها أو الشرطة.

اضطراب ما بعد الصدمة

فيما أشار رئيس قسم الخدمة النفسية في مستشفى الصحة النفسية في جدة الدكتور محمد الزهراني إلى الحالة التي تكون عليها المغتصَبَة بعد الصدمة التي وقعت فيها؛ حيث تكون في حالة شرود، ولا تستطيع الكلام، وهذا ما يسمى باضطراب ما بعد الصدمة، وعندما تهدأ تبدأ في مراحل القلق والإهانة للذات، وتبدأ نوبات البكاء والإحباط ورفضها الحياة كلياً أو جزئياً، كما تظهر عليها مراحل العدوانية على المجتمع ومَنْ حولها وإحساسها بأنها مرفوضة، مع الشعور بالإهانة لانتهاك جسدها وخصوصيتها، وهنا يبدأ الانطواء وفقدان الشهية للأكل واضطراب النوم وعدم التركيز والقلق والخوف الشديد.

ونصح بضرورة إعادة دمج المغتصبة مع المجتمع، وليس عزلها؛ لأن العزل يولد الإحساس بالذنب، وهنا تدخل الحالة في مراحل الألم النفسي والإحساس بالمعاناة والعذاب نتيجة ما يحدث للنفس من خبرات مؤلمة.

وشدد الزهراني على ضرورة وجود فريق طبي موحَّد للحالة مكوَّن من طبيبة نفسية وأخصائية نفسية ومرشدة دينية للمساعدة في التغلب على اضطراب ما بعد الصدمة، وعمل جلسات علاجية فردية؛ حتى تطمئن الحالة وتشرح ما تعرضت له .مشيراً إلى أنه إذا وُجد أكثر من حالة فيمكن عمل علاج جماعي؛ حيث إن كل واحدة تعرض مشكلتها وتشرح درجة تحسنها؛ ما يجعل التحسن أسرع؛ حيث إن الحالة تدرك أنها ليست وحدها في التعرض لهذه المشكلة، وإنما توجد أخريات تعرضن للأذى نفسه.

دعم الزوج

أما المستشارة الاجتماعية منظمة برامج الأسرة الدكتورة أريج داغستاني فرأت أن المجتمعات المحافظة التي تلوم الضحية وتُحمِّلها مسؤولية الجريمة وتصمها بوصمة عار قد تكون لها يد في مستقبلها ومكانتها الاجتماعية؛ ما يجعل العديد من الضحايا يميلون إلى عدم البوح أو التعامل مع الجريمة، ويحاولون تناسي ما حدث من خلال كبت مشاعرهن ومداراة آلامهن إلى أن يحدث أي حادث عرضي يؤدي إلى ظهور المشاعر المكبوتة وقتاً طويلاً؛ فتكون عندها حاجة إلى دعم ومؤازرة للتغلب عليها والخروج من الأزمة.

وحول التواصل مع زوج المغتصبة وتفهمه ما وقع لزوجته أشارت إلى أن كل رجل مرتبط بامرأة سبق لها التعرض لاعتداء جنسي، سواء تعلق الأمر باغتصاب في الطفولة أو اعتداء حديث العهد بعد أو قبل الزواج، فإنه يجد نفسه في مواجهة موقف يتسم بالحساسية الشديدة، ويتطلب منه أن يكون صبوراً ومتفهماً إلى أبعد الحدود ومستعداً لتقديم الكثير من الحب والتضحية والمساعدة في رحلة ترميم ذات زوجته.

وأضافت: على الزوجين أن يساندا بعضهما في تعديل الأُطُر الاجتماعية أو تغييرها بدءاً بتطبيق مربَّع بناء الاحترام لذات الزوجة القائم على المسؤولية، الأمانة، الصدق والعدل، وعندما يستطيع الزوجان تطبيق ذلك المربع على حياتهما فسوف يجتازان الأمواج النفسية والاجتماعية بسلام بتفهُّم النفس واحتياجاتها دون إجحاف للطرف الآخر وإحداث توازن في جوانب الشخصية، فإذا أُصيبت المرأة في الجانب الجسدي والنفسي فلا تدع المغتصبين أن يسلبوها الجانب الروحي وعلاقتها مع الله - عز وجل -، والجانب الاجتماعي بألا تدع الأزمة تُدخلها في عزلة وانطواء، وأن تتبنى توظيف خبراتها السابقة للتغلب على الأزمة بأن تشترك في مراكز رعاية المغتصَبَات، وتتبادل معهم كيفية التغلب على الأزمة بل وتقودهم لذلك.

الحرابة للمغتصب

وحول حُكْم الستر في قضايا الاغتصاب رأى أستاذ الفقه بجامعة نايف الدكتور محمد النجيمي عدم جواز الستر على المغتصِب، بل يجب التبليغ عنه؛ حتى يأخذ جزاءه الشرعي، وهو حد الحرابة .مطالباً الأهل بألا يخشوا الفضيحة من الإبلاغ؛ لأن القضاء حريص على الستر وعدم فضح مَنْ يُبلِّغ الشرطة.

وحدد النجيمي حُكْم الزواج من مغتصَبَة في حالتين: إذا تمت معرفة المغتصِب، ففي هذه الحالة لا يجوز أن يتزوج المغتصَبَة بل لا بد من تنفيذ الحُكْم الشرعي عليه، وهو حد "الحرابة" إذا توافرت شروطه، أما إذا حدث الاغتصاب وزوَّجها الأهل من المغتصِب ولم يبلغوا الشرطة وستروا على ابنتهم فإن عقد الزواج صحيح؛ لأنه يؤدي إلى نوع من الستر والترابط. موضحاً أنه في حالة إجبار الفتاة على الزواج درءاً للفضيحة دون رغبتها يُعتبر الزواج فاسداً.

وحول موقف الزوج من زوجته المغتصَبَة حذَّر النجيمي الزوج من الاقتراب من زوجته إلا بعد الحيض؛ حتى يتأكد من خلوها من حَمْل من جراء الاغتصاب. موضحاً أن حالة المتزوجة تكمن في أمرَيْن: إذا كانت الزوجة تحمل جزءاً من مسؤولية اغتصابها، كأن تكون غير محجبة، ولا تحافظ على نفسها، أو تختلط مع الأجانب، فإذا طلَّقها زوجها فلا يأثم. أما إذا كانت غير مسؤولة عما حدث لها من اغتصاب فإن الزوج يأثم؛ لأنه لا مبرر للطلاق.

القتل تعزيراً

فيما أوضح المحامي والمستشار القانوني عبد الرحمن بن سعيد أن إثبات جريمة الاغتصاب يكون بجميع طرق الإثبات المقررة شرعاً ونظاماً، وتتم الاستعانة في ذلك بالتقارير الطبية الرسمية لإثبات الحالة وقت وقوع الاعتداء، التي توضح بشكل دقيق كيفية الاعتداء وأثره والإصابات والأضرار التي لحقت بالضحية. مشدداً على ضرورة إبلاغ الضحية الشرطة مباشرة بتعرضها للاغتصاب، وذكر أنه إذا تعرضت المرأة لاعتداء تتم إحالتها إلى المستشفى الحكومي للكشف عليها والقبض على المعتدي وتوقيفه وإحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معه، ومن ثم يُحال إلى المحكمة.
وأبان أنه تختلف الأحكام بحسب وضع الجاني وكيفية ارتكاب الجريمة والملابسات والظروف المحيطة التي قد تشدد العقوبة، والتي قد تصل أحياناً إلى القتل تعزيراً إذا كان الجاني استخدم السلاح في جريمته أو له سوابق. مؤكداً أن الشريعة الإسلامية حفظت وكفلت حقوق الإنسان، وأي ضحية تستطيع اللجوء للجهات المختصة للمطالبة بمعاقبة الجاني .

اتجار بالبشر على الطرقات!

المصدر: جريدة شمس الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٦
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=131093

مكة المكرمة. حامد القرشي

على امتداد البصر يتناثر العديد من الأطفال. يرتدون ما يمكن أن يخفي العورات، ويظهرون عورة الرغبات. في الشارع العام من جدة غربا، ومرورا بالرياض في وسط البلاد، وانتهاء بالحدود الشرقية في الدمام أو الخبر، وبما يحويه المكان من جنوب وشمال، ينتشر العشرات من الأطفال.

نصفهم بأنهم من فئة الراغبين في قوت اليوم، ونعرفهم بأنهم من أنصار البحث عن لقمة العيش ولو في حاوية نفايات، هكذا حالهم في جدة، يأكلون ما نلفظ، ويرتدون ما نمقت، ولا تختلف الصورة في الرياض أو المدن الأخرى، إلا في المشهد العام، في تلك الوجوه الغابرة التي لا يعلوها إلا تراب الزمن، فيما الوجوه تتجمل بمساحيق عوادم السيارات. في الجانب الآخر من الظل تحت الأشجار أو على بعد أمتار، حيث لا تصورهم عدسات المارة، نجد الأم، أو الأب أو السمسار يتاجر بهم، يتكسب بعيونهم، ويقتات على أكتافهم.

كل المجتمع يعرف أن الأطفال الذين ينتشرون في الطرقات، ويمدون الأيادي لجميع الفئات طلبا للدعم ليسوا في أسوأ حالات الوصف سوى «متسولين».

ولكن ما لا يعرفه أحد أن هؤلاء المتسولين المغلوب على أمرهم باتوا أحد أنواع فئات الاتجار بالبشر التي راحت المملكة تعتمد لها نظاما، يحدد العقوبات على المتاجرين، ويحزم التلاعب، بأقسى أنواع العقوبات الرادعة لمرتكبيها بالسجن لما يصل إلى ١٥ عاما أو غرامات تزيد على مليون ريال أو بالعقوبتين معا.

ولكن تبقى الظاهرة في الشوارع ليست قيد الكتمان، بل قيد الظهور للعيان.

منذ البداية

حسم مجلس الوزراء أمر الإتجار بالبشر، وتحديدا في ١٣ يوليو ٢٠٠٩، عندما أقر نظام المكافحة، ليتم نشره في جريدة أم القرى بعددها الصادر رقم ٤٢٦٥ للعام ٨٧ بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٣٠ الموافق ٧ أغسطس ٢٠٠٩، ويتم دخوله حيز التنفيذ بعد ٩٠ يوما من نشره في الجريدة الرسمية «نوفمبر ٢٠٠٩».

ومبكرا، قالها رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان: «تبني كل الأنظمة والقوانين الخاصة بالحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خيار استراتيجي للمملكة، ينبع من تمسكها بعقيدتها الإسلامية التي أتت للمحافظة على الضرورات الخمس: الدين والعقل والنفس والمال والنسل».

وأعلنها قبل أكثر من أربعة أشهر «٢١ ديسمبر ٢٠١٠»، على هامش اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن «حقوق الإنسان تحظى بأهمية كبرى».

وشدد على أن: «المملكة أولت اهتماما كبيرا بالانضمام إلى العديد من المواثيق الدولية التي تؤطر لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل مناحي الحياة وفي مختلف مراحل حياته، كما رصدت العديد من القوانين والأنظمة التي تشكل رافدا تنظيميا لحماية هذه الحقوق في إطار النظام الأساسي للحكم ومظلة الشريعة الإسلامية الغراء، مؤكدا أن حقوق الإنسان لم تعد ترفا ولا تقتصر مسؤولية نشرها على جهة دون أخرى، بل أضحت ضرورة حياتية واجتماعية وسمة حضارية للمجتمعات، بل وأيضا واجب ديني قامت عليه مقاصد الشريعة الإسلامية، ودعت إليه كل الشرائع السماوية.

ما الجديد

على المشهد العام، لم يختلف الأمر كثيرا للعابر، فالطريق المزدحم بالأطفال المتسولين لم يشك أحدنا في أنهم بشكل أو بآخر يقتربون من هذا الوصف، لكن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة معتوق الشريف قالها لـ «شمس»: «نعم أطفال الشوارع نموذج حي للاتجار بالبشر».

ولم يكتفِ بالإشارة أو التلميح بل عد موضوع استغلال الأطفال في التسول عند الإشارات المرورية من أخطر أنواع

العبودية والاستغلال: «لكون الأطفال الفئة الأضعف في المجتمعات، واستخدام الأطفال في التسول يصنف عالميا ضمن الاتجار بالبشر».

ضبابية الاتجار

ولأن أطفال التسول يعدون سمة من سمات الشوارع في كل المدن، فيما العقوبات لم تطل أي أحد، سارع الشريف لإزالة الحيرة في هذا الاتجار، بتأكيد أن: «الإشكالية في عدم تطبيق مفهوم الاتجار على الأطفال المتسولين يعود إلى أن مفهوم الاتجار بالبشر لا يزال ضبابيا، إما لجهل الكثير عن معنى المشكلة وعمقها وإما لأسباب تتعلق بالاختصاص بين الجهات، لذلك تبرز هذه المشكلة بوضوح في شوارعنا وفي الميادين العامة دون رقيب أو حسيب».

وماذا عن الجمعية

كشف الشريف أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدت عبر فرعها: «قبل فترة من الزمن وجود ثلاثة أطفال من دولة إفريقيا في دار الأطفال المتسولين في جدة ووجدنا لدى زيارتنا لهم أنهم مهددون بتقطيع الأرجل والأيدي إذا عادوا إلى ديارهم عند القبض عليهم من قِبل الشرطة، هذا يعطينا بعدا لحجم هذه المشكلة التي يكون منبعها من خارج المملكة لأن الاتجار بالبشر تتصدر أنواع التجارة ربحا على الإطلاق على مستوى العالم».

وأبرز الشريف أسباب تنامي التسول في المملكة: «تنشط في المملكة لأسباب منها ما تتميز به المملكة من ثروة مالية وبما يمتاز به شعبها من حب للعطاء والعطف الذي يستغله تجار الأطفال في تصدير هؤلاء الأطفال للعمل في التسول في المملكة، على الرغم من أن هناك قوانين دولية تحرم هذا النوع من المتاجرة، وعلى الجهات التي أنيط بها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في المملكة عام ٢٠٠٩، وشكل له لجنة في هيئة حقوق الإنسان، عليها أن تنشط في الحد من هذه الظاهرة، وعلى المواطنين والمقيمين التصدي لهذا الانتهاك في حق الطفولة بعدم تشجيع الاتجار بالأطفال عبر مدهم بالمال عند الإشارات».

وأشار الشريف إلى أن التسول يعد أحد أكبر أنواع الإتجار بالأطفال، خصوصا في الدول العربية التي تتميز مجتمعاتها بطبيعتها العاطفية، فإن التسول يصاحبه انتهاكا لحقوق الأطفال: «حيث يتعمد مهربوهم والمتاجرون بهم إلى إحداث عاهات متعمدة لهم من أجل استعطاف الناس، إضافة إلى أنهم يعرضونهم لخطر التعامل المباشر مع الغرباء، ولأنواع أخرى من الاعتداءات، كالاعتداء الجنسي واللفظي والتحقير والإذلال من قِبل الآخرين نظرا إلى وجودهم المستمر في الشوارع وكذلك خطر الحوادث المرورية، كما أن هؤلاء المتاجرين بالأطفال يستغلون تعاطف الناس مع الأطفال وعدم الشك بهم وقلة المعلومات التي لديهم فيستخدمونهم في توزيع المخدرات والممنوعات والأنشطة غير المشروعة، وهذا يعرضهم لخطر الإدمان عليها، كما أنهم يستخدمون الأطفال كقطع غيار لبيع أعضائهم لأشخاص مستفيدين».

وبين الشريف أنه: «من خلال القصة السابقة التي تابعناها في فرع الجمعية، فإننا نستنتج منها أن موقف أهالي الأطفال منحصر في ثلاث نقاط، إما أنهم على علم فيرون أن التضحية بطفل من أجل أن يصل دخل إلى بقية الأسرة أمر مقبول، وإما أن يكون الأهل قد قدموا على هذا الأمر وهم يعانون الفقر أو تكون أسرهم مخدوعين من قِبل المتاجرين بالأطفال الذين يخدعونهم بأن أطفالهم سيعيشون حياة كريمة في عمل مشروع».

وتمنى الشريف عدم إنكار المشكلة: «ما دام إنكار المشكلة وتحجيمها والجهل بأبعادها مستمرا، فلا يمكن التعاطي معها والمساهمة في الحد منها بشكل فاعل يتناسب مع حجم المشكلة وتبعاتها الحقيقية، وهناك تقارير لمنظمات دولية مهتمة بالطفولة تشير إلى أن هناك ما بين ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف طفل يباعون دوليا على الحدود في دول العالم سنويا»

أبرز مواد مشروع نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المادة الثانية

يحظر الإتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ، أو بإساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه أو بإعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسرا أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

المادة الثالثة

يعاقب كل من ارتكب جريمة الإتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على ١٥ عاما، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا.

المادة الرابعة

تشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات الآتية:

١ – إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة.

٢ – إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣ – إذا ارتكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالما بكون المجني عليه طفلا.
٤ – إذا استعمل مرتكبها سلاحا أو هدد باستعماله.
٥ – إذا كان مرتكبها زوجا للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه، أو كانت له سلطة عليه.
٦ – إذا كان مرتكبها موظفا من موظفي إنفاذ الأنظمة.
٧ – إذا كان مرتكبها أكثر من شخص.
٨ – إذا كانت الجريمة عبر «الحدود» الوطنية.
٩ – إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه، أو إصابته بعاهة دائمة.

المادة السادسة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بغرامة لا تزيد على ٢٠٠ ألف ريال، أو بهما معا، كل ممن يأتي:
١ – من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الحرمان من مزية مستحقة أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور، أو للتدخل في الإدلاء بها، أو تقديم أدلة غير صحيحة تتعلق بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.
٢ – من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي – أو معني بإنفاذ النظام – مهماته الرسمية فيما يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة السابعة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عامين، أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ ألف ريال، أو بهما معا كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولا عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فورا الجهات المختصة بذلك. ويجوز للمحكمة المختصة استثناء الوالدين والأولاد والزوجين والإخوة والأخوات من أحكام هذه المادة.

المادة الثامنة

يعاقب بعقوبة الفاعل، كل من أسهم في جريمة الإتجار بالأشخاص وكل من تدخل في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد «الثالثة» و«الرابعة» و«السادسة» من هذا النظام.

المادة التاسعة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بغرامة لا تزيد على ٢٠٠ ألف ريال، أو بهما معا كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو أخفاها، أو صرفها، أو اخفى شخصا «أو أكثر» من الذين اشتركوا فيها، بقصد معاونته على الفرار من العدالة مع علمه بذلك، أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة. ويجوز للمحكمة المختصة إعفاء المتهم من العقوبة المتعلقة بإخفاء الأشخاص إذا كان المخفى زوجا للمخفي أو أحد أصوله أو فروعه.

المادة العاشرة

يعاقب على الشروع في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد «الثالثة» و«الرابعة» و«السادسة» من هذا النظام بعقوبة الجريمة التامة.

المادة الـ١٣:

دون الإخلال بمسؤولية الشخص ذي الصفة الطبيعية، إذا ارتكبت جريمة الإتجار بالأشخاص من خلال شخصية اعتبارية أو لحسابها أو باسمها من علمها بذلك، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال، ويجوز للمحكمة المتخصصة أن تأمر بحلها، أو إغلاقها، أو إغلاق أحد فروعها مؤقتا أو دائما.

دأب على تعنيفها ورفض إدراجها في سجل الأسرة

"محشش" يفاقم معاناة ابنته النفسية ويجبرها على "الرحيل"

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=22427

عبير الرجباني – سبق – الرياض:
تتحرى الجهات الأمنية في مكة المكرمة عن فتاة (٢٠ سنة) تغيبت عن منزل ذويها الأربعاء الماضي، بحسب بلاغ تقدمت به والدتها إلى مركز شرطة المنصور، حيث اتهمت فيه طليقها (والد الفتاة) بتعنيف ابنتهما، ما أدى إلى تفاقم الحالة لنفسية للفتاة حيث تعاني في الأساس من مرض نفسي.
وأوضحت والدة الفتاة أن قيام طليقها بتلك التصرفات يأتي نتيجة تعاطيه مادة الحشيش المخدر.
وقالت والدة الفتاة المتغيبة عن منزل ذويها لـ "سبق": إن طليقها دأب على تعنيف ابنتها، ما أدى إلى تفاقم معاناتها مع مرض نفسي مصابة به، فضلاً عن رفضه إدراجها في سجل الأسرة.
وأضافت أن تعاطي طليقها مادة الحشيش المخدر، مثبت في مركز شرطة شارع المنصور.
وناشدت والدة الفتاة من يعرف أي معلومات عن ابنتها أو يشاهدها، إبلاغ الجهات الأمنية، موضحة أن ابنتها ممتلئة الجسم ومتوسطة الطول وبيضاء البشرة.
بدوره، توعد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، بمحاسبة والد الفتاة في حال ثبوت تجاوزه أو تعديه عليها وتعنيفها، فضلاً عن إجباره على إدراجها في سجل الأسرة.
وأشار إلى أنه عند العثور عليها ستنسق الجمعية مع "الحماية الاجتماعية" لتوفير الإيواء لها، يتم بعده الترتيب مع عائلتها لإعادتها إليهم

المستشار الصالح: محاسبة الأعضاء على وعودهم التي لم تنجز احتراماً لحقوق الناخبين

ناخبو أعضاء المجالس البلدية يتفاجأون بتبخر الوعود

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110412/Con20110412411473.htm

عيد الحارثي - جدة

فيما اتفق بعض أعضاء المجالس البلدية في المملكة على نجاح تجربتها الأولى وأداء أدوارهم وفق الصلاحيات التي نصت عليها الأنظمة، رأى أعضاء آخرون أنها تحتاج إلى رفع مستوى الصلاحيات الممنوحة لها لتمارس دورها وتؤدي واجباتها، مشيرين إلى أنه لن يتحقق لها ذلك ما لم تستقل ماليا وإداريا عن الأمانات.

ورأى نائب رئيس المجلس البلدي في جدة المهندس حسن الزهراني، أن المجالس البلدية بذلت جهودا متباينة، مرجعا الأسباب حسب تقديره إلى ندرة الكوادر الفنية الداعمة للمجالس، وانشغال بعض الأعضاء غير المتفرغين في أعمالهم الخاصة أو وظائفهم الرسمية، الأمر الذي حد من متابعتهم لما يتخذ من توصيات أو قرارات.

وأكد الزهراني على حاجة المجالس إلى إعادة النظر في أعضائها، لافتا إلى ضرورة تفريغ «ما لا يقل عن الثلث منهم بشكل تام، ليؤدوا أعمالهم في المجلس على أكمل وجه، تحقيقا للأهداف المطلوبة».

وقال «أعتقد حسب المعلومات التي تتناقلها الأوساط الإعلامية أن المجالس القادمة ستكون أكثر حظا من المجلس الحالي، لأن الوزارة كشفت عن خطوة لتوسيع الكثير من الصلاحيات الممنوحة للمجالس».

واقترح الزهراني تحديد الدرجة العلمية لأعضاء المجالس الجديدة، ومتابعة لقاءات أعضائها التي حددتها اللوائح من خلال جهاز رقابي متفرغ في وزارة الشؤون البلدية والقروية، مشيرا إلى أن التزام عضو المجلس البلدي ببرنامج العمل الذي طرح فيه رؤيته كخادم للمجتمع، من أهم الأولويات ليتأكد الناخب من منح ثقته وصوته لمن يستحقها، لافتا إلى أن الوعي لدى الناخبين ازداد بفضل وجود آليات تكامل ومراقبة على تنفيذ برامج المنتخبين تضيق دائرة الجهل بدور عضو المجلس، وتعطي مزيدا من الشفافية وحسن الأداء. من جهته، اعتبر عضو المجلس البلدي في جدة بسام بن جميل أخضر، أن التجربة البلدية حققت أهدافها في أول ممارسة فعلية لها منذ انطلاقتها في المملكة عام ١٤٢٦هـ، وأكد أن الدور الذي أدته هذه المجالس يعد مرضيا، بالنظر إلى الصلاحيات المتاحة لها، على اعتبار أنها التجربة الأولى التي قد تشهد بعض السلبيات والانتقادات.

وتوقع أخضر أن تكون الدورة الثانية التي ستبدأ في شهر ذي القعدة المقبل أكثر نضوجا في ظل تلافي كل الأخطاء التي حدثت سابقا، وقال «علينا أن ندرك من البداية أن التجربة جديدة، ومن الضروري أن تمر بمرحلة مخاض، وأن تشهد الكثير من التعديل والتقويم قبل أن تصل إلى الصورة التي تحقق طموحات الجميع»، وأضاف «على مدار السنوات الست الماضية كان الأداء العام مرضيا، وظهرت آلاف التوصيات التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في حل أغلب المشاكل العالقة، كما ساهمت المجالس بشكل واضح في مراقبة وتقويم العديد من المشروعات، وإيصال رأي المواطنين وهمومهم على طاولة الجهات التنفيذية».

وتابع «من المهم جدا عندما نتحدث عن دور المجلس البلدي أو إنجازاته، أن نعي أن دوره الرئيس رقابي وليس تنفيذيا، ونحن في بلدي جدة أصدرنا على مدار الفترة الماضية آلاف التوصيات والقرارات التي تصب في صالح المواطنين، وتهدف إلى تخفيف المعاناة عنهم، وتوصلنا إلى الكثير من التوصيات المهمة التي رفعت إلى الأمانة ووزارة الشؤون البلدية، وأخذ بالبعض منها فيما لا يزال بعضها الآخر تحت الدراسة، كما أن هناك ملفات مفتوحة لا زلنا نعمل عليها،

وأهمها ملفات تصريف السيول والأمطار، المياه الجوفية، الإصحاح البيئي، شبكة الطرق، نظام تصاريح المباني، الطوارئ، والحدائق والمساحات الخضراء».
واعترف أخضر بتأثير العواطف والقبلية على تصويت المواطنين في اختيار مرشحهم للمجالس البلدية، وقال «لا ندعي أننا مجتمع مثالي، ففي الوقت الذي يذهب الكثيرون إلى صناديق الاقتراع من أجل انتخاب العضو الذي يرونه قادرا على إيصال مشاكلهم، والتفاعل مع قضاياهم، هناك من يذهبون إلى نفس الصناديق من أجل دعم قريبهم أو صديقهم أو أحد أفراد قبيلتهم».
وردا على سؤال حول رأيه في لائحة المجالس البلدية والتعديلات التي يقترحها، قال أخضر «اللائحة التي أصدرتها وزارة الشؤون البلدية تم تفصيلها بشكل دقيق على الواقع المحلي، ولعلها كانت ملائمة للفترة السابقة في ظل حداثة التجربة، غير أنها قد تحتاج إلى الكثير من التعديلات مستقبلا، ونحن في بلدي جدة طالبنا بشكل واضح بأهمية استقلال المجالس البلدية عن الأمانات والبلدية، ماليا وإداريا، حتى تكون هناك قوة في اتخاذ القرارات والتوصيات، وشددنا على ضرورة أن تكون قرارات المجالس نافذة بالنسبة للأمانات».
ورحب أخضر بالتعديلات الجديدة التي أحدثت في لوائح الانتخابات، وأبرزها أن يصوت الناخب لمرشح واحد فقط يمثل الحي أو المنطقة التي يسكن فيها، وقال «هذا مطلب رئيس لنا، فسكان أي حي هم الأقدر على اختيار من يمثلهم، ومن المهم أن يعطي الناخب صوته لشخص يعرفه ويتواصل معه، بدلا من قائمة طويلة لا يعرف أغلب أعضائها».
من جهته، قال عضو هيئة التدريس في قسم الإعلام في جامعة الملك عبد العزيز الدكتور علي بن ظافر القرني، «مع اقتراب موعد الدورة الثانية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية بعد التجربة الأولى، يحسن بنا أن نعود إلى الوراء قليلا، وكشأن كل البدايات شاب تلك الانتخابات بعض جوانب القصور، ومنها أن معظم المواطنين لم يكونوا على دراية كافية بنظام المجالس البلدية، وما يمكن أن يقدمه المجلس وأعضاؤه من خدمة للمواطنين ولمجتمعهم».
واعتبر القرني ضعف الجهود الإعلامية في جانب التوضيح للمواطنين سببا مباشرا أدى إلى اكتفاء الناخبين بما احتوته الحملات الدعائية للمرشحين عبر وسائل الإعلام من وعود غير واقعية.
وأضاف أن «مشاركة وسائل الإعلام الأخرى لم تقدم ما يمكن أن يعين ويحفز على المشاركة والاختيار، نتيجة لنشر إعلانات الطرق التي حثت على التسجيل والحصول على حق الانتخاب، في حين أن الإقبال على التسجيل لم يكن كبيرا، وظهر ذلك جليا في تدني نسبة المشاركة، وقلة عدد الذين أدلو فعليا بأصواتهم».
وانتقد الدكتور القرني تنظيم الحملات ونصب المخيمات الدعائية، والتي لجأ إليها كثير من المرشحين لاستقطاب المؤيدين الذين كان يجمعهم الانتماء القبلي والعاطفة قبل أي شيء آخر، وما صاحبها من إسراف في المآكل والمشارب، وعقد المنتديات الشعرية والمحاضرات الوعظية، في حين لم يفصح المرشحون عما يمكن أن يقدموه من خدمات حقيقية للمجتمع.
وأشار إلى أن الأعضاء الفائزين اصطدموا بالعقبات البيروقراطية، ورغبة البلديات والأمانات في احتوائهم، أو «تحييدهم على أقل تقدير»، ما أدى إلى وضع الأعضاء في حيرة بين الوفاء بوعودهم الانتخابية التي قطعوها على أنفسهم أمام ناخبيهم، والاعتبارات الإدارية والمالية التي تسير العمل في الأمانات والبلديات نتيجة لعدم وضوح الصلاحيات التي يمنحها النظام لأعضاء المجالس.
المستشار القانوني عدنان الصالح، اعتبر صدور نظام المجالس البلدية في المملكة من أهم مظاهر الديمقراطية المعاصرة، ويعد مرحلة منطقية تمهد لمشاركة شرائح المجتمع في صنع القرارات الاستراتيجية، داعيا جميع المواطنين إلى المبادرة للتسجيل في قيد الناخبين، لما له من أثر في إيجاد مناخ تنافسي بين المرشحين، ينعكس إيجابيا على المجتمع.
وطالب الصالح بإعادة النظر في بعض المواد المنصوص عليها في نظام الانتخابات البلدية، خصوصا ما يتعلق بمتابعة الخطط التي يدعو لها المرشح أثناء ترشحه، لافتا إلى أن النتائج كانت بعد فورة الوعود «عديمة اللون والطعم»، كما طالب بمحاسبة الأعضاء على الوعود التي أطلقوها إبان الحملات الانتخابية، دون أن يكون لها حظ من التطبيق على أرض الواقع «لنكون واقعيين وصادقين في ترشحنا، احتراما لحقوق الناخبين».
من جهة أخرى، اكتفى أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة بما تضمنه البيان الأخير للجمعية، والذي أكد فيه امتناعها عن المشاركة في مراقبة الانتخابات البلدية المقبلة، نتيجة عدم إتاحة فرصة المشاركة في التصويت لجميع فئات المجتمع.
تجدر الإشارة إلى أن الانطلاقة الأولى للمجالس البلدية تعود إلى العام ١٣٤٣هـ، حين أمر الملك عبد العزيز بتكوين (مجلس أهلي) في العاصمة المقدسة، يتكون من ١٢ عضوا يختارهم المواطنون لمساعدته في إدارة شؤونها، ليصدر بعد ذلك النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات، متضمنا تشكيلات أمانة العاصمة والمجالس البلدية وواجبات كل منها.

التحقيق في تعرُّض فتاة قاصر للعنف بـ"سجن مكة"

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=131195

مكة المكرمة. فواز العبدلي

وعد مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي بتشكيل لجنة للتحقيق في ادعاء مقيمة آسيوية بتعرض ابنتها «١٤ عاما» للعنف داخل السجن العمومي للنساء في مكة المكرمة حيث أوقفت منذ نحو شهر على ذمة إحدى القضايا، مبديا في الوقت نفسه استغرابه من وجود فتاة قاصر في السجن بدلا عن دار الرعاية كما تنص الأنظمة.

وكانت المقيمة تقدمت بشكوى إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة زاعمة أن ابنتها «س. ع. أ» تعرضت للعنف من قبل السجانات، مشيرة إلى أن ابنتها أجهشت بالبكاء عندما زارتها في السجن حيث لاحظت آثار ضرب شديد في أجزاء متفرقة من جسدها. وطالبت الأم الجمعية بسرعة التحرك للتحقيق في الشكوى وتوثيق آثار الاعتداء كما تقول.

وأكد اللواء الحارثي لـ «شمس» حرص إدارة السجون على إنفاذ التعليمات التي تمنع منعا باتا أي تجاوزات ضد النزلاء. مشيرا إلى أنه سيتم التحقق من الواقعة وتوقيع العقوبات اللازمة بحق كل من يثبت تورطها في الواقعة في حال ثبوتها: «احترام الأشخاص وعدم التعدي عليهم أمر مفروغ ولا يسمح لأي كان بتجاوزه تحت أي عذر أو ذريعة».

وأضاف أنه ليس من المفترض أن تكون الفتاة موقوفة داخل سجن النساء فبحسب الأنظمة فإن الأعمار التي دون الثامنة عشرة لا يتم إيقافها أو التحفظ عليها إلا داخل دور الرعاية بغض النظر عن الجنسيات.

ورحب اللواء الحارثي بتدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في القضية باعتبارها جهة محايدة وموثوقا بها، مشيرا إلى أن القضاء كشف براءة السيدة التي اتهمت بتعذيب خادمتها في المدينة المنورة بعد أن نالت القضية قسطا من «الإثارة الإعلامية» محليا ودوليا.

من جهته أكد المستشار القانوني سلطان الحارثي لـ «شمس» أن المادة الـ ٣٥ من نظام الإجراءات الجزائية والمادة «٢٨» من نظام السجن والتوقيف، واتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤م التي تلتزم بها المملكة والمرسوم الملكي رقم ٤٣ في ١٣٧٧/١١/٢٩هـ تتضمن على أنه يجب معاملة السجين في حالة القبض عليه أو توقيف بما يحفظ كرامته، وأنه لا يجوز إيذاؤه جسديا أو معنويا بأي نوع من أنواع الاعتداء.

ولفت إلى المادة «٣٥» من نظام الإجراءات الجزائية والمادة الأولى من نظام السجن والتوقيف يتضمن أنه في غير حالات التلبس لا يجوز القبض على المتهم أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك مبينا المواد « ٨ و١١٢ و١١٣» من نظام الإجراءات الجزائية تفيد أنه لا يجوز التوقيف إذا كانت التهمة ليست من الجرائم الكبيرة أو لا يخشى هروب المتهم ولديه مكان معلوم الإقامة.

وأكد الحارثي أن قضية الفتاة القاصر لا تعد من الجرائم الكبيرة التي تستحق معها السجن وتجاهل قصر سنها وعدم فهمها وإدراكها للأمور لجهلها العمري.

وكانت «شمس» تناولت قصة الفتاة التي أوقفت بعد اختفائها من منزل أسرتها مع شاب من بني جلدتها لمدة شهرين بعد أن غرر بها وأوهمها بالزواج، حيث تم العثور عليها في جدة وأحضرت إلى مكة والتحقيق معها في شرطة الكعكية قبل أن تحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة.

وذكرت الأم أن الشاب الذي غرر بابنتها ما زال هاربا بينما اكتفت جهات التحقيق بأخذ تنازل خطي من ابنتها بأنها لا تطالبه بشيء ليتم بعد ذلك توقيفها في السجن العمومي للنساء. وذكرت أنها تقدمت في حينه بطلب لـ «حقوق الإنسان» لإنهاء إجراءات الإفراج عن ابنتها أو تحويلها إلى دار رعاية الفتيات للحيلولة دون تأثرها بسلوكيات السجينات من ذوات السوابق اللاتي يكبرنها سنا.

كما دعا وقتها مدير مركز الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي في تصريح لـ

«شمس» الجهات المختصة إلى سرعة التدخل، ونقل الفتاة إلى دار الرعاية، مشيرا إلى أن وضعها داخل السجن غير مناسب وقد يؤدي إلى تأثرها ببعض النزيلات وقد يفضي الأمر إلى مفسدة كبرى حيث ستتحول من مغرر بها إلى مجرمة تسعى للفساد والإفساد

حقوق الإنسان: الفوضى الإدارية سبب الشغب والهروب في بيت الطفل بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥٢١
http://www.al-madina.com/node/298561

طالب الذبياني- مكة

أكد المشرف العام على فرع الجمعيه الوطنية لحقوق الإنسان عضو مجلس الشورى سليمان الزايدي أنه تم الانتهاء من تقرير الفريق النسوي التابع للجمعية و المكلف بزياره بيت الطفل التابع لجمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة أنهي تقريره الذي رصد فيه ملاحظاته على خلفيه أحداث بيت الطفل التي جرت خلال الأسابيع الماضية وتناقلتها وسائل الإعلام وقد التقى الفريق النسوي بالعاملات ببيت الطفل وكذلك النزيلات صاحبات الشكوى والنزيلات الأخريات وعقدن عدة جلسات استمعن من خلالها إلى كافة الشكاوى والاجابات من العاملات بالبيت والنزيلات وناقشن كافة النقاط التي كانت محور الشكاوي والاتهامات . و اطلع الفريق النسوي كذلك على السجلات والاوراق المالية والأجرائية ببيت الطفل واتضح من خلال التقرير الذي أعده الفريق النسوي عدة نقاط أهمها :

- أن حقوق النزيلات المالية مسجلة بأسمائهم وفق لوائح الجمعية ولم يكن هناك أي تعد عليها

- من خلال الرصد والمتابعة و اللقاء بالعاملات والنزيلات بالبيت اتضح أن الشغب والهروب ناتج عن خلافات إدارية بين العاملات ببيت الطفل انعكست بدورها على النزيلات لأن الجهد الاداري والتربوي ضعف في ظل هذه الخلافات واضاف الاستاذ سليمان الزايدي أن التقرير يتم مراجعته تمهيداً لرفعه للجهات المختصة لملاحظة ما تم رصده واتخاذ الحلول المناسبه لمعالجتها . يذكر أن الموارد المالية للنزيلات كانت مصدر الاشكالية وكذلك اتهام النزيلات بأن هناك اختزالات في مواردهم المالية وأنه لا يورد في حسابتهن سوى ١٠٠٠ ريال شهرياً.

موظفة بـ دار أيتام مكة : قدمنا دلائل لـحقوق الانسان وهدفنا تحقيق الأهلية الإدارية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء9 جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥٢١
http://www.al-madina.com/node/298560

منيرة المتروك- مكة

كشفت احدى الموظفات الخمس بدار الأيتام بمكة المكرمة اللاتي سبق أن اشتكين لجمعية حقوق الأنسان عن وجود خلافات ومخالفات بالدار (وهن يمثلن طرفاً في القضية المرفوعه ضدهن في المحكمة الجزئية من مديرة الدار المكلفة)، بأنهن يمتلكن ملفاً كاملاً يحتوي على كافة الأدلة والإثباتات التي تؤكد صحة مزاعمهن والتي من شأنها إدانة المديرة المكلفة واثبات صحة شكواهن .

وقالت:إن جميع الأدلة والإثباتات بحوزة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتكون ضمن الملف الرسمي للقضية عند أعداد تقرير حقوق الأنسان.

وبينت في خطاباً موجه لـ"المدينة" أن الموظفات قد رفعن خطاباً سرياً إلى مجلس الإدارة موثقاً بتاريخ ١٤٣٢/٢/١٣ هـ والذي يشير إلى حزمة من المرئيات والآراء حول السلوكيات الخاطئة التي كانت تنتهجها المديرة المكلفة في الفترة التي تسبق قرار تعيينها لكننا فوجئنا – على حد قولها – بأن الأدارة لم تناقش معنا هذه الملاحظات وأصدرت بدلاً من ذلك قراراً بتكليف المديرة الحالية بتاريخ ١٤٣٢/٢/٦هـ .

ونفت ما قالته المديرة المكلفة أن ما حدث كان "غيرة نساء" وان ذلك الخطاب السري هو خطاب تظلم لا أكثر ولا أقل بل الغرض كان الرغبة في تحقيق الأهلية في المديرة المكلفه و فتح تحقيقات موسعة بما يحتويه الخطاب من مرئيات وملاحظات .

وأضافت ان المشرفات رفعن ايضاً خطاباً للإدارة في ١٤٣٢/٣/٣٠هـ رداً على ما تضمنه تقرير المديره المكلفه من مغالطات كما طالبن بعرض أمورهن على اللجنة التنفيذية لبحث ومناقشة أمور القسم التي باتت تسؤ لكن لم يحدث أي شيء بعد ذلك .

وأبانت أن مسلسل الإنذارات الكتابية واخذ لفت النظر لازال مستمراً وفي حال رفض التوقيع على أمور لم تراها الموظفات يتم إنذارهن.

السفارة الأميركية: التأشيرة ليست ضمانة للدخول

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49676&CategoryID=5

الرياض :عبدالله فلاح 2011-04-13 2:39 AM

ردت سفارة الولايات المتحدة الأميركية في الرياض على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن التأشيرة الأميركية "مجرد تصريح يخول صاحبه التقدم بطلب الدخول إلى أميركا، وليست ضمانة للدخول ."

وجاء الرد الأميركي على استفسار الجمعية بشأن إساءة معاملة لقيها مواطن سعودي في منفذ الدخول في شيكاغو نهاية العام الماضي، إذ أوضحت سفارة الولايات المتحدة بالرياض أن المعلومات المتعلقة بالتأشيرات سرية، ولذلك فإنه ليس بمقدورها الإفصاح عن تفاصيل حالة المواطن "ث.ر.خ" أو عن التجربة التي خاضها عند مروره بالتفتيش التابع لإدارة الهجرة في منفذ الدخول بشيكاغو.

وأكدت السفارة الأميركية أنه سبق الرد على مذكرة دبلوماسية من وزارة الخارجية السعودية حول موضوع المواطن، مشيرة إلى أن تأشيرة الأخير دراسية "f-1" سارية المفعول وصادرة عنها، ومؤكدة أنها مجرد تصريح يخول صاحبه التقدم بطلب الدخول إلى الولايات المتحدة وليست ضمانة مؤكدة للدخول.

أكدت السفارة الأميركية في الرياض، أن التأشيرة الأميركية هي مجرد تصريح يخول صاحبه التقدم بطلب الدخول إلى الولايات المتحدة وليست ضمانة للدخول.

جاء تأكيد سفارة الولايات المتحدة بالرياض في خطاب جوابي على خطاب سابق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كانت قد وجهته بخصوص إساءة معاملة وصفتها السفارة بـ"المزعومة" لمواطن سعودي في منفذ الدخول في شيكاغو نهاية العام الماضي، مشيرة إلى أنه سبق الرد على مذكرة دبلوماسية لوزارة الخارجية حول موضوع المواطن.

وأوضحت السفارة في خطابها، أن المعلومات المتعلقة بالتأشيرات سرية وبناء على ذلك ليس بالمقدور الإفصاح عن تفاصيل حالة المواطن "ث.ر.خ" أو عن التجربة التي مر بها عند مروره بالتفتيش التابع لإدارة الهجرة في منفذ الدخول بشيكاغو .

وذكرت أن تأشيرة المواطن دراسية "f-1" سارية المفعول صادرة عن سفارة الولايات المتحدة بالرياض، مؤكدة أنها مجرد تصريح يخول صاحبه التقدم بطلب الدخول إلى الولايات المتحدة وليست ضمانة مؤكدة للدخول .

وأشارت إلى أن إدارة الجمارك وحماية الحدود الأميركية "CBC" هي الجهة الحكومية المخولة في الولايات المتحدة الأميركية بإصدار قرار نهائي بالسماح لحامل التأشيرة بالدخول إلى الولايات المتحدة.

وقالت السفارة في خطابها الموقع باسم رئيس قسم تأشيرات لغير الهجرة روبن بوس إنه عادة ما يحيل مفتشو الدائرة حاملي التأشيرة الذين يطلبون الدخول إلى الولايات المتحدة على منطقة التفتيش الثانوية الخاصة بالدائرة "CBP" عندما تطرأ تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها في منطقة مراقبة الجوازات الأولية أو لأسباب إجرائية اعتيادية أخرى ومنها على سبيل المثال، نظام الأمن الوطني لتسجيل الدخول/المغادرة "NSEERS" والذي خضع له المواطن المذكور .

ودونت السفارة عنوانا بريديا إلكترونيا للتواصل مع المواطن المتظلم، مؤكدة أنها ستجيب على أي استفسار يطلبه منها.

أطفال الإشارات

المصدر: جريدة اليوم الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.alyaum.com/News/art/7986.html

أنيسه عبداللطيف السماعيل

طالبت جمعية هيئة حقوق الانسان وزارة الشؤون الاجتماعية ببذل المزيد من الجهود لحل مشكلة الاطفال الذين تضطرهم ظروفهم للعمل عند اشارات المرور لايجاد مصدر رزق وشددت الهيئة على ضرورة البحث عن اسر هؤلاء الاطفال ومساعدتهم من خلال عمل يسد حاجتهم، وقال عضو الجمعية: إن هناك حالات لأطفال يعملون عند الاشارات الضوئية وذلك من خلال بيع بعض المياه أو الألعاب مشيرا الى انها لم تصل إلى حد الظاهرة وكما انه لا يوجد احصائيات رسمية لذلك.

إن ما ذكر سابقا بمطالبة جمعية هيئة حقوق الانسان بالاهتمام بأطفال البيع عند الإشارات يدعونا للتساؤل عن امور كثيرة ومنها ظاهرة تسول السيدات عند الإشارات وما تسببه هذه الظاهرة من خطورة على المتسول والمتصدق من عرقلة وخطورة لحركة السير، وقد شاهدت أنا وغيري الإرباك الذي يتعرض له الجميع عندما تنطلق السيارات من متصدق سوف يفتح الزجاج او متسولة سوف تعبر من سيارة الى أخرى لذلك نحن بحاجة لتشديد الرقابة عند الإشارات ووضع العبارات التحذيرية لمن يتهاون مع تلك الفئة التي تساهلت مع هذا الموضوع وتتنقل من موقع لآخر ومن منطقة لأخرى وحتى عندما يتم القبض عليها وتخرج تعود لتلك الممارسة الخاطئة لذلك نحن بحاجة لدراسة شاملة لتلك الظاهرة واسبابها والقضاء على تلك المشكلة من الجذور.

وأما فيما ذكر عن اطفال البيع عند الاشارات فنحن بحاجة الى متابعة ودراسة وبحث وعلاج حسب حالة الطفل واسرته لان الاطفال بعضهم ايتام او أمهاتم مطلقات ويعيشون ظروفا خاصة أو آباؤهم سجناء، وبما ان تلك الاسر متابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمتابعة دورية لمراجعة الاهل لذا نحن بأمس الحاجة لإنشاء اقسام متابعة في بعض الحارات لتلك الاسر واطفالهم واوضاعهم وخاصة في بعض المناطق مثل الثقبة او الصبيخة بالمنطقة الشرقية او بعض الاحياء كي تكتمل متابعة تلك الاسر عن قرب وبصفة مستمرة، خاصة ان تلك المناطق يوجد بها كثافة سكانية ويعيشون ظروفا صعبة.

كل ما نرجوه من وزارة الشؤون الاجتماعية المبادرة بإنشاء تلك المراكز التي سيكون دورها متابعة تلك الاسر عن قرب وبصفة دائمة ومستمرة لان المتابعة كل يوم تعالج الاخطاء وتخفف الهموم فالقرب من تلك الفئات ومعرفة ظروفها يساعد الجميع في حلها ولقد كان لبعض الجمعيات الخيرية مثل جمعية ود التي لها لمسات جميلة ومشاركات فاعلة للقضاء على بعضها ومنها البطالة وقلة النظافة والادمان وحرصت على التوافق الاسري ومعالجة الظروف الاجتماعية والنفسية قبل المادية وبتشجيع يساعد جميع الفئات على التعاون.

فوجود المراكز الاجتماعية العلاجية لها من الاهمية الكثير وتعادل في اهميتها المراكز الصحية لأن متابعة الاطفال الذين يهربون من المدارس او يرفضون الذهاب للمدرسة او يمارسون الكثير من الاخطاء التي تعرضهم وتعرض المجتمع للخطر وخاصة عندما يتولاهم رفاق السوء ويمارسون معهم الإغراء بالمال مقابل اعمال لها ضرر على المجتمع.

لذلك كل ما نرجوه من وزارة الشؤون الاجتماعية المبادرة بانشاء تلك المراكز التي سيكون دورها في متابعة تلك الاسر عن قرب وبصفة دائمة ومستمرة لان المتابعة كل يوم تعالج الاخطاء وتخفف الهموم لان القرب من تلك الفئات ومعرفة ظروفها يساعد الجميع في حلها وخاصة ان الدعم التي تتلقاه تلك الفئات من الحكومة والميزانيات المرصودة لتلك الاسر ولا ننسى أن حرص خادم الحرمين على معالجة المشاكل يشجعنا على ايجاد الحلول الدائمة والسريعة لكل ظاهرة غريبة وضارة لان صلاح الفرد اساسه الاهتمام بكينونتة وتأمين احتياجاته

دور الفتيات.. إلى أين؟

المصدر: جريدة شمس الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م العدد ١٩١٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=130757

روضة الرديني

منذ زمن ليس بالبعيد كانت دور الأربطة ظاهرة تشكل جزءا بسيطا من احتياجات المجتمع الحجازي بالذات «الرباط مكان إيواء للأرامل والفقراء أو من لم يكن لديهم من يعولهم» وكان جل سكانهم ممن انقطعت بهم ظروف الحياة من الغرباء الذين يزورون بلاد الحرمين، أما اليوم فإن دار الرعاية الاجتماعية تشكل جزءا أساسيا من قطاع الخدمة الاجتماعية بكل مدينة في المملكة مع فارق ضخم هو عدد الحالات التي يستضيفها الدار واختلاف النوعية؛ إذ أضحت الدور الاجتماعية مكانا لاستضافة الحالات الاجتماعية الصعبة من الأيتام والأطفال المتخلى عنهم والزوجات من نوع قضية فصل النسب والطلاق غير معترف به.

ما أثار فضولي هو المشاكل التي عجت بها الصحف في الآونة الأخيرة وخصوصا في منطقة مكة فهل يعقل أن تكون العلاقة الرائعة «بشهادة فتيات الدار» بين المديرة والفتيات سبب رئيسي في إبعاد المديرة؟! وهل يصدق عقل أن المشرفين على علو مواقعهم الإدارية يقفون بين رغبة الفتيات في عودة المديرة المبعدة وبين إسقاط الشكوى على أمل ألا يثار الموضوع بسقوط الشكوى المقدمة من الفتيات أتساءل عن دور جمعية حقوق الإنسان وعدم تدخلها حتى الآن أو أن الجمعية ممنوعة من التدخل إلا بشكل رسمي، إذ ينتظر من الفتيات أن يتقدمن بشكوى للجمعية حتى تتدخل؟ وهل يجب أن يتدخل الصحفيون الرجال حتى تكبر القضية إذا اعتبرنا أن العنف الذي قوبلت به الصحفية كونها امرأة لا يستحق أن تكون القصة حقيقية؟!

ليتنا اكتفينا بالأربطة فبالماضي كان العمدة أو أي كبير في الحارة من أهل الخير هو الذي بيده الحل لكل المشاكل بالأربطة فقد كانت تربطه محبة الجار والشعور بالمسؤولية، فالكل كان يرى أنه مسؤول عن الآخر، بخلاف ما يحصل الآن فما يربطهم غير القوانين والأنظمة الجافة التي لا تحمل في طياتها أي مشاعر إنسانية.

محو الأمية أم محو الفساد

المصدر: جريدة اليوم السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.alyaum.com/News/art/8116.html

مهنا الحبيل

غطّى الزملاء في صحيفة اليوم مشهد اجتماع عدد من معلمات محو الأمية لتصعيد شكواهن يوم الثلاثاء الماضي في الرياض والدمام واللائي تعرضن عبر أكثر من عقدين لعملية ابتزاز وحشي من خلال الالتزام بعقود لأجل أي وظيفة تساهم في تغطية أدني نسبة من متطلبات الحياة

ومارس تحالف وزارة التعليم ووزارة الخدمة المدنية خنق حقوقي لهن يحبط كل مساعيهن مقابل إجهاد بدني وتنقل صعب وهن محصورات تحت البند ، الشكوى جاءت بناء على فهم المواطنين والمواطنات معنى نص وروح قرارات المليك في هذا الشأن التي قرأها كل المراقبين أنها تفويض مفتوح لمعالجة كل الوظائف دون المعيار المستحق للرواتب مع إشغال كل وظيفة مفتوحة واستحداث وظائف للشباب والبنات من محرومي الوظيفة .

أما الأمر الثاني المهم للغاية فهو الخشية من أنّ سيناريو الفساد الإداري أو البيروقراطي الذي سعى إلى تعطيل قرارات المليك وتذويبها سابقا بدأ مهمته فيُحبط الشعب ، وهو عمل خطير يصل إلى الخيانة حين يُحال بين قرارات الملك وبين تمتع الشعب بها تنفيذيا ، وهذا يعني أنّ العهد الجديد الذي ادخل عنصر مكافحة الفساد بصلاحيات عالية جداً لا تستثني - كائنا من كان - يجب أن تواجه مبكرا هذا الالتفاف الخطير .وقضية البطالة في سلك المستحقين للوظائف التعليمية من الجنسين ضحاياها عديدون بعشرات الآلاف وكذلك الموظفون والموظفات دون استحقاقهم القانوني من تخفيض رواتب وغير ذلك ، وهي أيضاً تشمل نواحي خصتها القرارات بمعالجة تستهدف حين التطبيق الشامل الخروج من قضية البطالة والتسويف والمآسي التي يعيشها عشرات الآلاف من منتظري الوظائف التعليمية ومئات الآلاف من ضحيا البطالة .

وقد يستدرك البعض وهذا استدراك في محله ويقول..ألا يزال الوقت مبكراً ولم يمض على صدور القرارات إلاّ أسابيع محدودة..؟ ونقول نعم هذا صحيح لو كان برنامج الاتصال بمستحقي الوظائف قد مارس برنامجا تنفيذيا فعّالا وعبر الإجراءات الالكترونية التي يُنفّذها الطلاب حين التسجيل في الجامعات وبالتالي تُحصر أعداد المتقدمين وتعالج قضية المحرومين من الترسيم لكن هذا لم يحصل ، وكان الاستقراء وأصوات الشكوى القوية في أكثر من قطاع دليلا على أنّ أياً من المعالجة لم يجر على الأقل بالصورة المطلوبة .

أما الأمر الثاني المهم للغاية فهو الخشية من أنّ سيناريو الفساد الإداري أو البيروقراطي الذي سعى إلى تعطيل قرارات المليك وتذويبها سابقا بدأ مهمته فيُحبط الشعب ، وهو عمل خطير يصل إلى الخيانة حين يُحال بين قرارات الملك وبين تمتع الشعب بها تنفيذيا ، وهذا يعني أنّ العهد الجديد الذي ادخل عنصر مكافحة الفساد بصلاحيات عالية جداً لا تستثني - كائنا من كان - يجب أن تواجه مبكرا هذا الالتفاف الخطير .

لقد قرأ الجميع معنى محددا لتنفيذ هذه القرارات ثم فوجئنا إضافة للتسويف بحملة إعلامية مختلفة من البعض ...تارة باسم رجال الأعمال وان الشباب السعودي كسول وتارة بهجوم منبري ديني عليهم وأنهم هم البطالون وهم المسئولون عن عدم توظيفهم فهل كان توجه ومنطوق الأوامر الملكية كذلك..؟

الجواب هو العكس تماما لقد حددت الأوامر توجها تنفيذيا وتوثيقا قاطعا لأزمة البطالة والمعيشة وحددت ما يجب أن يُتخذ ويُفعّل بكل دفع إيجابي وهو ما يعني أنّ الوزارات التنفيذية عليها أن تتسابق في إشغال الوظائف واستحداثها وطلب الميزانيات المحتاجة ومعالجة القصور في ذلك ...فلماذا تُطلق حملة التسويف ، ولماذا يبدأ البعض العزف الإعلامي والديني المنحرف ليجعل اللائمة على الشباب وعلى الشعب ...أمرٌ غريب ..؟

وهذا ما يعيدنا إلى القراءة القديمة لأحد أسباب تأزمات الشارع ..والتي على ضوئها في تقديري أسست هيئة مكافحة الفساد وفتح سقف المحاسبة بحسب ما ورد في نص القرار :- كائناً من كان – وهو ما يجعل الهم الوطني في أقصى ضرورات التنبه لكون الوضع لم يَعُد يحتمل احتواء جديدا عبر الإهمال الإداري أو المتعمد أو الفساد الاقتصادي المنظم ..فتعطيل جانب من قرارات إصلاح القضاء التي صدرت قديما واستمرار وضع التأخر في التنفيذ وتهميش الاستقلالية الضرورية له من أي جهات تنفيذية أخرى وما ذكره في الصحافة السعودية د مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان من قضية تعطيل مواد الإجراءات الجزائية وما يترتب عليها من خلل حقوقي كبير وقضايا حماية المستهلك الملحة والتي رُبطت في القرارات بلجان مراقبة ومتابعة ولم نر لها أي زخم إعلامي أو محاسبة واقعية ....وحريات الرأي المتأرجحة مع بقاء مواسم الدفع بالصراعات والتلاسن بين هذه التيارات وتلك بدل تبادل الرأي وتحقيق سقف أعلى للحوار الوطني .
كل ذلك يعني أننا نواجه كمجتمع وتوجه إصلاحي تبنّاه المليك مسارا مفصليا مهما يضعنا بين أن نتعرض لخطة خطف تهدم الوطن من الداخل أو أن يكون الوطن ويبقى بعروة الإصلاح الوثقى

خلاص..

المصدر: جريدة عكاظ السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110409/Con20110409410933.htm

حمود أبو طالب

قررت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدم المشاركة الميدانية في مراقبة الانتخابات البلدية المقبلة نتيجة غياب بعض فئات المجتمع عن انتخابات الدورة الثانية، في إشارة إلى عدم تمكين المرأة من حق الانتخاب، واصفة الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية بأنها لم تتطور..

جاء هذا الخبر في صحف يوم الخميس بعد أن بثته الجمعية وعبرت فيه عن موقفها، والحقيقة أنه موقف مسؤول، وأعرف أنها قد عبرت عنه سابقا وطالبت بضرورة مشاركة المرأة ليس كناخبة فقط، وإنما كمشاركة في العمل البلدي، كواحد من أهم حقوقها وحقوق المجتمع ككل.. وقد تناول معظم الكتاب هذا الموضوع (القضية) بعد تأكيد اللجنة المشرفة على الانتخابات البلدية عدم مشاركة المرأة وتقديمها لتبريرات لا يستسيغها المنطق، وقلت حينذاك إن كتم صوت المرأة كناخبة على الأقل هو أحد أشد أنواع الإقصاء الذي يتعارض تماما مع ادعاءاتنا أن المرأة نصف المجتمع وأنها مؤهلة لممارسة حقوقها الشرعية والقانونية، وأنها.. وأنها.. وأنها.. بينما نحن نناقض كل هذه الادعاءات وننسفها بقراراتنا التعسفية ضدها، دون احترام لوعيها وإنسانيتها..

ليس سرا الآن أن كثيرا من المنظمات الحقوقية العالمية تتحدث عن هذا الموضوع، وإذا كنا نتهم هذه المنظمات بأنها تبالغ في بعض الأحيان عندما نتناول بعض قضايا المجتمع السعودي فإننا لا نستطيع توجيه هذا الاتهام في هذه المرة. جمعية حقوق الإنسان الوطنية واجهت الموقف بمسؤولية كبيرة وهي جمعية ناشئة، فكيف لا تواجهه جمعيات حقوقية عريقة أصبحت في هذا الوقت قادرة على معرفة كل ما يجري في المجتمعات عن كثب.. دعونا نقولها بوضوح.. هل نحن في سبيل التخلص من هذه الممارسات المتناقضة والتعامل مع المجتمع كأي مجتمع بشري يعيش في القرن الواحد والعشرين أم أننا مصرون على الاستناد إلى مبررات واهية لحرمان بعض فئات المجتمع من حقوقها الوطنية؟؟ يبدو أن الأمر يميل باتجاه الفرضية الثانية، وإلا كيف يتزامن حرمان المرأة من حق الانتخاب مع إيقاف النشاط النسائي في المهرجان الوطني القادم للتراث والثقافة، وغير ذلك من الإجراءات والتوجهات التي تصب جميعها في خانة الإقصاء.. لقد كنا، وما زلنا، مثارا لوضع كثير من علامات الاستفهام على تصرفاتنا، فهل نملك الشجاعة والمسؤولية لإزالة بعضها؟؟.

مؤسسات المجتمع المدني.. لعبة أهملناها

المصدر: جريدة عكاظ السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110409/PrinCon20110409410941.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

قبل إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والهيئات والجمعيات المهنية كنا نحلم بإنشاء تلك المؤسسات والهيئات والجمعيات بل نلمح (دون تصريح) للمطالبة بالموافقة على تأسيسها على أساس أنها باتت ضرورة مجتمع ولكي نساير المجتمعات الأخرى ولو بعض المسايرة.

بعد أن تمت الموافقة وتحقق بالفعل إنشاء جمعية وهيئة لحقوق الإنسان وجمعية لحماية المستهلك وقبل ذلك عدد كبير من الهيئات والجمعيات المهنية مثل جمعية الصيادلة وجمعية أطباء العيون وهيئة المحاسبين وهيئة المهندسين.. إلخ اتضح أننا ـ ويا للأسف ـ أشبه بطفل يصرخ مطالبا بالحصول على لعبة شاهد مثلها مع ابن الجيران وما إن حصل عليها حتى تركها (مركونة) في سلة الألعاب.

هيئة وجمعية حقوق الإنسان اشتغلتا بجوانب نادرة أو غير مؤكدة أو سلوكيات شاذة ما بين عاملة منزلية ادعت أنها عذبت ولم يثبت صحة ادعائها، بل ثبت لاحقا براءة المتهمة بتعذيبها، واحتجاج على طول خطبة يوم عرفة بحجة إطالة انتظار الحجاج مع أن يوم عرفة وقفة كله حتى غروب شمسها!!، وباختصار فإن كل من هيئة وجمعية حقوق الإنسان تبحث عن القضايا المشهورة المنشورة التي نالت الاهتمام المطلوب وتمت معالجتها، لتشتهر بها (وتصور معها) وتهمل القضايا الجوهرية الشائعة في المجتمع.

الجمعيات والهيئات المهنية بقيت بين عاطلة تماما ونائمة وسلبية لا دور لها إلا عقد ندوة كل خمس سنوات أو ارتداء المشالح للسلام على الرئيس الفخري ونشر خبر بذلك يتلوه سبات عميق، فهذه جمعية أطباء الأسنان ترى يوميا وعلى كل الفضائيات طبيب أسنان يقدم إعلانا تجاريا لمعجون أسنان ويدعي تحقيقه العجائب، فلا هي عاقبته ومنعته من تشويه المهنة ولا هي تبرأت من كونه طبيب أسنان، وجمعية الصيادلة تقف موقف المتفرج من أخبار يومية عن صيادلة يبيعون أدوية مغشوشة أو يصرفون الدواء دون وصفة أو يخالفون أخلاقيات المهنة ولا تتحرك، وهذه جمعية الأطباء ترى المجتمع بأسره يشكو من إهمال الأطباء لمرضاهم وعمل الأطباء الحكوميين في مستشفيات خاصة أثناء دوامهم الرسمي مسيئين للشرفين (شرف المهنة وشرف الوظيفة الحكومية) ولا تحرك ساكنا، وترى الأطباء يتاجرون بصحة الناس ويوجهونهم لشراء أدوية غالية أو أجهزة لهم منها نسبة ولا تردعهم، وحدها هيئة المحاسبين التي تعمل من أجل شرف المهنة وتشريفها، وعلى النقيض لا نسمع عن هيئة الصحفيين السعوديين وقوفها مع صحفي سعودي قط و إذا تعرض صحفي في نيكاراجوا للإساءة أعلنت عن شجبها واستنكارها.

لقد أثبتنا أن المشكلة ليست في (السماح) بإنشاء الجمعيات والهيئات المهنية إنما في (الحماس) لمن يتولاها (الحروف في الكلمتين واحدة والمعنى عكسي). فمثل هذه الجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات التي حاولنا تقليدها تدار رحاها بفعل حماس أعضائها والإيمان القاطع بدورها والعمل من أجل هدف سام نبيل لإصلاح الممتهن ثم خدمته.

من يفتش عن الأعذار هو شخص لا يبحث عن حلول

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254365

بدرية البشر

نصف الشعب ينتخب نصف أعضاء المجلس، بنصف صلاحيات، بعامين من التأخير، بنفس الأسباب، بنفس الأعذار، هذا كله ما يشاع اليوم عن انتخابات مجالس البلدية التي أثارت صورتها القادمة، بعد تأخير لم يسفر عن تطور يذكر، مما دعا البعض إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات التي لن تكون نتيجتها في ظل ظروفها الحالية بمستوى الطموح .وزارة الشؤون البلدية والقروية لم تعلن عن أي تطوير لصلاحيات أعضاء المجلس البلدي، لا باستقلال القرار، ولا بالمشاركة في سياسة رسم الخطة البلدية، ولا باستقلال الميزانية، جاءت انتخابات وانتهت وجاءت أخرى، دون أن نسمع عن برنامج بلدي ناجح، والعضو الوحيد الذي أعلن عن برنامج عمله هو ذلك العضو الذي طالب بمنع احتفالات الرياض بمناسبة عيد الفطر، وكأن كل ما كان ينقص مدينة الرياض عضو بلدي يسهم في منع أفراحها النادرة.

اللجنة المنظمة عادت لتعلن بعد فرقعات هوائية عن إمكانية مشاركة المرأة على الأقل في الانتخابات وليس الترشح للعضوية، أنه لا يوجد مكان للمرأة، وعليكم ألا تخلطوا بين وجود مكانة موضوعية للمرأة أو مكان جغرافي، فهم لا يجرؤ على الاعتراف بأن لا مكان للمرأة ولا دور لها في مجتمعها البلدي، بل سيقتصر الاعتراف على تكويم الحجج كل عام، وكل دورة انتخابية في طريق النساء بهذا النوع. لا توجد مبانٍ لاستقبال وتنسيق عملية الانتخاب، بمعنى الذي شال الرجال ما يشيل النساء، أو كأننا لا بد وأن نبني عمارات نسميها مبنى استقبال تصويت النساء على شارعين، نفتحه كل أربع سنوات، ومع ظاهرة عدم قيام الدورة الانتخابية في وقتها فإن مبنى التصويت سيبقى مغلقاً مدة طويلة، لا تتعجّبوا كثيراً ولا تفكروا بحلول تقترحونها لهم، فهذه مجرد أعذار ومن يفتش عن الأعذار هو شخص لا يبحث عن حلول.

اعتذرت لجان المراقبة الدولية عن مراقبة انتخابات المجلس البلدي بحجة أن نصف المجتمع لا يشارك فيها، لأن الانتخابات هي لكل المواطنين، ولا أدري كيف لم تقبل هذه اللجنة، بعذر أحد الأعضاء الذين قال وكأنه يشرح درساً لطالب غبي، إن السبب هو أن المرأة (ما عندها سيارة وشلون تجي تصوت تركب مع السواق مثلا؟) وعلى ما يبدو أن هذا العذر الذي لا تنطبق عليه سوى المواصفات السعودية، لم تفهمه المعايير الدولية، لأنه كان عصياً على الترجمة، ثم سمعت أن جمعيتنا الوطنية لحقوق الإنسان رفضت هي الأخرى أن تكون المترجم للخصوصية السعودية، وهذا يجعلني أبارك للجمعية موقفها، وأخبرها أنني كنت قد جهزت لها مقالاً عندما قرأت خبر قبولها بأنها ستراقب الانتخابات في ظل منع النساء من هذا الحق «أتشره» عليها، وأتساءل وفق أي قاموس ترجمت الجمعية هذه الخصوصية، لكن الله سلم، فعدت وغيرت خاتمة المقال، لأقول لها حسناً فعلت، وأدعو لها بأن الله يثبتها ويقوي من عزمها اللهم آمين .

لماذا يبقون بعد انقضاء محكومياتهم؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411324.htm

محمد أحمد الحساني

أقرأ بين الحين والآخر أخبارا صحفية تتضمن شكوى من موقوف، أو ملاحظة صادرة عن جمعية حقوق الإنسان، بأن بعض الموقوفين قد قضوا أكثر من مدة الحكم الصادر ضدهم في السجن الذي دخلوه بعد ارتكابهم جنحة أو جريمة أو مخالفة. وكنت أستغرب من تلك الأخبار ولا أكاد أصدقها، لأن وسائل الاتصال وإجراءات الإدارة والمتابعة قد تطورت عما كانت عليه قبل ثلاثين وأربعين عاما، وأصبح من السهل متابعة أي معاملة بالحاسب الآلي وأمثاله من وسائل الاتصال، دون الحاجة للمكاتبات الورقية، ولأن رجال الأمن من الضباط لدينا قد تطور مستواهم العلمي والتدريبي فأصبحوا من حملة الشهادة الجامعية فما فوقها، بل إن مستوى الأفراد من رجال الأمن قد تطور عما كان عليه من قبل. ومع ذلك كله، يحصل تأخير في عملية إطلاق بعض الموقوفين بعد انتهاء مدة حكمهم بسبب البيروقراطية، وعدم الاهتمام من بعض القائمين على هذا الأمر من إداريين وعسكريين حتى يصل إلى الصحافة وحقوق الإنسان، مع أن المسألة كلها مرتبطة بالقليل من التنظيم والشعور بتحمل المسؤولية. وأذكر أنه منذ نحو أربعين عاما عيِّن الأمير أحمد بن عبدالعزيز وكيلا لإمارة منطقة مكة المكرمة، فبلغ سموه أن بعض الموقوفين تتأخر معاملات إطلاقهم مما يؤدي إلى بقائهم في السجن أكثر من مدة محكومياتهم، فأصدر أمره إلى جهات الاختصاص بملاحظة ذلك، وأن من يتسبب في إطالة مدة بقاء موقوف في السجن فسوف يعاقب على ذلك الإهمال. وقد أتبع سموه قوله بالعمل به، فعاقب بعض الذين تسببوا في إبقاء موقوفين أكثر من مدة حكمهم، حتى أصبح المشرفون والمنفذون والمتابعون لقضايا ومعاملات الموقوفين لا يدعون المعاملة في مكاتبهم إلى اليوم التالي قبل إنهائها، خشية من أن يعاقبوا على إهمالهم وتأخيرهم لها، ولم تحل كثرة معاملات الموقوفين دون اطلاع سموه على بعضها بقيامه بأخذ عينة عشوائية منها وفحصها وقراءة أهم أوراقها، فإذا وجد معاملة موقوف فيها تأخير حال دون إطلاق سراح صاحبها بعد انقضاء محكوميته أمر بالتحقيق والعقاب، فسرى ذلك الإجراء الحازم العادل ردحا من الزمن. ولكن يبدو أن الأمر لم يستمر من بعد تقلد سموه لمنصبه في الداخلية، فعادت بعض الشكاوى من تأخير إطلاق بعض من انتهت محكومياتهم من الموقوفين.

دراسة علمية بجامعة الأميرة نوره توصي بدور أكبر لمؤسسات التعليم العالي

وعي الشباب بحقوق الإنسان كلمة السر في المواطنة الفاعلة!

المصدر: جريدة الرياض الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٨
http://www.alriyadh.com/2011/04/07/article621349.html

الرياض، تقرير - سحر الشريدي

اهتمت دراسة «تنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان لرفع مستوى المواطنة» التي أنجزتها «د. سارة بنت صالح الخمشي» رئيسة قسم التخطيط الاجتماعي بجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، و«د. هيفاء بنت عبدالرحمن الشلهوب» الأستاذ بقسم التخطيط الاجتماعي، للتعرف إلى مستوى وعي الشباب بحقوق الإنسان، والتوصل إلى مؤشرات تخطيطه؛ لوضع تصور مقترح لبرامج وأنشطة تتضمن في محتواها زيادة معرفة وإدراك الشباب وتوعيتهم لممارسة حقوقهم الإنسانية، لرفع مستوى المواطنة للشباب السعودي، باعتبارها مطلبا أمنيا وفكريا للمجتمع، واحتياجا نفسيا واجتماعيا لجميع أفراده .

وأوضحت «د. الخمشي» أن الشباب السعودي يمتلك مستوى عال من المواطنة الإيجابية، كما أنّ لديهم وعي بالحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم والعمل وحرية الرأي، ولكنه يجهل بعض التفاصيل واللوائح والأنظمة المحددة للحصول على هذه الحقوق وبحاجة لها، مشيرة إلى دور الأسرة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وأنّ البيئة المدرسية والجامعية لا يزال لديها قصور في تنمية وعي الشباب، مبينة أنّ أغلبية الشباب السعودي ليس لديه علم بالمواثيق والاتفاقيات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، وليس لديه وعي بالجهات المسؤولة عن حقوق الإنسان .

تفعيل دور الجامعات

وتوصلت الدراسة إلى عدة مؤشرات تخطيطية؛ لتنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان ورفع مستوى المواطنة لديهم، فقد طالبت «د. الشلهوب» بتفعيل دور الجامعات عن طريق تنفيذ برامج خاصة؛ لنشر ثقافة حقوق الإنسان في ضوء الإستراتيجية التي تتبناها هيئة حقوق الإنسان، إلى جانب تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي والتفكير الناقد والمشاركة في تكوين المعرفة والتدريس، وإقرار ثقافة حقوق الإنسان ضمن المقررات، كما أوردت «د. الخمشي» عدة برامج مقترحة لتنمية المواطنة لدى الشباب السعودي، وهي أن تكون البرامج ملبية الاحتياجات ومتوافقة مع رغبات الشباب وقدراتهم، وأن تكون وسيلة لإحداث التغيير الايجابي في شخصياتهم وإثرائها بعيداً عن التطرف .

وأكدت «د. الخمشي» على ضرورة إعداد برامج تطوعية كإقامة علاقة بين الجامعة ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ لبحث سبل التعاون المشترك لتوجيه الشباب إلى المؤسسات ذات العلاقة؛ لفتح قنوات لممارسة العمل التطوعي، وإضافة ساعات معتمدة للعمل التطوعي وجعله من ضمن متطلبات التخرج في التعليم العالي، وكذلك دعوة الجامعات السعودية إلى إنشاء مراكز متخصصة للتعريف بالعمل التطوعي المجتمعي، مشيرة إلى أهمية تدريب الشباب الجامعي على ممارسة العمل التطوعي، ودعوة الجهات المسؤولة بتوفير التشريعات اللازمة لتنظيمه، مع توفير معلومات وافية عن مجالات العمل التطوعي التي تقل فيها مشاركات الشباب الجامعي، وتشجيع الشباب على تقبل هذه المجالات وبخاصة رعاية الطفولة، والدفاع المدني، والحفاظ على البيئة .

هيئة لدعم المواطنة

كما طالبت الباحثتان باستحداث هيئة مهمتها دعم المواطنة، بحيث تكون هيئة وطنية على مستوى الوطن، مهمتها نشر المواطنة العالمية التي تدعو إلى التسامح بين شعوب العالم، وذلك باعتبار التسامح والسلام قيمة كونية تتفق عليها جميع الأديان، ويعتبر إحدى حلول لمشكلة الإرهاب والغلو في العالم، إلى جانب الاحتفاظ بدعم المواطنة المحلية والاعتزاز بها،

وذلك بدعم الولاء والانتماء الوطني وتنمية حس المسؤولية الاجتماعية، والمشاركة في خدمة الوطن، إضافة إلى الاهتمام بالأسرة باعتبارها لها الدور الأساسي في التنشئة الاجتماعية ومن خلالها يتعلم الفرد الحقوق والواجبات، وذلك من خلال تأهيل الأسر وعقد دورات تدريبية وبرامج موجهة تدعم ذلك الدور، وإشاعة ثقافة الحوار الفعال بين أفراد المجتمع كوسيلة للإقناع والحصول على الحقوق، مشددين على الجهات الحكومية أو القطاعات الخاصة بإقامة ورش عمل و دورات توعوية بحقوق الإنسان .

دور حقوق الإنسان

ودعت «د. الشلهوب» إلى تفعيل هيئة حقوق الإنسان، وذلك بالمبادرة إلى تنفيذ الإستراتيجية الخاصة التي تبنتها الهيئة، التي تدعو إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إعداد خطط تنفيذية لهذه البرامج، مؤكدة ضرورة تفاعل جميع مؤسسات المجتمع الرسمية الحكومية والخاصة؛ لتنفيذ هذه الإستراتيجية الحاجة لذلك، إلى جانب عمل تقييم لتلك البرامج التي تحقق الإستراتيجية تقويم قبلي وتقييم مرحلي؛ لمعرفة انعكاساته الاجتماعية على المواطنين والمقيمين وذلك لتدعيم أو تعديل المسار لتلك البرامج.

جامعة الأميرة نورة تقيم اللقاء الثاني لمديرات الروضات بمنطقة الرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٨
http://www.alriyadh.com/2011/04/07/article621282.html

الرياض - سحر الشريدي

أقامت جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن اللقاء الثاني لمديرات الروضات في منطقة الرياض وبتنظيم من مكتب التدريب الميداني في كلية رياض الأطفال في الجامعة .

وذلك لتوثيق العلاقة بين الكلية وبين الروضات وزارة التربية والتعليم والجهات المعينة بالطفولة، ولتوحيد الجهود والمبذولة وطرح الآراء والمقترحات التي من شأنها رفع مستوى مواصفات خريجات كلية رياض الأطفال بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل .

وقد استضافت الجامعة في هذا اللقاء كلاً من مديرة الإدارة العامة لرياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم الأستاذة حصة الدباس، ومديرة مركز تدريب معلمات رياض الأطفال الأستاذة منيرة المعجل ومديرة إدارة التدريب الميداني، إلى جانب عدد من المشرفات التربويات ومديرات الروضات الحكومية والأهلية ومجموعة من منسوبي هيئة حقوق الإنسان، ومنظمات محلية وأهلية وعالمية .

واعتبرت الدكتورة منيرة صالح الغصون عميدة الكلية هذا اللقاء من اللقاءات الهامة، للتعريف بنظام التدريب الميداني في مستويات المشاهدات في البرنامج الأكاديمي لكلية رياض الأطفال، كما أكدت الدكتورة مي عمر السبيل وكيلة الكلية للشؤون التعليمية على ضرورة التواصل المستمر بين وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم لما فيه المصلحة العلمية والتعليمية في هذه المرحلة ..إلى جانب ذلك بينت أ. ناديه فهد السيف رئيسة مكتب التدريب الميداني، أن٥٠% من دراسة الطالبة في البرنامج الأكاديمي في الكلية تطبيقي، وهذا ما يحققه في رفع مستوى الأداء لخريجات كلية رياض الأطفال ..واختتم اللقاء بجملة من المقترحات منها إقامة وزارة التربية والتعليم ورش عمل لكلية رياض الأطفال، لتذليل الصعوبات التي تواجه الطالبة أثناء التدريب الميداني ,إلى جانب إعداد مطوية خاصة بالبرنامج الأكاديمي للكلية، وإشراك أولياء الأمور والطالبات في صياغة رسالة وأهداف الكلية .

وجاء خلال اللقاء إعلان من رئيسة اللجنة الوطنية للطفولة عن حملة توعية لمديرات الروضات والمدارس لتعريف الطفل بحقوقه والوعي بها، ودور الإعلام في نشره.

في هيئة حقوق الإنسان .. سبعيني يدير الإشراف على الشكاوى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411228.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

جمدت هيئة حقوق الإنسان تعيين أحد موظفيها على وظيفة مدير إدارة تلقي الشكاوى في الهيئة بالمرتبة الثانية عشرة لمدة عامين، إذ عين على وظيفة مساعد للمشرف على الإدارة في حين يتولى وظيفته متقاعد في العقد السابع من العمر.

ورغم مرور عامين على صدور قرار وزارة الخدمة المدنية بترقية الموظف على المرتبة الثانية عشرة إلا أنه لم ينفذ (القرار) وخالفت الهيئة ذلك بإصدارها قرارا عن طريق نائب رئيس الهيئة باعتماد مباشرته في إدارة الشكاوى على وظيفة مساعد للمشرف على الإدارة.

يشار إلى أن الموظف خاطب رئيس هيئة حقوق الإنسان بهذا الشأن دون أن يتلقى إجابة حول حيثيات عدم تنفيذ قرار وزارة الخدمة المدنية بشغل وظيفة مدير إدارة تلقي الشكاوى.

وعلمت «عكاظ» أن رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق طالب بتعيينه على الوظيفة؛ نظرا لما يملكه من مؤهلات علمية، حيث يحمل درجة الدكتوراة في الفقه المقارن وخبرات إدارية منذ ثلاثين عاما.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير الصحة لدى افتتاحه مؤتمر التأمين الصحي .. المشروع سيوفر رعاية صحية شاملة ومردودا اقتصاديا جيدا

الصحة تعيد مشروع التأمين للمراجعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد٦٣٩١
http://www.aleqt.com/2011/04/11/article_525259.html

علي آل جبريل من الرياض

أعاد الدكتور عبد الله الربيعة، وزير الصحة، مشروع نظام التأمين الصحي على المواطنين إلى نقطة البداية، في خطوة لتصحيح مساره، ليعتمد حاليا على منظومة علمية ودراسات وتجارب دول سبق لها تطبيق العديد من الأنظمة. وأكد الربيعة في كلمة له عقب تدشين مؤتمر التأمين الصحي "آفاق وخيارات" أمس في الرياض، أن مشروع التأمين الصحي سيدرس بتأنٍ؛ للوصول إلى توصيات يمكن تحقيقها على أرض الواقع من خلال تطبيق أنظمة وبرامج تؤدي إلى رعاية صحية متكاملة وشاملة ذات جودة عالية ومردود اقتصادي جيد .وقال: "سيكون هذا المؤتمر نقطة البداية لدراسة شاملة يتم من خلالها عقد ندوات وورش عمل، مستفيدين في ذلك من التجارب العالمية والتطبيقات الحديثة بالتعاون مع الخبرات الوطنية والعالمية والجهات ذات العلاقة". وأكد أن ذلك لن يوقف عجلة البناء والتطوير الذس تشهده أروقة الوزارة في مرافقها كافة وتشمل مناطق المملكة كلها .وأوضح الربيعة، أن الوزارة تسعى لعدم تحميل المواطن أي أعباء مادية كركن وقاعدة أساسية في تطبيق التأمين الصحي، وشدد على أن تطبيق أي شكل من أشكال التأمين الصحي التعاوني يجب أن يدرس بشكل مستفيض قبل تطبيقه على المواطنين السعوديين، مشيرا إلى أن الهدف من التأمين الصحي تجويد الخدمة الصحية للمواطن وأن تقدم للمواطنين خدمات صحية ذات جودة عالية. وأضاف: أن الوزارة تعمل على التوزيع العادل للخدمات الصحية والعلاجية في كافة مناطق المملكة. وعاد ليوضح الربيعة، أن الوزارة سعت لعقد هذا المؤتمر؛ إيمانا منها بالدور الفاعل الذي تقوم به المؤسسات التي تعنى بالتأمين الصحي في المجتمع، حيث ستتناول محاور المؤتمر دراسة النظم والتجارب العالمية لتمويل وتشغيل القطاع الصحي بطريقة اقتصادية ذات جدوى وكفاءة عالمية مع الوضع في الاعتبار الاستفادة من السلبيات التي تمر بها العديد من دول العالم.

وطالب الربيعة من الخبراء والمهتمين بتحديد مفهوم التأمين والهدف من تطبيقه والنتائج المرجوة منه، كما يجب أن نميز بين التأمين الصحي التجاري والتأمين الصحي التعاوني، وأن مفهوم التأمين ليس بالضرورة يرتبط بخصخصة القطاع الصحي. وقال" :سنستفيد من تجارب الدول المتقدمة التي سبقتها في هذا المجال، وما تعانيه من تحديات ومشكلات؛ جراء تطبيق التأمين الصحي التجاري، وخصخصة القطاع الصحي، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية لأرقام أثقلت كاهل المؤسسات والشركات العاملة في تنمية المجتمع، بل وتعدتها إلى مواطني تلك الدول، كما أنها لم توفر الغطاء الصحي الشامل الذي يتطلع إليه الفرد والمجتمع". وأشار الربيعة إلى أن أوجه تمويل القطاع الصحي تتعدد وتختلف من دولة لأخرى ولكنها جميعا تتفق في أن الرعاية الصحية أصبحت ذات كلفة عالية حيث تنفق الدول عليها جزءا كبيرا من مواردها نظرا لأهميتها، كما أتخذت بعض الدول من التأمين الصحي التعاوني أحد أوجه التمويل للرعاية الصحية وتم ربط ذلك بالجودة والإنتاجية للحد من الهدر مع الإستفادة من الموارد المتاحة.

وأبان أن الهدف الأساسي من الأخذ بفكرة التأمين الصحي التعاوني في المملكة هو تطوير وتنمية القطاع الصحي ورفع جودته والحد من الهدر والإزدواجية بشرط أن يتم ذلك بطريقه تكافلية تستمد من ديننا الحنيف ومجتمعنا نهجها وهدفها

دون إرهاق للمواطنين أو ترتيب أعباء خلقت سلبيات في العديد من الدول مما أثقل كاهل مواطنيها . وأوضح أن التجارب العالمية أثبتت أن التأمين الصحي لا يعني جودة أو توفير الخدمات الصحية، وانه من الخطأ ربط أحدهما بالآخر كما أن تلك التجارب أوضحت أن تطور الخدمات الصحية مرتبط بإيجاد أنظمة للممارسة والجودة والإنتاجية والسلامة والتطوير وربط مخرجات هذه البرامج بالتمويل الذي تتعدد أساليبه، لافتا إلى أنه من الواجب على الجميع أن نجعل المواطن الكريم هدفنا وغايتنا كما هو نهج الوزارة ، وأن لا نتعجل بنقل بعض التجارب التي لم تثبت جودتها ونجاحها إلى مجتمعنا فتصبح عبئا كبيرا على خدماتنا الصحية المتعددة وتزيد من معاناة المواطن وبالتالي لا نحقق بذلك رضى الله ثم توجيهات قيادتنا الحكيمة وتطلعات المستفيدين مما يقدم لهم من هذه الخدمات. ولفت الربيعة إلى أن التأمين التجاري قد لا يحقق سقفا مفتوحا للرعاية الصحية أو شمولية أو تنوع التغطية أو سرعة في الحصول على الخدمات، موضحا أن الدراسات الأولية التي اطلعت عليها وزارة الصحة توضح أن التأمين الصحي التجاري يؤدي إلى رفع تكلفة الخدمات الصحية، كما هو حاصل في تجارب الدول المتقدمة وقد يشكل عبئا إضافيا على الدولة والمواطن. وقال: "إن تجربة المملكة مع التأمين الصحي التجاري ما زالت حديثة ومحفوفة بالكثير من التحديات والمصاعب التي يجب أن نتأنى في دراستها والتعامل معها قبل التوسع فيها". وفي لقاء مفتوح لتسؤولات الحضور، أوضح الربيعة أن العرف أن التأمين هو إحدى وسائل التمويل وضبط الإنفاق. وقال: "لكن يجب أن نعلم كيف ندير هذا النظام، هل نريد إدارته بطريقة تجارية بحتة وننقل بعض السلبيات التي مرت على بعض الدول، أو أن نطبق نظاما تأمينيا تعاونيا يكون هدفه التحكم في التمويل وضبط التمويل والارتقاء بالخدمة والحد من الهدر". وحول من سيدفع رسوم التأمين الصحي، قال: "يجب أن نكون حذرين من سيتحمل الأعباء المالية، وألا نتعجل برمي نظام دون أن نعرف الأطراف ذات العلاقة وشراكتها بتمويل هذا النظام، إذا حدد النظام وهو موضوع خاضع للدراسة، المواطن يطلب بتوفر الخدمة، ولا يوجد نظام تأميني خاص عن توفير الخدمة، لكنه مسؤول عن توفير موارد للتمويل". حول مدى استفادة المتقاعدين من نظام التأمين الصحي، والجدول الزمني لتطبيقه، قال وزير الصحة: "بلا شك أن المتقاعدين سواء كانوا من ذوي الدخل المحدود، سيكونون على رأس القائمة، وأتفق مع وضع جدول زمني يحدد آفاق التوصيات التي سيخرج بها". وحول موضوع خصخصة الخدمات الصحية، أكد الربيعة، أن الخصخصة حساسة في الشأن الصحي، مشيرا إلى اتفاق الجميع على ضرورة ألا تدفع الفاتورة مرتين، فيما يتعلق بالخدمة وفي التأمين. وقال: "هناك بعض الخدمات في بعض الدول قد ينظر لها بأنها لا تكون مفتوحة، كالخدمات التكميلية، وأي نظام يجب أن ينظر إلى شرائح المجتمع كافة". وأضاف: نحن ننظر إلى نظام تشغيل القطاع الصحي بكفاءة عالية، والتأمين التجاري محفوف بالمخاطر وفيه محاذير كثيرة، والتعاوني أقرب للتطبيق، الأمر الذي يلزم شفافية وكفاءة وترشيد في استخدام الموارد. وقال: "نحتاج قناعة لدى العاملين الصحيين، ثم في نهاية المطاف تكون تغطية شاملة لجميع الأمراض، مثل الأمراض النفسية والأسنان". وعاد ليؤكد وزير الصحة، أن موضوع التأمين الصحي ليس بالسهل، والمسؤولية كبيرة للتخطيط له. وفي سؤال عن التجارب الدولية لفرنسا وكندا وبريطانيا، أكد الربيعة أنه ليس في صدد بحث أن يدفع المواطن ثمن الخدمة الصحية. وقال: "هذا ليس مطروحا على الطاولة". وعن الفئات المستهدفة للتأمين، شدد الدكتور منصور الحواسي، وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية، أن جميع الفئات السكانية سنفكر فيها وليس فقط في أهالي المدن الكبرى. من جهته، يرى الدكتور خالد بن سعيد، أستاذ علوم إدارة الصحة والمستشفيات في جامعة الملك سعود، أنه لا يوجد فرق كبير بين التأمين التجاري والتعاوني، معتبرا أن التجاري محرم شرعا، ولكن التأمين (بزنس) في نهاية الأمر، يجب أن يشمل كل فئات المجتمع. وفي مداخلة لرضا خليل، أوضح أن التأمين التجاري لن يحقق سقفا عاليا من الخدمات، مطالبا بضرورة التأني والاستفادة. ودعا الدكتور زيد الحسين، نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، الجمع بين منهجين في التأمين الصحي التجاري والتعاوني، على الرغم مما يعتريه من مشكلات؛ لأنه قد يطغى عليها جانب الربح. وقال طارق القصبي، رئيس مجلس إدارة شركة دلة الصحية، إن هناك بعض الإجراءات تكون مفيدة في رفع الجودة وضبط الكلفة، مشيرا إلى أن شبكة الرعاية الصحية الأولية تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الكلفة. واقترح القصبي تطبيق نظام يتم فيه تقييم الأداء مع توزيع الميزانيات. ورد وزير الصحة قائلا: "هناك تحديات أمام مشروع شبكة الرعاية الصحية الأولية، لكن أهم عائق طب الأسرة محدود جدا في العالم". وأضاف: يجب أن نتأنى قبل إصدار أي نظام. واعترف الربيعة بأن لدى وزارته تأخرا في التشريعات .وقال: "نعلم أن أي نظام تأميني لا بد له من تشريعات وأنظمة ونظام معلومات، وهذه لا تتم بين يوم وليلة". وأضاف: عندما نريد تطبيق التأمين بالمفهوم المناسب يجب أن ننظر إلى حيثيات كبيرة جدا، يجب ألا نطلق نظاما ونتخلى عن المواطن بعد إطلاقه. وعاد ليؤكد أن وزارته لن تحمّل المواطن كلفة الخدمة الصحية في المملكة.

العليا الفرصة الأخيرة للطبيبة المعضولة بعد تأييد الاستئناف لحكم العقوق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=49634&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين 2011-04-12 10:58 PM

تقدم محامي الطبيبة المعضولة أول من أمس إلى المحكمة العليا بالرياض بآخر مذكرة طعن له ضد الحكم الذي صدر ضد موكلته في المدينة المنورة، وقضى برفض دعوى العضل التي رفعتها الطبيبة السعودية ضد والدها. وكانت الطبيبة قد طالبت بنزع ولاية والدها عنها بدعوى منعها من الزواج حتى تجاوز عمرها ٤٣ عاما. وجرى تداول القضية على مدار ١٠ أعوام بين محاكم منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة، إلى أن أصدر قاضٍ في المدينة المنورة حكمه برد الدعوى وإلزامها بترك دار الحماية (التي أقامت فيها خمس سنوات (والعودة إلى والدها، وأيدت محكمة الاستئناف حيثيات الحكم الأول الذي اعتبرها عاقة، لأنها رفعت قضية عضل على والدها.

وأوضح المحامي أحمد بن خالد السديري، الوكيل القانوني للطبيبة الذي تولى الدفاع عن الطبيبة تطوعا بعد أن طرحت "الوطن" قضيتها أن المحكمة العليا تقوم بدور محكمة النقض، وهي الدرجة الثالثة والأعلى والنهائية من مراحل القضاء، وقال: الطعن قدم أولا إلى هيئة حقوق الإنسان لترفعه بدورها للمقام السامي، ومن ثم يحال إلى دائرة الأحوال الشخصية في المحكمة العليا، وأضاف السديري :مع الأسف كانت الدائرة الاستئنافية قد تراجعت عن رأيها بعد أن أوصت بأن تزوج المرأة بمن تقدم إليها وخطبها عن طريق القاضي، وذلك إذا ما تعذر الإصلاح بينهما، إلا أن قاضيي الدائرة الاستئنافية (مع الأسف) قد تراجعا عن الحكم لسبب لا أدريه، وأيدا حكم قاضي المدينة، أما القاضي الثالث، وهو الشيخ عبد الرحمن الحجيلان في نفس الدائرة فقد أصر على وجهة نظره الأولى ورفض التوقيع على تأييد حكم قاضي المدينة، حيث رأى أن أحكام الشرع تلزم بتزويجها. وأكد محامي الطبيبة المعضولة إرفاقه لملاحظات القاضي الحجيلان مع مذكرة الطعن، بجانب إرفاقه وثائق تثبت عضل الأب لبناته الثلاث والطبيبة، وقال: أرفقت وثائق وإقرارات تثبت أن الرجل وقف عثرة بين بناته والزواج، فهناك ثلاث أخوات للطبيبة تعدت أعمارهن الثلاثين وتقدم لهن أناس من قبائل حتى لا يكون له حجة في تزويجهن، ومع ذلك فقد أبى تزويجهن، والدكتورة رفض تزويجها منذ سنين طوال لثلاثة تقدموا لها قبل هذا الأخير وكلهم من قبائل، إلا أن الرجل هدفه هو مصادرة رواتب بناته.

وقد حاولت "الوطن" التواصل مع والد الطبيبة هاتفيا إلا أنه رفض التجاوب. وأكدت الطبيبة المعضولة ثقتها في القضاء ورضاها بالحكم الذي تصدره المحكمة العليا: وقالت مازلت أثق في قضائنا، خصوصا أنني لم أطلب إلا حقي الشرعي في الزواج، مؤكدة أملها في استئناف دراساتها العليا في الطب لتخصصها الدقيق في الجراحة. وقالت: أتمنى أن أخرج من دار الحماية، شبه سجينة مقيدة ومعزولة عن العالم الخارجي.

من جهته أكد الشيخ عبد الرحمن الحجيلان القاضي في محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة في تصريح لـ "الوطن" أن هناك مبدأ عاما يقول بأنه ليس لولي الأمر بأي حال من الأحوال أن يكره البنت على الزواج، أو أن يمنع البنت من الزواج إذا ما تقدم لها الكفؤ، مؤكدا أن المعيار العام هو القاعدة الشرعية (إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض). وأضاف أن تعليقه لا علاقة له بأي قضية منظورة قبل إعلان الحكم النهائي، فالقضايا المنظورة لا يصلح البحث فيها قبل صدور وإعلان الحكم النهائي، وهناك أشياء معينة لا يعلمها إلا من يباشر القضية، أما التعليق على قضية عضل البنات من أوليائهن بصورة عامة فأمر مفروغ منه، وعلى الولي أن يزوج البنت ولا يجوز له بحال من الأحوال إذا تقدم لها الكفؤ أن يمنعها من الزواج، وما يحدث حالات نادرة وتتم معالجتها بالطريقة الشرعية، وفي كل مجتمع يوجد أشخاص لهم وجهات نظر معينة، وقد يكون الشخص لديه علم ولديه فهم ولكن أساء التصرف، أو أخذ أمورا معينة بمنظار معين ولم ينظر إلى ما يترتب على ذلك من مفاسد، وهذه الأمور منوطة بالمصالح

والمفاسد، فكل قضية تختلف عن القضية الأخرى، ولكن المبدأ العام أنه ليس لولي الأمر أن يكره البنت على الزواج، أو أن يمنع البنت من الزواج إذا ما تقدم لها الكفؤ، وهذا ينظر فيه لحال كل بنت وعمرها ومن تقدم لها من الخطاب وكذلك سبب العضل، أو سبب المنع، فأحيانا قد لا يكون عضلا، ولكنه منع فيه مصلحة البنت، ولكن إن قلنا "عضل" فذلك يعني أن الوالد أساء التصرف بالنسبة لابنته، والمبدأ العام أن العضل لا يجوز.

دعا لترسيخ العلاقة التعاونية بين الإعلام وحقوق الإنسان

د. الحسين يحذر من وسائل إعلام أجنبية تستهدف المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623161.html

تبوك - نواف العتيبي

دعا نائب رئيس الهيئة السعودية لحقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين إلى ترسيخ علاقة تعاونية وشراكة متينة بين الإعلام وحقوق الإنسان، مقترحاً توعية الصحافيين والناشطين الحقوقيين بالأهداف المشتركة التي تجمع بين مجاليهما، ليكونوا أكثر حرصاً على خدمتها وتعزيزها .

وطالب آل حسين بإيجاد آلية مدروسة بين الإعلام وحقوق الإنسان، بهدف طرح أعمق وأنفع لقضايا حقوق الإنسان في وسائل الإعلام، وتدريب أفراد متميزين من الإعلاميين على المهارات الضرورية لمناقشة مواضيع حقوق الإنسان بمهنية عالية، ودعوة الصحافيين والإعلاميين إلى التحلي بالتروي في مسائل حقوق الإنسان، وعدم السعي إلى الإثارة على حساب مصلحة بلد أو جهة أو إنسان مظلوم، خاصة عندما لا تكون الحقيقة واضحة، فحينها يجب الوقوف على التفاصيل الدقيقة للقضية والتأكد من صحتها لتقديم القضية بشكل موضوعي، وأكدَ على أهمية الوعي بالمخاطر الناجمة عن الانسياق وراء تضليل جهات أو وسائل إعلام أجنبية تستهدف المملكة بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان أحياناً، والحذر من كتابات أو آراء عابرة، يتلقفها المغرضون، وتفتح أبواب الشر على وطن يتربص به أعداؤه.

جاهلية القرن!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد٦٣٩١
http://www.aleqt.com/2011/04/11/article_525361.html

عبد الله باجبير

أتساءل بأسف شديد: هل نحن نعيش جاهلية جديدة في القرن الحادي والعشرين! سبب التساؤل هو قضية "عضل البنات" و(العضل) هو منع البنت من الزواج من المتقدم لها، حتى لو كان مناسباً من حيث دينه وخلقه. فالموافقة على المتقدم تخضع لإرادة الولي إن كان أباها أو أخاها أو أحد أقاربها، ما دامت له ولاية عليها، حتى إن كانت البنت موافقة على هذا الزوج .

وأمامي إحصائية أصدرتها هيئة حقوق الإنسان في المملكة تقول إن فرعها النسوي في" الرياض" تلقى ٢٣٣ قضية خاصة بالنساء في العام الماضي، منها ١٩ قضية مرفوعة تطالب بالحق في الزواج. فالفتاة عندما تستنفد قدرتها في إقناع والدها – ووليها – تلجأ إلى القضاء حتى تنال حقها في الزواج. وأمامي أكثر من إحصائية في هذه القضية واحدة منها تقول: إن نسبة الموظفات السعوديات غير المتزوجات ممن تجاوزن سن ٢٨ عاماً فأكثر نحو 44 في المائة! جانب منها بسبب قضية عضل البنات. وهي نسبة مخيفة يمكن أن تؤثر في المجتمع السعودي .

إحصائية أخرى تقول إن ٧٠ في المائة من قضايا العضل في المجتمعات الإسلامية سببها عضل الأب لابنته وهي أيضاً نسبة مخيفة .

الباحثون أرجعوا عضل البنات إلى عاملين: عامل مادي، وهو جشع الأب - أو الولي - في راتب الفتاة الموظفة أو العاملة. وعامل اجتماعي يتمثل في رفض الولي أي شخص ينتمي إلى قبيلة غير قبيلته. أو حجز البنت لابن عمها مثلاً .

نحن إذن أمام قضية خطيرة تهدد المجتمع السعودي، ليس هذا فقط، بل هي قضية ضد ديننا الحنيف. يقول سبحانه وتعالى: "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن". وقضية العضل كانت موجودة في الجاهلية. وجاء الإسلام ليمنع هذه الجريمة. ولذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد كبير ."

ما المطلوب إذا كان الدين يمنع هذه الجريمة؟! في الوقت نفسه فإن الشرع يعطي الفتاة الحق في الموافقة على من يتقدم لها، فهناك آباء يضغطون على بناتهم لقبول من لا توافق عليه طمعا في مهر كبير. وكأن الأب يتاجر في ابنته. وأعرف أن هيئة حقوق الإنسان تعمل بشكل جدي على جريمة عضل البنات من الزواج ضمن جرائم الاتجار بالأشخاص، التي تصل عقوبتها إلى السجن ١٥ عاماً .

إن جريمة "عضل البنات" جريمة في حق البنت السعودية وإهدار لكرامتها وإنسانيتها، وهدم للمجتمع. فهل عدنا إلى الجاهلية القديمة، أم أنها جاهلية القرن الحادي والعشرين؟!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تبريرات فروقات التسعيرة تكشف حيل أسواق التجزئة

ارتفاع أسعار الدواجن المجمدة وحليب الأطفال ما بين ١٠ إلى ٢٠٪ يثير علامات الاستفهام بالسوق المحلي

المصدر: جريدة الرياض الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٨
http://www.alriyadh.com/2011/04/07/article621206.html

الرياض - فهد الثنيان

شهدت الأسواق المحلية خلال الأيام الماضية ارتفاعات متفاوتة في العديد من أسعار المواد الغذائية والتموينية بعد القرارات الملكية بصرف راتب شهرين لموظفي الدولة، حيث لامس المستهلكون هذه الارتفاعات والفروقات السعرية في العديد من السلع وخاصة الدواجن المجمدة وبعض أنواع حليب الأطفال التي ارتفعت أسعارها مابين ١٠ إلى 20% بدون مبررات لهذه الارتفاعات .

وقد ساهم تباين أسعار الدواجن المجمدة بالسوق المحلي إلى قيام الكثير من المطاعم برفع الأسعار متخذين الفروقات السعرية ذريعة للتكسب وتحقيق الأرباح على حساب المستهلكين الذي يتفاجأون من حين لآخر بهذه الارتفاعات، وسط تذمرهم من تغير الأسعار وارتفاعها من فترة إلى أخرى .

وكشفت جولة "الرياض" عن تباين مبررات أسواق التجزئة باختلاف وتباين الأسعار ورمي التهم على تجار الجملة الذين يفندون هذه المبررات بقيام أسواق التجزئة بوضع هوامش ربحية على السلع بأسعار متفاوتة لتحقيق عوائد اضافية على حساب المستهلكين .

فيما رمى العاملون بالصيدليات الخاصة والمراكز التجارية تهم التسبب بارتفاع أسعار بعض أنواع حليب الأطفال المستورد من أمريكا وبعض الدول الغربية إلى موردي الجملة بإرسال تسعيرات جديدة لبعض أصناف الحليب، في الوقت الذي تتباين فيه الفروقات السعرية بين بعض الصيدليات من ريال إلى ٣ ريالات لبعض أصناف حليب الأطفال .

وتشير التقديرات إلى ان السعوديين ينفقون سنويا أكثر من نحو ١,٥ مليار ريال على حليب الأطفال، من خلال استهلاك نحو ٧٥ مليون علبة سنويا، بمتوسط سعر ٢٠ ريالا، في الوقت الذي تشير فيه إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن عدد المواليد في السعودية يتجاوز 600 ألف مولود سنويا .

ولم تتفاعل بعض أسواق التجزئة مع تحذيرات وتهديدات وزير التجارة والصناعة عبدالله زينل بتعقب ومعاقبة المتلاعبين بأسعار السلع الاستهلاكية بكل حزم وعدم التهاون والتقاعس في تطبيق الأنظمة تجاه كل من يخالف الأنظمة والإجراءات الخاصة بأسعار السلع التموينية الاستهلاكية بالمملكة .

وبرر عاملون بالسوق إلى أن عوائد الهوامش الربحية ببعض السلع تغطي اي مخالفات جزائية أو مالية من قبل الاجهزة المختصة، اضافة إلى عدم وجود جهات رقابية فاعلة لضبط الأسعار والتشهير بالمخالفين أولا بأول .

وقال ل "الرياض" الأكاديمي الاقتصادي سالم باعجاجه ان ارتفاع أسعار السلع والخدمات ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم خلال الأشهر الأخيرة .

وعزا الارتفاعات الأخيرة في السلع والخدمات للعديد من المؤثرات الخارجية ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج متأثرة بارتفاع أسعار البترول والذي ساهم بارتفاع العديد من السلع المستوردة للمملكة .

وأضاف أن هناك أسبابا أخرى داخلية من أهمها ارتفاع أسعار المواد الخام للعديد من السلع التي يتم استهلاكها في السوق المحلي وكذلك ارتفاع أجور العمالة العاملة في هذه الصناعات اضافة إلى ارتفاع أجور النقل والمواصلات والتأمين خلال الفترة الأخيرة .

ودعا باعجاجه وزارة التجارة إلى تشديد المراقبة على الأسواق المحلية ومراقبة الأسعار لحماية المستهلكين من ارتفاعات بعض السلع غير المبررة كالأرز والحليب التي ارتفعت أسعارها أكثر من الدول المصدرة نفسها اضافة إلى مواد البناء مما يستلزم قيام الجهات الرقابية بضرورة ضبط السوق المحلي وإيقاف وردع التجاوزات والتي يدفع ثمنها المستهلك المحلي .

من جهته طالب الاقتصادي الدكتور علي التواتي بعمل العديد من الخطوات الحكومية لكبح جماح التضخم ومنها توسيع نطاق الدعم ليشمل خدمات أخرى مثل السكن والمواصلات وذلك بالقيام بحصر اجارات بعض الأسر والعوائل المستحقة ومن ثم تقديم اعانة حكومية تتناسب مع دخل الأسرة وكذلك تقديم بعض الإعانات الغذائية الموجهة للأسر ذوي الدخل المتوسط والمحدود وذلك لأجل تخفيض وطأة التضخم على هذه الفئات .

وأضاف الدكتور التواتي بأن هناك العديد من الإشكاليات على المستوى المحلي تساهم برفع مستوى التضخم من ضمنها عدم وجود إعانات شاملة للضمان الاجتماعي لكل الفئات .وقال إن هناك العديد من الفئات التي يجب أن يشملها الضمان الاجتماعي. وطالب في نفس الصدد بتخصيص الإعانات الحكومية والداعمة للسلع الغذائية وحصرها على ذوي الدخل المتوسط والمحدود عبر إعطائهم قسائم غذائية يستفيد منها هؤلاء الفئات بدلا من تقديم الإعانات الشاملة للسلع والتي لا يستفيد منها الأفراد ذوو الدخل المحدود.

أمير تبوك يعيد "ريفان" إلى والدتها

الرضيعة تعرضت لكسر بالجمجمة والقدم وانفصال بالشبكية أثناء حضانة والدها

المصدر: جريدة الوطن الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=48746&CategoryID=3

تبوك :ميسون الخرمي 2011-04-07 2:30 AM

بعد غياب دام ٧ أشهر، عادت الطفلة "ريفان" إلى حضن والدتها التي حرمت منها منذ ولادتها، بعد صدور توجيه من أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان. وسلمت ريفان رسميا إلى والدتها أول من أمس التي مُنحت حق الحضانة . وكانت "الوطن" نشرت في ٢٤ و٢٩ مارس الماضي تفاصيل الاعتداء على الطفلة وسعي والدتها لاستعادتها من والدها، بعد أن تعرضت "ريفان" لكسر في الجمجمة وانفصال في شبكية إحدى عينيها وكسر في إحدى قدميها، فيما يعتقد أنه نتيجة عنف أسري. وأكد مدير مكتب المتابعة الاجتماعية في تبوك أحمد الجوهري لـ "الوطن" أن الطفلة سلمت لأمها، بناءً على توجيه من أمير المنطقة .

عادت الطفلة ريفان ذات السبعة أشهر إلى أحضان والدتها (التي حرمت منها فور ولادتها)، بتوجيه إنساني يحمل روح العدل من أمير منطقة تبوك الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز، بعد أن تمت أول من أمس إجراءات تسليمها رسمياً ومنح حق الحضانة للأم المتزوجة من رجل آخر. "الوطن" انفردت بنشر تفاصيل قضية الاعتداء على الطفلة وسعي أمها لاستعادتها إلى حضانتها في عدديها الصادرين في ٢٤ و٢٩ مارس الماضي. وكانت الطفلة تعرضت لعنف أسري أدى إلى إصابتها بكسر في الجمجمة وانفصال في شبكية إحدى عينيها وكسر في إحدى قدميها، بعد أن تولى الأب رعايتها وزواج الأم من رجل آخر. وأكد مدير مكتب المتابعة الاجتماعية في تبوك أحمد بن عواد الجوهري لـ"الوطن" أن الطفلة ريفان قد سلمت لأمها مساء الثلاثاء بناءً على توجيه من أمير المنطقة بعد اطلاعه على تقرير لجنة مستشاري الرعاية التي أوصت بإعطاء الأم حق الحضانة، وإحالة القضية كاملة إلى المحكمة العامة بتبوك للنظر فيها ومحاسبة المعتدي على الطفلة وتحديد مصير رعاية أخويهاالآخرين. و أضاف الجوهري معلقاً على قضايا العنف الأسري بالمنطقة أنها لم تعد ظاهرة ولله الحمد حيث تمكنا على مدى الأعوام الماضية من الحد من تنامي نسبتها و هذا في حقيقة الأمر يعود للمتابعة المستمرة والاهتمام البالغ من أمير منطقة تبوك الذي كان يقف خلف إنهاء كل قضية تمت للعنف الأسري بصلة. ومن جهة أخرى ثمنت والدة الطفلة ريفان في حديثها لـ"الوطن" توجيهات أمير المنطقة وتجاوبه الإنساني حيال حالة ابنتها ريفان وحل قضيتها وتمكينها من استلامها بعد فراق دام سبعة أشهر منذ ولادتها وأضافت أنها لن تتنازل عن طفليها الآخرين اللذين حولت قضيتهما إلى محكمة تبوك للبت فيها مؤكدة على تمسكها بحق حضانة الأطفال جميعاً رغم أنها متزوجة من رجل آخر.

مقيم يدّعي أنه تعرض لأخطاء من رجال الهيئة .. والأمر بالمعروف تؤكد صحة موقفها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110407/Con20110407410480.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

يدعي مقيم عربي، أنه تعرض لإجراءات غير دقيقة، من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة، أفضت إلى الحكم عليه بالسجن شهرين و ٥٠ جلدة.

وذكر محمد مصطفى أنه أوقف ذات ليلة في ما يعرف بوسط البلد في المدينة، من قبل مجهولين طالبين منه إبراز أوراقه الثبوتية وهو ما رفضه، ليقود ذلك الرفض إلى قدوم أشخاص آخرين ينتمون إلى هيئة المدينة برفقة رجل أمن، واصطحبوه إلى مركز للهيئة بحجة ارتكابه لجنحة الاختلاء بامرأة قبل الإيقاف بنحو ساعة.

وقال مصطفى «قلت لهم إنني أوصلت امرأه كبيرة في السن كانت واقفة على الطريق إلى استراحة قصدتها نظير مقابل مادي وذات الاعتراف سقته أيضا أمام القاضي لاحقا.

وأبان المقيم أنه «حضر للمحكمة شهود ينتمون لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المدينة ووثقوا شهاداتهم برؤيتي بصحبة المرأة في مكان مظلم وفي وضع مريب وهو ما نفيته مستبرئا للقاضي عدم القبض علي في حينها إذا كانوا صادقين في ما قالوه».

وأكد محمد مصطفى أنه تقدم بلائحة ضد حكم المحكمة معترضا على الحكم مع إخضاع الشهود للحلف.

وأفاد وكيل المقيم، عثمان البربوشي أنه تم الاعتراض على حكم المحكمة «كونه تم بناء على ادعاء غير صحيح على موكلي من قبل رجال الهيئة».

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» المتحدث الإعلامي باسم فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة سلطان المطيري أن محمد مصطفى شريف ضبط لارتكابه ما يدعو لإحالته إلى جهات التحقيق وهو ما تم. مبينا أنه ليس من سياسة عمل الهيئة نشر تفاصيل القضايا.

وأكد المطيري أن الهيئة تنهي إجراءات أية قضية وفق نظام الإجراءات الجزائية ومن ثم إحالتها للجهات المختصة، كما أن نظام المرافعات الشرعية، حدد الجهة المعنية بالاعتراض على الأحكام الصادرة وطرق الاعتراض عليها لا سيما أن الحكم عليه بالإدانة قد صدر من الجهة القضائية المختصة.

لافتا إلى أن جميع الجهات التي تلي إجراؤها إجراء الهيئة أكدت الاتهام كما أصدر القضاء العقوبة.

مواطن يتهم مستشفى حكومياً باقتلاع عين والدته

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110408/Con20110408410703.htm

عبد العزيز الربيعي، أحمد بكري - جازان

دخلت سيدة في عقدها السابع، العناية الفائقة في مستشفى الملك فهد في جازان، بعد تدهور حالتها الصحية عقب خضوعها لعملية جراحية في العين اليمنى قبل عدة أسابيع بحجة وجود غرغرينا في الوجه، ونتج عنه اقتلاع العين وفق ما جاء على لسان ابنها.

وفي الوقت الذي وعدت فيه الشؤون الصحية في منطقة جازان بالرد على استفسارات «عكاظ» عن حيثيات الواقعة بعد الوقوف على المشكلة وتلقي ردود المستشفى وفق المتحدث الإعلامي جبريل القبي، أوضح لـ «عكاظ» المواطن محمد العبدلي، ابن السيدة، أنه أدخل والدته المستشفى لإجراء عملية جراحية في الوجه، بناء على تقارير الأطباء الذين أقروا بوجود ورم في الرأس دون تحديد نوعه، وبعد خروجها من غرفة العمليات تحول لون وجهها إلى الأزرق مع تورم في العينين دخلت عقبها العناية الفائقة.

وأضاف: «فقدت والدتي البصر في العين اليسرى، مع فقدان الشهية، شرع بعدها الأطباء في استئصال أجزاء من الوجه»، وزاد: «أخبرني الأطباء أنها تعاني من (غرغرينا) ولا بد من استئصال العين ونصف من الوجه والبدء في تقشير الخلايا الميتة من الوجه»، وحمل الأطباء وإدارة المستشفى مسؤولية ما حدث لوالدته من أخطاء طبية أفقدها أجزاء كبيرة من وجهها وتدني حالتها الصحية، علما أنها «دخلت للطبيب وهي تسير على قدميها ولا تعاني من أية أعراض في عيونها»، على حد قوله. واعتبر العبدلي بقاء والدته طوال هذه الفترة دون اهتمام، تقصيرا من الشؤون الصحية، وطالب بفتح تحقيق موسع في القضية، وخلص إلى القول: «صحة والدتي تتدهور مع كل ساعة تمر والأطباء يستقطعون أجزاء من جسدها».

اختصاصية تُطالب بإيجاد وحدة متكاملة لتقويم الأيتام نفسياً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/253222

الدمام – «الحياة»
دعت اختصاصية نفسية، العاملين على خدمة الأيتام، إلى «تذليل الصعوبات كافة التي تقف في تقديم الخدمة على أكمل وجه وفق متطلبات الجودة الشاملة»، مشيرة إلى معاناة الأيتام من «تغيير الأم الحاضنة في الدور الإيوائية، بصفة مستمرة، نتيجة ضآلة الراتب الشهري لها، أو طول ساعات العمل، وتقلب أوقاته»، ما يؤدي إلى «عدم استقرار الأطفال نفسياً وعاطفياً»، معتبرة ذلك «أحد الأسس في مرحلة الطفولة المُبكرة، التي تُعد من أهم مراحل تكوين الشخصية.«
وأكدت الاختصاصية نورة العتيق، في محاضرة نظمتها جمعية «بناء الخيرية» أخيراً، ضرورة «استقطاب كوادر تربوية تحمل مؤهلات تخصصية، مثل: رياض الأطفال، وصعوبات التعلم، ومدربات سلوكيات، للتعامل مع الأطفال بخبرة مبنية على أسس علمية». واعتبرت أن وزارة الخدمة المدنية «من أهم القطاعات المعنية بالمساهمة في إيجاد حلول جذرية، لما يعانيه الأيتام من مشكلات، لأنها تمتلك صلاحية ترشيح الكفاءات المؤهلة علمياً وتربوياً، لشغل الوظائف التي تساهم في الارتقاء في الخدمة التي تقدم للمستفيدين من الدور الإيوائية». ولفتت إلى أن طبيعة الحياة الجماعية في الدور تسبب «الكثير من الاضطرابات السلوكية والنفسية لجميع المراحل العمرية»، مؤكدة أن الأيتام «بحاجة ماسة إلى تواجد وحدة للخدمات النفسية، بهدف الحد من المشكلات التي يعانون منها، وبخاصة الحاجة إلى كفاءات مؤهلة بالكيفية السليمة التي يجب أن تتم أثناء مرحلة تبليغ اليتيم بواقعه الاجتماعي، فضلاً عن أن من توكل له هذه المسؤولية ينبغي أن يكون مدركاً الآثار النفسية التي قد يواجهها اليتيم.«

استجابة لطلب من سفير المملكة

السلطات المصرية توافق على إطلاق سبعة مساجين سعوديين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621609.html

القاهرة - و. أ. س:
أعلن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية مصر العربية مندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد قطان أنه تنفيذاً لتوجيهات الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظة الله- بالحرص على كافة المواطنين السعوديين في مصر ومن ضمنهم المساجين في السجون المصرية فقد قام فور توليه لمهام منصبه بالكتابة لوزيري الداخلية والعدل في مصر للإفراج عنهم وقد تم بتوفيق الله صدور موافقة الوزيرين على الإفراج عن سبعة منهم .
وأضاف أنه لم يتبق سوى مسجونين اثنين وجار اتخاذ اللازم حيالهما .
وعبر السفير قطان عن شكره وتقديره لوزيري الداخلية والعدل المصريين على استجابتهما السريعة.

العدوان ل الرياض:

وزارة العدل تربط ٤٠٠ محكمة وكتابة عدل بالنظام الإلكتروني في ٩ أشهر

المصدر: جريدة الرياض الجمعة٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621430.html

تغطية - منير النمر

أكد مدير عام الإدارة العامة للحاسب الآلي في وزارة العدل المهندس ماجد العدوان على إنهاء ربط المحاكم الصغيرة بالنظام الالكتروني في وقت قريب، مضيفاً في تصريحه ل"الرياض" أن برنامج "نظام المحاكم الإلكتروني" طُبق حاليا في ٣٤ محكمة رئيسية في المملكة، فيما يجري الاستعداد إلى تطبيقه في ٤٠٠ محكمة وكتابة عدل صغيرة، محدداً المدة في تسعة أشهر .

وقال العدوان خلال حضوره حفل تكريم أقيم الأربعاء الماضي لموظفين أنهوا تدريبهم على الحاسب الآلي في محكمة القطيف العامة: "إن نحو ٧٥ % من القضاة في المملكة ربطوا بالنظام الالكتروني، ونحن حاليا ننافس في شكل جدي وزارات العدل في العالم"، مضيفا" إن بوابة وزارة العدل الالكترونية باتت تستقبل صحائف الدعوى في قضايا حقوقية، كما أن الموقع عمل منذ يومه الأول بكفاءة عالية، ويتيح لزائره إمكانية إعداد صحيفة دعوى شاملة فيها اسم المدعي والمدعى عليه وتدوين اسم المحامين ويوضح موضوع الدعوى وأسانيد الطلبات، ومن ثم يطلب من المستخدم التحقق من صحة البيانات قبل طباعة صحيفة الدعوى، ومن ثم تقديمها للمحكمة المختصة يدويا والتي بدورها تتولى التحقق من هوية المراجع وبطاقته ."

وتابع قائلاً: "لدينا في الموقع الطلبات الانهائية، وسيكون حصر المواريث قريبا على البوابة"، مضيفا "إن الوزارة تحرص جديا في تقديم خدمات تسرع من المعاملات وتختصر الزمن على المراجع". وعن هدف المشروع الإلكتروني قال العداون: "إن المشروع يؤسس وزارة العدل إلكترونيا، وهو بمثابة البنية التحتية لجميع مباني المحاكم وكتابات العدل في المملكة، كما أنه يأتي في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء"، مشيرا إلى أن المشروع يسير بوتيرة متسارعة. وتابع "إن المشروع يهدف إلى التحول إلى العمل الإلكتروني في جميع المحاكم وكتابات العدل وتسهيل الخطوات والإجراءات للتحول الإلكتروني في أعمال وزارة العدل ."

من جانبه شدد رئيس المحكمة العامة في محافظة القطيف الشيخ سعد المهنا على أن قسم الحاسب الآلي الذي أنشئ في المحكمة قلص الفارق الزمني في إنهاء المعاملات، مؤكدا ب"أن المعاملات أصبحت تنجز في أقل من ١٠ دقائق، فيما كان المراجع يضطر للانتظار لأيام حتى يستلم صك الحكم". وأضاف "إن الانجاز الذي تحقق يعود لمسؤولي الوزارة الذين دعموا إنشاء مركز المعلومات، كما أن المحكمة تهيب بدور الكلية التقنية التي تقيم الدورات في مقرها في محافظة القطيف وتمنح على كل دورة ينهيها الموظف شهادة، وهو ما يحقق الفائدة للموظف"، وقال: "إن تأخير المعاملات ليس من العدل، وهو ما يدفع الجميع إلى لتعزيز سرعة إنجاز المعاملات .

يشار إلى أن محافظ القطيف عبدالله العثمان سلم الموظفين الدروع والشهادات التي استحقوها بعد اجتيازهم لدورات تدريبية في الكلية التقنية في محافظة القطيف.

شمل ٢٥٠٠ يتيم

الشؤون الاجتماعية والصحة تطلقان تأمين الأيتام المجاني

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110408/Con20110408410684.htm

حسين هزازي ـــ جدة

أطلقت وزارتا الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة أمس، مشروع التأمين الطبي المجاني لـ ٢٥٠٠ يتيم في محافظة جدة.

جاء ذلك خلال الاحتفالات بيوم اليتيم العالمي الذي دشنه مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي بادوود.

وينظم المهرجان بهدف التأمين الطبي المجاني لجميع الأيتام في مدينة جدة، وحث الجهات المختلفة على التعاون مع هذه الفئة، ومساعدتهم من خلال البرامج الترفيهية والثقافية التي يشملها المهرجان على الاندماج مع المجتمع.

وشاركت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في مكتب الإشراف النسائي في جدة في المناسبة بهدف رسم البسمة والبهجة على الأيتام.

ويتضمن المهرجان مرحلتين الأولى تتضمن أنشطة ترفيهية وثقافية وبرامج صحية وتوعوية، وورش عمل، وفعاليات مسرحية ترفيهية وتوعوية، مع مشاركة عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتهدف إلى إدخال السرور على هذه الفئة في يوم اليتيم العالمي، أما المرحلة الثانية فتهدف إلى تفعيل الملف الصحي لليتيم خلال الستة الأشهر التالية عن طريق متابعة فتح ملفات في المراكز الصحية لكل يتيم، وتوفير فرص علاجية مجانية لجميع الأيتام في مدينة جدة.

زهرة.. أضاع والدها هويتها وتركها للسرطان يلتهم جسدها

المصدر: جريدة الوطن الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=48932&CategoryID=3

جدة : سامية العيسى 2011-04-08 3:10 AM

زهرة يحيى.. ضحية جديدة لإهمال الأب لأبنائه وعدم شعوره بالمسؤولية تجاههم، فمأساة زهرة لا تتوقف عند حد رفض والدها استخراج أية أوراق رسمية ثبوتية لها ولإخوتها التسعة، مما أفقدها جنسيتها السعودية أمام كافة المصالح والجهات الحكومية، بل امتد ذلك الإهمال إلى ترك جسدها الهزيل فريسة لمرض السرطان دون علاج لأكثر من خمس سنوات.

كانت زهرة دائماً تفاجأ برفض المستشفيات الحكومية ومستشفى الأورام بجدة استقبالها وتقديم العلاج لها بحجة أنها لا تحمل الهوية السعودية. كما رفضت تلك الجهات الأخذ بشهادة ميلادها كدليل إثبات على هويتها السعودية. وقد أدى تأخر علاجها إلى استفحال المرض الخبيث وانتشار أورامه في جميع أنحاء جسدها دون أمل في الشفاء أو محاولة للعلاج، أو بارقة أمل في أن تمد يد العون لأسرة افترسها الجوع والفقر والحرمان. وفي تعليقه عن حالة زهرة قال مدير العلاقات العامة بالشؤون الصحية بجدة عبد الرحمن الصحفي: إن وزارة الصحة وجهت بعدم رفض علاج أي مريض شرط أن يثبت هويته السعودية، وأن يكون المريض يحمل مستنداً رسمياً مسجلاً بالأحوال المدنية، وهناك توجيه باستقبال أي حالة طارئة تصل للمستشفى وعلاجها بدون استثناء بغض النظر عن جنسيتها. وبنفس المنطق أكد مصدر في مستشفى الملك عبد العزيز للأورام(رفض ذكر اسمه (أن هناك قواعد للعلاج والمريضة "زهرة" لا تحمل شهادة ميلاد أصلية وتم توجيه الأم لتسجيل ابنتها في بطاقة الأب حتى يتسنى علاجها .

ونعود لمأساة زهرة وأسرتها، فهناك في حي غليل بجدة وداخل منزل فقير يغلف البؤس والشقاء جدرانه من الداخل والخارج، تجلس أم زهرة "اليمنية الجنسية" تروي مأساتها في حزن وأسى. فقالت: إن الورم السرطاني بدأ في الظهور في جسد ابنتها منذ خمسة أعوام ولم نترك باباً إلا طرقناه دون جدوى، أو أمل في الغد.

وتقول أم زهرة إن مأساتها ومعاناتها في الحياة بدأت قبل ٣١ عاماً عندما تزوجت من المواطن السعودي " يحيى. ش " وأنجبت له عشرة من البنين والبنات، حرمهم الفقر من التعليم وكان الأب يعمل في وظيفة عسكرية " وكيل رقيب "، ولم يستطع تسجيلهم في بطاقته العائلية، مما أفقدهم أبسط حقوقهم في الحياة .

وعن مرض ابنتها تضيف الأم: قلبي ينفطر ألماً وحسرة وأنا أراها تقترب من الموت كل يوم عن سابقه مع انتشار الأورام السرطانية في كامل جسدها، لم نترك باباً إلا طرقناه ورفضت مستشفيات الحكومة التعاون معنا أو السماح بعلاج "زهرة"، ورفض مستشفى الأورام بجدة تسجيل الحالة أو علاجها والسبب أنها لا تحمل الهوية السعودية. وتشير أم زهرة إلى أنها كانت تبرز في كل مرة شهادة ميلاد ابنتها التي تثبت أنها سعودية ومن أب سعودي لكن دون جدوى، فلم يرق قلب المسؤولين في مستشفيات جدة لحالتها، ولم تجد وسيلة للقضاء على الأورام السرطانية التي تفشت بشكل واضح في جسمها.

وتضيف يحيطنا الهم والقلق على حياة ابنتي، في حين أننا نحمل نتائج الأشعة التي حصلنا عليها بمساعدة فاعل خير، والتي تظهر بوضوح عناقيد الورم في اليدين والوجه والقدمين، وتؤكد أن وضع ابنتها حرج و"خطير" وتتطلب علاجاً كيمائياً بجرعات عالية على وجه السرعة لمنع انتشار الورم في الجسد. وتؤكد الأم أن بعض الأطباء نصحوها بعدم التدخل الجراحي لاحتمال حدوث انتكاسة للاستئصال الجزئي للورم، وأن الجراحة لن تضمن إزالته بعد تفشيه في كامل الجسم. وتأمل والدة " زهرة " في مساعدة الجهات المسؤولة لها لإثبات تسجيل ابنتها ببطاقة الأب كي تستطع تلقي العلاج قبل أن تنطفئ حياتها ويقتلها السرطان. من ناحية آخرى أفاد مصدر في مستشفى الملك عبد العزيز للأورام بجدة أن هناك قواعد للعلاج والمريضة لا تحمل شهادة ميلاد أصلية وتم توجيه الأم بتسجيل ابنتها في بطاقة الأب حتى يتسنى علاجها.

وقال مدير العلاقات العامة بالشؤون الصحية بجدة عبد الرحمن الصحفي إن وزارة الصحة وجهت بعدم رفض علاج أي

مريض شرط أن يثبت هويته السعودية، وأن يكون المريض يحمل مستندا رسميا مسجلا بالأحوال المدنية، وهناك توجيه باستقبال أي حالة طارئة تصل للمستشفى وعلاجها بدون استثناء بغض النظر عن جنسيتها.

شددا على تقليص مواعيد فترات التقاضي وتحديد مواعيد الجلسات عن طريق الجوال والبريد الإلكتروني

وزير العدل ورئيس ديوان المظالم ل الرياض: الفترة المقبلة ستشهد نقلة كبيرة في القضاء السعودي بشقيه العام والإداري

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621472.html

تغطية - أسامة الجمعان

اتفق وزير العدل الدكتور الشيخ محمد بن عبدالكريم العيسى ورئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل على أن الفترة القليلة المقبلة ستُحقق بمشيئة الله نقلة كبيرة في القضاء السعودي بشقيه العام والإداري .

وقال ل"الرياض": وزير العدل ورئيس ديوان المظالم إن القضاء بشقيه العام والإداري في خدمة كافة طالبي العدالة من المواطنين والمقيمين، وأنهما يحرصان كل الحرص على تقديم الخدمات العدلية في شقها الإجرائي بتوظيف التقنية الحديثة، وان لهذا فوائد مهمة على القضاء من خلال تسريع وتيرة عمله، فضلاً عن رفع المشقة عن طالبي الخدمات العدلية من خلاله مراجعتهم التقليدية بأسلوبها النمطي المعتاد للوزارة أو الديوان، ومن ذلك إمكان التواصل مع محاكم كلٍّ من جهازي العدالة العام والإداري من خلال شبكة الانترنت في تقديم لوائح الدعوى، وتزويد المحاكم بالمذكرات والمستندات، والاستعلام عن إجراءات الدعوى، ومعرفة مراحل سير الدعوى، كما ستسهل على القاضي توثيق عمله القضائي الكترونياً، وتسهل عليه الرجوع إلى المبادئ والأحكام القضائية، والحصول على الأنظمة واللوائح والتعاميم بسرعة، وتمكنه من إبلاغ الخصوم بمواعيد الجلسات وما يطرأ عليها .

وشددا على إدخال التقنية وتسهيل الإجراءات وتقليص مواعيد فترات التقاضي وتحديد مواعيد الجلسات عن طريق الجوال والبريد الإلكتروني، إضافة إلى تهيئة مكان جيد ولائق للجلسات القضائية وتخصيص مكان مناسب للنساء في المحاكم وكتابات العدل .

وعن الجديد المُستشرف في وزارة العدل ذكر الشيخ الدكتور محمد العيسى أن وزارته تحرص دوماً على ألا تتحدث إلا عما تم عمله بالفعل، لكن في سياق السؤال لا بأس أن نشير إلى أن آخر ما جرى التباحث حوله وهو قريب الأخذ به عملياً متى أعان الله ووفق إنشاء صالات متخصصة داخل المحاكم لأداء الشهادة عن بُعْدٍ، وذلك عوضاً عن التَّرتيب المعتاد لعمل الاستخلاف، وهذا سيختزل الجهد والوقت على الجميع .

العيسى: انتهينا من جمع وترتيب مدونة الأحكام القضائية وهي حالياً محل نظر المجلس الأعلى للقضاء

وذكر وزير العدل أن وزارته تعمل على استكمال إجراءات ترسية إنشاء مباني المحاكم وكتابات العدل، على ضوء ما أفصحت عنه الوزارة سابقاً من شمول هذه المنشآت بمواصفات عالية؛ توفيراً للبيئة العدلية المناسبة، في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، ونتوقع أن يتم صرف مُجمل المبلغ المرصود للمشروع والذي خصص لوزارة العدل منه ستة مليارات ريال في نهاية هذا العام .

وبين الدكتور العيسى أن وزارة العدل قطعت شوطاً كبيراً في مجال التقنية؛ إذ تم ربط العديد من المحاكم بالنظام المركزي بالوزارة حيث تم تأسيس قاعدة معلومات وشبكة إلكترونية عالية الضمانات لهذا الغرض .
وأبان معاليه أن الوزارة قامت خلال الفترة الماضية بالكثير من المنجزات في هذا المشروع الكبير وقسمت العمل فيه إلى عدة مراحل لضمان سير العمل والإنجاز بالسرعة والأسلوب المناسبين، كما أن الوزارة لديها الكثير من المناشط العلمية الداعمة في هذا المجال مشدداً في الوقت نفسه على ضخامة مشروع تطوير مرفق القضاء وأهميته مما يتطلب معه المزيد من الوقت حتى يكتمل، وأن أي عمل مُبْتسر لا بد أن يكون معيباً، وسيرتد سلباً على المدى القريب أو البعيد .
وعن مُدوّنة الأحكام القضائيَّة التي يُلح الكثير من المتابعين بأهميَّة مواصلة صدورها قال: إنَّ الوزارة أنهت مؤخراً ما توفر من جمع وترتيب مادتها التي وردت لها من المحاكم وأجرت اللازم حيالها عن طريق الإدارة المختصة، وهيأتها للطباعة والنشر، وبعثتها قبل أيام إلى المجلس الأعلى للقضاء استكمالاً لترتيب إصدار الوزارة لها، وفق أحكام نظام القضاء، وهي حالياً محل نظر المجلس، مشيراً معاليه إلى أنَّ مُحتوى هذه المُدونة يتضمن أحكاماً قضائية مختارة، ولا تنطوي على مبادئ قضائية مدونة ، نقول هذا حتى لا تختلط المفاهيم، إذ لا بد أن تصدر هذه المبادئ من الجهة المختصة بإرساء مبادئ القضاء العام وهي المحكمة العليا، منوهاً بأنه يجب أن يعلم الجميع بأن الرصيد الحقيقي والمطلب الملح إنما هو في جمع ونشر المبادئ القضائية التي تُلزم القضاة بالسير على جادتها ومن ثم إمكان الطعن على أي حكم نهائي بمخالفة المبدأ القضائي، وبهذا يتحقق المقصد من نشر الأحكام القضائية مع دلالة الجميع من قضاة ومحامين وباحثين على المنهج القضائي في مادته الموضوعية بكل وضوح، وفي هذا تيسير من جانب آخر على القضاة والمحامين، حيث يتبين من وقائع كل قضية معالم حكمها على ضوء المبدأ الذي يحكمها، وبهذا ندرك الفرق الكبير بين نشر الأحكام القضائية (مدونة الأحكام القضائية) مجردة من نشر المبادئ، وبين نشر هذه المبادئ التي هي خلاصة العمل القضائي عبر سنين طويلة، ولذلك حرصنا إبان العمل السابق في ديوان المظالم على أن يتم نشر الأحكام مع مبادئها فأصدرنا طليعة مجلدات: (مجموعة الأحكام والمبادئ الإدارية)، في خمسة مجلدات، ولو نشرنا هذه الأحكام دون التذييل بهذه المبادئ لما كان لها القيمة الكاملة التي ينشدها الجميع، وأنا أؤكد على كلمة: "الكاملة"، ولديَّ علم بالهمة والسعي الحثيث والعمل الدقيق المُحكم من قبل هرمنا القضائي أقصد المحكمة العليا ، وذلك بنشر مبادئ القضاء العام، وهي حسب علمي جادة في هذا بعطاء كفاءاتها القضائية المشهود لها بالمُكنة والمرجعية، والخبرة الطويلة، والتَّبصُّر .
الحقيل: افتتاح المحاكم الإدارية لديوان المظالم في مكة وعرعر وجازان ونجران.. خلال ستة أشهر
وتابع الوزير قائلاً: لقد كنا سابقاً في سلك القضاء العام ، قبل الانتقال للقضاء الإداري ندرك مع بقية زملاء العمل القضائي أهمية هذه المبادئ فكنا نجمعها بجهد ذاتي وندونها ونتداولها بيننا ونحن في بداية سلم القضاء، ونستقي غالب هذه المبادئ من أفواه مراجعنا وقاماتنا القضائية التي تعمل على أن تكون الأحكام على جادة المبادئ ولا تخرج عنها، ومع أن عدم نشرها في السابق لم يخل بانتظام سير العدالة؛ لكونها محفوظة ومترسخة في الوجدان القضائي، خاصة وأن دساتير بعض الدول غير مكتوبة؛ أخذاً في الاعتبار أهميتها الكبرى، وترسخها في الضمير الوطني، ومن ثم عدم الحاجة لتدوينها، وبغَضِّ النظر عن هذه الأطروحات الجدلية فإن الأنسب أن تُجمع وتنشر، وها هي بوادر تحقق هذا الأمل في إطار تطوير مرفق القضاء، وأكثر ما يستوقفنا عتباً هو من يتحدث في هذا الشأن من طيف المهتمين دون أن يفرق بين نشر الأحكام، وبين نشر المبادئ، وبين نشر السوابق القضائية، ومتى ينشأ المبدأ، ومتى يعتبر الحكم سابقة، والفرق بين التدوين أو تقنين الأحكام وبين مبادئها وسوابقها، وما هي حاجتنا الفعلية وفي أيٍّ تتحقق الشفافية والنفع، غير منكرين أن النشر المجرد لبعض الأحكام القضائية لا يخلو من فائدة، لكنها لن تكون كاملة، وفق المطلب الحقوقي الكامل ما لم تُنشر المبادئ .
ومن جانب آخر قال رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل انه تم إطلاق" مشروع انجاز" والذي يستهدف الوقوف على القضايا المتأخرة ومعرفة أسباب تأخرها ووضع وسائل لمعالجتها، مع السعي لعدم تكرر تأخر أي منها، بما يضمن وصول الحقوق لأصحابها في أسرع وقت .
وأكد الشيخ الحقيل أن الفريق القضائي المكلف قد أتم حصر تلك القضايا ووقف على المعوقات التي كانت خلف تأخر الفصل فيها وعمل على معالجة أسبابها .
وبين رئيس ديوان المظالم انه سيتم افتتاح مبنى المحكمة الإدارية بمنطقة الرياض بشارع الضباب خلال الأيام القادمة .
وذكر الشيخ الحقيل انه سيتم افتتاح المحاكم الإدارية لديوان المظالم في (مكة المكرمة – عرعر – جازان – نجران)خلال الستة الأشهر القادمة بإذن الله .

جاء ذلك خلال حفل تكريم أقامه امس الاول رئيس ديوان المظالم الشيخ ابراهيم بن شايع الحقيل على شرف وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وذلك بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيين الشيخ عبداللطيف الحارثي وكيلا لوزارة العدل بالمرتبة الممتازة .
حضر الحفل رئيس المحكمة الإدارية العليا الشيخ محمد الدوسري ونائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي الحماد والمتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ الدكتور عبدالله السعدان ووكلاء وزارة العدل وعدد غفير من قضاة ومنسوبي ديوان المظالم ووزارة العدل

رئيس جمعية واعي في الشرقية:
1000حالة تعنيف أسري.. وطلاق أكثر من ١٨ ألفاً العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٤ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٨ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٨٩
http://www.alriyadh.com/2011/04/08/article621474.html

الدمام – عبدالمحسن بالطيور:
كشفت إحصائيات رسمية بان حالات الطلاق في المملكة خلال العام الماضي ١٤٣١ه بلغت ١٨٧٦٥ حالة ، أي بمعدل حالة طلاق كل نصف ساعة، كما شهد العام نفسه أكثر من 1000 حالة تعنيف اسري .
كما كشفت الإحصائيات كذلك بأن ٤٠% من المراهقين المتواجدين في الإصلاحيات بالسجون يعودون مرة أخرى للسجن، وإن أكثر من ٤٠% أولياء أمورهم يعانون من الأمية، أو المستوى التعليمي المنخفض، إذ لا يوجد من بينهم سوى ٩% ممن يحملون الشهادة الجامعية، في حين أن ٤٠% منهم أميون، والبقية من ذوي التعليم الأقل من جامعي. وذلك حسب دراسة ميدانية أجرتها جامعة الملك سعود عام ٢٠٠٤
أوضح ذلك الأستاذ عوض الحربي الرئيس التنفيذي لفرع جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي) بالمنطقة الشرقية خلال اللقاء الشهري الذي نظمته غرفة الشرقية بعنوان (الأيتام مجهولي النسب) في المنطقة الشرقية، مشيرا الى أن ثمة تدهورا في المستوى الأخلاقي تعاني منه هذه الفئة، إذ يعاني أكثر من ٩٠% من هذه الفئة التي يشرف المركز على شؤونهم من البطالة، وتدهور المستوى التعليمي لديهم، إذ إن نسبة التعليم العالي بينهم منعدم، ونسبته لم تتعد الصفر .
وذكر بأن الجمعية تعمل في تنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع، وتفعيل طاقات الأفراد والمؤسسات، وغرس ثقافة العمل المؤسسي التطوعي، والسعي للتكامل مع المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية، والاستفادة من الدراسات والتجارب المحليّة والعالمية .
وذكر بأن من ضمن أنشطة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية لتحقيق هذه الأهداف هو إقامة (نادي الفرسان) للأيتام مجهولي النسب، من خلال مركز الأمير سلطان للرعاية الاجتماعية، ولدينا ١٢٠ نزيلا يحظون بالرعاية، نقدم لها برامج وتوجيهات مباشرة لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي لديهم، ومن ضمنها برنامج لمدة ٣ شهور، يتضمن التعلم على مهارات الحاسب الالي واللغة الانجليزية، والرحلات وزيارة بعض المواقع وبعض الشخصيات .
وأوضح أمين عام الغرفة عبدالرحمن الوابل والذي أدار الحوار أن نطاق العمل الخيري واسع، والجمعيات كثيرة، ولكننا نأمل ان يتم التواصل بين هذه الجمعيات ورجال الأعمال، لتنظيم عملية المساهمة الاجتماعية لرجال الأعمال، وذلك من خلال مجموعة برامج تعود في صالح المجتمع، وينبغي ان يتم الحديث مع مصلحة الزكاة والدخل بشأن احتساب بعض المساهمات الاجتماعية للشركات جزءا من الزكاة المفروضة على الشركات سنويا.

معلمات يقاضين الخدمة المدنية لمخالفتها قرار الملك بـ ترسيمهن

المصدر: جريدة الحياة السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/253605

الرياض - سعد الغشام

رفعت معلمات محو أمية والمعينات على بند الساعات دعوة قضائية ضد وزارة الخدمة المدنية، للمطالبة بتثبيتهن في وظائفهن، والحصول على التأمينات الاجتماعية، واحتساب خدمتهن التعليمية في التدريس، وطلبن من أحد المحامين الترافع عنهن في القضية، بعد أن رفضت الوزارة ترسيمهن، على رغم أمر خادم الحرمين بتثبيت جميع المُعيَّنين على البند.

وأشارت إحدى معلمات محو الأمية أم فرح إلى أنه بعد أوامر خادم الحرمين الشريفين الأخيرة، تفاجأ كثير من المعلمات بعدم ترسيمهن، وبرد وزارة الخدمة المدنية بأن القرار لا يشملهن، على رغم أن قرار الملك كان واضحاً ويشمل الجميع، بينما ذكرت ريما صالح المعلمة منذ ٢١ سنة أنها وزميلاتها فئة مهملة من المسؤولين، وأن رفض تثبيتهن فجر بركاناً كان بداخلهن، بسبب العقد السنوي الذي كان لا يجدد أحياناً لأسباب غير معروفة، ورواتبهن المتدنية بين ٢٦٠٠ وثلاثة آلاف ريال .

وقالت معلمة محو الأمية أم راكان: «عملنا يكون خلال الفترة المسائية بمعدل ساعتين ونصف، واللوائح التي تطبق على المعلمات في الفترة الصباحية تجري عليهن مثل التحضير وتقويم الطالبات والأداء الوظيفي للمعلمة وغيرها»، مشيرة إلى أن ندب المعلمة من مكان ومقر عملها إلى جهة تعليمية أخرى بعيدة عن مقر سكنها من أسوأ القرارات التي يعانين منها، إضافة إلى فقدانهن لكثير من مميزات المعلمات في الفترة الصباحية.

من جانبه، أوضح المدير العام للشؤون المالية والإدارية في وزارة التربية والتعليم صالح الحميدي أن عدد المعلمات المتعاقد معهن على بند معلمات محو الأمية لا يتجاوز ١٣ ألف معلمة في الفترتين الصباحية والمسائية، مشيراً إلى أنه يتم التنسيق مع جهات الاختصاص حول موضوع تثبيت ممن هن على رأس العمل حالياً على وظائف رسمية وفق مؤهلاتهن الدراسية، وأن التعيين على بند محو الأمية يعمل به منذ أكثر من ٣٠ عاماً على الصيغة الحالية.

مبتعثون في أميركا يطالبون التعليم العالي بصرف زيادة المرافقين

المصدر: جريدة الحياة السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/253625

الدمام – محمد الداوود

طالب طلاب سعوديون مبتعثون في الولايات المتحدة الأميركية، وزارة التعليـــم العالي بـ «تطبيق القرار الملكي الصادر بزيادة مكافأة المرافقين للطلاب»، موضحين أن الوزارة «أقرت نسب الزيادة للطلاب المبتعثين بنسبة ١٥ في المئة، لكنها لم تقم بزيادتها للمرافقين رغم وضوح القرار.«

وقال عدد من المبتعثين لـ «الحياة» أن خادم الحرمين الشريفين «أصدر أمراً بزيادة مكافأة المبتعثين بنسبة ١٥ في المئة قبل نحو عامين، ثم أتبعه بعد فترة، قرار آخر بزيادة مكافأة المبتعثين ٥٠ في المئة، لتأتي هذه الالتفاتة الكريمة كبشارة خير للطلاب». وأشاروا إلى أن «هناك مواد وبنود معينة تنص على هذا القرار في لائحة الابتعاث، من موقع وزارة التعليم العالي»، وبينوا أن «المادتين الرابعة والخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٦٢ وتاريخ ١٤٢١/٣/١٠هـ، نصتا على منح المبتعث الذي تقيم معه زوجته في مقر دراسته، علاوة تعادل مكافأته الشهرية الأساسية في حال عدم إلحاقها بالبعثة»، بالإضافة إلى بند آخر، ينص على أن »يعامل محرم المبتعثة (غير المبتعث (معاملة زوجة المبتعث، وفق هذه القواعد والقرارات الأخرى ذات العلاقة .«

وأوضحوا «بناءً على هذه اللائحة، فإن علاوة المرافق (زوجة أو محرم) للمبتعث تعادل المكافأة الأساسية للمبتعث التي كانت ٨٦٦,٦٦ دولار في السابق، ولكن حين صدر قرار الزيادة المقدر بـ ١٥ في المئة، فوجئنا بعدم تطبيق هذه اللائحة، فقد قامت الوزارة بتنفيذ القرار وزيادة المكافأة الأساسية للمبتعث لتصبح ٩٩٦,٦٦ دولار، وبناء على لائحة الابتعاث فإنه من المفترض أن يحصل المرافق على الزيادة نفسها، أو بالأصح مساواة علاوته بالمكافأة الجديدة، ولكن لم يحدث شيء من هذا، وبقيت علاوته كما هي ٨٦٦,٦٦ دولار.«

وأكدوا أن قرار الزيادة الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين والقاضي بـ «زيادة المكافآت بنسبة ٥٠ في المئة، فيه اختلاف في تفسيراته، فقاموا تنفيذاً للقرار بزيادة المكافأة الأساسية للمبتعث لتصبح ١٤٩٥ دولار، وقاموا أيضاً بزيادة علاوة المرافق ٥٠ في المئة، لتصبح ١٣٠٠ دولاراً رغم انه تطبيقاً للائحة، مازال قرارهم بحاجة إلى توضيح، ونظاماً كان من المفترض أن المرافق يستلم ١٤٩٥ دولاراً، ولكن كان هذا التعامل في تنفيذ القرار كان أهون من سابقه.«

وأضافوا «فوجئنا بعد شهرين، بصدور قرار من الوزارة، بوقف صرف الزيادة المضافة إلى علاوة المرافق، تفسيراً منهم أن هذا مخالف لقرار الزيادة، والذي يختص بالمكافأة الأساسية فقط، ولم يشمل المرافق بالزيادة، وقاموا بإعادة راتب المرافق إلى ٨٦٦,٦٦ دولار، وبرروا بأن ما حدث كان خطأ موظف.«

وقالوا: «كان الأحرى بالوزارة أن تطبق قرار الزيادة إلى المكافأة الأساسية للمبتعث، ومن ثم تعود للائحة الابتعاث وعلى ضوئها يتم تعديل أي راتب مرتبط بالمكافأة الأساسية، وعلى هذا الأساس تطبيقاً للقرارات الملكية بزيادة المكافأة الأساسية، بما مجموعه ٦٥ في المئة، وتصبح المكافأة الأساسية للمبتعث ١٤٩٥ دولاراً، وبالعودة إلى لائحة الإبتعاث، وتطبيقاً لما فيها، فإن علاوة المرافق تصبح1495 دولاراً، لأن مكافأة المبتعث زادت، وتلقائياً تزيد مكافأة المرافق بحسب قرار مجلس الوزراء.«

وأكدوا أنهم قاموا بتشكيل حملة من خلال «الملتقى السعودي بالولايات المتحدة الأميركية»، وهي «مؤسسة طلابية لاسترجاع حقوق المرافقين وتوضيح الإشكالية لتصحيحهـــا»، مضيفيـــن «خاطبنا الوزارة في هذا الشأن مراراً، ولكن تفاجئنا في الردود، وقولهم أخيرا أنهم يسعون في إيجاد صيغة ايجابيه للقرارات الملكية لكي تشمل المرافقين.

لكسر الاحتكار وسيادة الأسعار العادلة ووصول إعانة الدولة إلى مستحقيها.. مصادر الرياض:

الشورى في طريقه إلى إسناد استيراد الشعير وتوزيعه على المربين إلى مؤسسة الصوامع

المصدر: جريدة الرياض السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٠
http://www.alriyadh.com/2011/04/09/article621926.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

كشفت مصادر" الرياض" عن تبني لجنة المياه والخدمات العامة بمجلس الشورى لتوصية تطالب بإسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .

وقالت المصادر إن ذلك جاء بعد دراسة عميقة ومستمرة لظاهرة التصعيد المستمر لأسعار الشعير بعد مراقبتها ومتابعتها لما يحدث في سوق الأعلاف بالمملكة بصفة عامة والشعير بصفة خاصة .

من ناحيتها أكدت لجنة المياه في تقريرها الذي سيبحثه اجتماع الهيئة العامة لمجلس الشورى الذي سيعقد اليوم برئاسة رئيسه الدكتور عبدالله آل الشيخ، تمهيداً لتحويله إلى المناقشة في الأيام المقبلة القريبة، أكدت على دراستها لقرار مجلس الوزراء الذي تطرق إلى ظاهرة التصعيد المستمر لأسعار الشعير في السوق المحلية ونص على أن تقوم الدولة -عند الاقتضاء- باستيراد كميات من الشعير مع توفير مخزون مناسب لضمان الإمدادات الكافية وكسر الاحتكار واستقرار الأسعار .

وتبين للجنة أن هذا الإجراء لم يساعد إلى خفض سعر الشعير واستقراره وضمان وصوله إلى المربيّ بسعر مناسب، بل اتضح لها أنَّ هناك أسعاراً متفاوتة وغير مستقرة وصلت في بعض نقاط التوزيع إلى ٥٨ ريالاً للكيس، وهذا أمر لايحقق الهدف المنشود الذي تسعى إليه الدولة من دعم الشعير والمتمثل في ضمان وصوله إلى المستهلك النهائي بعسر عادل ومقبول .

تقرير لجنة المياه والخدمات العامة أشار إلى استضافة مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال والذي أكد للجنة قدرة المؤسسة على استلام ملف الشعير لتنظيمه والاستيراد وإدخال الدعم عن طريقها، وجزمت بأن يكون سعره ثابتا للجميع، خاصة في ظل الإمكانيات الخبرة والاستعداد .

وشددت لجنة المياه على توصيتها بإسناد استيراد احتياجات المملكة من الشعير، تحقيقاً لما يطالب به مجلس الوزراء المذكور آنفاً والذي يهدف إلى ضمان الإمدادات الكافية من هذه السلعة وكسر الاحتكار وسيادة الأسعار العادلة ووصول إعانة الدولة إلى مستحقيها .

وكانت اللجنة قد أوردت في تقريرها حرص الدولة على توفير الشعير كعلف هام تعتمد عليه الثروة الحيوانية للقطاعات المستفيدة منه بشكل مستمر وبسعر مناسب، وأوضحت أن هذا القطاع يعد التقليدي لتربية الماشية ويشكل ٩٦ في المئة من قطاع الماشية ويعمل به عدد كبير من المواطنين ويعدونه مصدر دخل لهم ولأسرهم.

اختتام دورة برنامج الأمان الأسري بنجران

المصدر: جريدة الرياض السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٠
http://www.alriyadh.com/2011/04/09/article621931.html

نجران - حسن آل شرية

اختتمت مؤخراً بمدينة نجران فعاليات الدورة التدريبية السابعة لبرنامج الأمان الأسري الوطني للمهنيين المتعاملين مع حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال) متعددة التخصصات) وذلك بمقرهوليدي إن نجران، بتنظيم وزارة الصحة ممثلة في الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية وصحة المنطقة .

وكشف نائب المديرالتنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني المشرف على الدورة الدكتور ماجد بن عبد العزيز العيسى، أن الدورة تعقد دورياً بمختلف مناطق المملكة، ويشارك فيها ٦٢ أخصائي في حماية الطفل من إيذاء العاملين في المؤسسات الصحية والاجتماعية، وعن الدورة الحالية قال: إنها عقدت على مدار أربعة أيام قدم خلالها العديد من المحاضرات والورش التدريبية التي شملت آليات الكشف عن إيذاء الأطفال والاستجابة للبلاغات المتعلقة بالإيذاء وكيفية تقييم الأطفال المساء لهم من قبل مختلف التخصصات المعنية والبت والتدخل لحمايتهم وإعادة تأهيلهم، إضافة إلى استعراض أحدث المستجدات العلمية والأبحاث والدراسات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال .

وتجدر الإشارة إلى أن فريق التدريب في هذه الدورة يشمل خبراء من برنامج الأمان الأسري الوطني والجمعية الدولية للوقاية من إيذاء الأطفال وهم: الدكتورة مها المنيف الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني والدكتور ماجد العيسى نائب الرئيس لبرنامج الأمان الأسري الوطني والدكتور هاني جهشان مستشار الطب الشرعي وعبدالودود خربوش أستاذ دكتور علم النفس ورئيس فرع هيئة الادعاء والتحقيق العام.

شركة تشغيل مستشفيات تفصل موظفيها تعسفياً

المصدر: جريدة عكاظ السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110409/Con20110409410870.htm

أحمد العطوي - تبوك

فصلت شركة متخصصة في تشغيل المستشفيات في تبوك موظفاتها وموظفيها تعسفيا، وأبلغتهم بإنهاء عقودهم بعد شهرين من الآن.

وقال لـ«عكاظ» عدد من الموظفات والموظفين «عملنا في هذه الشركة فترات طويلة، ورواتبنا المسجلة في التأمينات الاجتماعية ألف و ٥٠٠ ريال، لكننا نستلم فعليا ٩١٠ ريالات فقط، لكننا صبرنا على هذا الإجحاف من ضعف الرواتب وضغط العمل على الأقل حتى لا يفصلنا مسؤولو الشركة الذين أبلغونا مؤخرا بالفصل وانتهت سبل التفاهم معهم ولم نجد أي حل أو وظيفة أخرى بعد ما فني شبابنا فيها.

وأبلغ «عكاظ» مدير فرع الشركة في تبوك عبداللطيف الخير، أن عقود الموظفين العاملين على الوظائف الإدارية في الشركة، سيتوقفون عن العمل اعتبارا من شهر يونيو المقبل، وبالنسبة لحراس الأمن سيستمرون في أعمالهم. وأرجع الخير سبب توقيف الموظفات والموظفين لسحب وزارة الصحة هذه الوظائف التي أصبحت على ملاك الوزارة وتشغيلها يصبح عن طريق التشغيل الذاتي.

وعن رواتب الموظفين قال «إنها مسجلة في التأمينات ألف و ٥٠٠ ريال، وهناك عقد بين الشركة والموظفين ينص على تسليمهم ألف ريال فقط شهريا»، رافضا التعليق على مصير الخمسمائة ريال المتبقية من رواتب الموظفين.

كفيلة خادمة المدينة: ألغيت الآسيويات من قاموسي ... وسأقاضي مذيعة اتهمتني

المصدر: جريدة الحياة السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/253614

المدينة المنورة - ردينة هاشم

»خلع الأظافر وتغيير الأقوال في شهادة خادمة ابنتي كانا كفيلين بإثبات براءتي«، هذا ما قالته «كفيلة» خادمة المدينة المنورة «المعنفة» في حديث خاص أدلت به لـ» الحياة»، غير متناسية التأكيد الجازم بأنها ألغت مفردة العاملة المنزلية »الإندونيسية» من قاموسها إلى الأبد بعد هذه الحادثة .

وتشرح الكفيلة السعودية أم محمد (فضلت إغفال اسمها) قصتها مع العاملات المنزليات، إذ لم تكن تلك الخادمة التي أدخلتها في كل هذه المتاهات، الأولى التي تستقدمها، بل الرقم ٤٠، فمنزلها كبير وبحاجة إلى وجود خادمتين دائمتين، «واستمر الأمر كذلك حتى وصول العاملة المنزلية صاحبة «القضية» سومياتي.«

وتضيف: «بعد مرور أسبوع من حضورها إلى المنزل لاحظت ابنتي أن تصرفاتها غير طبيعية، فأبلغنا المكتب بوضعها، واعترف الأخير خلال التحقيقات أنني أخبرته خمس مرات بتصرفات العاملة الغريبة إلا أنه تجاهلني»، موضحة أنها كانت مريبة منذ وصلت، «وبعد مرور ١٥ يوماً لاحظت إحدى بناتي أنها تضع رأسها في الأرض وتلعب بقدميها، إضافة إلى أنها لا تسمع ولا تفهم ما يقال لها، وبدأنا في ملاحظة بعض الثقوب والجراح في قدميها فأسرعت ابنتي بعلاجها وتنظيف جروحها.«

وتتابع: «ابنتي تعمل في مختبر طبي واقترحت أن تأخذها لإجراء التحاليل اللازمة للاطمئنان على قدميها، وبعد ظهور النتائج اتضح أنها تعاني مرضاً «ميكروبياً» خطراً، ما دعاني إلى الاتصال بمكتب الاستقدام لإخباره بحالها بيد أنه لم يتجاوب معي، وفي ظل عدم حصولها على إقامة نظامية، اضطررنا لعزلها في غرفة على اعتبار أن المرض معد حتى تنتهي إجراءاتها، مع تقديم العلاج اللازم لها.«

وأفادت الكفيلة المحكوم لها بالبراءة أنها تفاجأت عند زيارتها لابنتها بأن قالت لها عاملتها المنزلية «إن سومياتي تعاني مرضاً نفسياً منذ أن كان عمرها خمس سنوات، وإنها تعرفها لأنها جارتها في نفس البلد»، الأمر الذي حمل أم محمد إلى عرضها على طبيب نفسي فأكد ذلك، إذ كشفت الفحوصات أنها تعاني مرضاً يسمى «الإيذاء الذاتي«، ونصح بعدم إعادتها إلى المنزل، مشدداً على ضرورة تنويمها في مستشفى نفسي، فنقلناها إليه غير أنه أحالها إلى مستشفى الملك فهد لمعالجة جراح قدميها ومن ثم متابعة حالها النفسية.

ومضت الكفيلة بالقول: «بعد مرور ثلاثة أيام، وردني اتصال من امرأة لا أعرفها، أفادتني بأن الخادمة تنوي إيقاعي في مشكلة، وأنها ستشهر بي في مواقع «الإنترنت «والصحف، وطالبت في مكالمتها بحضور ابني في الساعة السابعة صباحاً إلى مستشفى الملك فهد، والبحث عن «ماما نور» وإخبارها كم سندفع لها»، لافتة إلى أنها لم تذكر هذا الحدث خلال التحقيقات على اعتبار أنه لم يفد -بحسب رأيها- في شيء ولم يخطر على بالها أن حديث هذه المرأة حقيقي، «فلم تمض أيام على المكالمة، حتى تفاجأت بخبر في الصحف اليومية مفاده اتهام امرأة وبناتها بتعذيب خادمة، ولم أكن حينها أعتقد أن الخبر يخصني أنا تحديداً»، كما تقول أم محمد.

واسترسلت الكفيلة في إفاداتها: «نفت خادمة ابنتي خلال التحقيقات المعلومات التي أخبرتنا بها عن خادمتي، كما نفت أمام القاضي والشهود والمسؤولين لدى السفارة الإندونيسية خلع خادمتي ظفرها، وانتهت فصول المحاكمة بإقرار سجني لمدة ثلاث سنوات، ولكن بعد خمسة أشهر ظهرت الخادمة في إحدى القنوات التلفزيونية وكل أظافرها مخلوعة، ما أبدى تساؤلات عدة حول ذلك، وهي في حماية السفارة الإندونيسية؟، ومن هنا بدأت خيوط الأمل في إيجاد ثغرات حول إفاداتها ضدي، إذ علمياً أن الظفر المخلوع ينبت بعد ثلاثة أسابيع.«

وفضلاً عن ذلك كله، تتابع: «قالت الشاهدة ضدي أنني كنت أضربها بـ «فرادة عجين «في جبينها، أما المدعية (الخادمة) فقالت إنني حبستها ١٥ يوماً في دورة المياه من دون طعام، وبدهياً أن الذي يبقي من دون طعام ثلاثة أيام يموت، بعد ذلك تغيرت أقوال خادمة ابنتي من حبسها في الحمام إلى حبسها في المطبخ وإصدار أوامر لها بأن تجلب» الفرادة» لضربها بها على رأسها مرات عدة، وبعد ذلك آمرها بإعادتها الفرادة مرة أخرى مكانها، إذ حكم علي بعد هذه الشهادة بالسجن ثلاث سنوات.«

ومثل الأسبوع الأخير نقطة تحول كبير في مجرى الحكم وجلب خيوط الأمل في براءتها، موضحة أن «الشاهدة ضدي (خادمة ابنتي) قالت خلال الجلسة الأخيرة بعد توجيه السؤال لها للمرة الثالثة عن لون الفرادة التي ضربتها بها واختلاف إفادتها حولها بأنها سوداء ثم قالت في المرة الثانية إنها سمراء، مع العلم أن الفرادة التي كانت توجد لدي بالمنزل بيضاء.«

وتوعدت برفع دعوي قضائية ضد المذيعة التي استضافت في برنامجها التلفزيوني الخادمة لتوجيهها اتهامات وألفاظ غير لائقة خلال الحلقة.

الكويت: تأجيل النظر في قضية الحدث ماجد

المصدر: جريدة الرياض السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٠
http://www.alriyadh.com/2011/04/09/article621821.html

حفر الباطن - فهد جارالله

أجّل القضاء الكويتي النظر في قضية الحدث السعودي "ماجد" للمرة الثالثة التي كان من المقرر أن ينظر فيها قاضي التجديد يوم ٤ / ٤/ ٢٠١١م الماضي الى تاريخ2011 /4/ 20 م. وقال أحد أقارب ماجد بان القاضي أبلغنا بتأجيل القضية الى تاريخ ٢٠ 2011 /4/ م .

وكانت المباحث الجنائية قبضت على ماجد منذ تاريخ ٤/ ١٢ / ٢٠١٠م، وما زال رهن التوقيف. مشيراً إلى أن نتائج الأدلة الجنائية برأته ورفيقه من التهم التي نُسبت إليهما، وعددها ١١ تهمة، تم النظر في تسع قضايا، وبقيت قضيتان فقط، تم تأجيلهما، الأولى إلى ٢٠/ ٤ والثانية إلى ٢٠/ ٦ .

وقد برأ القضاء الكويتي الحدث ماجد من تسع قضايا سابقة اتهم فيها بسرقة السيارات؛ حيث أكدت نتائج مطابقة بصمات الحدث عدم تورطه في قضايا السرقة والقضايا الأخرى المنسوبة إليه.

أمر ملكي بتعيين آل عمر مديراً لجامعة الحدود الشمالية

المصدر: جريدة عكاظ السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110409/Con20110409411000.htm

ثامر قمقوم - عرعر، فليح ملاك - رفحاء

صدر أمس أمر ملكي فيما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الـرقـم: أ/٨٧

التاريـخ: ١٤٣٢/٥/٤هـ

بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠) بتاريخ ١٣٩١/٣/١٨هـ، وبعد الاطلاع على نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٤١٤/٦/٤هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ ١٤) بتاريخ ٣/ ١٤١٤/٣هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولا: يعين الدكتور سعيد بن عمر بن محمد آل عمر مديراً لجامعة الحدود الشمالية بالمرتبة الممتازة.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز.

السيرة الذاتية

• حاصل على بكالوريوس في الآداب والتربية (تخصص أساسي تاريخ حديث ومعاصر، وتخصص فرعي إدارة تعليمية) من جامعة الملك فيصل ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، وهو حاصل على درجة الماجستير من جامعة مانشستر ـ المملكة المتحدة (بريطانيا) ١٤١١هـ/١٩٩١م، وحاصل على الدكتوراة من جامعة مانشستر ـ المملكة المتحدة (بريطانيا) ١٤١٤هـ/١٩٩٤م

• رأس لجنة خدمة المجتمع والتعليم المستمر للعامين ١٤١٥هـ ١٤١٦هـ، واختير عضوا في لجنة تطوير كلية التربية ومناهجها ومقرراتها الدراسية، وعضو لجنة تأديب الطلاب كلية التربية لعام ١٤١٧هـ.

• عضو لجنة مناقشة ميزانية الجامعة مع وزارة المالية للأعوام ١٤١٩هـ، ١٤٢٠هـ، ١٤٢١هـ، ١٤٢٢هـ، ١٤٢٣هـ، ١٤٢٤هـ، وعضو اللجنة الدائمة لتعيين المعيدين والمحاضرين والباحثين ومدرسي اللغات في الجامعة، وعضو لجنة التعاقد والاستقطاب في الجامعة.

• عضو المجلس العلمي في معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية ـ الرياض، اعتبارا من ١٤٢٥/٣/١هـ لمدة ثلاث سنوات، وللمرة الثانية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٤٢٨/٣/١هـ.

• مستشار غير متفرغ في وزارة الصحة للشؤون الإدارية والمالية والتشغيل ـ مدينة الملك فهد الطبية ـ الرياض، اعتبارا من ١٤٢٥/٩/١هـ وحتى ١٤٢٦/٨/٣هـ.

اقتصاديون: قطاع التجزئة استغل زيادة القدرة المالية المؤقتة لدى المواطنين

الأسعار تستجيب للمؤثرات العالمية وملاءة المواطنين المؤقتة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622075.html

الرياض - فيصل العبدالكريم، فهد الثنيان

سجلت العديد من السلع الاستهلاكية بالسوق المحلي ارتفاعات متباينة خلال شهر ابريل الحالي وصلت إلى ٣٠% مما أثار قلقا لدى المستهلك المحلي من وصول معدل التضخم المحلي إلى ملامسة ٩ في المائة قبل نهاية ٢٠١١، وتأتي هذه الظروف في ضل تراجع القوة الشرائية للريال السعودي خلال الفترة الاخيرة .

وبرغم استفادة الاقتصاد السعودي من ارتفاع إيرادات النفط الذي سينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي السعودي بوصوله إلى ٤,٥% في ٢٠١١، إلى أن الضغوط التضخمية ما زالت تشكل هاجسا مخيفا للسعوديين في ضل عدم ضبط الأسعار الاستهلاكية بالسوق المحلي بشكل كافٍ .

من جانبه، وصف رئيس جمعية حماية المستهلك الممارسات التي يقوم بها بعض التجار بانها لا أخلاقية، كاشفا عن خطة تعتزم الجمعية تنفيذها لإيقاف موجات الغلاء المستمرة بسبب مطامع بعض التجار، مؤكدا أن الجمعية ستقف بقوة ضد هذه الممارسات التي يقوم بها البعض في ترصدهم واستغلالهم لأي قرارات حكومية تصب في مصلحة المواطن لرفع الأسعار دون مبررات ضاربين بالمصلحة العامة عرض الحائط .

وأشار الدكتور ناصر التويم إلى أن الجمعية ستتخذ عدة إجراءات في القريب العاجل بعد تنظيمها لشؤونها القانونية في ظل ما مرت به الفترة الماضية من إشكالات استدعت عقد جمعيتها العامة وتعيين مجلس جديد لإدارتها، مبينا أن الجمعية تقوم حاليا بدراسة مستوفية لحملات رفع الأسعار التي يقوم بها التجار في بعض السلع .

توجه لإلغاء أدوار الوسطاء والموزعين للقضاء على التلاعب في الأسواق

وكشف التويم في حديثه ل "الرياض" عن عمله على خطة وصفها بخارطة طريق تتكون من تسعة بنود للعمل على الحد من هذه التجاوزات، مشيرا الى أن الجمعية رصدت الكثير من التجاوزات ولديها العديد من الأسماء التي ستتعامل معها قانونيا وترفع امرهم للجهات المختصة لكشف هويتهم كما نصت الأوامر الملكية والتي أكد التويم انها حملت منهجية عمل متكاملة لضبط أسعار السلع والحد من التجاوزات الظالمة من التجار بفضح ممارسيها .

وقال التويم في اول تصريح صحفي له بعد انتخابه رئيسا للجمعية أن الأحداث السياسية والاقتصادية التي يمرّ بها العالم قد تكون مبررا لارتفاع بعض السلع، إلا أن ما تم رصده من ارتفاع في أسعار السلع التموينية لا يتجاوز "جشع" البعض مستغلين التوقيت واستفادة المواطنين من الأوامر الملكية بصرف مرتب شهرين ووضع حد أدنى للأجور .

وأكد رئيس جمعية حماية المستهلك أن الجمعيات التعاونية وجمعية المستهلك ستتعاون فيما بينها لتنظيم الأسواق والغاء أدوار الوسطاء والموزعين الذين يعتبرون على حد وصفه أكبر المتلاعبين بالأسواق، مبينا أن انشاء الجمعيات التعاونية سيلغي هذه الأدوار لأولئك المتلاعبين وسيوقف الارتفاعات المحمومة .

وادان التويم هذه التجاوزات، مؤكدا أن المستهلكين ينتظرون الكثير من الجمعية, حيث تجري الآن الكثير من الدراسات حول ارتفاع الأسعار وتلاعب بعض التجار في وسائل الأستيراد وتوفير هذه الدراسات وسنرفع الكثير من النتائج للجهات المختصة .

ولفت التويم أن الجمعية ستقوم بحملات خلال الفترة المقبلة لتحديد الجهات المسئولة عن ارتفاع الاسعار، وتوعية المستهلكين بدورهم في محاربة هذه الممارسات, كاشفا عن موافقة الرئيس الفخري للجمعية سمو الأمير محمد بن سعود

بن نايف عن تخصيص جوائز ذهبية للتجار الذين يتعاملون بإخلاص ونزاهة ويقفون ضد الممارسات التي يقوم بها البعض .
من جهتهم، أشار مستثمرون في قطاع السلع التموينية إلى أن "الفوضى" تعمّ أركان هذا القطاع، مستشهدين بارتفاع أسعار زيوت الطبخ التي ما إن نما إلى بعض الموزعين العلم برفع أسعارها من شركات التعبئة حتى بادروا إلى تخزين كميات كبيرة منها لبيعها بالسعر الجديد الذي بدأ قبل التوقيت المعلن عنه من قبل الشركات، موضحين أن الارتفاع المبدئي شمل أسعار زيوت الطبخ والأرز والمناديل الورقية وبعض أنواع العصائر .
حماية المستهلك: المتلاعبون ينتهكون أخلاقيات السوق وسنرفع ما كشفناه من ممارسات
وطالب المستثمرون بالتدخل لوقف الجشع الذي يمارسه الكثير من التجار في المناطق الحدودية والنائية حيث يتم رفع الأسعار بطريقة جائرة ضد المستهلكين بالاضافة لاستفادة بعض الموزعين من غير السعوديين في تلك المناطق من الأسعار الحكومية التشجيعية للسلع لبيعها في الدول المجاورة بأسعار مضاعفة .
من جانبه أكد الكاتب الاقتصادي فضل البو العينين أن هناك علاقة طردية بين حجم الطلب واسعار السلع والمواد، مؤكدا أن الارتفاع المفاجئ في بعض السلع الاساسية وبنسب مختلفة، لا يمكن أن يُعزى لمتغيرات الطلب المحلي، كما أنه لا يرتبط البتة بتغير اسعار السلع عالميا ولو كان كذلك فمن المفترض أن تنخفض أسعار السلع محليا بسبب انخفاض الاسعار عالميا وبنسبة تزيد على ٢,٥ .%
واضاف: ما يحرك السوق المحلية هو سياسة التسعير الجائرة التي ينتهجها بعض التجار المسيطرين على السوق، والذين يقدمون مصالحهم الخاصة وبإنتهازيه، على المصالح الوطنية، وحاجة المواطنيين لتيسير وضبط الاسعار وليس العكس .
وأوضح البوعينين أن زيادة الطلب تؤدي إلى أرتفاع الأسعار والعكس صحيح، مؤكدا أن تطبيق هذه النظرية على السوق السعودية خلال الشهر الماضي سيكشف لنا أن حجم الطلب لم يسجل نموا يؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي في الاسعار، إلا أن المتغير الوحيد هو صرف مكافأة راتبين للموظفين الحكوميين، وبعض موظفي القطاع الخاص، ومن هذا المنطلق نجد أن قطاع التجزئة سارع للاستفادة من زيادة القدرة المالية (الوقتية) لدى المواطنين، فأحدث تغييرا على الأسعار دون النظر إلى كون القدرة المالية المفاجئة لن تكون دائمة، بل هي وقتية انتهت بمجرد صرفها للمواطنين؛ ومن هنا أعتقد أن الجشع والاستغلال أديا إلى رفع اسعار السلع والمواد، والخدمات أيضا، دون النظر إلى الظروف الحرجة للمواطنين، أو الأهداف السامية التي كانت تقف خلف صرف المكافأة للموظفين الحكوميين .
وحمّل البوعينين بعض الجهات المسؤلية فيما يتعلق بارتفاع الأسعار، موضحا بقوله" :أعتقد أن هناك تقصيرا واضحا من قبل وزارة التجارة والجهات المسؤولة عن ضبط الاسواق، ولعلي اقترح على الوزارة تشديد الرقابة على وكلاء السلع (المستوردين الأساسيين) المتحكمين في الأسعار؛ فمن خلالهم يمكن ضبط قطاع التجزئة خاصة وأنهم يعتمدون في التسعير على سعر الوكيل. وكلاء السلع محدودون في المملكة ويمكن للوزارة وبكل سهولة السيطرة عليهم، ومتابعة اسعارهم، إضافة إلى ايجاد جهة يمكن اللجوء إليها للتبليغ عن تجاوزات الاسعار بسهولة، لتفعيل دور المواطن الرقابي؛ كما أن التشهير بالمخالفين قد يؤدي إلى ردع كل من تسول له نفسه بالتلاعب في الأسعار، كما يمكن الاستفادة من هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المنتشرين في الاسوق في مراقبة الأسعار خاصة أنهم متواجدون لمراقبة ما يجري في الاسواق في الوقت الحالي. أما التسعير فهو الخيار الأمثل للسوق السعودية؛ فعندما يغيب الرقيب المسؤول، ويتمادى التجار في فرض اسعارهم على المساكين، فلا مناص من الركون إلى التسعير، وان تركز على السلع الاساسية في المرحلة الأولى .
وقال الخبير الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة: إن زيادة إيرادات النفط سوف ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي السعودي مما يدعم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الذي بدوره يدعم توسع القطاع الخاص ويساهم بخلق الفرص الاستثمارية التي تتيح وظائف للسعوديين بهذا القطاع المهم .
ولفت إلى أنه بالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي يعززان معدل النمو الاقتصادي إلا أن لهما جوانب سلبية عديدة، منها ارتفاع التضخم المحلي والمستورد، معتبرا التضخم لا يزال مرتفعاً محليا مقارنة بالعامين الماضيين، وهو ما يعني أن القوة الشرائية للريال السعودي لا تزال تتراجع .
وأبان: من المتوقع أن يرتفع التضخم في الأشهر القادمة ليسجل نسبة قريبة من ٦%، مدعوما بالطلب على العقار وعلى السلع والخدمات بعد القرارات الملكية الاخيرة، ما قد يتطلب من الدولة التفكير في بدل الغلاء للموظفين، وأهميه إيجاد بطاقة دعم تمويني لذوي الدخل المحدود لمجابهة الظروف الحالية والتي أرهقت كاهل العديد من فئات المجتمع .

من جهته أكد الاقتصادي الدكتور رجا المرزوقي أن الضغوط التضخمية التي بدأت تبرز في الاقتصادين المحلي والدولي تعيد للأذهان الأوضاع التي سادت قبل الأزمة المالية العالمية، عندما تجاوز معدل التضخم في الاقتصاد السعودي ١٠%، متوقعا استمرار الضغوط التضخمية على الأسعار خلال ٢٠١١، مما قد يكون له تأثير كبير في متغيرات الاقتصاد الكلي المحلي والعالمي .

وأشار إلى أن الإنفاق الحكومي يشكل أهم مصادر التأثير في النمو الاقتصادي وفي التضخم في الاقتصاد المحلي، اضافة الى ارتفاع أسعار المواد الأولية في الاقتصاد العالمي، مما يجعل المملكة تستورد التضخم في ضل انخفاض قيمة الدولار، ما يرفع فاتورة الواردات، مما يشكل ذلك مصدرا مؤثرا في الضغط على ارتفاع الأسعار بالأسواق المحلية. واوضح أن الوضع الاحتكاري الذي تعانيه بعض السلع بالسوق المحلي من قبل المستوردين يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر من الارتفاع الحقيقي في أسعار المواد الأولية والسلع مما يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي. اضافة إلى تأثير القرارات الملكية الاخيرة واستغلالها من بعض التجار، وبالتالي دفع مؤشر التضخم بأن يلامس ٩ في المائة قبل نهاية ٢٠١١. وأكد المرزوقي على أهمية التركيز على الإنفاق الاستثماري الحكومي وتقليص الإنفاق الاستهلاكي الحكومي لزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، وقيام الجهات الحكومية بتشجيع المستثمرين لزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي .

ودعا بنفس السياق إلى أهمية تبني سياسة نقدية أكثر مرونة تسهم في امتصاص الضغوط التضخمية بالاقتصاد المحلي، مع تشجيع المنافسة وفتح الأسواق لتفكيك احتكار القلة من التجار للسلع الاستهلاكية والتي يعانيها الاقتصاد السعودي.

أمانة جازان تنظم ورشة عمل قيد الناخبين وتسجيل المرشحين للأعضاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622158.html

جازان- محمد عبده يامي ، محمد الرياني

نظمت أمانة منطقة جازان مؤخرا ورشة عمل عن قيد الناخبين وتسجيل المرشحين لأعضاء المجالس البلدية في دورتها الثانية لعام ١٤٣٢ه، بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم بجازان، والتي ستنطلق يوم السبت الموافق ١٩ جمادى الأولى، حيث افتتح الورشة أمين منطقة جازان المهندس عبد الله بن محمد القرني بحضور مدير عام التربية والتعليم شجاع بن ذعار ورؤساء البلديات ومنسوبي البلديات والتعليم العام .

والتي تهدف إلى مناقشة عدد من المحاور الرئيسية كبيان دور المجالس البلدية في إدارة الشؤن المحلية وشرح أهمية وأهداف الانتخابات البلدية ومراحلها والتعريف بإجراءات قيد الناخبين والهدف منه والتعريف بمواقع المراكز الانتخابية ووسائل الاتصال بها والوصول إليها وتوعية المواطنين وتثقيفهم وتشجيعهم على المشاركة بفعالية في الانتخابات .

وفي نهاية اللقاء استمع إلى الآراء والأفكار والاستفسارات المطروحة من قبل اللجان المشاركة وتوضيح شروط تسجيل المرشحين وآلية التسجيل كما تم توزيع دليل قيد الناخبين على اللجان المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس البلدية.

ناشدوا المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية تثبيتهم

١٠٠ معلم محو أمية ينشدون المساواة بالمعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411037.htm

سعود البركاتي ـ جدة

دعا معلمو محو الأمية المتعاقدون مع إدارات التعليم في مناطق ومحافظات المملكة إلى مساواتهم بمعلمات محو الأمية، وتشكيل لجنة عاجلة لتثبيتهم على وظائف رسمية، وشمولهم بالقرار الملكي القاضي بتثبيت الموظفين العاملين على البنود ويتقاضون رواتب شهرية.

وفيما تعذر على «عكاظ» الحصول على رأي الوزارة، ناشد نحو ١٠٠ معلم من أمام مقر فرع وزارة الخدمة المدنية في جدة المسؤولين النظر في أوضاعهم، مؤكدين أنهم تعاقدوا مع إدارات التعليم في المناطق لتدريس طلاب مدارس محو الأمية ضمن برنامج أطلقته وزارة التربية والتعليم منذ سنوات يهدف إلى تعليم الأميين مبادئ القراءة والكتابة والحساب.

وحال حراس الأمن في مبنى فرع وزارة الخدمة المدنية المعلمين من الدخول ومقابلة مسؤولي الفرع، واضطروا للوقوف على مقربة من بوابة المبنى.

وطالب المتجمعون وزارة الخدمة المدنية مساواتهم بالمعلمات اللاتي شكلت من أجلهن لجنة لدراسة وضعهن وتثبيتهن على وظائف رسمية، وأشاروا إلى أن برنامج محو الأمية هو ذات البرنامج الذي يعملن عليه المعلمات، متسائلين عن الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجنة للمعلمات فقط دون المعلمين، رغم تساويهم في البرنامج وآلياته والمرتبات الشهرية التي يتقاضونها نظير عملهم.

وأكدوا أن وزارة الخدمة المدنية وعلى لسان المتحدث الرسمي لها، أشارت إلى أن معلمي ومعلمات محو الأمية المستثنين من الترسيم السابق الصادر بأمر ملكي في الـ٢٥ من جمادى الآخرة لعام ١٤٢٦هـ، مشمولين بأمر خادم الحرمين الشريفين الصادر قبل شهر تقريبا، القاضي بتثبيت المواطنات والمواطنين المعينين على كافة البنود وتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة ومن خارجها.

وأضافوا أن الوزارة أكدت أن معلمات تعليم الكبيرات والمعلمين المتعاقد معهم عن طريق وزارة التربية والتعليم هم أيضا من المشمولين بالأمر الملكي.

وتساءل المعلمون عن عدم التزام وزارة الخدمة المدنية بهذا التأكيد الذي جاء على ضوء الأمر الملكي، حيث شكلت وزارتا الخدمة المدنية والمالية لجنة تختص بالمعلمات فقط دون المعلمين، رغم أن جميع المعلمات والمعلمين يخضعون لبرنامج موحد دون تفريق.

وأكدوا في حديثهم لـ «عكاظ» أن مطالبتهم بالتعيين على وظائف رسمية حق مشروع وفق الأمر الملكي الصريح الذي لم يستثن أحدا من الموظفين والموظفات في القطاعات الحكومية ومن بينها وزارة التربية والتعليم، وألمحوا إلى أنهم سيطالبون بتثبيتهم من خلال القنوات الرسمية، وإذا اقتضى الأمر فستصعد المطالب إلى القضاء للمطالبة بهذا الحق الشرعي الذي كفله لهم الأمر الملكي.

قصص واقعية تعكس نجاحها في احتواء السجين وإخراجه من معاناته

سجون المملكة.. إصلاح وتهذيب!

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622243.html

الدمام، تحقيق - محمد الغامدي

ساهمت سجون المملكة في تقويم سلوكيات السجناء ومنحهم فرصة ثانية لتعديل حياتهم، ليس بالعقوبة فقط بل بالبرامج والفعاليات التي أقيمت داخلها، وكذلك المميزات والحوافز التشجيعية، بالإضافة إلى نجاح المختصين بالتعمق داخل تفكير السجين وإقناعة بالطريق الصحيح وتوجيهه إليه .

وتواصل السجون بتوجيهات القيادة الرشيدة مجهوداتها لأن تكون "دور إصلاح وتهذيب"، لتأهيل السجناء نفسياً واجتماعياً ومهنياً وأخلاقياً طوال فترة محكوميتهم، وخير تجربة على ذلك "إصلاحية الدمام"، والتي تعمقنا داخلها وأستمعنا إلى ردود فعل السجناء الذين أكدوا على أنهم استفادوا كثيراً من البرامج المقدمة، والتي ستساعدهم بلاشك في تجاوز معاناتهم بالبعد عن أهلهم وذويهم .

فاتحة الخير

في البداية يقول "أبو عبد الله" -نزيل بالإصلاحية ومتهم بحيازة وترويج المخدرات-: كنت في ضياع تام ومرافق دائماً لأصحاب السوء، وكنت بعيداً عن الله سبحانه وتعالى، بل ومقصر في الصلاة، مضيفاً: "عندما أردت العودة والتوبة يتغير المسار بسبب أصدقاء السوء، حيث كانوا يزينون لي جلساتهم ويرغبونني فيها"، مشيراً إلى أن دخوله للإصلاحية كان فاتحة خير وصلاح، وأنه فعلاً يريد التغيير من نفسه حتى يصبح عضواً نافعاً لأهله ووطنه، واصفاً البرامج التي يتلقاها داخل الإصلاحية بأنه من أهم البرامج التي يفتقدها العديد من الناس والذين هم خارج أسوار السجن، ومن أهمها حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والمحافظة على صلاة الجماعة، وهذه والله مصدر السعادة الحقيقية .

تجربة فضولية

وأما "أبو صالحة" فتم القبض عليه بتهمة ترويج المخدرات ومحكوم بثلاث سنوات، وهو متزوج وأب لثلاثة أبناء، يقول: ضعف "الوازع الديني" دفعني إلى سلوك طريق الموت بترويج المخدرات، مضيفاً أن أحد الإخوة الصالحين في السجن رغّبه بأن يكون في عنبر التائبين، ومن باب الفضول انتقل إلى هذا العنبر، وقد استطاع هناك ترك التدخين، وأصبح مواظباً على الصلاة، لافتاً إلى أنه استفاد من البرامج الدينية وغيرها، والآن يحفظ جزءين من القرآن الكريم بفضل الله ثم بدعم ومساعدة من القائمين على الإصلاحية، ذاكراً أن فرحة عارمة اجتاحت منزل أسرته بسبب توبته وتغير مساره إلى الطريق الصحيح .

هذّب سلوكه

وتحكي "أم محمد" حال ابنها وهو سجين حالياً في سجون الدمام فتقول: كان فيه الكثير من العقوق لوالديه ونكران الجميل، الأمر الذي جعله يسلك طريق الانحراف في ترويج المخدرات، مضيفةً أنه بعد سجنه ساهمت البرامج والفعاليات وغيرها في تهذيب سلوكه، بل وأعادته إلى طريق الصواب، مشيرةً إلى أنها لو كانت تعلم بأن السجن سوف يعيد لها "فلذة كبدها" إنسان صالح لنفسه ومجتمعه، لتمنت دخوله السجن من أول "زلة "أقدم عليها .

أعدت حساباتي

ويتحدث "أبو مترك" -أحد السجناء داخل الاصلاحية وله ثلاثة شهور موقوف- قائلاً :أنا نادم أشد الندم، حيث كنت تائهاً في حياتي ولم أفق من الضياع الذي كنت فيه سوى بعد أن وجدت نفسي خلف قضبان السجون، ومن هنا بدأت أعيد حساباتي الماضية، مضيفاً" :لن تصدقوا حينما أقول لكم بأني في السجن أحس بأني بين أهلي، حيث أجد المعاملة الجيدة،

وأن ما يوجد هنا ما هو إلا عبارة عن تقويم للسلوك بطرق جميلة ومحببة للنفس، من خلال برامج مفيدة، ومنها ما كنا غافلين عنه سنين وهو حفظ القرآن الكريم، وبرامج أخرى هادفة ترفيهية وثقافية ورياضية ."
أعادت تأهيل «المُحطمين نفسياً» ليس ب «العقوبة»ولكن ب«البرامج» و«الفعاليات» و «الحوافز التشجيعية « إنسان له قيمته
ويوضح "أبو عبدالله" -أحد السجناء الذين انتقلوا إلى عنبر التائبين- أنه سمع كثيراً عن هذا العنبر والبرامج التي يتلقاها النزلاء داخله، بالإضافة إلى دور المختصين في مساعدة الشخص بأن يكون إنساناً له قيمته في مجتمعه وبين أهله، مضيفاً أنه فكر جلياً في الانتحار؛ كي يتخلص من كراهية المجتمع له، بعد أن أصبح في نظرهم" جليس سوء"، لافتاً إلى أنه بفضل من الله تم نقله إلى العنبر استفاد من البرامج والمميزات، إلى جانب الجلوس مع المشايخ والدعاة، كل ذلك شجعه ورفع من معنوياته كثيراً .
ليس مجرماً
ويقول "أبو تركي" -متهم-: إن البرامج المقدمة بشكل عام داخل الإصلاحية ليس لها مثيل، ومنها حفظ القرآن الكريم وتعلم الحاسب الآلي، بالإضافة إلى الدخول في دورات المعهد المهني، الأمر الذي يجبر السجين بشكل تلقائي بأن يصبح شخص آخر بعيداً عن الانحراف، وتأهيله للخروج للمجتمع عضواً نافعاً وفعّالاً، مضيفاً: "هناك البعض من السجناء لا يتجاوبون مع هذه البرامج، وذلك يعود لضعف الوازع الديني لديهم والبعد عن الله، أضف إلى ذلك الالتفاف حول الشلل الفاسدة التي تحث على الإنحراف"، موجهاً رسالة إلى المجتمع بأنه ليس كل من دخل السجن يعتبر مجرماً، حيث أن هناك أخطاء بسيطة ممكن أن يدخل الشخص السجن بسببها .
تنسيق وتعاون
وأوضح اللواء "د.علي الحارثي" -مدير عام السجون بالمملكة- أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" وفروعها بمختلف مناطق المملكة، بحكم أن هناك دوراً تكاملياً لخدمة نزلاء السجون والمفرج عنهم وأسرهم، حيث تعمل السجون خلال فترة قضاء محكومية النزيل على رعايته وتأهيله بالوسائل الممكنة والمتاحة، وبما يتوافق مع إمكاناته وقدرته على العمل، لإعادته إلى مجتمعه عضوًا صالحاً، مبيناً أنه خلال ذلك وفي نفس المسار تعمل اللجنة على رعاية أسرة السجين ومساعدتها، لاحتواء ولي أمرها أو ابنها بعد خروجه، بالإضافة إلى بذل الأسباب الممكنة لإعادة تكيفه في مجتمعه، والبحث له عن فرصة عمل تشعره بقيمته وأهميته، وتساهم في القضاء على أوقات فراغه وحمايته، مشدداً على أهمية التعاون مع المؤسسات المجتمعية المعنية، وتقبل أفراد المجتمع لهم بهدف اندماجهم في أحضان مجتمعهم ووطنهم .
إعادة تأهيل
وأكد على أن السجون والإصلاحيات لدينا تعمل جاهدة حسب الإمكانات المتاحة بكل سجن أو إصلاحية، لتقديم ما يمكن تقديمه من برامج ومناشط مختلفة لتشمل جميع فئات النزلاء كلما كان ذلك ممكناً، من خلال البحث والدراسة والمتابعة لتشخيص وتقييم حالاتهم، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم، وكذلك وضع البرامج العلاجية والوقائية والمناشط الثقافية والدينية، إلى جانب الرياضية والمهنية وخلافها، والتي تتوافق مع ظروف كل حالة وإمكاناتها، وبما يساعد على تكيفهم وإعادة تأهيلهم أعضاء صالحين في مجتمعهم، مشيراً إلى أن المسألة في هذا الإطار لا تخضع لإحصائية محدودة بحكم حركة الدخول والخروج المستمر .
عضواً نافعاً
وذكر العميد "عبد الله البوشي" -مدير الإدارة العامة للسجون بالمنطقة الشرقية -أن السجون لديها العديد من البرامج الهادفة، والتي تهدف من خلالها أن يخرج السجين وقد تعدل سلوكه وتحصن ضد المبادئ السيئة والخلق غير السوي، ليخرج عضواً نافعاً لدينه ووطنه ونفسه وأسرته، مضيفاً أن هناك تعاوناً مع الشؤون الصحية ومستشفى قوى الأمن والقطاع الخاص، إلى جانب المستشفيات والمراكز الطبية، لتقديم البرامج والدعم الطبي والنفسي لنزلاء الإصلاحيات بالشرقية، فهناك عيادات وأطباء نفسيون يمارسون أعمالهم في الإصلاحيات، وآخرون من الأطباء يقومون بزيارات مستمرة للعلاج، مؤكداً على أن هناك توسعاً ل"دائرة البذل والخير"، بالاتجاه نحو الإصلاحيات من قبل أهل الخير والإحسان، في تقديم مساعدات تساهم في خدمة السجناء عبر اللجنة الوطنية لرعاية السجناء، وادراج العديد من الخدمات والبرامج التي قد تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة بشكل أفضل، من خلال العديد من الورش المزودة بالآليات الحديثة، إلى جانب تقديم العديد من الدورات في الحاسب وغير ذلك من المهن المتنوعة .
مصانع ومراكز

وأضاف: أن العديد من الإصلاحيات وبدعم من الدولة والقطاع الخاص، ساهمت في تقديم العديد من البرامج والدروس والمحاضرات التوعوية والفقهية والدعوية، وأقامت بعض المصانع داخلها وكذلك المركز التعليمية، مشيداً بدور اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والقطاعات الحكومية، كالمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وفرع ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالشرقية، وفرع ووزارة العمل والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في شتى المجالات .

عقوبة وإصلاح

وقال العقيد "عقيل العقيل" -مدير إصلاحية الدمام-: إن السجن أصبح مسماه" إصلاحية" وهي من كلمة "الإصلاح"، مضيفاً أنه بتوجيهات من الدولة وباهتمام من القيادة الرشيدة التي تحث على أنه يجب تطوير السجين حتى يصبح فرداً نافعاً لنفسه ومجتمعه، حيث الإنسان يخطأ وعند الخطأ يتوجب العقاب، ولكن "الفن" يكمن في كيفية استغلال فترة العقوبة وتحويلها من عقوبة إلى إصلاح، وتأهيل واكتساب العديد من الدورات المهنية والفنية وقبلها حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية، ذاكراً أنه عندما يحال السجين من الجهات المختصة إلى الإصلاحية، يتم استقباله ويؤخذ عليه الفحوصات الطبية اللازمة، حتى يتأكد من وضعه الصحي، وبعد هذه الإجراءات يتم وضعه على حسب القضية التي أُدين فيها، وكذلك عمره، لتوجيهه إلى العنبر المناسب .

شهادة دراسية

وأوضح أنه بعد ذلك تتم مقابلة السجين من قبل الباحث الاجتماعي ودراسة حالته إن كان متزوجاً أو أعزباً أو يعول أسرة، لنتمكن من مساعدته ومخاطبة الجهات الخيرية لتعيل أسرته، إن كان هو العائل الوحيد لهم، مبيناً أنه بعد ذلك يتم ترغيب السجين بأن يلتحق بالمدرسة، حيث يوجد "محو أمية" و"مدرسة ابتدائية ليلية"، و"مدرسة متوسطة وثانوية"، وذلك حتى يتمكن السجين من أخذ شهادة دراسية تنفعه بعد انقضاء فترة العقوبة، مشيراً إلى أنه يوجد لدينا في إصلاحية الدمام مركز تدريب مهني متكامل، فيه عدد من الورش يتم ترغيب السجناء بالالتحاق فيها، حتى يكتسبوا خبرة بأحد هذه المهن المتاحة، ذاكراً أن جميع الشهادات التي تعطى للسجين سواء كانت من وزارة التربية والتعليم أو من المؤسسة العامة للتدريب المهني لا يذكر بها أنه سجين .

حفظ القرآن

وأضاف أن مكرمة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بأن من يحفظ القرآن الكريم كاملاً تسقط عنه نصف المدة، هي أيضاً أحد الحوافز التي تغير من نمط ومن سلوك السجين، حيث أنه عند البدء في حفظ القرآن الكريم، يغلب الطابع القرآني على السجين، وبذلك يتغير سلوكه إلى الأفضل بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل توجيهات حكومتنا الرشيدة .

حالة الإنكسار

وقال "عصام عبد الرزاق سندي" -الأخصائي الاجتماعي بشعبة إصلاحية الدمام-: إن السجين حال قدومه إلى الإصلاحية يكون في حالة انكسار، بل ويشعر أنه شخص قد انتهى داخلياً، فيصبح متجاوباً مع الباحث الاجتماعي، حيث يسهل عملية الإصلاح التي تحتاج إلى جهد أكبر؛ لصعوبة الموقف، حيث أن السجين يكون متعمقاً في الطريق الخطأ، وهذا يرجع إلى بُعد السجين عن دينه، مضيفاً أنه أُسند هذه المهمة إلى قسم التوجيه والإرشاد، حيث أن لهم دوراً كبيراً في إصلاح السجناء وأنهم يتجاوبون معهم بطريقة ممتازة، مبيناً أن دور الباحث الاجتماعي يكمن في متابعة أسر السجناء من رعاية وتوفير متطلباتهم، حيث أن الدولة توفر كل احتياجاتهم من دفع إيجارات أو فواتير ماء أو كهرباء، أو "كوبونات" أسرية تصرف للعائلة، وهذه المساعدة تشمل جميع السجناء سواء كانوا مواطنين أو أجانب، ولكن في المقام الأول تكون للسجين المتزوج أو الذي يعول أسرة، مشيراً إلى أنه لابد على المجتمع من إعطاء فرصة أخرى للسجين، حتى يتمكن من العيش بطريقة صحيحة ولا يعود لسابق عهده، وتكون من قبل أسرته ثم المجتمع .

برامج تحفيزية

وذكر الشيخ "سعيد العيسى" -رئيس قسم الإرشاد والتوجيه في إصلاحية الدمام- أن السجون في الفترة الأخيرة أصبحت أفضل بكثير من عهدها السابق، حيث أن السجين أصبح يعي خطر المخدرات والسرقات وخلافه؛ لأنه في السابق على سبيل المثال يأتي الشخص بتهمة سرقة جوال أو أي تهمة أخرى، ويخرج وهو متمرس في ترويج المخدرات، أما الآن أصبح السجين يعلم خطورة هذه الأمور، وذلك يأتي بالمناصحة في المقام الأول، ثم توضيح مخاطر المخدرات والسرقة وغيرها، مبيناً أن الآلية التي تجعل أكثر الشباب يتوجهون إلى عنبر التائبين أو العنبر المثالي، بأن فكرة العنبر المثالي انبثقت من الغرفة المثالية، وهي الغرف التي كان يوجد بها مؤذن وإمام وسجناء ملتزمون يرغبون بالتغيير، لذلك أوجدنا لهم بيئة تهيئ لهم ذلك تحت مسمى العنبر المثالي أو عنبر التائبين، مشيراً إلى أنه يوجد لهم برامج مميزة لتحفيز باقي السجناء على المسارعة في الانتقال إلى أحد العنبرين .

مراكز صيفية

وأضاف: توجد في إصلاحية الدمام برامج على مدار العام من مراكز صيفية وغيرها للترفيه والتغيير على السجناء، وحتى يقضي وقت الفراغ بشيء مفيد يعود بالنفع على السجين، ذاكراً أن لديهم داخل الإصلاحية برامج تثقيفية بالتعاون مع العديد من الجهات، مثل إدارة مكافحة المخدرات، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجمعية مكافحة التدخين، من خلال معارض ومحاضرات تقام داخل الإصلاحية.

تعمل بمجرد رفع الخط وليست معرضة للازدحام وتعثر الخدمة

خطوط ساخنة لسرعة التواصل في حالات الكوارث والطوارئ في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411196.htm

عبد الله المقاطي - ظلم

قررت مديرية الشؤون الصحية في الطائف ربط المستشفيات الطرفية بخطوط اتصال هاتفية «ساخنة» لتسريع التواصل في حالات الكوارث والتنسيق للحالات وضمان عدم انشغال الخطوط الهاتفية، كونها مخصصة للطوارئ.

وذكر الناطق الإعلامي ومدير غرفة العمليات في صحة الطائف سعيد الزهراني أنه سيتم قريبا تركيب الخطوط لربط غرفة العمليات بالخطوط الساخنة مع المستشفيات الأخرى وعمليات الهلال الأحمر، ليضاف ذلك إلى الخط الساخن الذي يعمل حاليا مع عمليات الدفاع المدني، مشيرا إلى أن الخطوط الساخنة ستعمل بمجرد رفع السماعة فورا دون الحاجة الى استخدام الاتصال بالأرقام، فضلا على استحالة تعرض الخط «الساخن» لأي ازدحام في المكالمات، كون كل مستشفى سيكون له رقم مخصص ولا يمكن الاتصال منه إلا بين العمليات والمستشفى أو القطاع المعني.

وأوضح الزهراني أن المستشفيات الطرفية، الهلال الأحمر، الدفاع المدني، وأمن الطرق والمطار مرتبطة حاليا بغرفة العمليات لا سلكيا ما يسهل من مهام تلقي البلاغات وتمريرها بين كافة الأطراف في حالات الحوادث والكوارث المختلفة في جميع الأوقات، مؤكدا أن غرف العمليات في الصحة تعتبر من أهم الأمور التي تسهم في تذليل الصعاب أمام تنقل الحالات بين المرافق الصحية، إضافة إلى أهميتها في حالات الحوادث والكوارث، فهي همزة الوصل بين مختلف القطاعات، مفيدا بأن عدد الأجهزة اللا سلكية بلغ ٦٥٠ جهازا متوزعة بين المستشفيات، المراكز، سيارات الإسعاف، وسيارات الخدمات التي لها دور في العمل الميداني.

علق ملفها بين ثلاث جهات حكومية

إمارة مكة توجه الشؤون الاجتماعية باستضافة طفلة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411159.htm

عبدالكريم المربع ـ مكة المكرمة

وجهت إمارة منطقة مكة المكرمة الشؤون الاجتماعية باستضافة الطفلة (فرح) في الخامسة من عمرها، لحين الفصل في إجراءاتها النظامية عقب بقائها في مستشفى النساء والولادة في العاصمة المقدسة لأكثر من عام، بعد أن علق ملفها بين ثلاث جهات حكومية ممثلة في وزارة الصحة وشرطة العاصمة المقدسة والشؤون الاجتماعية.

وأكد لـ «عكاظ» مدير إدارة المتابعة في الشؤون الاجتماعية في العاصمة المقدسة عبدالله النمر، أن مركز التأهيل في العاصمة المقدسة تسلم الطفلة (فرح) بناء على توجيهات من وزارة الشؤون الاجتماعية باستضافتها لحين إنهاء إجراءاتها النظامية والأمنية، تنفيذا لتوجيهات إمارة منطقة مكة المكرمة، وإنهاء ملف القضية بالتنسيق مع الجهات الأمنية لمعرفة آخر ما توصلت إليه التحريات حول ذوي الطفلة، وتسليم كامل ملفها إلى إدارة المتابعة في الشؤون الاجتماعية المعنية بمرحلة إصدار الأوراق الثبوتية الخاصة بمثل هذه الحالة واعتبارها مواطنة بعد موافقة جهات الاختصاص في الإمارة.

وزاد: «ما زلنا ننتظر تقرير الجهات المعنية بالتحري عن ذوي الطفلة، تمهيدا للشروع في إصدار الهوية الجديدة للطفلة»، مبينا أن الشؤون الاجتماعية لا تواجه أية مشكلة تجاه إقفال ملف الطفلة والمفتوح منذ عام كامل.

وكانت الجهات الأمنية في قسم شرطة المنصور التابع لشرطة العاصمة المقدسة، عثرت مطلع العام الماضي على الطفلة، التي بقيت في المستشفى لأكثر من عام لتردي حالتها الصحية، نتيجة معاناتها من ضمور في المخ وشلل كامل في لأطراف.

اتهام صحة الشرقية بنشر الأمراض بين صغار موظفيها

المصدر: جريدة اليوم الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.alyaum.com/News/art/8208.html

محمد الزهراني – الدمام

انتبه جيداً.. إذا كنت موظفاً صغيراً في الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، فأنت مُطالب بإثبات وقت حضورك ووقت انصرافك، بإشهار إصبع يديك، لتضعه على جهاز «البصمة»، الذي تردد أنه يصيب مستخدمه بالسرطان لا محالة، أما إذا أصبحت موظفاً كبيراً، فأنت محظوظ جداً، لأنك معفى من هذا الأمر ، بتعليمات صريحة ومباشرة من مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة (!!) على الطرف الآخر، نفت الشؤون الصحية، ادعاءات الموظفين، وتحدى مديرها الدكتور طارق السالم، من يؤكد علمياً، أن جهاز البصمة يسبب السرطان، مؤكداً أن هذه الأجهزة، للحد من عدم التزام بعض الموظفين بالدوام الرسمي..

لم تعد موجة الغضب التي تسيطر على الكثير من منسوبي الصحة في المنطقة الشرقية، خافية على المسؤولين، بداية من رأس الهرم الصحي بالمنطقة، و إن ادعى أولئك المسئولون عدم علمهم بها، لا سيما وأن طرفاً من الشكاوى قد شقت طريقها نحو مكاتبهم . و فرض نظام البصمة، الذي يستخدم في الحضور والانصراف، في قسم التموين داخل المديرية العامة في صحة الشرقية، العديد من علامات الاستفهام حول طريقة تطبيقه وشموله لبعض الموظفين، دون غيرهم، ناهيك عن ما ثبت أخيراً من أضراره الصحية البالغة، التي أصبحت هماً يؤرق الكثير من منسوبي الصحة، الذين يخضعون له في حضورهم وانصرافهم. واشتكى عدد من موظفي قسم التموين الطبي في صحة الشرقية من فرض هذا الجهاز في إدارتهم، مستغربين من النظام الذي يخول الإدارة بتطبيقه في دائرة دون أخرى، من إدارات القطاع الصحية بالمنطقة، وأبدوا استياءهم من عدم مبالاة الشؤون الصحية بهم، وبالأضرار الناجمة عن جهاز البصمة.وقال أحدهم إن «هذا الجهاز طبق في مستشفيات الرياض، وفي وزارة الصحة بالعاصمة، وبعد أن تبين ضرره على صحة الإنسان، سارعت الوزارة بإلغائه وسحبه من مراكزها كافة»، مضيفاً أن «هذا السحب، يدل دلالة واضحة على أن الجهاز له أضرار صحية، قد تصل إلى الإصابة بالسرطان، لا سيما وأنه يعتمد على الأشعة التي تعد من أبرز الأسباب للإصابة بالسرطان».

هذا الجهاز طبق في مستشفيات الرياض، وفي وزارة الصحة بالعاصمة، و بعد أن تبين ضرره على صحة الإنسان، سارعت الوزارة بإلغائه وسحبه من مراكزها كافةو أشار موظف آخر إلى أن « المسألة أصبحت مزاجية في الشؤون الصحية « ، مؤكداً أن «وجود هذا الجهاز في إدارات دون الأخرى، لم يعط أي مبدأ للمساواة بين موظفي الصحة، فهناك دوائر صحية تطبق مبدأ الحضور والانصراف، باستخدام الجهاز، بينما هناك دوائر أخرى ، لا تطبق النظام ، و هذا فيه إجحاف بحقوق الموظفين من حيث عدم مساواتهم مع بعضهم البعض».و انتقد أحد ثالث في مديرية الشؤون الصحية تطبيق النظام على صغار الموظفين العاديين، دون تطبيقه على كبار المسؤولين في الشؤون الصحية ، و قال : «هذا الأمر يلغي مبدأ المساواة في بيئة العمل ، سواء في الحضور أو الانصراف أو الاستئذان»، مضيفاً «من خلال تطبيق جهاز البصمة، فإن الموظف لا يستطيع أن يستأذن بطريقة ودية من مديره المباشر، ليقضي بعض أشغاله الضرورية، بينما يستطيع موظف آخر، لا يخضع للنظام ذاته، أن يستأذن وقتما شاء، أو يخرج دون علم مديره، حيث أنه لا يوجد عداد للوقت، يحتسب له متى خرج، ومتى عاد، بخلاف من يخضعون لنظام البصمة».وأشار موظف في قسم التموين، طلب عدم ذكر اسمه أنه «استغرب كثيراً من وجود هذه الأجهزة في قطاع أهم ما يتميز به ويرعاه هو الجانب الصحي للإنسان، ناهيك عن الموظف المنتمي لهذا القطاع»، مشيراً إلى أن «عدداً كبيراً من الموظفين، طلبوا من مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية أن يراعي تلك الاختلافات، التي قد تخلف فجوة في مبدأ المساواة بين الموظفين، لا سيما أنهم تحت إدارة واحدة، ويجب أن تكون هناك مساواة بينهم، في جميع الأمور، والأهم من ذلك كله، هو النظر بمنظور صحي لهذا الجهاز، الذي أثبتت العديد من الدراسات في العالم خطورته»، موضحاً أن «وزار ة الصحة في الرياض، ممثلة في

العديد من مستشفياتها، لم تلغه اعتباطاً، بل رأت فعلاً أن هناك ضرراً خطرا، قد يلحق بالموظفين، جراء تعرضهم لأشعة هذا الجهاز».

السالم: الجهاز لحماية حقوق المراجعين ونتحدى من يثبت ضرره

نفت الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، وصول أي شكاوى من موظفيها، بشأن تفعيل جهاز البصمة، في عمليات الانصراف والحضور، مؤكدة أن الشكوى إذا جاءت، فهي من الموظفين المتهاونين في مسألة الالتزام بالدوام.وذكر الدكتور طارق السالم، مدير الشؤون الصحية أنه «لا يشتكي من هذا الجهاز سوى المتهاونين في أداء أعمالهم»، مضيفاً «أقول بكل صراحة إن هذا الجهاز وظيفته ضبط التلاعب الموجود في بعض الدوائر الصحية في المنطقة، حيث لوحظ أن هناك تهاونا من بعض الموظفين، مما جعلنا ومن باب الأمانة نضبط العمل في القطاع الصحي بهذا الجهاز، ، لإحضار أبنائه من المدرسة على سبيل المثال، ثم لا يرجع لمقر العمل مرة أخرى، بحجة أنه لم يعد هناك وقت على نهاية الدوام».وعن الأضرار الناجمة عن استخدام جهاز البصمة قال السالم «أتحدى من يأتي بدليل وبرهان قاطع، أو دراسة علمية، تثبت أي ضرر لهذا الجهاز على الموظفين، وسأصدر بعدها وفي نفس اليوم، قرارا بمنع استخدامه وسحبه من المرافق الصحية في المنطقة الشرقية كافة». وعن تطبيق البصمة على موظفين دون آخرين قال: «هذا بديهي، فليس هناك ضرورة لتطبيقه على رؤساء الأقسام، ومديري المرافق في القطاع الصحي، لأن المدير أو رئيس القسم، يعمل فترات طويلة، تتجاوز ساعات دوامه، وتحت إشرافي المباشر، لدرجة أنهم يحضرون في المناسبات الرسمية، وهذا كله على حساب أسرته وبيته وصحته ووقته، بخلاف الموظف الذي لا يتجاوز وقت دوامه اليومي سوى ست إلى سبع ساعات»، مضيفاً أن «أي مشكلة أو مسألة في القسم، أو أي دائرة صحية، فإن المعاقب في الأول والأخير هو مسؤول القسم أو الدائرة، ولهذا فهم يحتاجون أن نراعي ظروفهم دون غيرهم، أضف إلى ذلك أن أي اجتماع طارىء أو دوري، فإن الحاضرين هم رؤساء الأقسام، بخلاف الموظف العادي.وعاد السالم ليكرر أن «هذا الجهاز تمت الاستعانة به، ليضبط التلاعب الموجود لدى عدد قليل من الموظفين، وهو في نهاية الأمر، يصب في مصلحة المواطن الذي ربما ينتظر إنهاء معاملته لدى هذا الموظف، الذي كان يسمح لنفسه قبل تطبيق الجهاز بالخروج من الدوام دون حسيب ولا رقيب»، مؤكداً «ما يهمنا في المقام الأول، هو مصلحة المراجع في المرافق الصحية كافة»، مختتماً قوله بأن «نظام البصمة تجربة ناجحة طبقت في القطاع الصحي في الأحساء، وأثبتت نجاحها، ونحن بصدد تعميمها على المرافق الصحية كافة في القريب العاجل».

تسليم مشروع بيت الطفل في مكة بتكلفة ٢٦ مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622144.html

مكة المكرمة - جمعان الكناني

يجري العمل حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لمشروع بيت الطفل التابع لجمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة والذي أقيم على مساحة ١١ ألف متر مربع بتكلفة اجمالية بلغت ٢٦ مليون ريال، دفعت منها وزارة الشئون الاجتماعية ٩ ملايين ريال والباقي من تبرعات المحسنين، وسيتم تسليمه خلال الأيام القريبة المقبلة .

ويتكون المبنى من ٣ أدوار مكونة من ٢٢ شقة وعيادات خارجية وفصول دراسية وملاعب لكره القدم ومسبح ومطعم مركزي ومسرح ترفيهي للاطفال .

وأوضحت مديرة الجمعية الاستاذة احسان بنت صالح مكي انه شكلت لجنة لعمل الترتيبات اللازمة لاجراءات النقل خلال الأشهر القريبة القادمة مشيرة الى ان وزارة الشئون الاجتماعية قدمت مبلغ ٥٠٠ الف ريال إعانة لتأثيث المبنى ولا زلنا بحاجة الى تبرعات لتأثيث المبنى والنقل اليه في اقرب فرصة .

وأضافت مكي بان المبني يضم حاليا حوالي ١٠٠ شخص ويستوعب ٥٠٠ شخص، مشيدة بالجهود المبذولة من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - في تقديم كل المساعدات للجمعيات الخيرية ودعمها لتحقيق افضل الخدمات التعليمية والثقافة والاجتماعية والصحية لجميع أبناء المملكة.

خلال محاضرة نشر الثقافة والمعرفة الرقمية في أدبي المدينة المنورة

الغامدي يحذر من مخاطر الجرائم الإلكترونية في استهداف النظام والحياة الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622133.html

المدينة المنورة: خالد الزايدي

حذر المدرب بوزارة التربية والتعليم حاتم بن ناصر الغامدي من الانتهاكات المتكررة لحقوق الملكية الفكرية بالدخول غير المشروع على نظام أو موقع إلكتروني أو التصنت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو اعتراض البريد الإلكتروني وإساءة استخدام الهواتف المتنقلة والتشهير بالآخرين، أو الوصول بشكل غير نظامي لبيانات بنكية، وإعداد أو إرسال ما شأنه يمس النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة .

كما حذر الغامدي من القرصنة والجرائم المعلوماتية التي تستخدم فيها وسائل تقنية المعلومات بهدف خداع الآخرين وتضليلهم أو من أجل تحقيق هدف معين لجهة معينة ، مشيرا انه صدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ه يقر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية .

جاء ذلك خلال محاضرة له بعنوان « نشر الثقافة والمعرفة الرقمية « نظمها النادي الأدبي بالمدينة المنورة .

وكشف الغامدي عن بعض مخاطر الخدمات الإلكترونية والتي تتمثل في خطورة الإفصاح عن رقم بطاقة الائتمان أو رقم حساب البنك ومخاطر تسرب المعلومات واعتراضها أثناء النقل، أو تعطل الأنظمة والأجهزة .

وقال : إن حياتنا أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الحاسب الآلي ووسائل الاتصالات وتقنية المعلومات رغم وجود بعض السلبيات في استخدام وسائل التقنية الحديثة ،ولا بد من توعية أبنائنا وأنفسنا بالأساليب الصحيحة للاستفادة من وسائل التقنية وتسخيرها لخدمتنا .

وناقش الغامدي في سياق المحاضرة كيفية نشر الثقافة والمعرفة الرقمية عبر عدة محاور .

وذكر المدرب بعض سلبيات استخدامات تقنية المعلومات ومنها على سبيل المثال الأضرار الاجتماعية والأضرار النفسية والصحية والأخلاقية ، وشرح مجالات هامة في استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات في الخدمات الحكومية وفي مجال الأمن والتعليم والطيران والأرصاد الجوية والعمارة والتصميم والصناعة والتجارة والطب والخدمات الحكومية والقبول في الجامعات ،كما أشار إلى المجالات و الحالات التي تشملها الخصوصية في تقنية المعلومات كبيانات الجوازات وبيانات الأحوال المدنية والبيانات المصرفية، والطبية والتعليمية في أنظمة الجامعات وأجهزة الحاسب الشخصية وأجهزة الهواتف المتنقلة .

مشيرا الى أهمية توفير الحماية والخصوصية لأجهزة التقنية بوضع كلمة سر فعالة) حروف وأرقام ورموز) وتغيير كلمة السر عند الحاجة واستخدام برنامج لمقاومة الفيروسات، وعدم فتح رسائل البريد غير معروفة المصدر وإجراء النسخ الاحتياطية بشكل دوري واخذ الحيطة عند استخدام أجهزة عامة أو مقهى إنترنت وعدم ترك جهاز الحاسب مفتوحاً دون حاجة، أو تخزين الصور الخاصة والمعلومات الهامة على أجهزة متصلة بالشبكة ، ثم ركز على أهمية الحفاظ على

الحقوق الفكرية والأمانة العلمية بالتمسك بحق الملكية ونظام يحمي البرمجيات وقواعد البيانات وأسماء النطاقات، ومحتويات المواقع على الشبكة، وعناوين البريد الإلكتروني بذكر مصدر أي معلومة يتم أخذها من الإنترنت وذكر عنوان الموقع والمؤلف أو الكاتب إن وجد ، واستخدام العبارة الدالة على حقوق ملكية المصنف الرقمي بعبارة (جميع حقوق النشر محفوظة).

وفي نهاية المحاضرة أجاب الغامدي عن أسئلة الحضور والتي تركزت حول التعاملات التقنية بين الجهات الخاصة والحكومية وإمكانية اعتماد النسخ الصادرة من الصراف الآلي وقبول الطلبات الرسمية المطابقة عبر الإنترنت في الأجهزة الحكومية ، ونصح الغامدي بالتوجه إلى هيئة الاتصالات أو عبر موقعها عند حدوث أي شكوى مؤكدا أن الهيئة تحرص على إنصاف المواطنين والتحقيق فيما يواجهونه من مشكلات.

وصف المحامين بـ شركاء المنظومة العدلية .. ابن حميد:

وضع جدول زمني لإلغاء اللجان القضائية وإحالة أعمالها للقضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411036.htm

حازم المطيري - الرياض

وصف رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، المحامين بـ «القضاء الواقف والشركاء في المنظومة العدلية»، مثمنا دورهم في إحقاق الحق ورفع الظلم، موضحا أن شراكة المحامين تعني تحمل المسؤولية وإبراء الذمة أمام الله عز وجل، لافتا إلى أن التحاكم إلى شريعة الله وسنة نبيه هو الفيصل في هذه البلاد.

وحول تفعيل نظام المحاماة باعتباره أحد أهم مطالب اللجنة الوطنية للمحامين لأهميته في رقي قطاع مكاتب المحاماة الوطنية، قال «النظام صريح وواضح، وفي ما يتعلق بالاستثناء الذي يتيح الوكالة لغير المحامين، فقد وضعه المشرع كمرحلة انتقالية حتى يستوعب المجتمع الثقافة الحقوقية».

وبين أنه بدأ بالفعل العمل في إنشاء المحاكم ووضع جدول زمني لإلغاء اللجان القضائية وإحالة أعمالها للقضاء، كما أشار فضيلة أمين عام المجلس الأعلى للقضاء الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى، بأن تحديد المدة الزمنية للانتهاء من تلك المحاكم سيكون خلال ثلاث سنوات من صدور الأنظمة القضائية المختصة.

وأضاف أن ثقافة المجتمع تجاه المحامين يجب أن تتغير نحو الأفضل، وأن يساهم الجميع في ذلك بما فيهم المحامون أنفسهم لأن الثقة تؤخذ ولا تعطى، مشيرا إلى أن احترام المحامي يأتي من المحامي نفسه، مؤكدا أن معظم القضاة يرتاحون للتعامل مع المحامي لأنه يساعدهم في الصياغة الحسنة والجيدة، مقترحا إطلاق برامج تدريبية للمحامين، خصوصا لحديثي العهد بالمهنة، مقرا بوجود ضعف في ثقافة التكامل العدلي لدى المحامين والقضاة على حد سواء.

وكانت اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية التقت مؤخرا رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد في مقر المجلس بحضور فضيلة أمين عام المجلس الأعلى للقضاء ونخبة من أعضاء اللجنة الوطنية للمحامين...وشكر رئيس اللجنة الوطنية للمحامين الدكتور ماجد قاروب، رئيس المجلس على إتاحته الفرصة لعقد هذا اللقاء، داعيا للتعامل بكل احترام مع المحامي في الجهات القضائية والأمنية، مضيفا أنهم لا يطالبون بتعديل نظام المحاماة بل بتطبيقه فقط لأن الوكلاء تضاعفوا بشكل مخيف ومخالف للنظام وللاستثناء ذاته.

للمطالبة بزيادة أجورهم

موظفو حمى الضنك يجتمعون في مركزية الحرم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411180.htm

محمد سميح ـ مكة المكرمة

تجمع أكثر من ٦٠ موظفا في برنامج مكافحة حمى الضنك في العاصمة المقدسة أمس، بالقرب من مركزية الحرم في حي المسفلة قبيل انطلاقهم لمكافحة حمى الضنك، مطالبين بتثبيتهم على ملاك أمانة العاصمة المقدسة أسوة بزملائهم في أمانة جدة، وزيادة أجورهم المتدنية.

وأوضح الناطق الإعلامي في وكالة الخدمات في أمانة العاصمة المقدسة سهل ملياري أن مسؤولية تثبيت أو زيادة أجور موظفين حمى الضنك مسؤولية الشركة المشغلة لهم، وليس الأمانة..

من جهته، قال الموظف تركي القارحي إنهم يطالبون أمانة العاصمة المقدسة بالتثبيت، وتنفيذ الأوامر الملكية القاضية بوضع حد أدنى للأجور.

بدوره، يوضح الموظف في البرنامج فواز الصاملي أنه يعمل مشرفا ميدانيا في البرنامج، ولا يزيد راتبه الشهري على مبلغ ٢٠٠٠ ريال، مضيفا «كنا نعمل على ملاك أمانة العاصمة المقدسة، وحينها كان أقل شخص فينا يستلم «٣» آلاف ريال، وحين تم تحويلنا إلى إحدى الشركات خفضت رواتبنا إلى ١٤٠٠ ريال للسائقين، و١٧٠٠ ريال للفنيين، وللمشرفين ٢٤٠٠ ريال».

34ألف قضية استقبلتها العمل خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49289&CategoryID=5

الرياض :وفاء أحمد 2011-04-10 1:55 AM

كشفت وزارة العمل في أحدث تقرير لها، أنها استقبلت ٣٤ ألف قضية تتعلق بالنزاع والإصابات خلال العام ١٤٢٩ /١٤٣٠ على مستوى مناطق المملكة، تم الانتهاء من أكثر من 13 ألفا منها، فيما احتلت المنطقة الشرقية المرتبة الأولى في عدد القضايا وصل إلى أكثر من ١٠ آلاف قضية .

وأوضح التقرير الذي أصدره مركز المعلومات بوكالة التخطيط والتطوير بوزارة العمل - حصلت "الوطن" على نسخة منه - أن المنطقة الشرقية حققت أعلى نسبة قضايا وصلت إلى أكثر من ١٠ آلاف قضية، حيث ورد للوزارة نحو ٦ آلاف قضية نزاع و٣ آلاف قضية تم الانتهاء منها، في مقابل ١٣٠٠ قضية تختص بإصابات العمل، تليها منطقة الرياض بنحو ٧ آلاف قضية نزاع وإصابات منها ٥ آلاف قضية نزاع ونحو ألفي قضية خاصة بالإصابات .

وأضاف التقرير أن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الثالثة؛ حيث ورد للوزارة نحو ٤ آلاف و٤٠٠ قضية، تليها منطقة المدينة المنورة بما يقارب ٤ آلاف قضية إصابة ونزاع، ثم منطقة عسير بواقع ألفين و ١٥١ قضية نزاع وإصابة، ومنطقة القصيم بنحو ألفي قضية، ومنطقة تبوك بواقع ألف و ٣٠٠ قضية، تليها منطقة حايل بواقع ٨٤٠ قضية، ثم منطقة الجوف بواقع ٦١٨ قضية، ومنطقة الباحة بـ٤٩٠ قضية ومنطقة نجران بـ٤٦١ قضية، ومن ثم الحدود الشمالية بواقع ٣٤٠ قضية، فيما احتلت منطقة جازان أقل منطقة للإصابات.

المجلس يصوت على ضم الأمر بالمعروف لخطة التنمية وفتح مراكز جديدة ..غداً

لجنة شوريّة تؤجل تحديد زي رجال الهيئة لتقرير الرئاسة المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622132.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تطرح لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى غداً تقريرها بشأن دراستها لأداء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وردها على ملاحظات أعضاء المجلس وآرائهم التي جاءت إثر مناقشة التقرير في وقت سابق .

من جهتها ستبرر اللجنة التي بدت مقتنعة بتوصية قدمها العضو محمد السليم لتحديد زي رسمي لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العاملين في الميدان، أسباب تأجيلها إلى تقرير الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القادم والتي من أبرزها إتاحة مزيد من الوقت ليتسنى لها التنسيق مع المسؤولين في الرئاسة بشأنها .

وكانت التوصية قد نصت على «تحديد زي رسمي خاص لرجال الهيئة يتم الالتزام بارتدائه في جميع أنحاء المملكة يزدان بالوقار والرسمية مع وضع بطاقة يكتب عليها اسم العضو وجهة عمله أسوة بزملائه من رجال العمل الميداني الحكومي الذي له علاقة ومساس مباشر وذا أهمية للمواطنين والمواطنات .»

وتهدف التوصية حسب مبررات مقدمها إلى زيادة الاحترام في نفوس أفراد المجتمع خاصة أجياله الصاعدة ذكوراً وإناثاً لرجل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورسالته المباركة، وتعميق التوعية بواجباته، وتأثيره الإيجابي في الحث على الابتعاد عن سائر المنكرات القولية والعملية .

وجاء في مسوغات العضو محمد السليم لإقناع اللجنة الإسلامية والمجلس بأهمية توصيته وضرورة إقرارها، أنّ فيها تقديرا لمهمة رجل الهيئة وزيادة الهيبة المقرونة بالمحبة والاحترام له ولمهمته المعطاءة كما أنّ فيها تعميق الاحترام لرجال الهيئة ومؤازرتهم في أداء رسالتهم المباركة بسير وسهولة وقبول .

وأكد السليم أنّ في تحديد الزي إغلاقا للباب على بعض من ينتحل شخصية رجال الهيئة، وقال في مبرراته «لأن رجل الهيئة مضطر أحياناً للمبادرة إلى أمر بمعروف أو ردع عن منكر في الأسواق والأماكن العامة دون وجود من يرافقه من أفراد الشرطة، ولأن ارتداء البشت والمظهر العادي العام أصبح في متناول وقدرة الجميع، خاصة بعض الذين يدّعون أنهم من رجال الحسبة أو ينتحلون شخصيّات رجال الهيئة من أجل المساس المقصود بكرامة الآخرين أو مضايقتهم وهم من غير رجال الهيئة، إضافة إلى وجود من يدفعهم الحماس الديني أحياناً في إنكار المنكر إلى مدّ اللسان واليد على الآخرين مما يسيء إلى سمعة رجال الهيئة الحقيقيين .»

توصية ثانية أجلت اللجنة الأخذ بها وهي للعضو عبدالله السعدون وطالب فيها بالتنسيق بين الهيئة وملاك المحلات التجارية وشركات الحراسة لوضع إجراءات محدثة لدخول الشباب إلى المجمعات التجارية والمتنزهات العامة .

وبررت اللجنة للمجلس بأن المسؤولين في الرئاسة وعدوها بإعداد دراسة بشأنها وسوف تقدم تصوراً متكاملاً، ومن الأنسب تأجيلها حتى تنتهي الهيئة من دراستها.

المناصحة تفرج عن ٩ مستفيدين

زاروا معرض الكتاب وتمتعوا بإجازات استثنائية

المصدر: جريدة الوطن الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49292&CategoryID=5

الرياض : عبد الله فلاح 2011-04-10 2:11 AM

كشف مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية أمس عن إطلاق سراح ٩ مستفيدين من برامج المركز الأربعاء الماضي، كانوا أمضوا في المركز فترة زمنية وصلت إلى ٦ أشهر، خضعوا خلالها لدورات تدريبية وعلمية وظهرت عليهم مؤشرات إيجابية.

وبحسب بيان للمركز أمس، فإن المستفيدين الذين يمثلون المجموعة ٢٠ ممن أطلق سراحهم في الأعوام الماضية، تمتعوا خلال تواجدهم في المركز بإجازة الربيع وإجازات استثنائية للمشاركة في مناسبات عائلية خاصة.

وشارك بعضهم في زيارة لمعرض الكتاب، فيما خضع آخرون لدورات تدريبية تهيئهم للالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى تعلم عدد منهم لمهارات تحديد أهداف الحياة.

وأشار مصدر مطلع من داخل المركز اتصلت به "الوطن" أمس إلى أن تلك المجموعات التي تخضع للمناصحة لا تختلط ببعضها داخل المركز، حيث تنفرد كل مجموعة لوحدها في استراحة اعتمادا على تقارب أفرادها في الخصائص.

أطلق مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية الأربعاء الماضي، سراح المجموعة الـ٢٠ من المستفيدين من برامج المركز والتي ضمت ٩ مستفيدين، وذلك بعد قضائهم فترة زمنية تراوحت من خمسة إلى ستة أشهر، استكملوا خلالها برامج المركز وظهرت عليهم المؤشرات الإيجابية الدالة على استفادتهم من الدورات العلمية والتدريبية المتنوعة ، حيث تم إلحاق المستفيدين الذين أطلق سراحهم ببرنامج الرعاية اللاحقة الذي يهدف إلى تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لهم.

وتمتع المستفيدون الذين أطلق سراحهم خلال الفترة التي قضوها بالمركز بإجازة قصيرة لمدة ١٠ أيام لإجازة الربيع سنة ١٤٣٢ ، إضافة لتمتع بعضهم بإجازات استثنائية مؤقتة وعرضية للمشاركة في مناسبات عائلية خاصة.

وشارك بعض المستفيدين في زيارة لمعرض الكتاب ، فيما خضع بعضهم لعدة دورات تدريبية أكسبتهم المهارات والمعارف التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل ،إضافة إلى عدد من الدورات التدريبية ذات العلاقة بمهارات اتخاذ القرار والاتصال وتحديد أهداف الحياة.

يأتي إطلاق سراح الدفعة الـ٢٠ بعد إطلاق الدفعة الـ١٩ المفرج عنها بداية الأسبوع المنصرم والتي ضمت ١٥ مستفيدا من المركز.

أرجع مصدر مطلع من داخل المركز في اتصال مع "الوطن" أمس، عدم إطلاق سراح مستفيدي الدفعتين مع بعضهما إلى أن المستفيدين موزعون داخل المركز على مجموعات تضم كل منها أشخاصا يوضعون مع بعضهم لتقاربهم في الخصائص.

أشارالمصدر إلى أن تلك المجموعات لا تختلط ببعضها داخل المركز حيث تنفرد كل مجموعة وحدها في استراحة عن باقي المجموعات ويكون لكل مجموعة برنامج مخصص ومعيشة موحدة ، موضحا أنه حتى إطلاق السراح لكل مجموعة يأتي منفردا عن باقي المجموعات حسب الانتهاء من البرامج المحددة لكل مجموعة.

الأمانة: إيصال الخدمات لمخططات المنح وفق برنامج زمني

مواطن يتهم أمانة المدينة بتجاهل حكم باستبدال منحة أرض ٣٢ شهراً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411194.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

اتهم مواطن أمانة المدينة المنورة، بتجاهل تنفيذ حكم أصدرته المحكمة الإدارية في المنطقة وأيدته محكمة الاستئناف في الرياض، متضمنا إلزام أمانة المدينة باتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة حيال تطبيق إجراءات تنفيذ المنح، إثر دعوى أقامها ضد الأمانة، متظلما من منحه واثنين من أشقائه أراضي خارج النطاق العمراني تفتقد للخدمات وتقع على مسافة ٦٠ كلم شرقي المدينة المنورة، وذلك بعد تقدمهم عام ١٤١٤هـ بطلب الحصول على منح، ومطالبا باستبدالها بأراض مكتملة الخدمات وتقع داخل النطاق العمراني.

يقول سلطان البدراني «بعد صدور الحكم واكتسابه القطعية، بعثت المحكمة صورة من الحكم إلى الجهة المدعى عليها وهي أمانة المدينة، لكنها تجاهلت الحكم، رغم مضي ثلاث سنوات على صدوره»، مضيفا «خلال سير القضية بينت للمحكمة أن أمانة المدينة لم تقم بإجراء قرعة علنية أسوة ببقية أمانات وبلديات مناطق المملكة، وقدمت صورا لإعلانات بعض البلديات والأمانات بخصوص طلب حضور الممنوحين لإجراء قرعة علنية أثناء التخصيص، وبعد ١٣ عاما من الانتظار جاءت المنح في مواقع تفتقد لخدمات الكهرباء والماء ما يعد مخالفا لنظام المنح».

وطالب البدراني أمانة المدينة المنورة بتطبيق قرار المحكمة باستبدال منحته، مبينا أنه قدم خلال المرافعات قائمة تضم أسماء ٢٨ مواطنا تم استبدال أراضيهم بأخرى تقع داخل النطاق العمراني لأسباب غير واضحة، مشيرا إلى أن قرار المحكمة ظل في أدراج الأمانة طيلة ٣٢ شهرا أعقبت صدوره.

ورأت المحكمة أن المواقع التي منح فيها المدعي وأشقاؤه خالية من الخدمات الأساسية المؤهلة لمقصد المنح من حيث السكن والاستقرار ويناقض الأمر السامي رقم ٨/١٩٥٠ الصادر في تاريخ ١٤٠٥/١٢/٢١هـ، المتضمن عدم تطبيق أي أمر منح على أرض غير مخططة ومعدة للسكن.

من جهتها، دافعت أمانة المدينة المنورة، بأن إجراءات المنح تتم آليا حسب المتوفر لديها من شواغر في المخططات المعتمدة العائدة للأمانة والمخصصة لتوزيعها منحا سكنية على المواطنين، وتمسكت بالإشارة إلى أن كافة مخططات المنح التي تقع في ضواحي المدينة هي مخططات معتمدة وتتفق مع خطط التنمية الخاصة بالمنطقة، ويتم إيصال الخدمات إليها وفق برنامج زمني.

الرقابة تحقق في نظامية حصول مسؤولين ورجال أعمال على ٣٠ منحة سكنية بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥١٨
http://www.al-madina.com/node/297976

عبدالوهاب الفيصل المدينة المنورة

تحقق الأجهزة الرقابية بمنطقة المدينة المنورة في حصول عدد من المسؤولين وأبنائهم على أكثر من ٣٠ منحة سكنية من أمانة المدينة للتأكد من نظاميتها وقالت مصادر مطلعة "للمدينة": إن من بين الممنوحين عددًا من مديري الإدارت الحكومية وأبنائهم ورجال أعمال وأبنائهم واشتملت القائمة أيضا على أسماء من خارج المدينة المنورة ووفقًا للمصادر فإن قائمة الممنوحين التي اطلعت عليها " المدينة" شلمت أسماء معروفة في أوساط المجتمع المدني منهم مدير إدارة حكومية سابق واثنان من أبنائه وأبناء أحد رجال الأعمال وأحد أعضاء مجلس المنطقة السابقين ومسؤول سابق في أمانة المدينة واثنان من أبنائه وأكدت المصادر أن المنح تقع في مخطط شوارن جنوب المدينة المنورة وتتجاوز القيمة السوقية للقطعة الواحدة وفقًا للمتخصصين في العقار 700 ألف ريال..

من جهته أكد مصدر بأمانة المدينة المنورة أن المنح المشار إليها تم إيقافها موضحًا أنه ليس لديه معرفة بتفاصيل التحقيقات الجارية بهذا الشأن أو تلقي الأمانة ما يشير إلى انتهائها.

المدينة" اتصلت بمكتبي أمين المدينة المنورة المهندس عبدالعزيز الحصين والمهندس صالح قاضي المكلف بالإنابة ولكن تعذر الرد رغم كثرة المحاولات.

يذكر أن مشكلة المنح في منطقة المدينة المنورة كانت قد تفجرت في محافظة بدر عقب اكتشاف استغلال وتلاعب عدد من المسؤولين في محافظة بدر بتخصيص منح لاقاربهم على طول الشريط البحري في الرايس وانفردت" المدينة" بنشر تفاصيلها حيث وجه سمو أمير منطقة المدينة المنورة بتشكيل لجنة للتحقيق كما وجه سموه بإحالة ملف التجاوزات في منح محافظة بدر إلى الجهات الأمنية الرقابية بعد اكتمال التحقيق فيه وقال سموه لوفد من أعيان ووجهاء محافظة بدر زاره قبل أسبوعين "في قضية المنح": أنا معقبكم

تستهدف رفع الوعي الحقوقي

د. العيسى : (القضائية) تختلف عن طبيعة البحوث التي تتناولها (مجلة العدل)

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622148.html

الرياض – أسامة الجمعان

صدر العدد الأول من مجلة "القضائية"، وهي مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات القضائية المعاصرة . وتهدف المجلة إلى إثراء المادة القضائية بأصالتها ومعاصرتها، والإفادة من جوانبها التطبيقية، وإكساب المشتغلين بالقضاء ومعاونيهم المعارف المساعدة على ترقية أدائهم المهني في مجال النوازل والمستجدات وتقوية العلاقة بين مرفق القضاء ومجالات المحاماة والتحكيم والخبرة، وعرض المشروعات والأطروحات والتجارب المتميزة في مجال تطوير إدارة مرفق القضاء .

وعرف وزير العدل ورئيس هيئة الإشراف على المجلة الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، في كلمته الافتتاحية في العدد الأول بأنها مجلة تضاف لوصيفتها "مجلة العدل"، مع اختلاف في التخصص النوعي، فالقضائية : للمادة القضائية، تعنى بنشر بحوثها التخصصية المحكمة، واستعراض تطبيقاتها العملية الأكثر إلحاحاً وأهمية، بصيغ متنوعة، تتضمن : عقد ورش عمل تحريرية تشارك فيها النخب القضائية والأكاديمية؛ لتناقش موضوعات هذه المادة فقهاً وقضاءً ، فتثري حوارها، وتجلي معضلاتها، على هدي الشريعة ومفهوم أهل العلم من فقهائنا وقضاتنا الذين من الله عليهم بالعلم والعمل، فساروا بالناس على هدى وبصيرة، وكانوا خيراً وبركةً على البلاد والعباد، معتمدين في مجلتنا هذه جزالة البحوث وجدتها، ورصانة الأطروحات وعمقها، معروضة كلها محك الدليل والتعليل، تضطلع بهيئة إشرافها كوكبة علمية خيار من خيارٍ ، وبرئاسة تحريرها قاضٍ من الله عليه ببسطةٍ في النقل والعقل، مع رسوخ خاص في الأقضية وعلومها .

أما مجلة العدل فتُعنى بالبحوث الفقهية بعامَّة، وذات الصلةِ بالشؤون العدلية بخاصَّة، ما لم تكن مادة قضائية صرفة ، فتكون لوصيفتها القضائية، وطموحنا أن نحقق في الأخيرةِ النجاحَ الذي تحقق لنا في مجلة العدل، مع طموح أسمى بنقلهما جميعاً على حدٍّ سواء إلى آفاقَ علمية : أعمقَ وأشملَ، وأقوى وأجزل ، ولاسيما في النوازل والمستجدات .

وأشار وزير العدل إلى أن "القضائية" جزء من الاستحقاق الكبير على الوزارة، فهي معنية بنشر الثقافة العدلية، في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق، الذي خطا بحمد الله تعالى خطوات مباركة في كافة أقسامه : سواء في المباني والتجهيزات .

وتتطلع إدارة التحرير وهي تصدر العدد الأول من هذه المجلة أن تُسهم في رفع الوعي الحقوقي وأن تكون رافداً من روافد المعرفة العدلية بتنوع موضوعاتها في إطار ومظلة المسار العلمي لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء .

وأوضح مدير التحرير الأستاذ محمد بن راشد الدبيان أن العدد الأول طبع على ٤٥٠ صفحة وتضمن عدة بحوث هي كالتالي: نقل عبء الإثبات في دعاوى التعدي والتفريط في المضاربة والوكالة بالاستثمار إلى الأمناء للدكتور نزيه كمال حماد. وضوابط تقدير العقوبة التعزيرية لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين. وضمان الأضرار الناتجة عن التقاضي للدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد. والتحكيم في العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية للدكتور خالد بن عبدالله الخضير. والقضاء الجماعي والقضاء الفردي في النظام القضائي السعودي لعبدالعزيز بن سعد الدغيثر. والقانون الدولي الإنساني الإسلامي للدكتور محمود بن عبدالله بخيت. وواجبات المحامي وحقوقه والآداب التي ينبغي عليه التحلي بها في الفقة الإسلامي والقانون للشيخ حماد بن عبدالله الحماد .وأحكام الدفوع في الدعوى الجزائية للشيخ شاكر بن علي الشهري.

والتدريب القضائي أهميته وواقعه ومستقبله للشيخ عمر بن نصير الشريف، مقاله قضائية العدل : من لم تظهر منه ريبة للشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني .
يذكر أن مجلة القضائية يطبع منها ثلاثة عشر ألف نسخة وتوزع على المسؤولين والعلماء والباحثين والقضاة والمحامين وطلبة العلم في الداخل والخارج كما توزع على منسوبي الوزارة وتوجد في المكتبات ومراكز البيع

في محاضرة ألقتها في جامعة الملك سعود للطالبات وفاء الباز: أغلب الخريجات يجهلن الكثير من الأسس التي تساهم في دخولهن لسوق العمل

المصدر: جريدة الرياض الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩١
http://www.alriyadh.com/2011/04/10/article622215.html

أكدت الأستاذة وفاء بنت محمد الباز أن اغلب الخريجات الجامعيات السعوديات يجهلن الكثير من الأسس المهمة في عملية التقدم إلى وظيفة جديدة، موضحة أن هناك عشر أسس مهمة من اجل أن تسوق الخريجة لنفسها، جاء ذلك في محاضرة بعنوان (لماذا أنا ..نصائح من اجل الحصول على وظيفة) ألقتها الأستاذة وفاء الباز نائب المدير العام لخبراء التربية للقسم النسائي ضمن فعاليات معرض يوم الخريجة لطالبات جامعة الملك سعود والذي رعت انطلاقته صاحبة السمو الملكي الأميرة نوف بنت متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الموجهة للخريجات الراغبات في الحصول على عمل، بحضور رئيسة قسم اللغات والترجمة الأستاذة هدى الحليسي ووكيلة قسم اللغات والترجمة الدكتورة شادية شيخ وعضوات هيئة التدريس في القسم وعدد كبير من الطالبات في أقسام الجامعة المختلفة .
وقالت الباز في بداية محاضرتها كلنا نعرف أن المنافسة في سوق العمل حاليا عالية وأن البقاء للأكثر حكمة وذكاء وليس الأعلى تأهيلا! فماذا يجب عليك كخريجة جديدة العمل لكسب السبق والحصول على أفضل وظيفة متاحة تتناسب مع قدراتك وطموحك؟
وأشارت إلى أن هناك عشر نقاط مقترحة لتحصل الفتاة على وظيفة أحلامها الأولى اعرفي ما هي متطلبات سوق العمل، والثانية اعرفي نفسك وثقي بها، والثالثة المظاهر التي لا يمكن إخفاؤها مثل القلق، والتوتر، وعدم الثقة بالنفس، والتردد في الإجابات، وعدم التمكن في مجال التخصص. وهل أنت انطوائية أم اجتماعية. ولتجاوز ذلك فماذا يجب أن أفعل إذن؟ دربي نفسك على مهارات الاتصال الجسدية واللفظية. ولهذا استخدمي ذكائك العاطفي للتحكم في المواقف، مصاحب لذلك نقل خبراتك أثناء ذلك .
وشددت الباز على أن الأفكار هي التي تتميز بها كل فتاة إلى جانب الخصائص الشخصية فلابد أن تكون المتقدمة للوظيفة مرنة ولطيفة ومختلفة عن باقي المتقدمات. والنقطة التاسعة لابد أن تكون المتقدمة مستمعة جيدة وان تنصت لكل ما يقال. النقطة العاشرة والأخيرة عليك أن تنقلي ايجابياتك لمن حولك.

تشمل ممارسات ضابطات الأمن وتعامل أعضاء هيئة التدريس

٥٠ طالبة يواجهن جامعة أم القرى بحزمة مطالب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411022.htm

حسين هزازي ـ جدة

انتقدت ٥٠ طالبة من طالبات جامعة أم القرى، أنظمة الجامعة المعمول بها في قسم الطالبات وتتعارض مع متطلباتهن واحتياجاتهن الخاصة كنوعية الملابس ونوعية الطعام وحتى تعامل ضابطات الأمن داخل الجامعة، وألمحت الطالبات إلى رفع شكوى لحقوق الإنسان في حال عدم تعامل الجامعة مع مطالبهن بجدية.

وهنا أوضح لـ«عكاظ» عميد شؤون الطلاب والطالبات في جامعة أم القرى الدكتور عصام خان، أن النظام الحالي في الجامعة معتمد منذ ٢٥ عاما، ويجدد سنويا حسب دراسات وخطط الجامعة المستقبلية، وبما يتواكب مع المنهج التعليمي الأكاديمي، مشددا على وجوب احترام هذه القوانين والعمل بها، مبينا أن الاعتراض على أي تجاوز ضد الطالبات يتم عبر قنوات معروفة، وأضاف: «تراعي الجامعة في زي الطالبات الاحتشام، وزاد «تخضع ضابطات الأمن لدورات في فن التعامل مع الطالبات، وندعو من لها ملاحظات أو تعاني من تجاوزات الأمن التقدم بشكوى رسمية للجامعة ليتم معها بكل جدية».

وفي المقابل، بينت الطالبات المتذمرات، أن أنظمة الجامعة مكنت الأمن من الترصد لهن ولحريتهن التي لا تتعارض مع الأخلاق والقيم، وأشرن إلى جمع ٥٠ شكوى تمهيدا لرفعها إلى حقوق الإنسان في مكة إذا لم تتعامل الجامعة مع ملاحظاتهن بجدية.

وطالبن بتوفير مكاتب خاصة تضمن حقوق الطالبات لدى أعضاء هيئة التدريس، والسماح لهن بمراجعة أوراق الاختبارات والواجبات والدرجات والاستفسار عن حقوقهن بطريقة واضحة، والحد من دكتاتورية بعض أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الطالبات، وفتح أقسام جديدة في الجامعة مثل الجيولوجيا، علم النفس، اللغات، فضلا عن مطالب أخرى من شأنها تحسين وضعهن داخل الحرم الجامعي.

حملة لتعزيز الوعي بقضايا المرأة ومكانتها في المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411025.htm

«عكـاظ» ـ جدة

شهدت محافظة جدة أمس إطلاق حملة لتقدير المرأة؛ تهدف إلى تعزيز الوعي بقضايا المرأة ومكانتها في المجتمع، إذ أطلقت شركة تتخذ من جدة مقرا لها، ٣٠ منحة تدريبية لطالبات تصميم الأزياء لمدة سنة كاملة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة FAD العالمية إياد مشاط أن الحملة يشارك فيها نحو ١٠٠ امرأة رائدة في مجالات مختلفة في منطقة الخليج العربي، مفيدا أن المتدربات سيطبقن ما تعلمنه على أرض الواقع، إذ سيتم توظيف أفضل خمس مشاركات كمصممات مبتدئات في هذا المجال.

وأضاف مشاط أن أنه سيتم منح إطلاق جائزة شهر تقدير المرأة، بهدف تكريم السيدات السعوديات اللائي صنعن إنجازات للمجتمع خلال عام ٢٠١٠م، تشمل ست فئات مختلفة، حيث ستكرم أفضل ناشطة اجتماعية، مدرسة، سيدة أعمال شابة، موظفة حكومية، شخصية إعلامية، وأفضل طبيبة.

من جهتها، أعربت الناشطة الاجتماعية مها طاهر عن تقديرها للحملة، إذ سيكون من شأنها لعب دور بناء في تشغيل الشابات السعوديات.

ألزم هيئة التحقيق والادعاء بتعويضهما ٢٧٨ ألف ريال

المحكمة الإدارية تبرئ عضوي هيئة من حادثة مطاردة الخليل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110410/Con20110410411027.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أنصف ديوان المظالم الأسبوع الماضي اثنين من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة بعد أن حكم لهما ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، وتعويضهما مبلغ ١٣٩ ألفا لكل واحد لقاء سجنهما ٤٧ يوما على ذمة التحقيق في قضية مطاردة الخليل التي أودت بحياة شابين وفتاتين بعد مطاردة.

وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة وجهت اتهاما إلى عضوين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على خلفية قضية قبل أربعة أعوم، ووجهت لهما تهمة سوء التصرف في استخدام السلطة، وأمرت الهيئة في حينها بسجن العضوين ٤٧ يوما على ذمة التحقيق.

وبعد إسدال الستار على القضية، لجأ عضوا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى ديوان المظالم بواسطة وكيلهما المحامي علي الغامدي، وبعد جلسات عدة استمرت لمدة عام كامل، تم تبرئتهما من التهمة، حيث اتضح للقاضي أن إيقاف العضوين على ذمة التحقيق مخالفة وقضى بتعويض كل منهما مبلغ ١٣٩ ألف ريال.

مؤتمر عن الطفولة الآمنة والمستقبل الواعد بجامعة الأميرة نورة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622688.html

الرياض- سحر الشريدي

أكدت الدكتورة نورة البشري رئيسة اللجنة الإعلامية بمؤتمر(طفولة آمنه..مستقبل واعد) ، والذي تنظمه جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن خلال الشهر المقبل، أن بحوث المؤتمر جاءت في منظومة متكاملة من القيم التي ترفد المربي بمخزون من الخبرات لتقوي مداركه المعرفية وتدعمه في مشواره التربوي والأكاديمي .

وأضافت أن المؤتمر يركز على قضايا فاعلة في مرحلة الطفولة على نحو يؤكد الثقل النفسي والاجتماعي والإبداعي لهذه المرحلة ، وأن أوراق العمل تكشف عن ثقافة غائبة لمرحلة الطفولة تحتاج إلى إضاءات قوية، وتسليط مجهري على هذه المرحلة .

وبينت أن منطقية الواقع توضح أن هناك شرخاً وبدرجات متفاوتة بين الطفولة والقائمين عليها، وفهماً هشاً بحساسية هذه المرحلة، إلى جانب التغيب الكبير لثقافة التربية الشمولية لهذه المرحلة،والذي يطرح فيها المؤتمر الثقافة القيمة التي تسهم في ترميم الشرخ الذي نعاني منه مع أطفالنا، وتخرجنا من دائرة الركود التربوي التي ندور داخلها. وركزت على أوراق عمل المؤتمر التي تشير إلى الوعي الهاضم لمستجدات المعاصرة التي تحيط بالطفولة ذكرت منها الثقافة الإلكترونية،والعولمة،إلى جانب غياب الأمن النفسي للطفل، ومشكلات النمو المعاصرة،كذلك الفجوة القائمة بين حقوق الطفل الدولية وتطبيقها.

المظالم يختصر مراحل تقديم الدعاوى إلى مرحلتين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411250.htm

محمد العنزي - الدمام

اختصر ديوان المظالم آليات تقديم الشكاوى والدعاوى التي تقدم له من قبل المواطنين والمقيمين والجهات، من خمس مراحل إلى مرحلتين فقط، بهدف التسهيل على المدعين، وتسريع إنهاء إجراءات استقبال الدعاوى وتسجيلها رسميا.

وأفاد مصدر مسؤول في ديوان المظالم لـ«عكاظ» أن الديوان أوقف العمل بالآلية القديمة التي كانت متبعة في تقديم الدعاوى للديوان، والتي تنص على تقديم الدعوى عبر كتابة خطاب إلى رئيس الديوان أو رئيس المحكمة الإدارية في المدن، والذي يحيلها من جهته إلى عدة إدارات داخلية، ضمن دورة طويلة من الإجراءات تتجاوز خمسة مراحل، فيما جرى اختصارها حاليا إلى مرحلتين فقط..وأشار المصدر إلى أن الديوان أقر في وقت سابق عدة إجراءات تهدف إلى تفريغ القضاة والدوائر القضائية للنظر في القضايا التي لديهم، وعدم إشغالهم بأمور إدارية أخرى، والتي كان من بينها تحديد موعد للمدعي لاستلام الحكم من قبل الدائرة القضائية، حيث يجري حاليا تحديد موعد استلام الحكم من قبل إدارة الدعوى والأحكام، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في منح القضاة والدوائر القضائية وقتا أطول للنظر في القضايا التي لديهم، بدلا من إشغالهم في الإجراءات الإدارية البحتة.

د.الحصان: مهمتها التقريب بين الجامعات والقطاع الخاص

مطالب بإنشاء هيئة عليا للاقتصاد المعرفي لدعم مشروعات الشباب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622643.html

الرياض – سحر الرملاوي

إذا كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ٨٥% من الاستثمارات داخل المملكة؛ فلابد أن يكون التعاطي معها مختلفاً عما هو على أرض الواقع فعلياً؛ فالمشاهدات العامة تنبئ عن تناسخ بين المشروعات الصغيرة يصل بها إلى حد التشابه والتكرار، وتكاد تنحصر في مجالات إذا كانت مقبولة قبل عشرين عاماً؛ فهي غير مقبولة في هذا العصر واحتياجاته ليواكب العالم كله ويتفاعل مع العصر، ونحن بحاجة فعلية إلى وجود فكر علمي واضح تقوم عليه هذه المشروعات يراعي بجانب الكلفة وتوفر الخامات حاجة الوطن واحتياجات المواطنين وفكر المستقبل، وهذا ما يندرج تحت تعبير «الاقتصاد المعرفي»، وهو العلم الاقتصادي القادم بقوة والذي بدأ يطل برأسه على استحياء عبر الجامعات المتخصصة بشكل مرضي لكنه تأكيد غير كاف .

وتمثل خطوة جامعة الملك سعود في الانضمام إلى الجهات الداعمة لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة إيجابية، من خلال تبني عشرة مشروعات شبابية هذا العام، حيث يشكل دعم الجامعة لهذه المشروعات قفزة نوعية للخروج بالاقتصاد من النمطية إلى الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار والاختراع والأفكار العصرية التي تناسب روح العصر؛ بخلاف ما تفعله جهات دعم الشباب الأخرى من دعم غير مشروط لمشروعات متكررة لا تقدم قيمة مضافة إلى الاقتصاد الوطني وتحمل بذرة فشلها أو توقف نموها في طياتها .

نحو اقتصاد معرفي

وانتقد «د.زايد الحصان» -أستاذ الاقتصاد والعلوم المالية والاقتصادية بجامعة الملك سعود- التفكير النمطي الذي لا يزال يسيطر على جهات دعم الشباب كصندوق التنمية وبنك التسليف والغرف التجارية، مطالباً بتصحيح الفكر الاستراتيجي لهذه المؤسسات وغيرها، بحيث لا تقبل مشروعات الشباب النمطية، ولا تدعم المشروعات التي لا تتناسب مع احتياجات المرحلة .

وقال:»لو كان القرار بيدي لأوقفت فوراً دعم وتمويل أية مشروعات جديدة لحين الاستعانة بمختصين في الاقتصاد المعرفي في تلك الجهات؛ لتصحيح مسار المشروعات وتوجيهها الوجهة الصحيحة»، مشيراً إلى ما حققته دول كثيرة في هذا المجال من دعم لاقتصادياتها عبر دعم مشروعات تقنية تساهم في نهضة أي مجال آخر داخل الوطن .

تقييم سنوي

وفي ذات السياق طالب «د.الحصان» بإيقاف العمل بالخطط الخمسية، معتبراً أنها مضيعة للوقت ولا تناسب روح العمل الاقتصادي، داعياً كل قطاع بعمل خطة سنوية للعمل والنمو والانجاز تتم مناقشتها أولاً بأول؛ لتحديد الانجازات وما تم منها وما لم يتم .

وقال:»إن وزارة التخطيط والاقتصاد لم تعد تناسب الوقت الحالي بطريقة عملها«، مطالباً بضرورة وجود وزارة أو على الأقل هيئة للاقتصاد المعرفي تتابع الحركة الاقتصادية وتصحح مسارات الإنتاج .

وأضاف أن الجامعات التي تتبنى هذا الفكر حالياً وهي جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالله برابغ تشكل المحفز والداعي للتحول إلى الفكر الاقتصادي المعرفي، إلا أن المطلوب هو التحول الفعلي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وهو أمر ينبغي على القطاع الخاص أن يتحمل مسئولياته، وأن يضطلع به، موضحاً أنه إلى الآن فإن «حبل الوصل» مفقود بين القطاع الخاص والجامعات .

وأشار إلى أن من يملكون الحصة الأكبر في القطاع الخاص هم «تجّار وكالات» لا يشجعون الاقتصاد المعرفي ولا يعرفونه ولذا فإن الجامعات اقدمت على عمل شراكات وقامت بدور الممول لمشروعات قائمة على الاقتصاد المعرفي؛ غير أن دور الجامعات غير كافٍ وهو ليس دورها وإنما دور القطاع الخاص .

القطاع الخاص

من جانب آخر أشاد «د.الحصان» ببعض شركات القطاع الخاص التي تبنت الاقتصاد المعرفي وبادرت بالشراكة مع الجامعات لدعم مشروعات الشباب المبتكرة، مشيراً إلى أن جامعة الملك سعود وحدها سجلت العام الماضي ١٧٦ براءة اختراع متفوقة في العدد على كل جامعات الدول العربية مجتمعة، حيث تشكّل هذه الاختراعات نواة جيدة للمشروعات المتوسطة التي ينبغي تنفيذها في الفترة المقبلة، داعياً إلى ايقاف قبول المشروعات التقليدية لدفع الشباب على ابتكار افكار مشروعات حديثة مع ضرورة الاستعانة بخبراء في الاقتصاد المعرفي في لجان قبول المشروعات في كل جهات دعم الشباب.

للمطالبة بالتعيين

تجمع خريجي اللغة العربية أمام تعليم جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411395.htm

سعود البركاتي ـ جدة

تجمع أمام مبنى الإدارة العامة للتربية والتعليم في جدة أمس، نحو ٥٠ خريجا في تخصص اللغة العربية لم يتم تعيينهم على وظائف في وزارة التربية والتعليم كمعلمين.

ووعد مدير عام إدارة التربية والتعليم في جدة عبد الله الثقفي خريجي تخصص اللغة العربية من دفعة العام ١٤٢٨هـ، بإيصال مطالبهم إلى وزير التربية والتعليم وعرضها في القريب العاجل.

وعلمت «عكاظ» أن الثقفي طلب منهم الدخول إلى مبنى الإدارة إلا أنهم رفضوا وأوكلوا المهمة لثلاثة منهم، حيث طلبوا من الثقفي الاتصال بوزير التربية والتعليم، إلا أنه وعدهم بإيصال مطالبهم لوزير التربية في أقرب وقت ممكن.

وأوضح سعود العتيبي ـ خريج لغة عربية ـ أن البعض منهم تخرج منذ سنوات تجاوزت الست دون أن يجدوا وظيفة مناسبة، واضطر البعض منهم قبول العمل في المدارس الخاصة بمرتبات لا تتجاوز الألفي ريال، رغم الالتزامات الأسرية والاحتياجات الضرورية للحياة.

وقال سعود العتيبي إن عدد الخريجين يصل إلى ١٢ ألف خريج معظمهم مؤهلون للعمل كمعلمين، واستوفوا كافة الشروط اللازمة لذلك من اختبارات كفاءة وقياس، إلا أن قبولهم كمعلمين لم يتم حتى الآن، رغم تعيين معلمين في تخصصات أخرى.

وناشدوا الجهات المعنية باتخاذ إجراءات تضمن توظيفهم كمعلمين في وزارة التربية والتعليم ليساهموا في بناء مجتمعهم وتنميته.

ولفتوا إلى أن مطالبهم تنحصر فقط على إيجاد وظائف أسوة بالخريجين في التخصصات الأخرى كون فترة انتظارهم طالت دون العثور على وظائف ملائمة لتخصصاتهم.

تحويل قضية موظفات دار الطفل إلى المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411399.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

بينت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة في دار رعاية الأيتام في مكة المكرمة أن تحويل قضية موظفات دار الطفل إلى المحكمة الجزئية نتيجة عدم اتخاذ إدارة الجمعية إجراء ضد الموظفات بعد اتهامهم الرئيسة المكلفة التي اتجهت للقضاء الشرعي لرد اعتبارها من القذف والتشهير.

وأوضحت المصادر أن الرئيسة السابقة في إجازة وضع وأمومة وليست معفية، كما صدر قرار تعيين الرئيسة المكلفة في ٢٢ صفر الماضي، كرئيسة قسم بالإنابة.

وأكدت المصادر أن الزيارات التفقدية المفاجئة من قبل الرئيسة المكلفة والوقوف على الخدمات المقدمة للأبناء من قبل الحاضنات بعد رصدها لبعض الأخطاء التي اعتبرتها دون المستوى من وجهة نظرها، ويستلزم تصحيحها كان العامل المهم في ثورة الغضب التي وصل إليها الموظفات.

وأردفت المصادر أن التظلم بتعيين الرئيسة المكلفة لا يتعدى كونه حقدا وغيرة نساء على تعيين من هي أحدث منهن وأقل خبرة وأصغر سنا بالرغم من تزكية مجلس الإدارة لها، كما أن الجدول المعتمد حاليا للأيتام لم يكن موجودا سابقا أثناء تواجد الرئيسة المجازة إلا أن الرئيسة المكلفة قامت بتفعيل جميع بنوده.

وأشارت المصادر إلى أن جدول المناوبات اليومي الجديد الذي وضع للمنسوبات وضع بعد صدور قرار الميزانية التقديرية بتغيير مسمى الموظفات من مراقبات إلى حاضنات أطفال وقد تم إدراجهن ضمن جدول المناوبات اليومي للحاضنات حسب توجيهات المدير العام للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام للرئيسة المكلفة.

وأبانت المصادر أن إحدى الموظفات المتظلمات في الخطاب كانت هي الأخرى في إجازة وضع وأمومة ما يثير علامة الاستفهام كونها معتبرة ذلك نوعا من الظلم الواقع عليها وهي في منزلها وبجوار طفلها ولم تعمل تحت الرئيسة المكلفة كما أن إحدى المتظلمات مقيمة تحت كفالة زوجها وتعمل في الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمكة بطريقة غير نظامية كونها مرافقة وهذه الفئة لا يجوز عملها بأجر أو بدون أجر حسب نظام مكتب العمل.

التحقيق في اتهام مركز صحي بوفاة جنين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411402.htm

عبد الرحمن بخيت ـ مكة المكرمة

تحقق الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة في شكوى مواطن يتهم مركزاً صحياً في وفاة جنين داخل رحم زوجته بعد إهمالها من قبل الطبيبة، والتأخر في الكشف عنها ما أدى إلى وفاة الجنين المنتظر منذ سبعة أعوام.

وأوضح المتحدث الرسمي في الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة فائق حسين أنه تم استقبال شكوى المواطن من قبل نائب المدير العام للشؤون الصحية، مشيرا إلى أن الشكوى أحيلت إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات والتحقيق في الموضوع.

من جهته، يقول المواطن ممدوح سعيد ـ مقدم الشكوى ـ «منذ ٧ سنوات وزوجتي تحلم بالإنجاب وبعد طول الانتظار حملت، حيث توجهنا إلى مركز الرعاية الصحية في الكعكية لفتح ملف ومتابعه حالتها».

وأضاف «عند مراجعة زوجتي قسم النساء في المركز الصحي لم تقم الطبيبة بالكشف السريري، واكتفت بكشف شفهي، وحاولت التواصل مع المسؤولين في المركز لكن دون جدوى، ما دفعني إلى مراجعة مركز طبي خاص في منتصف الشهر الثالث من الحمل».

ويوضح ممدوح سعيد أنه صدم عند مراجعة المركز الطبي وعمل الأشعة، حيث اتضح أن الجنين توفي منذ ما يقارب الأسبوعين، مضيفا «بدأنا في مرحلة أخرى من المتاعب بعد إدخال زوجتي مستشفى حكومي شمالي مكة لإجراء عملية تنظيف وإخراج الجنين، وبعد الخروج من المستشفى واجهت زميلتي آلاما ومتاعب دفعتني إلى مراجعة أحد المستشفيات».

دبي: سعوديون يقعون ضحية احتيال شركة سياحية في الرياض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254298

الرياض - حسين النعمي وتركي العقيل

وقع مواطنون ضحية احتيال شركة سياحية في الرياض، إذ دفعوا لها أموالاً لقاء تنظيم برنامج سياحي في دبي يتضمن حجزاً فندقياً، لكنهم فوجئوا لدى وصولهم هناك بموظفي الفندق يطالبونهم بتسديد قيمة حجز الغرف .

يأتي هذا في الوقت الذي أغلقت فيه الشركة أبوابها منذ الخميس الماضي.

وذكر تركي طلال لـ«الحياة» أنه قرر قضاء إجازة منتصف الفصل الدراسي الثاني في مدينة دبي، فذهب إلى شركة سياحية في مدينة الرياض (تحتفظ «الحياة» باسمها)، واتفق معها على برنامج رحلة لعائلته الكبيرة يتضمن حجزاً فندقياً، ولكنه ما إن وصل هناك حتى اتضح أنه وقع ضحية احتيال، إذ طالبه مسؤولو الفندق بدفع تكاليف الإقامة.

وأكّد تركي أن بعض المواطنين الذين وقعوا في المشكلة ذاتها استنجدوا بالسفارة السعودية في دبي، والتي طلبت منهم مراجعة الشرطة السياحية في الإمارات.

وأشارت امرأة تعرضت للموقف ذاته (فضلت عدم ذكر اسمها) إلى أن المسؤولين في الفندق طلبوا منها تسديد فاتورة الإقامة في الفندق، رغم أن عائلتها دفعت تكاليف الإقامة للشركة السياحية في الرياض، التي كانت نشرت إعلانات كثيرة في الصحف المحلية عن برنامج الرحلة إلى دبي.

وتوجهت «الحياة» إلى مقر الشركة السياحية في الرياض، وتبين أنه مغلق، وذكر عامل في مبنى سكني مجاور أن مكتب الشركة مقفل منذ الخميس الماضي، ولم يعد إليه أحد من موظفي الشركة، متحدثاً عن إشاعات تعرض الشركة للسرقة من أحد العاملين فيها، أو وقوعها في مشاكل مع الهيئة العامة للسياحة والآثار.

من جهته، أكّد مصدر مطلع في القنصلية السعودية في دبي لـ«الحياة»، أن السفارة اتصلت فور تلقيها شكاوى السياح السعوديين بالفندق، وأكّد مسؤولوه وجود حجز لهم، لكن الشركة السياحية السعودية لم تدفع المستحقات المالية المترتبة عليها.

وأضاف أن مسؤولي السفارة اتصلوا أيضاً بالشرطة السياحية لمعرفة ما إذا كان للشركة السياحية فرع في دبي ليتحمل تكاليف إقامتهم وسكنهم بحكم العقد بين الطرفين، لافتاً إلى أنه في حال أثبتت التحقيقات أن المواطنين تعرضوا لعملية نصب من تلك الشركة فتتحمل السفارة نفقات سكنهم في فندق، وإنهاء إجراءات عودتهم إلى السعودية حال رغبتهم في ذلك.

وشدد المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في الهيئة العامة للسياحة والآثار ماجد الشدي، على أن من حق أي شخص تعرض لعملية نصب من شركة سياحية أن يشتكي لوزارة التجارة إذ كانت الشركة مقيدة على أنها شركة سياحية، أو يلجأ إلى الجهات الأمنية للمطالبة بحقه واسترجاع نقوده لأنها تدخل ضمن الجرائم الجنائية.

وأضاف لـ«الحياة»: «ينبغي على كل سائح أن يتأكد من الشركة السياحية التي يقصدها قبل سفره، وذلك من خلال الترخيص الممنوح لتلك الشركة، ولا يغتر بالأسعار المخفضة التي تعرضها بعض الشركات السياحية، ثم يفاجأ بعدم مصداقيتها، ويضع نفسه في مأزق في البلد الذي يقصده.»

مواطنون يسخرون من تبريرات التجار لزيادة الأسعار ويؤكدون تبديد فرحتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622552.html

الدمام، القريات - عبدالمحسن بالطيور، سلطان العتيبي، عبدالله الرويلي

تفاجأ الكثير من المتسوقين بارتفاع أسعار المواد الرئيسية خلال الأيام السابقة التي اعقبت صرف راتب الشهرين، حيث أكدوا أن الأسواق بدأت تشهد موجة جديدة من الارتفاع في أسعار الخضروات والفاكهة واللحوم والسلع الغذائية، وأن الارتفاع في الأسعار جاء بشكل غير مبرر، مشيرين إلى أنه رغم توافر كميات كبيرة من تلك السلع إلا أنها شهدت ارتفاعا ملحوظاً في الأسعار، محذرين من استمرار تلك الزيادة .

وطالبوا بضرورة تشديد الرقابة واتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض الأسعار، فيما أشارت وزارة التجارة في وقت سابق أن كافة الفروع في المملكة قد أعدت خطة لمراقبة حركة الأسواق والبضائع إضافة إلى مراقبة الأسعار وذلك للعمل على عدم إصابة موجة ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية .

وأكد مراقبون للسوق ومستهلكون أن عدم تنفيذ الجهات المعنية لخطط مراقبة الأسواق دليل على ارتفاع الأسعار عن الفترة الماضية وعدم وجود متابعة دقيقة لأسعار السلع الرئيسة والاستهلاكية خصوصاً ما بين أسعار الجملة والتجزئة، وأن هذه الزيادات السعرية أرهقت كاهل الكثير من الأسر .

وفي السياق نفسه أكد العديد من تجار التجزئة أن الأسعار متفاوتة لأن المورد الرئيس يسوق السلع بأسعار مبالغ فيها، فيما طالب خبراء اقتصاديون بضبط عملية الشراء وعدم الاندفاع الشرائي لكثير من السلع والتي تعطي مؤشراً لتجار الجملة بنقص السلع في السوق وبالتالي التحكم بالأسعار كيفما أرادوا .

ويشتكي مواطنون من ضعف الرقابة على الأسواق التي أصبحت ساحة يتفرد بها التاجر- على حد قولهم-، ويقول موسى بن درع أن كثيراً من التجار يتحكمون في السوق وحركة السلع، إذ شهد الأسبوعان الأخيران ارتفاعاً في الأسعار غير مبرر رغم تأكيد المسؤولين بعد صدور الأوامر الملكية بمتابعة حركة الأسواق ومتابعة الأسعار حتى لا يتضرر المواطن والمستهلك النهائي من جشع التجار .

وقال خالد الباعود إن هناك حديثاً يتم تداوله بكثرة يفيد بأن العديد من السلع الاستهلاكية تعرضت للتلف هذا العام بسبب سوء التخزين مع ارتفاع درجات الحرارة الأخيرة، ويؤكد أن التجار يقومون باحتكار بعض البضائع أو يعملون على رفع سعرها، ويشتكي الباعود من ممارسات بعض التجار الذي يرفعون أسعار بعض المواد الاستهلاكية ويحتكرون بعضها .

وقال رب الاسرة احمد الرقيطي إن أسعار المواد الغذائية في الأسواق تضاعفت خلال الاسبوعين الماضيين، إذ إن بعض التجار استغل صرف راتب شهرين لموظفي الدولة إضافة إلى كثير من الشركات التي صرفت كذلك راتب شهرين لموظفيها ليستغلوا ذلك في رفع الأسعار خاصة على المواد الغذائية والاستهلاكية مطالباً الجهات المعنية بوضع حد للارتفاع المريع في أسعار المواد الأساسية .

ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم القحطاني على ضرورة أن يتم تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك والجهات الرقابية للحيلولة دون استغلال ارتفاع الأسعار العالمي بشكل سيئ أو مبالغ فيه أو قيام بعض التجار الذين يحتكرون استيراد بعض السلع والمنتجات بتخزين كميات كبيرة منها بغرض رفع اسعارها، وأن هذا الامر تعاقب عليه الانظمة في مختلف دول العالم .

وأوضح القحطاني أن التلاعب بالاسعار يضر بالتاجر قبل غيره لان اكتشاف المواطنين لهذا التلاعب وهذا الاستغلال سيؤدي حتما الى عدم الرجوع الى هذا التاجر مرة اخرى، وإذا كانت هناك ارتفاعات في الأسعار عالميا فان وسائل الإعلام والجهات ذات العلاقة تعلن عن نسبة الارتفاع وبالتالي تباع السلع بنفس نسبة الارتفاع .

إلى ذلك طالب المختص في التخطيط المالي الدكتور إبراهيم الشهري الجهات المعنية بحماية المستهلك بمراقبة أسعار الجملة وأسعار التجزئة والتأكد من اتساق التغيرات في أسعار الجملة مع المتغيرات في أسعار التجزئة لضمان عدم استغلال المستهلك .

واعتبر الشهري أن هذا الأمر هو في غاية الأهمية، مبينا أن التسوق الشرائي لدى المستهلكين له دور بارتفاع الأسعار ورفعها من قبل تجار الجملة وذلك عندما يقوم المستهلك بشراء سلع دفعة واحدة مما يعطي مؤشرات أولية لدى بعض التجار برفع الأسعار نظراً للإقبال الشرائي من قبل المستهلكين، معتبراً أن ضرر هذا السلوك ينعكس بشكل مباشر على المستهلك، وأن على المستهلك أن لا يندفع بعملية الشراء .

وذكر الشهري أن على المستهلك إدارة ميزانيته بكل رشد وتوازن في عملية شراء السلع الاستهلاكية .

وكشفت جولة "الرياض" على الأسواق المركزية وسوقي الجملة في الخبر والدمام عن وجود تلاعب واضح في الأسعار شملت السكر والأرز والدجاج وزيت الطعام وحليب الأطفال على وجه الخصوص حيث كان ارتفاع الأسعار واضحا فيها وبلغ أرتفاع سعر السكر اكثر من ٩ ريالات، بينما أرتفع سعر الأرز إلى ما يقارب ٥ ريالات، وكذلك الحال للدجاج، وأرتفع سعر زيت الطعام بنحو ٣ ريالات، وتراوح أرتفاع سعر حليب الأطفال سواء في محال الجملة أو الصيدليات بين ٥ و٧ ريالات، وقد انعكس ذلك على المطاعم أيضاً التي بررت رفع أسعارها الى ماتشهده الأسواق من أرتفاع في أسعار المواد الغذائية .

وطالب المواطن سعود الخالدي بتفعيل دور جمعية حماية المستهلك أو الغاءها كونها لم تكن مجدية ولم يصدر منها في العديد من تلك الحالات المشابهة أي ردة فعل أو تفاعل مع مايحدث من استغلال للمواطنين، كما شدد على ضرورة التشهير بكافة التجار والمحلات التي قامت باستغلال تلك الأوامر برفع أسعارها .

وسخر المواطن عبدالله المحمد من نسب بعض التجار ما يحدث من أرتفاع في أسعار بعض السلع بأنه يعود الى عوامل العرض والطلب حيث أشار إلى أن ذلك أمر مضحك وشماعة يريد من خلالها هؤلاء التجار تعليق أسباب أرتفاع الأسعار عليها،وتسائل المحمد، هل يعقل أن يزداد الطلب وينقص العرض بالتزامن مع الأوامر الملكية في كل مرة؟ .

من جهة ثانية تباينت اراء الباعة حول اسباب رفع الأسعار وكان رد العديد منهم غير منطقي بتاتا خاصة في ظل تزامن تلك الارتفاعات مع الأوامر الملكية مباشرة .

وقال أحد المسئولين في أحد الأسواق بالخبر: الارتفاع حاصل نتيجة قيام المورد برفع أسعاره وزيادة تكلفة الشحن خاصة في ظل الاضطرابات الحاصلة في العديد من الدول مما جعل هناك خطورة في نقل البضائع، بينما حمل أحد الباعة في الدمام المسئولية على المواطنين الذين زاد طلبهم على تلك المواد أكثر من العرض الموجود وهو ما تسبب في زيادة الأسعار خاصة أن أهم عامل في البيع والشراء هو العرض والطلب .

وذكر بائع آخر أن ارتفاع أسعار النفط ووقود الطائرات ساهم في ارتفاع تكلفة الشحن مما تسبب في ارتفاع العديد من المنتجات في السوق السعودي،وعن المنتجات التي تصنع داخليا وشملها ارتفاع الأسعار أشار إلى انه نتيجة ارتفاع السلع المستورده أشتد الطلب على السلع الداخلية سواء من قبل المواطنين أو المنشئات كالمطاعم والمتاجر الصغيرة وبالتالي ارتفعت أسعارها هي الأخرى .

ونفى أحد القائمين في أحد محلات الجملة في مدينة الخبر وجود أي رقابة حقيقية من أي جهة كانت سواء من قبل حماية المستهلك أو وزارة التجارة منوها بأن ما يطلق من تصريحات هي للاستهلاك الإعلامي فقط دون وجود أي جهود حقيقية أو رقابة فاعلة، نافيا في الوقت ذاته قيام أي جهة بعمل جولات على تلك المنشآت للتأكد من أسعارها، واصفا ما يحدث بالفجوة العميقة بين الجهات المختصة والمواطنين والتجار .

وفي القريات لوحظ على الاسواق المتناثرة على الطريق الدولي المؤدي الى منفذ الحديثة الحدودي ارتفاع كبير في اسعار السلع الاساسية مثل الارز والتمر والزيوت اضافة الى ارتفاع اسعار البضائع الاخرى مثل الاثاث والمفروشات واطارات السيارات .

فيما اكد مواطنون أن هذه الارتفاعات جاءت بعد الاوامر الملكية الاخيرة التي دعمت المواطنين بكافة الشرائح اضافة الى المتاجرة عبر الحدود بالمواد الغذائية الى الاردن المجاورة وبيعها باسعار باهضة .

وقال نايف مطر الخفاجي: نواجه بعض التجار والعمالة الذين وضعوا نصب اعينهم رفع اسعار السلع بشكل مباشر بعد صدور الاوامر الملكية حيث تم رفع احد اصناف الارز داخل القريات بفارق خمس ريالات اما في الحديثة فالفرق عشرة ريالات عن سعره السابق وهذا شي يجب ان تتم محاسبة القائمين عليه وعدم تركهم يلعبون باسعار السلع بهذا الشكل .

ويرى سعد بن كردي العنزي ان جشع بعض التجار قد زاد بعد ان علموا ان المواطن حصل على دعم حكومي ففي سوق التمور ارتفع سعر احد الانواع ٢٠ريال عن سعره السابق وكذلك ارتفاع اسعار اطارات السيارات بمختلف انواعها حيث كان سعر الاطار الواحد ٢٤٠ ريال والان اصبح ٣٠٠ ريال .

اما عوض خلف الطويلعي فقال: لاحظت بعض الفروقات السعرية بين المحلات التجارية على نفس السلعة رغم ان هذه المحلات قريبه من بعضها وهذا التفاوت السعري على كثير من المواد يجعل المواطن في حيرة من امره عن السعر الحقيقي لهذه السلعة وفي النهاية يجد نفسه مضطرا للشراء .
وكانت وزارة التجارة قد أطلقت الشهر الماضي خدمة نشر أسعار عدد من السلع التموينية الأساسية في عدد من المراكز التجارية في ٢٠ محافظة بالإضافة إلى ٧ مدن رئيسية يتم فيها نشر أسعار تلك المواد بصفة يومية، حيث يستطيع المواطن مقارنة الأسعار في فاتورة الشراء بالأسعار على شاشات الأسعار في تلك المراكز

ارتفع عددها إلى ٤٠٠ في الشرقية

التأمين الصحي .. حاجة الأسر الحاضنة للأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411248.htm

أروى علي ـ الدمام
طالبت عدد من الأسر الحاضنة للأيتام والبالغ عددها ٤٠٠ أسرة في المنطقة الشرقية، وزارة الشؤون الاجتماعية إيجاد تأمين صحي للأيتام، ذاكرين أن بعض العلاجات والتحاليل لا يمكن أن توفرها المراكز الصحية، وأنهم يعانون مع المستشفيات الحكومية في تأخر المواعيد، وصعوبة الحصول عليها.
وأوضحت رئيسة قسم رعاية الأيتام في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي سندس السيار، أن الأصل في الإعانة المالية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة الأسرة الحاضنة، وليس من حق أحدهم أن يرغم تلك الأسر على تقديمها للأيتام أو ادخارها لهم، قائلة «نحن نقترح بذلك والأمر يعود للأسرة ومدى إمكانياتها المادية، والفتيات يجب أن يتقبلن الأسر كما هي، فالمجتمع يحوي كافة الطبقات الاجتماعية ويجب أن يتعايشوا معه».
وأشارت رئيسة قسم رعاية الأيتام إلى أن الأيتام يعاملون كمواطنين سعوديين لهم ما للمواطنين من حقوق، مفيدة أن برامج التأمينات الصحية غير متوافرة حاليا للمواطنين، وفي حال تطبيقها ستشملهم.
ومن جهتها، أفادت المسؤولة المالية في قسم الأيتام إيمان الخشيبان، أن مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي يسعى إلى تحقيق التكيف الاجتماعي بانضمام الفتيات للأسر الحاضنة عبر برامج يتكفلها المكتب بتوفير أخصائيات نفسيات واجتماعيات يتابعون الأسر الحاضنة والمحتضنات، واحتياجاتهم، وتسجيل معاناتهم لمعالجتها في أقرب وقت ممكن.
وأكد عدد من الفتيات المحتضنات أن برنامج الأسرة الصديقة المحتضنة سمح لهن بتكوين أسر، أفادت إحدى المستفيدات من البرامج، ثريا عبد الله، أن «البرنامج كفل لنا حياة طبيعية كباقي الفتيات، بإشباع حاجاتنا النفسية والاجتماعية، نحن بحاجة إلى الحنان الأسري، وإن كان جزئيا، وكل تلك الأمور ندرك جيدا أن لها انعكاسات في حياتنا المستقبلية»، مضيفة أن الإعانة المقدمة إليها يتم توزيعها بشكل متساو، فمبلغ من الإعانة يتم صرفه على بعض مستلزمات الحياة، والباقي تقوم الأسرة بادخاره أو استثماره للمستقبل.

الحرس الوطني: إنشاء أول سجل سعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254294

الرياض – «الحياة»
أطلق مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية في الشؤون الصحية التابعة للحرس الوطني، أول سجل سعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية، ليوفر بيانات تسد حاجة المرضى المصابين بأمراض مستعصية كسرطان الدم والأمراض الوراثية مثل الأنيميا المنجلية والثلاسيميا، إضافة إلى أمراض نقص المناعة الوراثية، خصوصاً المرضى الذين ليس لهم متبرع من الأقارب.
وأوضح المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية الدكتور محمد الجمعة، أنه تم اعتماد السجل السعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية من لجنة الأخلاقيات في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الحرس الوطني، لافتاً إلى أن المشروع يعد الأول من نوعه في المنطقة لعدم وجود أي سجل عربي للخلايا الجذعية، على رغم وجود سجلات للمتبرعين بالخلايا الجذعية في كل أنحاء العالم التي وصل عددها إلى أكثر من ٦٠ سجلاً تضم أكثر من ١٦ مليون متبرع.
وأشار إلى أن كل ما على المتبرع فعله هو الإجابة على مجموعة من الأسئلة الصحية، ثم التوقيع على الموافقة للتسجيل، وإعطاء عينة بسيطة من الدم لعمل فحوصات التطابق النسيجي، وستوضع النتائج في قاعدة بيانات سرية، مضيفاً أنه إذا وجد شخص مطابق للمتبرع فسيتم استدعاؤه، وفي حال موافقته على التبرع سيتم أخذ عينة دم لفحص الأمراض الفيروسية والمعدية، إضافة إلى عمل فحوصات التطابق النسيجي، وبعدها يتم إعطاء المتبرع الخيار بين التبرع بالخلايا الجذعية عن طريق نخاع العظم أو تحريك الخلايا الجذعية للدم وسحبها من هناك، مع التأكيد على أن هوية المتبرع سرية.
ولفت إلى أن السجل سيكون للجميع من دون أي تمييز، ولكن نظراً للتركيبة المميزة لجهاز تطابق الأنسجة عند السعوديين، فهذا المشروع سيخدم السعوديين أكثر من غيرهم، وأنه ستوزع معلومات تفصيلية حول السجل الوطني للمتبرعين بالخلايا الجذعية في الجناح الخاص للشؤون الصحية بالحرس الوطني في المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) هذا العام.

جدة: مسؤولون يطالبون باستقلال المجلس البلدي عن الأمانة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254224

جدة - جمانة خوجة وبدر محفوظ

أكد مسؤولون في أمانة جدة والمجلس البلدي أحقية بعض الأصوات المطالبة بفصل الأمانات عن المجالس البلدية، مفيدين أن قرار فصلها يخدم عملها الذي تؤديه.

وعلق المراقب البيئي في أمانة جدة محمد بيومي على فصل الأمانات عن المجالس البلدية بتأكيد جدواه وفائدته، كونه سيتيح لها أفقاً أوسع في مجال المراقبة والمحاسبة، كما أنه سيضعها في منأى عن وضع أي اعتبارات أخرى شكلية كانت أو غيرها، مشيراً إلى أن بلدي جدة يحتاج كثيراً من الصلاحيات حتى يمارس دوره بشكل أكبر.

وأوضح بيومي لـ «الحياة» أن مصلحة أمانة جدة في البعد عن المجلس البلدي وقراراته، حتى تتعرف على أوجه القصور في عملها الذي تؤديه، لافتاً إلى أهمية الإسراع في تفعيل مثل هذا القرار كونه سيدفع بالعملية التنموية في المحافظة.

ورأى نائب رئيس المجلس البلدي حسن الزهراني أن صلاحيات رئيس المجلس البلدي إذا كانت أكبر «كان عملها أفضل»، خصوصاً أن «دور المجلس رقابي، وعليه أن يختار الكفاءات التي تكون قادرة على أداء المسؤولية بالطريقة التي يراها»، مضيفاً «هناك تعاون مع الأمانة التي لم نواجه معها أي مشكلات في هذا الخصوص، إلا أنه من الناحية النظامية كلما كان المجلس منفصلاً إدارياً ومالياً، كان إنجازه أفضل.»

وأشار إلى أن موازنة المجلس تأتي من طريق الأمانة بعد اعتمادها من الوزارة، نظراً إلى عدم استقلاله، لافتاً إلى أن موظفي أمانة المجلس البلدي، يعينون من الأمانة، ويتبعها أمينه وموظفوه.

أما الخبير الاقتصادي سالم العوفي فرأى أن فصل مجلس بلدي جدة عن الأمانة أمر حيوي ومهم، لكنه يجب أن ينفذ وفق شروط معينة، موضحاً لـ «الحياة» أن بعض أعمال المجلس البلدي ومراقبتها الميدانية لمشاريع الأمانة تحتاج إلى شراكةٍ خارجية مع مسؤولي الأمانة للوصول إلى أفضل الحلول وأنجعها في دفع العملية التنموية وإنجاح المشاريع الحيوية، مذكراً بأن بلدي جدة دائماً ما يطالب بفصله تماماً سواء كان إدارياً أو مالياً عن الأمانة، وهو حق مشروع له، خصوصاً في ظل الإخفاقات التي عانت منها أمانة جدة أخيراً.

ورفض عضو المجلس البلدي في جدة بسام جميل أخضر الشروط والتفاصيل في قرار الفصل، مطالباً باستقلال كامل للمجالس البلدية عن الأمانات. وقال: «من المهم جداً أن يحدث استقلال مالي وإداري كامل للمجالس البلدية عن الأمانات في الفترة المقبلة، حتى تستطيع أن تمارس عملها بشكل أفضل.»

وأشار إلى أن التعاون بين المجلس والأمانة أثمر عن إنجاز الكثير من المشاريع المتعثرة وأسهم في التوصل إلى حلول ترضي المواطنين، مضيفاً «ندرك أن تجربة البلديات ما زالت في مهدها في السعودية، وأن هناك الكثير من الإيجابيات والسلبيات.»

دعم المشروعات الصغيرة..

الحكومة تتحمل التمويل و القطاع الخاص يتفرج!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622628.html

إشراف - عذراء الحسيني

صدرت القرارات الملكية الأخيرة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة للشباب من الجنسين - وهي المشروعات التي لا تتجاوز تكلفتها الاستثمارية ثمانية ملايين ريال- ، حيث تم رفع ميزانية بنك التسليف والإدخار والهيئات المالية الأخرى لتحقيق ذلك الهدف .

ويواجه المتقدمون للحصول على هذه القروض معضلة «البيروقراطية»، والطرق التقليدية للتفكير التي لا تنسجم مع اقتصاد المعرفة وما يتصل بها من خبرات، ومدى قدرتهم على تجاوز التحديات الذاتية والمهنية للحد من تعثر المشروع، أو الدخول في «تصفيته .«

ويعد قطاع المنشآت الفردية والصغيرة نمطاً عالمياً ملحوظاً ومؤشراً على فعالية اقتصاديات المعرفة المواكبة لحركة الأسواق العالمية، وبالرغم من دخول بعض المؤسسات التعليمية كجامعة الملك سعود للمساهمة بمشروعات شراكة قائمة على نمط اقتصاديات المعرفة؛ لإتاحة الفرص للشباب الواعد، إلاّ أنها تظل بدايات مشجعة؛ ذلك أن ملاحظة النمط الجديد للمنافسة في الأسواق تقضي بضرورة اكتساب مهارات مهنية وإبداعية متطورة وملائمة لروح العصر، وبطريقة تصبح فيها المعرفة هي رأس المال والإنسان هو المنتج .

ويشكّل قطاع المنشآت الصغيرة ٨٥% من المنشآت الناشطة في المملكة -بحسب تقديرات آخر ملتقى اقتصادي عُقد بالمنطقة الشرقية الأسبوع الماضي (منتدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة)-؛ بما يجعله مركزًا للجذب والتأثير في الاقتصاد الوطني .

في هذا «التحقيق الموحد» نستعرض بعض التجارب الفردية للشباب مع المنشآت الصغيرة التي تفرض ضرورة أن تكون لديهم طاقة مبدعة وخلاقة تحمي مشروعاتهم تلك من تقلبات السوق والأزمات المالية، كما نعرض بعض الإشكالات التي تحول دون تشكيل هيئة عليا للاقتصاد المعرفي، وهيئة أخرى لدعم مشروعات المنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى مشكلات البيروقراطية في تمويل بعض المؤسسات المتصلة بمشروعات المواطنين، وبعض ما قدمه بنك التسليف والادخار ضمن أحدث الإحصائيات للأموال والمشروعات التي قدمها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أعضاء في الشورى يرون ضرورة وضع طرق إجرائية ومؤسسية لحقوق المريض النفسي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد٦٣٩١
http://www.aleqt.com/2011/04/11/article_525244.html

الرياض - واس:
استكمل مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ ١٩ التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مناقشة مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية، الذي شرع في مناقشته في جلسته الماضية والمكون من ٣٠ مادة .
وأفاد الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي، الأمين العام لمجلس الشورى، في تصريح عقب الجلسة بأن مواد النظام تعالج في مجملها إجراءات الرعاية للمرضى النفسيين وتعزيز الخدمات الصحية النفسية والمساهمة في دعم متطلباتها على المستوى الوطني من خلال مجلس للمراقبة العامة ومجلس للمراقبة المحلية حدد مشروع النظام مكوناتهما واختصاصاتهما والتزاماتهما، إلى جانب مواد تعنى بالدخول الاختياري والإسعافي وجوانب الوقاية والرعاية والتأهيل .
وذكر، أن مشروع النظام سبق للمجلس مناقشته خلال جلستيه الـ ٧٥ بتاريخ18/2/1431 هـ، والـ ٧٧ بتاريخ ١٤٣١/٢/٢٤هـ، وقرر إعادة مشروع النظام للجنة الشؤون الصحية والبيئة لمزيد من الدراسة والعودة مرة أخرى للمجلس لطرحه لاستيفاء العديد من المتطلبات في بنية النظام ومواده .
واستعرض الأمين العام لمجلس الشورى الجهود التي قامت بها لجنة الشؤون الصحية والبيئة في سبيل إعداد مشروع النظام، حيث قامت اللجنة بالاطلاع على عدد من الأنظمة التي تتعلق بالموضوع منها النظام الصحي، ونظام مزاولة المهن الصحية، ونظام المؤسسات الصحية الخاصة، ونظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ونظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، واللائحة التنظيمية لدليل سياسات وإجراءات العمل الإدارية لمنسقي الصحة النفسية في محافظة الطائف، وإجراءات عمل اللجنة الوطنية الطبية النفسية الجنائية .
كما اطلعت اللجنة على عدد من الأنظمة ذات العلاقة في الدول العربية والصديقة .
وأشار إلى أن اللجنة قامت خلال اجتماعات متعددة باستضافة العديد من الخبراء والمختصين وذوي العلاقة بالصحة النفسية من مختلف الجهات الحكومية والخاصة والخيرية؛ لاستيفاء متطلبات وضع مواد مشروع النظام بالاستفادة من ذوي الاختصاص وما لديهم من رؤى ميدانية بشأن الموضوع .
وأوضح، أن الأعضاء أبدوا خلال المناقشات العديد من الملحوظات الجوهرية التي تناولت ضرورة وضع طرق إجرائية واضحة ومؤسسية لحقوق المريض النفسي التي تضمنها النظام باعتبارها جوهر النظام ولبه، وطالبوا بضرورة المزيد من تحديد التعريفات والمصطلحات؛ حتى لا يستغل النظام في غير محله .
وتساءل الأعضاء عن المرضى الذين تزيد حالاتهم المرضية، ثم تعود للاستقرار عن كيفية دخولهم للمنشآت الطبية أو عدم دخولهم، مؤكدين ضرورة أن يتضمن مشروع النظام تصنيفا لمثل هذه الحالات .
فيما طالب عدد من الأعضاء بضرورة أن تعاد صياغة بعض مواد النظام بشكل قانوني وتنظيمي؛ نظرا لما لاحظوه من إسهاب في تفاصيل كثيرة من الأجدر أن تبقى للائحة التنفيذية التي نصت إحدى مواد مشروع النظام على أن يصدرها وزير الصحة .
وقد وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجـــاه ما أبداه الأعـــضاء من ملحوظات واستفسارات بشأن مشروع النظام، وذلك في جلسة مقبلة - بإذن الله تعالى .

ويهدف النظام إلى تنظيم الرعاية الصحية والطبية اللازمة للمرضى النفسيين، وحماية حقوقهم وكرامتهم، وإيضاح كيفية معاملة المرضى النفسيين وعلاجهم في المنشآت العلاجية النفسية، وحماية أسرهم، وتعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية في المجتمع .

ومنح مشروع النظام للمريض النفسي حق تلقي العناية الواجبة والحصول على العلاج بحسب المعايير العالمية المتعارف عليها طبيا، واحترام حقوقه الفردية في محيط صحي وإنساني يصون كرامته ويفي باحتياجاته الطبية، ويمكنه من تأدية تكاليفه الشرعية، وإعلامه بالتشخيص وسير الخطة العلاجية قبل البدء بالعلاج، وعند الحاجة إلى إدخاله في منشأة صحية يعلم المريض أو وليه أسباب ذلك .

ويحق للمريض النفسي - وفق مشروع النظام - بعد التنسيق مع الطبيب المعالج أن يستعين بأحد الرقاة الشرعيين إذا رأى المريض أو ذووه ذلك، على أن تكون الرقية وفق ما جاء في الكتاب والسنة دون تجاوز ذلك بأي فعل .

وشدد النظام على سرية معلومات المريض وعدم البوح بها أو الإفصاح عنها، كما حدد شروطا للدخول الإلزامي للمنشأة الصحية ومدته وشروطا للدخول الإسعافي وإجراءاته.

الجزيرة

المنظمة العربية لحقوق الطفل تعيد طفلين لوالدتهما

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد١٤٠٧٤
http://www.al-jazirah.com/20110411/ec21.htm

بعد انفصال الزوجين عن بعضهما وقيام الزوج بإخفاء طفليه البالغ عمرهما - ٢ و ٣ سنوات - في مكان مجهول بهدف منع والدتهما من رؤيتهما ، وهذا الأمر الذي دعا الزوجة إلى اللجوء للمحاكم والمنظمة العربية لحقوق الطفل التي قامت بجهود حثيثة في هذا الإطار خاصة ان الزوج كان يماطل ولا يتجاوب نهائيا مع خطابات الاستدعاء الموجهة إليه من الجهات المعنية ومحاولاته المتواصلة في تعطيل مسار القضية ، وقد اتضح أن الزوج غير صالح للولاية على الأطفال ، وبعد تداول القضية في محكمة الدمام تم الحكم بتسليم الطفلين لوالدتهما نظرا لعدم صلاحية الأب على ولايته الأطفال، وتم تسليم الطفلين لوالدتهما بحضور الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الطفل الدكتورة مشاعل العتيبي والمحامي محمد بن هندي الدغيلبي.

في اجتماعها الثامن
اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام تعتمد برنامجها العلمي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622512.html

الرياض - ماجد البريكي

عقدت اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام اجتماعها الثامن بفرع جمعية إنسان بشمال الرياض برئاسة د. عبدالرحمن السويلم المشرف العام للمؤتمر وبحضور رئيس اللجان مدير عام جمعية إنسان صالح اليوسف وخلال الاجتماع استعرض رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر د. عبدالعزيز الدخيل البرنامج العلمي للمؤتمر الذي اعتمدته اللجنة العلمية وأوضح أن اللجنة استقبلت أكثر من ٥٠ ورقة عمل خضعت جميعها للتحكيم وتم قبول ٣٦ ورقة ستشارك في المؤتمر .

وأضاف الدخيل عن مشاركة ١٢ دولة عربية وغربية في البرنامج العلمي للمؤتمر مشيراً إلى ان هناك ثماني ورش عمل . وأبان رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر أن الجلسة الأولى والتي ستعقد في يوم الأربعاء ٢٧ ابريل ستتناول المحور الشرعي وسيدير الجلسة الأمين العام لجمعية إنسان أ د. حمود البدر وستتطرق المتحدثون في أوراق العمل إلى قضايا فقهية في رعاية الأيتام واستثمار مال اليتيم المشروعية والضوابط والمسئولية عناية الشريعة باليتيم وفضل كفالته ودور الأوقاف الخيرية في تمويل برامج رعاية الأيتام وآراء الشريعة المتعلقة برعاية الأيتام في ضوء المستجدات المعاصرة ودور النظم الوطنية في حماية ورعاية حقوق الأيتام وسيتحدث في تلك المحاور تباعا كل من ا.د احمد الدريويش و أ .د صالح السدلان وعبدالرحمن العصفور ود .فوز الصالح و د. محمد محمدو و د. عبدالقادر الخطيب و د. خالد النويصر .

فيما سيكون محور الجلسة الثانية برامج رعاية الأيتام وسيدير الجلسة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية د. عبدالله اليوسف وسيتناول المتحدثون باوراق العمل عن تصور تخطيطي لتمكين الجمعيات الخيرية من تحسين نوعية حياة الأطفال المحرومين أسرياً وبرنامج مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل برامج الرعاية الأسرية في جمعيات رعاية الأيتام في المملكة وإسهامات خدمة الجماعة في الحد من مشكلات الإقصاء الاجتماعي وفاعلية برنامج مهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية سمات المواطنة لدى الطلاب الأيتام بالمدارس الإعدادية وكيف يمكن الإسهام في تنمية الشخصية الايجابية لليتيم من خلال الفاعلية الايجابية من برنامج الاستضافة وتقدير الاحتياجات للخدمات الاجتماعية للأيتام كمهمة تخطيطية وسيتناولها تبعا كل من د. ياسر القصاص ود.أيوب المنصور و د. بدر الدين عبده. ود. حمدي عبدالعال ود .عادل عيد بينما ستتناول في الجلسة الثالثة محور برامج رعاية الأيتام وسيدير الجلسة عضو مجلس الشورى أ د. إبراهيم الجوير وسيتطرق المتحدثون في أوراق العمل إلى التوجيهات الحديثة كمدخل تشخيصي علاجي مقترح في الحد من المشكلات السلوكية التي تواجه العمل مع الأطفال الأيتام المعاقين وفاعلية برنامج إرشادي تكاملي في تخفيف العنف لدى عينة من الأطفال الجانحين الأيتام وتصور مقترح لبرنامج وتأهيل إعداد الأم البديلة في دور الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وفاعلية برنامج تدريبي للإسعاف الأولي للأطفال في إعداد المسعف الصغير و عوامل الشخصية الخمس الكبرى وعلاقتها بمفهوم الذات لدى الأيتام بمدينة الرياض وتفعيل الإرشاد التربوي والنفسي بالقرية النموذجية لرعاية الأيتام بالمدينة المنورة وملائمة التصميم الداخلي لدور الأيتام بيئيا ونفسيا واجتماعيا والمساندة الاجتماعية لتدعيم قيم المواطنة لدى الأطفال الأيتام .

وسيتناولها المتحدثون تباعاً كلا من د. وليد خليفة و د. أحمد حمزة و أ. هيا الحيد و د. هدى عبدالوهاب و د. سعد المشوح و د نيفين زهران و د ليلى القحطاني و أ.د محمد صادق وسيتخلل اليوم الاول عقد ٨ ورش عمل بمشاركة عدد من المهتمين برعاية الايتام أضافة لاستعراض عدد من تجارب جميعات ومؤسسات تعمل في مجال رعاية الايتام محليا وعربيا ويدرها مدير عام جمعية إنسان الأستاذ صالح اليوسف .

وخلال ثالث أيام المؤتمر سيتم عقد ثلاث جلسات علمية تشمل محور التحديات والصعوبات ويديرها الدكتور علي النملة وزير الشئون الاجتماعية سابقا فيما ستناقش الجلسة الخامسة محور الاعلام والايتام برئاسة رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية الاستاذ عبدالوهاب الفائز وتختتم جلسات المؤتمر بمحور تجارب محلية وأقليمة وعالمية ويديرها الدكتور ابراهيم العبيدي أستاذ علم الاجتماع ورئيس كرسي إنسان للبحث العلمي.

البحث عن عريس لمطلقة تعرّضت لعنف أسري بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥١٩
http://www.al-madina.com/node/298039

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

اضطرت لجنة الحماية الاجتماعية بمكة المكرمة إلى البحث عن عريس مناسب لفتاة مطلقة تعرضت لعنف أسري من قبل أسرتها لحمايتها من تكرار العنف . وكانت الفتاة لجأت إلى اللجنة بعد تعرضها للعنف الأسري من قبل أفراد أسرتها لعدة مرات متكررة مما حدا باللجنة إلى بحث حالتها الاجتماعية حيث تبيّن أنها مطلقة وتعيش مع أسرتها مما دعا اللجنة إلى التواصل مع لجنة إصلاح ذات البين التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة حيث عثر الشيخ عبدالكريم طاش عضو اللجنة على عريس مناسب وكفء ليكون زوجًا لهذه الفتاة وبالفعل تم عقد القران وتجري حاليا إجراءات الاستعداد لحفل الزفاف.

من جهة أخرى بلغت الحالات التي تلقتها اللجنة خلال شهر ربيع الآخر الماضي ١٩ حالة كانت اغلبها حالات عنف أسري من قبل الأزواج أو الآباء. ونجحت اللجنة في حلّ ٨٠% من هذه القضايا عبر الإصلاح الودّي بين الطرفين مع حفظ حقوقهم في عدم تعرضهم للعنف مرة أخرى فيما لا تزال قضية متعلقة بحقوق حضانة الأطفال لدى المحكمة العامة بمكة لإنهائها عبر الطرق الشرعية.

د. الشعيل: المستهلكون لا يتعاونون في الإبلاغ عن التجاوزات لفقدانهم الثقة في الجهات الرقابية

مطالب قانونية بإنشاء جهاز حكومي مستقل لحماية المستهلك

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢
http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622532.html

الرياض - فيصل العبدالكريم

طالب قانوني بالعمل على إصدار نظام لحماية المستهلك تحدد فيه هويات الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وإنشاء جهاز مستقل لحماية المستهلك ذي شخصية اعتبارية طبقا لأحكام قانون حماية المستهلك، وذلك للحد من حالات التلاعب في أسعار السلع ورفع أسعار دون مبررات تذكر .

وأكد الدكتور أحمد الشعيل استاذ القانون المساعد ومدير الادارة القانونية بكلية الملك خالد العسكرية أن ارتفاعات أسعار السلع التموينية ناتج عن فساد لدى البعض بتغليب مصلحته الخاصة على حساب إضرار الأخرين، مما يستدعي إيجاد أنظمة جديدة بآليات تفعيل تخدم المصلحة العامة وتضمن تطبيق الأنظمة والقرارات الرامية لحماية المستهلكين والأسواق من التلاعب، مضيفا:"لا يوجد معالجة رادعة وجادة من قبل الجهات المعنية في مواجهة المتلاعبين بما يتمشى مع رغبة خادم الحرمين الشريفين التي توجت بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد تحافظ على حقوق الدولة في حماية سياساتها الداعمة للتجارة وحماية حقوق أفراد المجتمع من المتلاعبين ."

وأشار الدكتور الشعيل لضرورة فرض قانون لحماية المستهلك تماشيا مع القرار الملكي الكريم بمكافحة الفساد، في ظل ارتفاع اسعار السلع الإستهلاكية بشكل متواصل خاصة بعد صدور الأوامر الملكية التي تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للمواطن، وزاد بقوله :"يجب أن يوضع قانون لحماية المستهك كما هو معمول به في كثير من دول العالم تحدد فيه الشخصيات الطبيعية والاعتبارية ومنها الشركات بجميع أشكالها والكيانات الاقتصادية والمالية على اختلاف طرق تأسيسها، ايضا يحمى فيه المستهلك الذي تقدم له المنتجات لأشباع حاجاته الشخصية والعائلية وبشكل رادع، ولا بد قبل ذلك من إنشاء جهاز لحماية المستهلك له شخصية اعتبارية طبقاً لأحكام قانون حمايه المستهلك ينفذ ويطبق هذا القانون الذي يكفل حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت يحظر على أي شخص ان يمارس نشاط تجاري من شأنه الاخلال بحقوق المستهلك الاساسيه في معرفته بحمايه ومصالحه المشروع ."

وتطرق الشعيل لأسباب تجاوز الأمر حد المعقول والمخالف للنهج الحكومي والذي يؤكد على رفاهية المواطن وحمايته من الاستغلال، مبينا ازدواجية دور وزارة التجارة في هذا الأمر من أهم المعوقات في مواجهة هذا الأمر،فهي تقوم بدور داعم للتجار، وفي نفس الوقت تقوم بدور حماية المواطن المستهلك وهذا فيه تعارض ما بين مصالح القطاع الخاص ومصالح المواطن على حد تعبيره، بالاضافة لضعف إجراءات وأدوات تنفيذ الدور الرقابي لوزارة التجارة في إيقاف أو الحد من التلاعب بالأسعار، و ضعف العقوبات المقررة المطبقة على من يتلاعب برفع الاسعار فهذه العقوبات ليست رادعة كما يجب أو حاسمة أو حتى مؤثرة ماليا واجتماعيا على من يقوم بها .

وأضاف الشعيل:" كذلك لا ننسى الدول الملقى على عاتق المستهلكين أنفسهم، والذين في الغالب لا يتعاونون مع الوزارة في التواصل في الكشف عن المتلاعبين بالاسعار ويرجع الأمر إلى ضعف ثقة المستهلكين في تلك الجهة ودورها الرقابي وان دورها فقط انحصر في الوعود بالعمل وبإتخاذ إجراءات دون تنفيذ". وبالاشارة لاختصاصات وزارة التجارة الواردة في نظام الوزارة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٦ وتاريخ ١٣٧٤/٤/٦ه والتي نصت على تنظيم وسائل تنمية التجارة بما يحقق التوازن بين مصلحة القطاع التجاري الخاص وما بين حماية المواطن المستهلك وذلك من خلال الاشراف على تنظيم حاله الاسواق الداخلية حتى لا يقع الاستغلال، وقيام الوزارة بدورها في ضغط الاسعار عندما تدعوا الى ذلك

الحاجة ودورها في مراقبة تطورات اسعار السلع بصفة عامة، قال الدكتور الشعيل:"حين نطلع على الانظمة و اللوائح التي تعنى بهذا الشأن نجدها في واقعها جيدة، ولكن الأمر في حقيقتة يعود إلى جانب التطبيق والتحديث، فمن ناحية التحديث في الأنظمة والعقوبات المقررة بحيث تتماشى مع حجم التلاعب والضرر الواقع على الفرد والدولة، ومن ناحية التطبيق نجد أن هناك ضعفا كبيرا بالاضافة إلى الضعف من دور تلك الجهات المعنية بالرقابة، ومنها على سبيل المثال الادارات المعنية بحماية المستهلك فهي لا تزال جمعيات تعاني من ضعف في الكواد المالية والبشرية المشغلة لها ."

وأكد الشعيل أن إنشاء جهاز رقابي جديد لحماية المستهلك يكون ذا فاعلية بتحديد اختصاصاته والتي ستعيد ثقة المستهلك فيه كجهاز مستقل بعد ان فقدها في الجهات الرقابية ومن هذه الاختصاصات حق مباشرة الدعاوى التي تتعلق بمصالح المستهلكين او التدخل فيها، التعاون من الجهات الحكومية المختصة في بحث المشاكل المتعلقه بحقوق المستهلك وتقديم الدراسات والمقترحات لعلاجها، الوقوف مع المستهلكين الذين وقع عليهم ضرر في تقديم الشكوى للجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوقهم ومصالحهم، المساهمة في نشر ثقافة المستهلك وتوعية لمواطن بحقوقه وإنشاء قواعد للبيانات اللازمة لأداء اختصاصاتها.

موظفو شركة خاصة يتجمعون أمام "عمل جازان" لتحسين أوضاعهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49364&CategoryID=5

جازان :خالد جعوني 2011-04-10 11:55 PM

تجمع أكثر من ٣٠ شاباً يعملون في إحدى الشركات العالمية في مجال صناعة المعادن، أمام مكتب العمل بجازان، مطالبين بعقود توظيف رسمية وتأمين صحي وتأمين التقاعد، وعدم تأخير رواتبهم.

وقال الموظفون معلا سالم سليمان، وسالم حمود الحويطي، وإبراهيم سداح الغامدي لـ"الوطن" إن عددهم يفوق ١٠٠ موظف وإن الذين تمكنوا من الحضور حوالي ٣٠ موظفاً، وإنهم جميعاً يشكون من تأخير صرف رواتبهم الشهرية التي يتسلمونها وفقاً للأشهر الميلادية، مطالبين بعقود رسمية تبين حقوقهم لدى الشركة، إضافة لإدراجهم في التأمينات الصحية والاجتماعية .

من جهته، أكد مدير فرع مكتب العمل بجازان علي بن أحمد الحربي أنه تم التحاور مع الشباب الذين وقفوا أمام المكتب، كما جرى التواصل مع الشركة، حيث أوفدت أحد موظفيها دون أن تمنحه صلاحية التفاوض مع مكتب العمل. وعلى الفور تم أخذ تعهد من الشركة بحضور مسؤول مفوض أو وكيل شرعي لديه صلاحية البت في الدعوى المقدمة إلى المكتب من قبل الموظفين، وحدد السبت المقبل للنظر في القضية بحضور مسؤول الشركة .

وأضاف الحربي أنه ستتم إحالة القضية إلى الهيئة الابتدائية لفض المنازعات العمالية بعد استيفاء الشروط، داعياً الشباب إلى التريث وعدم الاستعجال في التذمر من العمل في شركات القطاع الخاص والاستفادة من هذه الشركات سيما وأنها ذات خبرة وسمعة عالمية وأخذ الخبرة اللازمة منها، حيث إنها تعمل على تأهيل موظفيها لتولي مناصب قيادية في المستقبل.

بسبب سجنه ١٠ أيام دون حكم شرعي أو سند نظامي
إدارية عسير تغرِّم محافظة سراة عبيدة ٥ آلاف ريال لصالح مواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411227.htm

فيصل الأحمري - أبها

أصدرت المحكمة الإدارية في منطقة عسير حكما بتعويض المواطن سعيد علي آل طالع القحطاني بخمسة آلاف ريال، وذلك مقابل توقيفه عشرة أيام دون حكم شرعي أو سند نظامي.

يأتي هذا الحكم من خلال وقائع الدعوى التي حصلت «عكاظ» على نسخة منها، والتي أقامها المواطن سعيد علي القحطاني ضد محافظة سراة عبيدة، واتهم فيها المحافظ بحبسه دون أي مبرر أو صلاحية نظامية، وأخرج لجنة من خصومه فتحت شوارع حول منزله أثناء توقيفه، وطالب في شكواه التعويض مع تقديم اعتذار.

وانفردت «عكاظ» بنشر تفاصيل القضية في عددها الصادر بتاريخ ١٤٣٠/١/١هـ، وأوضح القحطاني صاحب الدعوى أن ديوان المظالم نظر في القضية من جميع أبعادها، وطلب منه إثبات سجنه والمدة التي قضاها في السجن، وخاطب الديوان سابقا إمارة منطقة عسير لتكليف المحافظ أو من ينيبه للحضور والترافع في القضية، وحضر ممثل إمارة المنطقة الجلسات وقدم لائحة تضمنت تقديم الإجابة على الدعوى، وشملت هذه اللائحة ١٨ فقرة، كما شملت اللائحة على أن هناك مجموعة من المواطنين تقدموا لرئيس مركز سبت بني بشر بشكوى ضد المدعي أنه أغلق شوارع، وكانت هذه الدعوى بتاريخ ١٤٢٩/٤/٧هـ، وحضر المذكور بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٤هـ وقرر عدم صحة الشكوى، وأنه لم يغلق الشوارع، وتمت مخاطبة البلدية للتأكد من صحة الشكوى ووقف مراقب البلدية على الموقع وقدم تقريرا بتاريخ ١٤٢٩/٥/٩هـ متضمنا وجود شوارع مغلقة بعقوم ترابية، والمذكور هو من أغلقها، وتم تكليفه بفتح الشوارع إلا أنه قرر عدم استعداده لذلك، وهذا اعتراف من المذكور بإغلاقها، مناقضا بذلك لما جاء في دعواه، وأشار إلى أن لديه معاملة منظورة شرعا، وأعد بحقه محضر رفض، وتمت مخاطبة المحكمة في السراة، وبين قاضي المحكمة أن المعاملة التي أشار إليها المذكور تخص إحداثات في موقع منزل لمواطن آخر، وعدم ارتباط المذكور بهذه الدعوى، فيما طالبت البلدية لجنة التعديات بفتح الشوارع، ووقفت اللجنة على الموقع وأعدت تقريرا أفادت فيه أن بعض الشوارع مسفلتة وبعضها ممهد للسفلتة، وأعدت رسما كروكيا للموقع، وأبلغت الشرطة لإحضار المذكور وتكليفه بفتح الشوارع، وإن رفض يطبق بحقه أمر الإمارة رقم ٢١٣ في ١٤٠١/٥/١١هـ المؤكد عليه بأمر أمير المنطقة التعميمي رقم ١٤٥ في ١٤٢٥/١/١٣هـ المتضمن إيقاف من يغلق الشوارع، وحضر المذكور، وقرر عدم استعداده لفتح الشوارع ولن يفتحها نهائيا، ثم صدرت المعاملة لإدارة السجون وهي جهة عمله التي أوقف لديها بتاريخ ١٤٢٩/٧/٢٧هـ، ولم يؤخذ عليه الإقرار إلا بتاريخ ١٤٢٩/٨/٢هـ، أي أن التأخير لم يكن من المحافظة وإنما من إدارة السجون، وبعد استنفاد كل الطرق لإقناع المذكور بفتح الشوارع كلفت لجنة التعديات بفتح الشوارع وتقديم تقرير بذلك، وأبلغت الشرطة بتاريخ ١٤٢٩/٨/٥هـ بإطلاق المذكور بالكفالة الضامنة بعدم التعدي على الشوارع، وأن عليه تحرير دعواه ليمكن النظر في إحالتها شرعا، وبقيت المعاملة لدى مرجعه من يوم ١٤٢٩/٨/٥هـ ولم يؤخذ عليه التعهد إلا بتاريخ ١٤٢٩/٨/٩هـ.

وبعد الترافع عدة جلسات لمدة عامين أوضحت المحكمة الإدارية من خلال حكمها الصادر، أن المدعي يهدف من دعواه الحكم له بإلزام المدعى عليه بتعويضه عن فترة إيقافه، وقبلت الدعوى شكلا وموضوعا، وبعد دراسة القضية لم تجد الدائرة أية إشارة إلى أن المدعي هو من أغلق الشوارع، وحيث إنه أوقف المدعي دون أية دراسة لموضوع الشكوى والتحقق من المتسبب، يعني ذلك مخالفة للأنظمة بتقييد حريته لمدة عشرة أيام، إذ أن المادة الثالثة من نظام الإجراءات

الجزائية تنص على أنه لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا على أمر محظور ومعاقب عليه شرعا أو نظاما، وبعد ثبوت إدانته على حكم نهائي بعد محاكمة تجري وفقا للوجه الشرعي، وبناء عليه فإنه يترتب على الجهة مسؤولية تعويض المدعي عن فترة الإيقاف.

وبعد دراسة ما قدمه المدعي ثبت أنه يستحق التعويض مما أصابه من ضرر بمبلغ خمسة آلاف ريال، وذلك بواقع ٥٠٠ ريال عن كل يوم، وهو ما تحكم به الدائرة للمدعي، ولهذه الأسباب وبعد التأمل حكمت الدائرة بإلزام محافظة سراة عبيدة بتعويض المدعي سعيد علي القحطاني مبلغ خمسة آلاف ريال، واستلم المدعي قرار الحكم بعد أن استمرت دعواه أكثر من عامين.

جهات حكومية مصرّة على غلق قنوات الاتصال... والداخلية والعدل سبّاقتان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254367

جدة - فهد الزهراني

على رغم مرور ٥ أعوام تقريباً على صدور الأمر الملكي (صدر عام ١٤٢٦هـ) الذي يوجه الجهات الحكومية إلى التجاوب مع الإعلام واستفساراته بكل شفافية، إلا أن جهات حكومية لا تزال «غير متجاوبة»، بل إن بعضها لم تعين حتى الآن «متحدثاً» أو «ناطقاً» أو «رسمياً باسمها! وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز دعا أثناء لقائه رؤساء تحرير الصحف المحلية في وقت سابق جميع الأجهزة الحكومية إلى الانفتاح على الإعلام، وطالبها بالرد على كل ما يطرح فيه من المسؤولين، وتزويد الصحافة بالمعلومات الصحيحة، مشيراً إلى أنه لا بد من قنوات» مفتوحة» مع الإعلام، وأن على الصحافيين في المقابل التحلي بالأمانة مع المسؤول والقارئ، معرباً عن أمله بأن تحتل الصحافة السعودية المكانة اللائقة، وأن تنقل الحقائق إلى الناس بكل أمانة .

بدوره، دعا وكيل وزارة الثقافة والإعلام لشؤون التلفزيون المتحدث الرسمي عبدالرحمن الهزاع جميع الأجهزة الحكومية إلى المبادرة بتعيين متحدثين رسميين باسمها والتواصل مع جميع وسائل الإعلام المختلفة بما فيها وسائل الإعلام الخارجية .

وتعتبر وزارتا الداخلية والعدل رائدتي التطوير الإعلامي داخل القطاعين، من خلال ريادة الأولى في تعيين متحدث رسمي، أما وزارة العدل فكانت نيتها واضحة باتجاه التعاون مع الإعلام، من خلال الملتقى الذي عقد أخيراً بعنوان: «ملتقى القضاء والإعلام.»

وشدد المتحدثون في جلسات الملتقى على ضرورة تفعيل توجيه خادم الحرمين الشريفين الجهات الحكومية بضرورة التعاون مع وسائل الإعلام، والرد على استفساراتها وتصحيح الأخطاء إن نشرت وتوضيحها.

وانتقد المشاركون أسلوب تعامل بعض الجهات المعنية مع الصحافيين، ومحاولة تضليلهم أو منعهم من الحصول على ما يبحثون عنه من معلومات.

آل الشيخ: التعليم يحارب الإرهاب ... والمرأة السعودية ليست مهضومة الحق!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254386

الرياض – أحمد أبو شارب

على رغم المشاغل والمسؤوليات المحيطة بالمفتي العام للمملكة، رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، إلا أن ذلك لم يمنعه بفتح قلبه لطلبة «مدارس ابن خلدون» الذي قصدوا بيته في أحد أنشطتهم اللاصفية، الهادفة إلى توطيد علاقتهم بالعلماء والمربين .

وفي اللقاء الذي دار فيه حوار بين الأب وأبنائه، استثمر الحضور وجودهم مع المفتي لسؤاله عن قضايا عدة، يتوقعون أن يكون لدى شيخهم الجليل الإجابة الشافية فيها. وفي إجابة تلك الأسئلة، بين آل الشيخ أن التعليم في السعودية بدلاً من أن يكون داعماً للإرهاب فإنه من أكثر الوسائل التي حورب بها التطرف في المملكة .

وفي شأن الجدل حول حقوق المرأة السعودية، كان الطلاب صريحين في سؤالهم للمفتي عما يتردد نحو هذه المسألة، فكان رده صريحاً بأن المرأة السعودية تتمتع بكامل حقها في بلادها، وما يقال غير ذلك من الدعاوى باطل. في ما يأتي نص الحوار الذي دار بين المفتي وطلابه:

<بداية نشكر دعمكم لنا، من خلال موافقتكم على هذا اللقاء، ثم إننا نعلم أنكم بدأتم حياتكم العلمية مدرساً بمعهد إمام الدعوة، ثم بكلية الشريعة، حتى انتقلت للإفتاء... وقبل هذه الرحلة العملية كانت هناك رحلة تعليمية؛ فمن هم أشهر العلماء الذين تتلمذت على أيديهم، وكانوا لك سنداً في طلب العلم؟

-تلقيت العلم الشرعي بالمعهد والكلية على يد مشايخ عدة، قرأنا على الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، وهما من أهم مَن تتلمذنا على أيديهم.

<يقال: إن منصبي الإفتاء والقضاء من أكثر المناصب التي كان يتهرب منها كثير من العلماء لما تحمله من أمانة كبيرة. فما تعليق فضيلتكم؟

-لا شك أن منصب القضاء أو الإفتاء يتورع عنه العلماء، لا تركاً له، وإنما خشية من تبعاته، وهم للورع يحب كل منهم أن يكفي نفسه المؤونة؛ فإذا اضطروا إليه قبلوه، فالقضاء والإفتاء منصبان شريفان، وعملان صالحان، وما ذكر من توقفهم أو عدم الاستجابة في أول الأمر فهو من باب الورع والخوف من الله، وخشية ألا يقام الواجب، ولكن على المسلم إذا ابتلي بهذا العمل أن يقوم به قدر استطاعته.

<كيف تتقبلون اختلاف الفتوى بينكم وبين علماء العصر؟

-العلماء كلهم في الفتوى - ولله الحمد - هدفهم الإفتاء بما دل عليه الكتاب والسنة، وإذا اختلفت المفاهيم بين العلماء الاختلاف السائد فهذا أمر ممكن، أما إذا كان الاختلاف مضاداً لا يُقبل. ولكن الاختلاف في مفهوم أدلة أو بحسب مفاهيم الناس فأمر لا يعذر أحد فيه.

<هل يمكن للمفتي أن يتراجع عن فتواه لظرف ما؟! وهل حدث ذلك معكم في وقت من الأوقات؟!

-يمكن أن يتراجع المفتي إذا تبين خطأ فتواه، أو اكتشف أن الحيثية التي عرضت عليه خلاف الصواب وخلاف الواقع، فالرجوع للحق فضيلة.

وهذا يحدث أحياناً في فتاوى الطلاق عندما يتبين أن ما قيل أو كتب خلاف الواقع.

<كيف تقيّمون كثرة البرامج الدينية في الفضائيات، وكثرة برامج الفتوى وتضاربها؟ وبماذا تنصحنا في ظل هذا التراكم الإعلامي الفضائي الديني؟

-قد يكون هناك اختلاف بين المفتين في القنوات الفضائية، فبعضهم صاحب علم وفهم وخوف من الله، لا يتكلم إلا بعلم، ومثل هذا لا غبار عليه. وهناك مَن يفتي بجهل وقلة علم، فهذا ينبغي أن يتوقف. ولا شك أن كثرة الفتاوى وتعدد المفتين في القنوات يسبب الاضطراب وعدم الانتظام، وننصح بأخذ الفتوى من الثقات المأمونين الذين يتقون الله ولا يتكلمون إلا بعلم.

<ماذا تقدم المملكة بوصفها مركز الإشعاع الإسلامي في مجال التعليم الديني لأبناء العالم الإسلامي؟

-تقدم المملكة لأبناء العالم الإسلامي أعظم هدية، وهي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومعظم طلابها من أبناء العالم الإسلامي فلا تقبل من السعوديين إلا نسبة ٥ في المئة. وكذلك هناك منح في الجامعات المختلفة مثل جامعة أم القرى، وجامعة الإمام سعود، وكلها لخدمة أبناء العالم الإسلامي ولله الحمد، وجزى الله القائمين عليها خيراً.

<كيف تردون على من يربط بين برامج التعليم في المملكة والإرهاب؟!

-التعليم بالمملكة ضد الإرهاب، ولم يكن يوماً يؤيد الإرهاب، لأن التعليم بالمملكة مبني على الكتاب والسنة، والإرهاب كما نعلم أمر خارج عن المنهج الإسلامي.

<ما النداء الذي يوجهه سماحة المفتي إلى الأمة الإسلامية؟

-أوصي الجميع بالالتزام بتقوى الله، والاتحاد والعمل على اجتماع الكلمة، والتعاون المستمر، واتباع قوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا.(

<تقوم المملكة بجهود عظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين في شتى بقاع الأرض ...هل لها من جهود في مجال التربية والتعليم؟

-تقدم المملكة الخير الكثير في خدمة الإسلام والمسلمين، فلها مراكز تابعة لرابطة العالم الإسلامي، وهناك أكاديمية الملك فهد بألمانيا، ومعاهد بأميركا واليابان، وكلية الشريعة بجيبوتي، والكثير غيرها. وكلها - ولله الحمد - تقدم خدمات للمسلمين في شتى بقاع العالم.

<بماذا تنصح شباب الأمة في سبيل تكوين ثقافة دينية صحيحة تبعده عن الانحراف أو التطرف؟!

-أنصحهم بتقوى الله والنظر في أدلة الكتاب والسنة، ومؤلفات علماء الأمة الموثوق فيهم، الذين يؤصلون الخير، وينأون بمساعي الشر.

<كيف تفسر عودة الكثير من الشباب المتطرف إلى جادة الطريق؟ وهل ترون أن المناصحة قدمت ثمارها المرجوة في محاربة الإرهاب؟

-لا شك أن النصيحة أدت ثمارها المرجوة، فالكثير من الشباب المتطرف اطلع إلى أشياء وعلم أنه لُبِّس وخُدع بأقوال باطلة، وأن ما قيل له خطأ، ولما خرجوا والتقوا بالعلماء ثبت لهم أن دعاة الإرهاب دعاة تضليل وكذب وباطل، وأنهم على غير أساس بارتباطهم بأعداء الإسلام. فالمسلم الذي انتبه لأخطائهم وتبصر بواقعهم رجع إلى جادة الطريق.

<كيف تقيمون واقع الفتاة السعودية أو المرأة بوجه عام؟ وما قولكم في الادعاء بأنها مهضومة الحقوق؟!

-المرأة السعودية محترمة ومقدرة، حقوقها محفوظة، لا ظلم ولا عدوان عليها، فهي الآن في المستوى المناسب سواء في دراستها أم عملها أم إدارة منزلها، فهي محترمة ومقدرة بكل معاني الكلمة، ومَن يدعي من الكُتَّاب أنها مظلومة أو مهضومة الحقوق فدعوته باطلة، فالمرأة لم تأخذ حقها كاملاً مثلما أخذته في ظل الإسلام.

<لو كان لديك وسام فخر لمن تهديه؟ ولماذا؟

-أهديه إلى خادم الحرمين الشريفين – وفقه الله وشفاه وعافاه – وولي العهد والنائب الثاني، فهؤلاء أخص الناس بالتقدير والإكرام، لخدمتهم للأمة وقيامهم بالواجب.

<متى وأين كانت أول خطبة ألقيتها؟ وهل تذكر قصتها؟

-في يوم الجمعة الموافق السادس من ذي الحجة عام ١٣٨٩ هـ بمسجد الشيخ محمد بن إبراهيم، اذ كلفني مَن يخطب أن أنوب عنه، وكان موضوع الخطبة يتحدث عن أحكام الأضاحي وفضائل عشر ذي الحجة.

<هل من نصيحة للشباب عامة، وللطلاب بخاصة؟

-أنصح الشباب بتقوى الله، واتباع الطريق المستقيم، والبعد عن أرباب السوء والفساد. وأوصي الطلاب بتقوى الله والاجتماع والتآلف والمحبة بينكم بما يسعد هذه المدرسة وأسأل الله لكم التوفيق.

كما أسأل الله التوفيق للطلاب، وأدعوهم إلى أن يحرصوا على الجد والاجتهاد ومتابعة الدروس، والحرص على ما ينفعهم.

برأت قاضياً وغلظت الحكم بحق رجل أعمال وخففت على كاتبي عدل

الاستئناف تنقض أحكام المتهمين في تزوير صك ثول

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411237.htm

عدنان الشبراوي - جدة

نقضت محكمة الاستئناف الإداري، الأحكام الصادرة في ملف تزوير صك ثول وإفراغه بـ ٦٠٠ مليون ريال، وأبدت المحكمة عدة ملاحظات على صك الحكم عقب صدور أحكام ابتدائية قضت بإدانة ستة متهمين في قضية تزوير صك أرض في ثول بينهم مساعد لرئيس كتابة عدل، كاتب عدل ورجل أعمال، صدرت بحقهم أحكام أولية بالسجن ٢٥ عاما في تهم الرشوة، التزوير، سوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة العامة، وبرأت المحكمة بقية المتهمين وأبرزهم قاض واثنان من كتاب العدل.

وأكدت لـ«عكاظ» مصادر قضائية مطلعة، أن محكمة الاستئناف حددت بعد غد موعدا للنظر في ملاحظاتها، على أن تنعقد جلسة قضائية لذلك.

وقالت المصادر «إن محكمة الاستئناف طالبت من قضاة الدائرة الجزئية الثالثة في ديوان المظالم في الرياض بإعادة النظر في براءة قاض ومدير إدارة محكمة في إحدى المناطق، وتشديد وتغليظ العقوبة بحق رجل أعمال حكم بالسجن أربع سنوات، وتخفيف العقوبة بحق اثنين من كتاب العدل أحدهما مساعد لرئيس كتابة عدل حكم عليه بالسجن خمس سنوات، والآخر كاتب عدل حكم عليه بالسجن أربع سنوات لإدانتهما بالرشوة والتزوير وسوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة».

وبينت المصادر أن محكمة الاستئناف أبقت على بقية الأحكام سواء المحكومين بالإدانة أو المحكوم لهم بالبراءة.

وكانت الأحكام قد صدرت بالسجن خمس سنوات على كاتب عدل شغل منصب نائب مدير كتابة عدل جدة لإدانته بالرشوة والتزوير وسوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة العامة، السجن أربع سنوات على رجل أعمال بتهمة الرشوة والتزوير، السجن أربع سنوات على كاتب عدل لإدانته بالرشوة وسوء استخدام السلطة والتكسب من الوظيفة العامة مع مصادرة مبالغ الرشوة من أموال وأراض، السجن ثلاث سنوات على كل من (صاحب الأرض، موظف في كتابة العدل ووكيل شرعي لعب دور الوسيط، الحكم ببراءة بقية المتهمين من التهم المنسوبة إليهم بينهم قاض وكاتبي عدل.

وأوضحت المصادر أن المدعي العام متمسك بما سبق أن طالب به بمعاقبة جميع المتهمين واعتراضه على الأحكام المخففة على ستة ممن أدانتهم المحكمة، وكذا الاعتراض على ثمانية أحكام صدرت ببراءة البقية، مستدلا بـ ٣٢ دليل تهمة وقرينة بحق المتهمين الأربعة عشر من ضمنها أقوالهم المصدقة شرعا، إضافة إلى إفادات رسمية من وزارة العدل والمحكمة العامة، وثبوت أن الأرض محل الدعوى هي أرض حكومية، ولا يوجد لها صك تملك، والمدة الزمنية الوجيزة التي تضاعفت فيها قيمة الأرض ابتداء من ستة ملايين وصولا إلى ٦٠٠ مليون ريال في مدة شهرين، واعترافات بعض المتهمين والشهود على الوقائع، واعترافات عدد من المتهمين المصدقة شرعا جملة وتفصيلا.

وذكرت المصادر، أن التهم التي وجهت للمتهمين (تحتفظ «عكاظ» بأسمائهم) تتلخص في المشاركة والتنسيق لإفراغهم صكا وهميا لأرض تقع في ثول شمال محافظة جدة، تصل مساحتها إلى ٢,٥٨ مليون م٢، وزعت بين عدد من الأشخاص بالتساوي، وبثمن ٦٠٠ مليون ريال قبضت خارج المجلس الشرعي، من أجل الحصول على تعويض من الدولة بقيمة تصل إلى مليار و٢٠٠ مليون ريال، بعد نزع ملكية الأرض لصالح أحد المشاريع الحيوية، وصدق على عملية البيع في شهر شوال ١٤٢٨هـ لاعتماده.

وأكدت المصادر، أن التحقيق مع كتاب العدل الأربعة الذين ضبطوا من قبل المباحث الإدارية قبل نحو ثلاثة أعوام في قضايا تزوير صكوك وإفراغها بطرق غير نظامية، قاد إلى ضبط بقية المشاركين في القضية، ونقلوا من سجن جدة إلى سجن الرياض لمحاكمتهم.
وكان المتهمون قد أفرغوا صكا لأرض في ثول شمال جدة تفرعت منه لاحقا خمسة صكوك تم التلاعب فيها بالتزوير، تفرعت من الصك الأساسي، وحملت أرقاما مختلفة.

نقل محكمتي الدمام وسكاكا لمبنيين جديدين الشهر المقبل

١٠٥٣ قضية إدارية وتأديبية في محكمة مكة الشهر الماضي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110411/Con20110411411240.htm

عبدالله الداني ـ جدة

تلقت المحكمة الإدارية في مكة المكرمة ١٠٥٣ قضية إدارية وتأديبية خلال شهر من افتتاحها. وتتكون المحكمة من ست دوائر قضائية إحداها تأديبية والبقية إدارية ويعمل بها رئيس، ١١ قاضيا ويعاونهم ٥٣ موظفا.
وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام في ديوان المظالم الدكتور أحمد الصقيه، أن المحكمة بدأت في إجراءات تطبيق المحكمة الإلكترونية، لتكون أول محكمة في المملكة تطبق نظام المحكمة الإلكترونية؛ ابتداء من تسجيل القضية وانتهاء بصدور الحكم وتسليمه للأطراف. وبين الصقيه أن ما يميز المحكمة الإلكترونية، قيد الدعوى إلكترونيا عن طريق البوابة الإلكترونية وتسجيلها وإحالتها وتوزيعها إلكترونيا على المحاكم؛ وفقا لجدول زمني محدد مسبقا من قبل الدوائر ومنح مقدم الدعوى موعد أول جلسة مباشرة عند قيد القضية، إضافة إلى عرض ملف القضية على قضاة المحكمة آليا عن طريق البوابة دون الرجوع للملف الورقي وكذلك أرشفة نسخ إلكترونية من ملفات القضية والأوراق المتعلقة بها وتسهيل عملية استعادتها واستعراضها وإدارة الجلسات القضائية لكل دائرة على حدة وتنظيم مواعيدها.
وقال المشرف على الإعلام إن المحكمة الإلكترونية توفر بيانات إحصائية عن سير العمل بديوان المظالم القضايا بشكل فوري. وأفاد بأنه سيتم انتقال محكمتي الدمام وسكاكا في الرابع من الشهر المقبل لمبناها الجديد، مشيرا إلى أن محاكم عرعر ونجران وجازان باشرت أعمالها وبدأت في استقبال الدعوى.

المعلمات البديلات يلتحقن بموظفات محو الأمية في المطالبة بـ التثبيت

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254201

الدمام – محمد الداوود

جددت «معلمات العقود» العامـــلات بنظـام الساعة، مطالباتهن بضرورة «تنفيذ الأوامر الملكية السامية»، التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، القاضية بـ «توظيف جميع موظفي البنود في الأجهزة الحكومية». واتهمن جهات رسمية بـ «تعطيل» هذه القرارات، أو تطبيقها «بصورة مغايرة عن الأوامر الملكية .«وكان خادم الحرمين الشريفين أصدر أمراً، بتثبيت «جميـــع المواطنين والمواطنات المعيّنين على البنود كافة، ويتقاضون رواتبهم من موازنة الدولة، ومن يعملون في الدولة ويتقاضون رواتبهم من خارج الموازنة العامة.

وأرســلت معلمات خطابين، أحدهما إلى وزير التربية والتعليم، والآخر لوزير الخدمة المدنية (حصلت الحياة على نسخة منهما)، جددن فيهما مطالبهن، بـ «الترسيم»، منتقدات «تهميش المعلمات البديلات، التي لا يحق لهن الغياب، أو الحصول على حقوقهن المادية خلال الإجازات الرسمية، أسوة في الرسميات.«

وقالت المعلمات في خطابهن: «ما زلنا نحن الموظفات بعقود على نظام العمل بالساعة، وما زلنا على رأس العمل حالياً في شتى مدارس الوطن»، موضحات أن غالبيتهن «خريجات منذ سنوات طويلة، إذ تجاوز بعضنا ١٠ سنوات. وكنا نأمل في السنوات السابقة في الحصول على وظيفة حكومية رسمية، أسوة في بقية الخريجات اللاتي وافقهن الحظ، والتحقن بسلك التعليم منذ تخرجهن». وأشرن إلى ان بعضهن «التحقن بمدارس أهلية، لاكتساب الخبرات، على رغم الراتب القليل، والجهد الذي لا يقاس في ما تبذله المعلمات في وظائف حكومية .كما كابدنا متاعب عدة، حتى وصلت بنا الحال إلى الالتحاق بالمدارس الحكومية على البند.«

واستعرضت المعلمات معاناتهن «النفسية والمعنوية»، موضحات أن هذا البند «لا يوفر أي أمان واستقرار للملتحقين به، فنحن لا نحصل على رواتب في الإجازات، أو الحق في المطالبة بإجازة، حتى المرضية، وكأننا لسنا بشر نمرض ونُبتلى بظروف»، لافتات إلى بند في العقد ينص على أن «المعلمة الأساسية لو قطعت إجازتها، يتم إنهاء عقد البديلة». وأشرن إلى ان وظيفة العقود «لا يتوافر فيها استقرار نفسي أو معنوي»، مستشهدات بأن «المعلمة تلتحق بكل فصل دراسي بمدرسة جديدة، وتدرس فئة عمرية جديدة، ومواد جديدة.«

وتحدثت المعلمة إيمان عبدالله، بلسان جميع معلمات هذه البنود، «كنا نحلم بوظائف رسمية، تحمينا من المتغيرات والظروف المتقلبة. وجاء الأمر السامي لخادم الحرمين الشريفين، بترسيم كل المعينين على البنود والعقود»، ما أعاد إلى نفوسنا الأمل من جديد، وعشنا الفرحة، ونقشنا آيات الشكر بداخلنا للملك والوطن. وأصبحت السعادة ثوبنا الذي نرتديه، وتلقينا التهاني من أهلنا ومحبينا، وعشنا أياماً كأنها حلم جميل، ثم ما برحنا أن استيقظنا على خبر استبعاد البديلات، الذي نزل علينا كالكارثة، بأشد الألم. فمن الصعب أن تمتلك الناس مفاتيح أبواب السعادة، وعندما يُراد فتح تلك الأبواب، يجدون أن تلك المفاتيح سُلبت منهم.«

وقالت زميلتها أماني الغامدي: «كلنا نعتصر الألم، وذرفنا دموعنا بعد ان علمنا باستثنائنا»، مضيفة «لم نخرج للوقوف على أبواب المسؤولين للمطالبة بحقوق طالما حلمنا بها. ونحن نطالب وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية، بترسيمنا، أسوة في بقية الموظفات من البنود الأخرى. فغالبيتنا على وظائف لا يوجد مَن يشغرها غير البديلات. ونحمل شهادات جامعية، ودورات تعليمية وتربوية ونستحق بعد صبرنا لهذه السنوات، الترسيم والاستقرار الوظيفي، لإكمال مهمتنا في خدمة الوطن.«

وتأتي هذه المطالبات بعد تجمعات لمعلمات محو الأمية، أمام مبنى وزارة التربية والتعليم، للمطالبة بتثبيتهن على وظائف تعليمية، أسوة في زميلاتهن على العقود والبنود. فيما تجمعت معلمات بديلات أمام الوزارة، مطالبات بالتثبيت أيضاً. فيما أكد المدير العام للشؤون المالية والإدارية في الوزارة صالح الحميدي، في تصريحات صحافية سابقة، على أن وزارته «تسعى جاهدة إلى المطالبة بتثبيت المعلمات البديلات»، مشيراً إلى أنه تم الرفع بهذا الشأن، و»ينتظر قرار من الجهة التشريعية». وأضاف أنه سيتم» تثبيت جميع معلمي ومعلمات محو الأمية، الذين يدرسون في الفترة الصباحية، وهذا حق من حقوقهم أسوة في غيرهم». فيما أبان مصدر في وزارة الخدمة المدنية، في تصريح سابق لـ «الحياة»، أن «أمر خادم الحرمين الشريفين المتعلق في تثبيت جميع المعيّنين على البنود كافة، سيشمل المتعاقدين والمتعاقدات كافة مع الوزارات، والمعلمين والمعلمات المتعاقدين سواء بالساعات، أو البديلات اللاتي تم التعاقد معهن لمدة فصل دراسي كامل، ومعلمات محو الأمية اللاتي تثبت حاجة الوزارة لهن في التخصصات كافة، وخريجي كليات المعلمين.«

وتابع المصدر، «لا يوجد الآن إحصاء كامل ودقيق عن عدد المتعاقدين والمتعاقدات في المؤسسات الحكومية كافة، لكن سيتم إيضاحه قريباً، والأمر الملكي سيكون شاملاً من دون استثناء لكل من تم التعاقد معه من أي مؤسسة حكومية أياً كانت، ممن يتقاضون رواتبهم من موازنة الدولة، ومن يعملون في الدولة ويتقاضون رواتبهم من خارج الموازنة العامة، مثل صناديق الطلاب والطالبات وغيرها من الموازنات الأخرى.«

وأوضح أن وزارة الخدمة المدنية تعقد الآن ورش عمل سريعة لإنشاء لجان من الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية والجهات ذات العلاقة من أجل العمل على إحصاء أعداد المتعاقدين والمتعاقدات كافة. وذكر أن التثبيت سيكون في البداية على الوظائف الشاغرة، ثم تستحدث وزارة الخدمة المدنية الوظائف وفقاً للمرحلة الزمنية المقررة التي قد تستغرق شهوراً عدة.

بعد قرار وزارة العدل فصل الخدمات عن المماطلين في حضور الجلسات

متخصصون يشترطون عدم تضرر أهالي المدعى عليهم من إيقاف الخدمات ويقترحون الحكم الغيابي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٣
http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article622942.html

الدمام، الرياض - فهد الحشام، محمد طامي العويد

اعتبر رجال أعمال ومحامون القرار الذي شرعت به وزارة العدل بالتنسيق مع إمارات المناطق بإيقاف كافة الخدمات عن المماطلين من المدعى عليهم الحل المناسب لاحضار الخصوم وارغامهم على مراجعة المحكمة مما سيجعلهم ينصاعون للعقوبة وسيضع لهم حدا في مماطلتهم، معتبرينه القرار الأمثل حسب وصفهم والأكثر إنتاجية .

وفيما أكد محامون أن القرار اجتهاد من القضاة وعقوبة لا تستند على نص، موضحين أن 50% من تأخر القضايا بسبب مماطلة المدعى عليه، اشاروا الى أن القضاة يتحملون ال٥٠ %الأخرى بسبب تغيبهم وعدم الإلتزام بالدوام الرسمي .

ولقي القرار الذي شرعت به وزارة العدل بالتنسيق مع إمارات المناطق بإيقاف كافة الخدمات عن المدعى عليهم من المماطلين ارتياحا لدى شريحة عريضة من المجتمع معتبرينه خطوة كبيرة لتسريع العملية القضائية وإنهاء المعاملات المتراكمة في مكاتب المحاكم الشرعية، ورغم التأييد الذي يلقاه القرار من هذه الشريحة الاجتماعية إلا ان البعض يأمل ان لا تشمل هذه القرارات إيقاف الخدمات المهمة كقطع الكهرباء أو المياه عن منزل المدعى عليهم نظرا لوجود اشخاص في المنزل بحاجة ماسة لهذه الخدمات التي لا غنى عنها اضافة الى احتمال وجود اناس مرضى بحاجة الى خدمة الكهرباء، ايضا يرى عدد من المحامين ان القرار لا يستند على نص، وإنما هو اجتهاد من بعض القضاة، فيما يعتقد آخرون ان الحل الانسب لمماطلة المدعى عليهم هو الحكم عليهم غيابيا .

وقال المحامي والمستشار القانوني مشعل محمد آل حسين ان تأخر القضايا عائد الى مماطلة المدعى عليهم بنسبة ٥٠% فيما يتحمل القضاة النسبة المتبقية من التأخير، مؤكدا ان العديد من المحاكم تشهد نقصا حادا في القضاة مقارنة بأعداد المراجعين، كما ان من اسباب تأخر القضايا تأخر بعض القضاة عن دوامهم الرسمي، ويقترح ان تتم معالجة هذه المشكلة عن طريق وضع مفتش قضائي ثابت بحيث يكون عمله بمحكمة الاستئناف بعيدا عن احتكاكه بالقضاة لعدم مجاملتهم، ويكلف برفع تقارير عن كل قاض .

واضاف ان إيقاف الخدمات عن المماطلين بالحضور للمحاكم الشرعية هو إجراء قانوني وفي حالة تنفيذ الاحكام يتم استدعاء المدعى عليه ثلاث مرات أو توقف الخدمات عنه لمدة ستة اشهر واذا لم يراجع يتم التعميم عليه في قائمة الاشخاص المطلوب القبض عليهم .

العميد المخلف: قرار فصل الخدمات لا يعني قصور رجال الأمن تجاه المماطلين

ويرى آل حسين ان افضل وسيلة لارغام المماطل على الحضور هو قطع الكهرباء عن منزله لاجباره على الخروج، مؤكدا ان استخدام الشدة على المماطلين سوف يضع حدا لهم ويردعهم، كما انه يسهم في سرعة إنهاء القضايا، وأيد محاسبة القضاة الذين يوجد لديهم قصور ولكنه في الوقت نفسه يلتمس العذر لغالبيتهم، حيث إن قرابة ٩٠% من القضاة مضغوطون حسب وصفه .

من جانبه أوضح المحامي صالح السبيعي ان قرار إيقاف جميع الخدمات للاشخاص المماطلين هو اجتهاد من القضاة وعقوبة لا تستند على نص، حيث ان العقوبة لا تثبت الا بنص صريح وواضح، ورغم تأييده لهذا الاجراء في حال نظاميته، إلا انه لا يؤيد ايقاف الخدمات الضرورية للمماطلين كفصل الكهرباء او الماء عن منازلهم لاحتمال وجود اشخاص مرضى بحاجة ماسة الى هذه الخدمات، مبينا ان نظام القضاء الجديد أوجد إدارة للتفتيش القضائي، فالقاضي موظف ملزم بالواجبات الوظيفية ومنها الحضور في الوقت الرسمي .

القاضي البشر: القرار صائب لكنه بطيء والحل في الحكم الغيابي

ووصف المستشار القانوني الدكتور علي السويلم القرار بالنقلة في طريق إعادة الحقوق إلى أصحابها دون تأخير وسيساهم في تسريع إنهاء القضايا التي تمتلئ بها المحاكم، معتبرا إجراء فصل الخدمات رادعاً كافياً ومؤثراً للمماطلين .

واضاف السويلم أن إيقاف الخدمات لن يشمل عائلة المدعى عليه كفصل الماء أو الكهرباء عن المنزل أو فصل الهواتف، مشيرا الى أن فصل الخدمات عن المماطلين لم يرد فيه نص في نظام المرافعات الشرعية، إلاّ إنه أكد أن هناك إجراءات تحل محل فصل الخدمات ومنها اصدار الحكم الغيابي على المماطل في حالة عدم حضوره جلسات المحكمة بعد تبليغه للمرة الثانية .

وقال السويلم: في بعض القضايا يتخلف المدعى عليه عن حضور جلسات المحاكمة أو يتكرر منه طلبات التأجيل لأسباب متعددة، وتأخر الفصل في القضايا له أسباب عديدة منها أنه وفي أحايين لا تكون دعوى المدعي محررة بالقدر اللازمة للسير فيها أو أن تكون صفة الخصوم ومستنداتهم غير مكتملة أو يتخلف المدعي عن الحضور لظروف طارئة، وقد يكون سبب التأخير في الفصل في القضايا نتيجة نقل القاضي أو ندبه في مهمة خارج المحكمة أو أن يكون القاضي في إجازة .

وأضاف السويلم أن نوع القضية ومتطلبات نظرها وكشف حقائقها وسماع بيِّنات الطرفين ودراسة مستنداتها والحاجة إلى معرفة رأي الخبرة فيها أو انتظار الإجابة من الجهات الرسمية ذات العلاقة على ما يثيره الخصوم سبباً في إطالة أمد نظر النزاع، مشيراً الى أن الأمر قد يتطلب نظر بعض القضايا بإحضار بيِّنات خارج المنطقة وهي ما يلزم معها استخلاف قاض في محكمة أخرى لسماعها .

رجال أعمال: إيقاف الخدمات عن الأشخاص المماطلين الحل المناسب لإحضار الخصوم

وفيما يختص بالتأجيل من قبل محامي المدعى عليهم، قال السويلم: نصت اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة على تجنب المحامي كل ما من شأنه تأخير الفصل في القضية أو الإخلال بسير العدالة وهذا من واجب المحامي، وفي حال مخالفته ذلك، فللقاضي السير في الدعوى وفقاً لما ينص عليه نظام المرافعات الشرعية في مثل هذه الحالة مع تعرض المحامي للعقوبات التأديبية حسبما تنص عليه المادة ٢٩ من نظام المحاماة .

وأشار السويلم إلى أن الإجراء سيحث المدعى عليهم على حضور الجلسات القضائية والحيلولة دون تأجيل الجلسات التي تحدث عادة بسبب تغيب المدعى عليه مع تعذر تبليغه، فلا يصدر للمتغيب جواز أو رخصة ولا تأشيرة، وتُعلق حساباته البنكية ومخصصاته ورواتبه إلى أن يمتثل لطلب الحضور وهو الإجراء الأمثل لردع الممتنعين عن التبلغ بمواعيد الجلسات القضائية .

وقال: في حال تطبيق هذه العقوبات سوف يكون هناك تقدم في سرعة الفصل في القضايا التي يماطل بها المدعى عليه فهذه العقوبات إجراءات كافية لردع المماطلين وامتثالهم للحضور على أن تقتصر على المماطل دون الإضرار بعائلته، حيث لا تشمل فصل الكهرباء أو المياه أو الهاتف عن المنزل .

وفيما يخص القضاة الذين يتأخرون في حسم القضايا بدون مبرر نظامي مقبول، قال السويلم: هناك جهة مختصة بمراقبة أعمال القضاة وهي إدارة التفتيش القضائي ومهمتها التفتيش على أعمال القضاة .

محامون: القرار اجتهادي ولا يستند إلى نص شرعي أو قانوني

وأيد رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد قرار ايقاف الخدمات للاشخاص المماطلين واصفا إياه بالحل المناسب لاحضار الخصوم وإرغامهم على مراجعة المحكمة بعد تفعيل قرار ايقاف الخدمات عنهم، مشيرا إلى أن الكثير من المدعى عليهم يأخذون وقتا طويلا ويحاولون تأجيل الدعاوى المرفوعة ضدهم إلا ان النظام القضائي أوجد هذا الحل لردعهم كما انه يحفظ هيبة القضاء لكي لا تسقط، وبالتالي يضمن حفظ حقوق المدعين .

ويرى عضو مجلس غرفة الشرقية المهندس حسن مسفر الزهراني ان قرار ايقاف الخدمات عن المماطلين من المدعى عليهم سيجعلهم ينصاعون للعقوبة وسيضع لهم حدا في مماطلتهم، مضيفا ان معظم القضايا المتأخرة عائدة الى المدعى عليه .

ويتوقع ان قرار إيقاف الخدمات هو القرار الأمثل والأكثر انتاجية، مطالبا بقرارات اضافية أشد على المدعى عليه اذا لزم الأمر .

ويرفض الزهراني قطع الكهرباء او الماء عن المماطلين نظرا لان نتائجها تطال أشخاصا لا ذنب لهم ولا يتحملون اخطاء الآخرين .
بدوره قال الناطق الرسمي المكلف لشرطة المنطقة الشرقية العميد الدكتور بندر المخلف ان اللجوء الى هذه العقوبات ليس دليلا على قصور رجال الأمن تجاه المماطلين، وإنما هي إجراءات تهدف لتسريع سير عمل القضاء، وأن هناك آلية متبعة ومنظمة بين المحاكم الشرعية والجهاز الأمني، حيث إن لدى المحاكم مكاتب للتحضير وتقوم هذه المكاتب بإشعار المدعى عليهم بوجود اجراءات قضائية بحقهم ويطلب منهم الحضور بعد استلام الدعوى، كما أن الإجراءات المتبعة هي مخاطبة المدعى عليه عدة مرات لاحتمال ان يكون مشغولا بأمور هامة او يكون خارج البلد اما في حالة استدعائه للمرة الثالثة ولم يحضر فإن هذا يعتبر مماطلة منه وتطبق بحقه الانظمة المعمول بها حسب توجيه القضاء الذي يعتبر سلطة مستقلة .
ويرى المخلف أن قرار إيقاف الخدمات بدأت تتضح جدواه سريعا وهو بطبيعة الحال قرار مبني على اجراءات ودراسات معينة من قبل لجان مختصة واستشارية وهي التي تعمل دراسات لهذا القرار وتقدم بعد ذلك تقارير عن ايجابياته وسلبياته .
من جانبه، اشار القاضي بمحكمة القطيف الشيخ مطرف البشر الى ان قرار ايقاف جميع الخدمات عن المماطلين من المدعى عليهم يعتبر حديثا نوعا ما حيث لم يتجاوز العامين ولكنه يعتبر بحد ذاته قرارا ايجابيا يصب في مصلحة القضاء العام .
وأضاف البشر ان المأخذ الوحيد للقرار هو انه يأخذ احيانا وقتا اطول للتنفيذ نظرا لأن معظم المدعى عليهم يتحايلون على الانظمة ولا ينجزون معاملاتهم في الدوائر الحكومية لعلمهم المسبق انهم مسجلون في قائمة المطلوبين .
ويرى ان انسب حل لتسريع القضايا هو الحكم على المماطلين غيابيا بعد منحهم الفرصة الكافية.

المحكمة الإدارية في الشرقية:

تراجع القضايا المرفوعة ضد جهات حكومية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110412/Con20110412411461.htm

محمدالعنزي - الدمام
أكد مصدر مسؤول في المحكمة الإدارية في الدمام، أن الدعاوى المرفوعة ضد الجهات الحكومية في المنطقة الشرقية قليلة مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى.
وقال «لمسنا انخفاضا كبيرا في نوعية هذه القضايا خلال الفترة الماضية» مضيفا «أن غالبية القضايا التي ترفع هي لموظفين في تلك الجهات، حدثت بينهم وبينها خلافات، تقدموا على إثرها للمحكمة والتي نظرتها بعد أن سمعت من الطرفين» لافتا إلى أن كثيرا من الناس يجهلون الإجراءات النظامية التي يجب اتباعها في حال رغبتهم في الاعتراض على قرارات صدرت بحقه، ما يفوت عليه الفرصة في كثير من الأحيان لاسترداد حقوقهم في الوقت المناسب.
وأشار إلى أن القرارات التي تصدرها المحكمة الإدارية ضد الجهات الحكومية تنفذ، وإذا وجدت أية مماطلة فيها يلزم الحاكم الإداري بتنفيذها فورا، مشيرا إلى أن من حق المدعي الذي حصل على حكم لصالحه أن يطالب بتنفيذ الحكم، مؤكدا بأن نسبة تعثر تنفيذ الأحكام ضئيلة جدا في المنطقة الشرقية وإن وجدت تعالج فورا من قبل الجهات المعنية.
وبين أن المحكمة الإدارية معنية بالدرجة الأولى بالنظر في مشروعية القرارات التي تصدر من الجهات الحكومية بعد الاعتراض عليها، وليس من اختصاصها النظر في ملاءمة القرارات.
وقال «إن كثيرا من الناس لا يعلمون عن هذا الجانب المهم من عمل ديوان المحكمة الإدارية والمحاكم التابعة لها في المدن والمحافظات» مضيفا أنه لو صدر قرار من جهة حكومية ضد أي شخص، وهذا القرار مشروع وصحيح ومعتمد على أسس صحيحة، فإن الديوان يقره ولا ينظر لما يخلفه من آثار على الشخص مثل عدم مناسبة توقيته.

قانونيون: مطالبة المتعاقدين بالتثبيت شرعية والتأخير يستدعي المساءلة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254679

جدة - عبدالعزيز آل صحفان - الرياض - حسين النعمي

أكد محامون ومستشارون قانونيون أن جميع الموظفين تحت بند التعاقد من معلمين ومعلمات أو موظفين حكوميين يحق لهم المطالبة بقرار التثبيت بناء على الأمر الملكي الأخير القاضي بتثبيتهم من تاريخ صدور القرار. وأشاروا خلال حديثهم لـ«الحياة» أن الأمر الملكي واضح وصريح ولم يمنح أي جهة حكومية سواء وزارة التربية والتعليم أو غيرها من جهات حكومية أخرى «حق التفسير تحت أي ظرف من الظروف»، مؤكدين أن أي جهة تتأخر في تنفيذ الأمر الملكي تضع نفسها تحت طائلة «التعويض عن التأخير» من المعلمين والمعلمات.

وأكد المحامي المستشار القانوني محمد الطويرقي أن المعلمين والمعلمات المتعاقدين يحق لهم المطالبة بالتثبيت من تاريخ صدور القرار الملكي، «المعلمون والمعلمات المتعاقدون تنطبق عليهم الاشتراطات في الأمر الملكي من حيث التعاقد والحاجة إليهم .«وأشار إلى أن التعاقد معهم ووجودهم على رأس العمل قبل وبعد صدور الأمر الملكي يثبت الحاجة إليهم، «وبالتالي لا مبررات أو مسوغات نظامية تمنع تثبيتهم.«

وكشف أنه يحق للمعلمين والمعلمات المطالبة بالمزايا المادية التي يحصلون عليها بعد التثبيت بأثر رجعي، أي من تاريخ صدور الأمر الملكي وليس بعده، موضحاً أن أي اجتهادات من اللجان المشكلة لبحث استحقاق أو شمول المعلمين والمعلمات بالتثبيت «في غير محلها»، مبرراً ذلك بأنهم (المعلمون) ينطبق عليهم الأمر الملكي حرفياً وليس هناك مجال للاجتهاد أو التأويل أو التأخير «وأي جهة قد تتأخر في تنفيذ الأمر الملكي تضع نفسها تحت طائلة المطالبة بالتعويض عن هذا التأخير.«

من جهته، شدد المحامي المستشار القانوني أحمد المالكي على استحقاق جميع المتعاقدين من معلمين أو معلمات أو غيرهم من موظفين على أي بند من البنود المطالبة بتثبيتهم، استناداً للأمر الملكي القاضي بتثبيت جميع المتعاقدين على وظائف رسمية .وقال لـ«الحياة»: «لا يصح لأي جهة حكومية التنصل من تنفيذ الأمر الملكي تحت أية ذريعة من الذرائع أو تفسير الأمر الملكي بطريقة لا تحقق الغاية منه، خصوصاً أنه كان واضحاً وصريحاً ولم يمنح أي جهة حق التفسير أو تغييره تحت أي ظرف من الظروف.«

وحذّر قانونيون من خطورة الالتفاف حول النظام وشغل وظيفتين في القطاعين الحكومي والخاص الذي قد يؤدي لملاحقة قانونية للمتقدم إن ثبت ذلك .

وقال المحامي بندر المحرج لـ «الحياة»: «القرار الملكي الذي صدر بضرورة تثبيت المتعاقدين جاء شاملاً للكل، وبالتالي يجب أن يوظّف هذا القرار الملكي من دون التفاف حول النظام، أو إيجاد قيود وضوابط. وأضاف: «الواجب أن تتم معالجة الموانع، وليس قرار التثبيت في حال كان يحتاج إلى إعادة صياغة أو تشريع من جديد أو تطوير النصوص النظامية»، مؤكداً أن القرار الصادر «واضح.«

من جهته، ذكر المحامي القانوني عبدالعزيز الحوشاني أن هدف القرار الملكي واضح ومحدد، وهو شمول الخير للجميع وتثبيت المتعاقدين مهما كانت حالتهم، وقال: «انطلقت القرارات من أسس العدل وعموم الخير لكل موظف، فكان الأساس الذي بني عليه القرار التوسّع لا التضييق»، مؤكداً أنه عند تفسير الأمر الملكي «يجب أن يراعي التفسير الهدف الذي صدر من أجله هذا القرار، والوقت الذي صدر فيه.

تحولت إلى قطيعة رحم ومشاكل بين الأصدقاء والمتورطين خلف القضبان

ضحايا الكفالة.. النظام لا يحمي فزعات الطيبين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٣
http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article622764.html

جدة، أدار الندوة - سالم مريشيد، عبدالرزاق الزهراني

تحول كفلاء الغرم والأداء كبش فداء لمكفوليهم أمام الجهات الأمنية والقضائية، وأرغموا على دفع ما عليهم من ديون وأقساط، كما تحولت الفزعة وعمل المعروف إلى طامة على رأس الكفيل، والصداقة والمعرفة إلى خصام وعداوة وجفاء، ثم تقطعت أواصر المحبة والألفة بين الأخوة والأقارب إلى درجة أصبح الناس معها تؤكد أنك إذا أردت أن تخسر علاقتك بأي إنسان؛ مهما كانت علاقتك به قم بكفالته .

المشكلة التي يقع فيها كثير من الكفلاء لدى الجهات القضائية والأمنية أن الكفالة الحضورية من الكفيل تتحول إلى كفالة غرام وأداء، وهو أمر لم يحسب له الكفيل حساباً، وهذا خلل في النظام، وهو ما يتطلب أن يكون هناك نظام واضح المعالم للجميع حتى لا يؤخذ الإنسان على حين غرة، ولا يكون ضحية لنظام غير واضح سواء كان مكفولاً أو كافلاً، خاصة لدى شركات التقسيط أو البنوك التي تضع شروطاً تضمن حقوقها وتورط الكفلاء والمكفولين؛ لأنهم لا يدققون في قراءة الشروط ويصدقون ما يقدمه لهم موظف التقسيط من وعود، كما أن الشروط عادية وليس فيها أي ضرر ولكن من حق البنك أو شركة التقسيط أن تحفظ حقوقها، وهذا يتوجب من الجهات المعنية وضع نظام واضح للكفالة والتقسيط يحمي الجميع ويكون متماشياً مع متطلبات العصر وتقنياته ..

في هذه الندوة ناقشنا موضوع الكفالة وسلبياتها؛ وصولاً إلى وضع النقاط على الحروف حول هذه القضية التي سببت كثيراً من المشاكل بين الكفلاء والمكفولين تؤدي في كثير من الأحيان بالكفيل إلى السجن والتوقيف؛ لأنه كفل آخر لم يلتزم أداء ما عليه .

نحتاج إلى «تحديث الأنظمة» و«توثيق العناوين» آلياً ومحاصرة» المؤسسات الوهمية» وعدم سجن أو توقيف الكفيل إلاّ بحكم قضائي

معنى الكفالة

في البداية أوضح "حنبولي" أن معنى الكفالة في اللغة الإلزام، وشرعاً التزام حق ثابت في ذمة الغير، مشيراً إلى أن الكفالة لها خمسة أركان - ذكرها الفقهاء - وهي :الكفيل، والمكفول له، والمكفول عنه، والمكفول به، والصيغة .

وقال: "لقد جاءت الكفالة لحاجة المسلمين إليها، وهي من العقود الرضائية؛ فبمجرد وقوع الرضا فيها تصبح ملزمة، ولها شروط منها أن يكون الكفيل شخصا ضامنا يلتزم أداء الحق، وأن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون بالغا عاقلا حرا رشيدا، وهي لا تصح من المجنون، أو الصغير، أو الجاهل، وإن كانت كفالة غرمية يضاف شرط الملاءة"، مبيناً أن الكفالة الغرمية تنتهي بأحد أمرين أداء المال إلى الدائن، أو الإبراء في الكفالة في الكفيل الأصيل؛ لأن الدين في ذمة الأصيل وليس في ذمة الكفيل .

وأضاف: أن حاجة الناس إلى الكفالة ماسة، وقد يطلبها القاضي في بعض الأحيان لمتطلبات رضائية بين الأشخاص، كما أن الكفالة بالنفس (الحضورية) مطلب ضروري في القضايا الجنائية، فمثلاً قد يكون هناك شخص سجين في قضية جنائية ويريد الخروج من السجن؛ ففي هذه الحالة تعد الكفالة أمراً جوهرياً يتطلبه النظام حتى يلتزم السجين المفرج عنه بمراجعة المحكمة حتى تنتهي القضية شرعاً، كما أن نظام الإجراءات الجزائية حدد الجرائم الموجبة للتوقيف ولا يتطلب فيها كفالة

والجرائم غير الموجبة للتوقيف التي لا بد فيها من كفالة، ولذا لا نستطيع أن نستبعد نظام الكفالة وهي أمر أساسي في حياتنا، وفي كل المجتمعات .

حنبولي: نظام التأجير المنتهي بالتمليك «حل من طرف واحد «ويحتاج إلى مراجعة

الضمان والكفالة

وأوضح "آل فرحان" أن هناك فرقا بين الضمان والكفالة عند الفقهاء، فالضمان هو إلزام من يصح تبرعه بأداء دين واجب أو سوف يجب على غيره، والكفالة هي التزام الرشيد إحضار من تعلق به حق مالي لرب الحق، فالكفالة هي الحضورية والضمان هو الغرمية، وبهذا التعريف الضمان يتعلق بالديون الثابتة أو التي مصيرها إلى الثبوت، أما الكفالة فهي إحضار من تعلق به حق لرب الحق، والضمان أوسع من الكفالة، فالكفالة تسقط بموت المكفول آو تلف العين، أما الضمان فإن الضامن لا يبرأ بموت المضمون وإنما الذي يبرئه أداء الدين أو البراءة منه .

وقال: إن المشكلة ليست في الكفالة، وإنما في أسلوب التزام الكفالة، والمعروف والمتبع حالياً أن صاحب الحق يطبع العقد وينتظر التوقيع من المقترض، وهذا مخالف للشريعة الإسلامية؛ لأن الله أمر المقترض أن يكتب من عليه الحق (المدين) وليس صاحب الحق (الدائن .(

م. برهان: يجب أن نعزز الثقة بالمواطن وكفالة مؤسسات المجتمع المدني

نظام قديم !

وبيّن "م. سابق" أن نظام الكفالة نظام قديم جداً، ويعود تقريباً لعام ١٩٧٦م، وتم تعديل بعض مواده، وتفسير بعضهم الآخر وفق جملة من التعاميم الصادرة .

وقال: "حان وقت إعادة النظر في النظام، ودراسته، وتحديث مواده بما يتناسب مع المتغيرات الحالية"، مشيراً إلى أن الإنسان لن يقدم على كفالة شخص لا يعرفه، ولكن ينبغي للمكفول أن ينظر في المبلغ الذي ينوي اقتراضه من ناحية، وهل الشخص الذي يكفل لديه الإمكانات ويستطيع أن يغطي المبلغ بشكل مباشر في حالة عجز المكفول عن السداد، كما يجب على الكفيل أن ينظر في الشخص المكفول هل لديه القدرة والصدقية في تسديد المبلغ الذي اقترضه؟، وهل هو من الموثوق في أمانته وصدقه؟، أم أنه من الأشخاص الذين لا ثقة فيهم؟، وهذا يجب أن لا يتورط الإنسان في كفالته حتى لو كان قريباً حتى لا تتحول الكفالة إلى توريط وخصام وقطيعة .

م. سابق: نظام الكفالة يعود إلى عام ١٩٧٦م تقريباً و«الرهن العقاري» بديل مناسب ..

اجتهادات تنظيمية

ويرى "م. جمال" أنه لا يوجد في المملكة تنظيم للكفالة، وقد حاولت الرجوع للمراجع فلم أجد تنظيماً، وإنما وجدت الأمر الصادر هو بيان من وزارة العدل بتاريخ ١٤٠٧/٤/٧ه نص على موضوع الكفالة الحضورية والغرامية، مشيراً إلى أن النظام الحاصل للكفالة هو عبارة عن اجتهادات من قبل البنوك أو الشركات الخاصة، والمفروض أن تكون لدينا رؤية وطنية في ظل المعطيات الحالية مع خطوات الإصلاح التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين لمكافحة الفساد الإداري وتقويم الفترة الماضية .

وجهة نظر أخرى

وعلّق "آل فرحان" أن الكفالة من الأمور التشريعية التي جاء بها الشرع الدين الحنيف كنوع من التيسير على العباد، فالأصل في نظام الكفالة أنها من الأمور التي جاء بها الشرع، وليست من الأمور التنظيمية الإدارية، وبالتالي ثمة عيب؛ فإن العيب في التطبيق، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول (الزعيم غارم)، والأمور الشرعية لا تقبل التنظيم أو التعديل؛ لأنها أحكام شرعية جاءت من رب العباد لصالح العباد، وإذا كنا نطالب بوضع نظام للكفالة فلا بد أن يكون متفق مع ما جاء ت به الشريعة الإسلامية .

العقيد الصيدلاني: إذا لم يشترط الكفيل تتحول تلقائياً إلى كفالة غرم وأداء.. وما يهمنا «التوقيع» حتى لو كان غير مقتدر تحمل المسؤولية

وأكد "العقيد الصيدلاني" أن نظام الكفالة المعمول به حالياً لا يمكن أن يؤصل الكفالة أو يوضح معناها الصحيح، مشيراً إلى أن الكفالة تنقسم إلى قسمين؛ الأول :الكفالة الحضورية، والثاني: الكفالة الغرمية (الغرم والأداء)، وهي صادرة بتعميم وزاري صدر في عام ١٤٠٥ه، وأعطى لموظف الدولة سواء كان مدنياً أو عسكرياً أن يكفل بضمان عمله وكل هذه الأنظمة والتعليمات كنظام العقوبات الجزائية والأنظمة العدلية الثلاثة جبت ما قبلها من أنظمة وأوامر، وبالتالي فإن النظام المعمول به حالياً واستناداً لما هو موجود هو الإطلاق بالكفالة، والكفالة المالية تخضع للكفيل شخصياً متى ما رضي بأن يكون كفيلاً وهو ملزم وهو ملزم .

وقال: "هناك شرط أكثر الناس تغفل عنه إذا تقدم للكفالة؛ إذ له الحق أن يشترط أن تكون كفالته حضورية فقط وليست كفالة غرم وأداء، ولكن إذا وقع الكفيل على الكفالة ولم يشترط فتصبح كفالة غرم وأداء ."

د. الشريف: نظام الإجراءات الجزائية منح المحقق حق الإفراج عن المتهم إذا تعهد بالحضور وتعيين محل إقامة له تجاوزات وفوضى !

ويرى "د. الشريف" أننا لا نتحدث عن مدى مشروعية الكفالة؛ فهي من أعمال التبرع والإحسان وتنفيس الكربات، وبالتالي يبذلها الكفيل لوجه الله ولا يرجو من وراء ذلك إلاّ عمل الخير، ولكنها مع الأسف في الفترة الأخيرة بدأت تستغل من قبل المكفولين بطريقة سيئة ويستغل الكفيل بسبب القرابة والصداقة، وبمجرد أن يكفل شخص يصبح المكفول) فص ملح وذاب)، ويدخل الكفيل في مشكلة التسويف والمماطلة والمساءلة ويتورط في مشكلة لم يكن يحسب لها حساباً .

وقال: "للأسف لا يوجد لدينا نظام أو تقنين واضح للكفالة، وما يطبق حالياً هو تعاميم وقرارات وزارية ولائحة الإجراءات الموجودة بالحقوق المدنية، إضافة إلى أن المسألة يحكمها أيضاً بعض الاجتهادات الفقهية للأئمة الأربعة، وبالتالي يحدث تضارب؛ بسبب وجود أكثر من نظام وأكثر من تعميم وفي بعض الأحيان يكون الكفيل والمكفول على حد سواء لا يعلمان ماهية هذه التعاميم؛ ما أدى إلى خلق نوع من الفوضى، كما أن الكفالة بتنظيمها الموجود حالياً هو تنظيم مبعثر ولكنه مؤسس على المذاهب الأربعة التي موجودة من عشرات القرون، وبالتالي لا زالت الدولة والجهات المعنية ممثلة بوزارة الداخلية تستخدم نفس الأداء، وأنا أتصور أنه يفترض أن تكون هناك آليات عملية تتفق مع العصر مثلاً في الكفالة الحضورية لو كانت لدى وزارة الداخلية قاعدة بيانات الكترونية أو نظام الكتروني تستطيع الدولة من خلاله معرفة مكان إقامة ووجود هذا المدين لما احتجنا إلى الكفالة الحضورية، وبالنسبة لكفالة الغرم والأداء لماذا تؤخذ أو تقبل من "الموظف الغلبان"؛ فهي اسمها كفالة غرمية، وبالتالي يفترض أن يكون بها نوع من الشروط، ومن أهم تلك الشروط أن لا يكون الكفيل موظف سواء بالقطاع العام أو الخاص، وبالتالي لو ألزم بدفع الكفالة سوف تستقطع من راتب ذلك الموظف المغلوب على أمره، وسيكون لذلك الاستقطاع أثار نفسية واجتماعية وأسرية، وربما يؤدي إلى طلاق زوجته وتشتت أسرته؛ بسبب ذلك الاستقطاع ."

تجارب دولية

وأضاف "د. الشريف" أن الإشكالية الموجودة الآن التي يعانيها الكفلاء هي ناتجة عن أهمال الجهات المعنية وعدم قدرتها على إيجاد الحلول الجذرية التي من خلالها تستطيع أن تتقصى عن هذا المدين المكفول؛ ففي بريطانيا مثلاً لو غيّر الساكن عنوانه يجب أن يبلغ (الشرطة) بعنوانه الجديد، وإذا لم يبلغ فإنه يتعرض للعقاب.. فلماذا لا نطبق هذا عندنا في نظام الأحوال المدنية؟ .

وأشار إلى أنه في أمريكا وأوروبا أمران للكفالة من حيث عنوان الإقامة، وعندما يحدد الشخص مكان إقامته ويكون مطابقاً لما هو موجود في الكمبيوتر فليس هناك حاجة للكفيل، كما يجب أن يؤخذ بالنظام السائد في أمريكا ودول أوروبا وذلك بتجميد حسابات الشخص المدين أو منعه من السفر والانتقال وتجميد مؤقت للبطاقة الوطنية التي يمتلكها؛ فإذا مرّ بأي نقطة تفتيش وتم التعرف على بطاقته يتم القبض عليه فوراً؛ لأنه مطلوب، وهذه التقنية الموجودة في الدول المتقدمة يفترض أن تكون موجودة لدينا، وإن كانت موجودة يجب أن تعمم على كل نقاط التفتيش .

إذا عجز الكفيل عن إحضار «المكفول» تتولى الجهات الأمنية والقضائية إبلاغه أو إيقاف الخدمات عنه ثم القبض عليه الكفيل أهم !

وقال "العقيد الصيدلاني" إن الأمر يختلف من قضية إلى أخرى، ففي الجرائم الموجبة للتوقيف أعطى النظام صلاحية للمحقق إذا لم يرض بمكان الإقامة الذي حدده الشخص المطلوب جنائياً؛ فإنه يحق للمحقق إيقافه، والحقوق المدنية هي أداة تنفيذية وليست تشريعية؛ فهي تنفذ ما يملى عليها من قرارات أو أحكام شرعية بإلزام شخص ما بأداء دين، والكفيل متى ما التزم بهذه الكفالة أصبح ملزم بالسداد، وكلنا يعلم أنه لا يتقدم شخص بالكفالة إلاّ وهو يعلم بعواقب هذه الكفالة، ونحن كجهة تنفيذية لا يعنينا هل الكفيل مقتدر أو غير مقتدر على السداد بقدر ما يعنينا أنه التزم بمجرد التوقيع على الكفالة، وهي غرم وأداء في القضايا المادية، والحقوق المدنية تلجأ للكفيل متى ما تخلف المكفول عن الحضور أو عن سداد الدين وتعود بالمطالبة على الكفيل بما التزم به ووقع عليه .

شركات التأمين

وعن ضرورة وضع نظام جديد للكفالة يحمي الكفلاء من مماطلة المكفولين وعدم التزامهم بأداء ما عليهم، قال "م. جمال" إن العقود التي تشترط كفيل معظمها قطاعات خاصة، ولذا على شركات التأمين أن تؤدي دورها المطلوب في موضوع التكافل حتى نعالج مشاكل الكفالة وما يترتب عليها من مشاكل، مطالباً بإعادة الثقة في المواطن خاصة من قبل القطاع الخاص، وعدم وضع شروط تعجيزية، فمثلاً في صندوق المئوية يطلب من المواطن عند رغبته في الاقتراض كفالتين كفالة حضور وكفالة غرم وأداء؛ حتى مؤسسة التدريب المهني صعّبوا طريقة القروض التي تقدم للشباب .

وأضاف: "لا بد أن يكون لدى المجتمع تعزيز للعقوبات، فمشاكل الشيكات من دون رصيد بدأت تضمحل بعد صدور لائحة العقوبات الجديدة لكل من يصدر شيكا من دون رصيد، وفي المقابل لا بد أن يكون هناك نظام جديد يحمي الكفيل ولا يجعله ضحية للمكفولين المتلاعبين وغير الملتزمين، وعلى كل كفيل أن يدرك جيداً خطورة الكفالة، وأنه متى وقع عليها فهو ملزمة له ."

الحقوق المدنية

وكشف "العقيد الصيدلاني" أن المحققين في هيئة التحقيق والادعاء العام يعملون بنظام أفضل من الكفالة، مطالباً تنظيم الأحياء والأماكن وترقيمها بشكل أفضل لكي لا يكون هناك حاجة للكفيل الحضوري .

وقال: نحن في الحقوق المدنية نفتقد تنظيم الأحياء والأماكن، ولكن نستعيض عنها بأن نقوم باصطحاب الشخص إلى موقع سكنه ويعمل رسم كروكي لمنزله ويطلق سراحه على هذا الأساس، وبالنسبة لتحول الكفالة الحضورية إلى غرمية فهذا أمر أقره الشرع أيضاً؛ إلا إذا اشترط الكفيل بداية أنه كفيل حضوري فقط، وأحياناً في القضايا التي تتعلق بأموال كبيرة يرفض الكفيل إذا لم يقدم ما يثبت قدرته على السداد، والحقوق المدنية لا تحرص أو تتعمد إيذاء الكفيل أو المكفول، ولكن دعونا ننظر إلى القضية من جانب أخر.. دعونا ننظر لها من جانب صاحب الحق قدم حقه في البداية وتم التلاعب به في النهاية.. صحيح أن هناك شروطاً تعجيزية من بعض الشركات وبعضها تمارس التعسف في عملية نظام الكفالات، ومع تحويل رواتب الموظفين إلى البنوك فقد أصبحت تلك الشركات تطالب المقترض باستقطاع بنكي، وساهم ذلك في إلغاء الكفالة الغرمية؛ لأن هناك مشاكل كثيرة تحصل بسبب الكفالة، والمؤسف أن الناس تنظر إلى الحقوق المدنية بأنها تمارس الضغوط وتتسبب في هذه المشاكل وهي في حقيقة الأمر بعيدة كل البعد عن ذلك، وحرصها يأتي من منطلق استيفاء كل ذي صاحب حق لحقه، وبالتالي لا نحرص على بقاء الشخص موقوف لأن المعمول به عندنا في جهات تنفيذ الأحكام الحقوقية العمل على التسديد عن الموقوفين عن طريق الاتصال بالجمعيات الخيرية أو بعض رجال الأعمال الذين عرف فيهم حب الخير، وتفريج الكرب، وتسديد الديون؛ من أجل إنهاء قضايا بعض المعسرين وإطلاق سراحهم .

صك إعسار

وأكد "حنبولي" أن الكفالة في الأساس جاءت لتعزيز الثقة لحصول أمر معين؛ لأن صاحب المعرض أو شركة السيارات هذا الشخص وبالطبع لا يثقون فيه، وبالتالي يطلبون منه إحضار كفيل، وفي حالة التفريط أو عدم السداد فالكفيل عندئذ مسؤول وملزم؛ لأنه هو الذي وضع نفسه في ذلك الموقف .

وقال: "إن الكفالة والضمان تصبان في مصب واحد، فلو افترضنا أن هناك شخصاً اقترض قرضاً ولم يسدد وتم إيداعه السجن، ثم صدر أمر بإطلاقه؛ لكونه معسرا وقد تحصل على صك إعسار؛ ففي هذه الحالة الكفيل هو غارم ومسؤول عن سداد هذا الدين؛ لأن الكفالة من الأساس رضائية، فهو رضي أن يكون كفيلاً، وبالتالي يلتزم بواجبه، وليس من العدل أن نضع اللوم على شخص آخر أو على جهة حكومية تنفيذية؛ لأن الحقوق المدنية لم تجبره أساساً على الكفالة سواء في البداية أو عند وقوع المشكلة، فهو الذي ألزم نفسه بذلك وعليه أن يتحمل تبعات ذلك، أما في الكفالة الحضورية فقط فإن الكفيل مطالب فقط بإحضار المكفول؛ فإذا أحضره إلى الجهات الأمنية أو القضاء فقد انتهت بذلك الكفالة ."

التعامل مع الكفيل

وشرح "العقيد الصيدلاني" إجراءات التعامل مع الكفيل، وقال: إن الكفيل إذا ألزم نفسه بإحضار المكفول وجب عليه إحضاره وإلاّ سيوقف هو، وإذا كانت غرمية وجب عليه التسديد عنه، ومن ثم يرفع الكفيل دعوى قضائية ضد المكفول.. أما إذا عجز الكفيل عن إحضار المكفول لظروف خارجة عن إرادته؛ ففي هذه الحالة تقوم الجهات الأمنية بالبحث عنه بشرط أن يثبت الكفيل للجهات الأمنية أنه عجز فعلاً عن إحضاره، ولدينا في الجهات الأمنية التنفيذية طرائق ووسائل نستطيع من خلالها إحضاره، وهي: إبلاغه بالحضور، أو إيقاف الخدمات الرسمية عنه، أو القبض عليه وإيقافه، موضحاً لو أبلغناه بالحضور ولم يحضر تُوقف عنه جميع الخدمات الحكومية، فلو راجع أي دائرة حكومية لطلب خدمة ما فسيكون الرد عليه بأنه مطلوب في الحقوق المدنية، ولا يمكن خدمته حتى يراجع الحقوق المدنية، وإذا لم يراجع خلال شهر من إيقاف الخدمات تقوم الجهات الأمنية بالقبض عليه .

شروط الشركات

وكشف "آل فرحان" أن القطاع الخاص إذا اشترط الكفيل وجاء الكفيل وتعهد بالكفالة الحضورية فقط وليست غرمية لا تقبل كفالته، ولا يتم العقد من دون كفالة حضورية غرمية، ولا يمكن أن تقبل معاملتك في أي بنك أو شركة ما لم تكن الكفالة غرمية، كما أن الجهات التنفيذية في المملكة تتراخى أحياناً في القضايا المالية ولا تعالج بشكل فوري مثلما تعالج القضايا الجنائية، وربما هدفها من هذا التراخي كي لا تخلق المشاكل في المجتمع .

وقال: "إن عقود القطاع الخاص معلبة، حيث يطلب من العميل التوقيع على أوراق عديدة من دون أن يقرأها، وعند حدوث أي مشكلة يكون الرد بأنك وقعت على العقد وفيه بند يلزمك بكذا وكذا، وفي هذا تحايل وتوريط للناس باستغلال حاجتهم ."

كفالة مؤسسات وهمية !

وأوضح "العقيد الصيدلاني" أن هناك إشكالية كبيرة في كفالة الشركات والمؤسسات؛ لأن هناك بعض القطاعات الخاصة وربما الحكومية تطلب من العميل إحضار كفالة مؤسسة أو شركة مسجلة لدى الغرفة التجارية، ومع الأسف الشديد نجد أن هناك العديد من المؤسسات ليست موجودة على أرض الواقع، أو كما تسمى "مؤسسات الشنطة" قد سجلت في الغرفة التجارية ولكنها توقفت عن نشاطها بعد تأسيسها مباشرة، وبقيت حبرا على ورق فقط، وقد ناقشنا الموضوع مع الغرفة التجارية وعملنا نموذج جديد خاص بالكفالة، وطالبنا جميع المرافق باستخدامه، كما طالبنا الغرفة التجارية بضرورة تحديث بيانات المؤسسات وعدم التصديق من الغرفة إلا لشركات ومؤسسات قائمة بالفعل وتمارس نشاطها؛ لأن تلك المؤسسات غير الموجودة تسببت في تكدس المعاملات في المحاكم بسبب عدم وجود أي شخص يمثل تلك المؤسسات .

قيمة المعلومة

ويرى "م. جمال" أن أي تشريعات في المجتمع لا بد أن تكون من خلال البيانات والمعلومات، ونحن لدينا غياب أو تجاهل للإفادة من المعلومات والبيانات والإحصاءات، ففي كل بلدان العالم توجد تعاملات مالية، فكم نسبة عدم الوفاء بالالتزامات المالية والقروض هل هي ١٠% أم ٥٠% أو ٧٠%، مطالباً الجهات الحكومية والقطاع الخاص بتعزيز الثقة بالمواطن، وتعزيز العقوبات وتغليظها لمن يثبت عليه تضييع حقوق الآخرين .

بدائل الكفالة

وعن بدائل الكفالات الشخصية سواء كانت حضورية أو غرمية التي سببت كثيرا من المشاكل، طالب "م. سابق" مجلس الشورى بوضع نظام وقواعد بالتعاون مع هيئة الخبراء في مجلس الوزراء تتماشى مع ما هو موجود عالمياً، فعلى سبيل المثال في أمريكا؛ إذا أردت شراء سيارة لا يحتاج مني الأمر كفيل لا غارم ولا حضوري؛ لأن عنوان سكني لديهم ولا يمكن أن أتصرف في السيارة ببيعها إلا بعد تسديد جميع أقساطها، كما أنني أرى أن الرهن العقاري يمكن أن يكون بديلاً عن الكفالات الشخصية .

ويرى "حنبولي" أن من أهم البدائل، هو نظام التأجير المنتهي بالتمليك؛ فقد أغنى كثيرين عن نظام الكفالة، وأنصح أن يكون هناك تنظيم لعقود الإيجار المنتهي بالتمليك، وذلك بأن يحق للشخص أن يملك بعد انقضاء ربع قيمة السلعة، وبعد انقضاء نصف المدة يمتلك الشخص نصف قيمة السيارة أو العقار، وبهذا الشكل نكون قد حمينا المشتري من الغبن والظلم الذي يقع عليه في عقود الإيجار الحالية، أما أن تكون السلعة ملكا للبائع حتى تنتهي المدة وبإمكانه سحبها في أي وقت فهذا فيه إجحاف بحق المشتري .

وقال إن من البدائل نشر ثقافة التأمين على السيارة وعلى النفس، وأن تكون شركات التأمين ضامنة، وأن يوجد تأمين للدين مجاز شرعا حتى لا تصبح هناك حاجة للكفالات الغرمية والحضورية، ولا نحمل شخصا وزر شخص آخر ودينه وتلاعبه، مهما كانت صلته به؛ لأن ذلك تسبب في القطيعة بين كثير من الأقارب والأرحام والأصدقاء .

ودعا "م. جمال" إلى إلغاء الكفالة الحضورية، ويكون البديل هو التعريف بالمواطن من خلال مؤسسات المجتمع المدني، فمثلاً نحن في هيئة المهندسين أي مهندس مواطن لا يحق له التوقيع على عقود إلا إذا كان عضوا في هيئة المهندسين السعوديين، وتصدر تعريفا للمهندس بأنه أحد أعضائها، وهناك جمعيات أخرى من المفروض أن تنحى مثل ذلك، وكذلك جميع الدوائر الحكومية، والمفروض أن هذا التعريف يكفي عن الكفالة الحضورية من شخص آخر .

بينما طالب "آل فرحان" بتفعيل دور عمد الأحياء وإلزامهم بالدوام في مكاتبهم والتأكيد والمراقبة عليهم، وكذلك من المفترض أن لا يكون العمدة شخصا واحدا، بل يفترض أن يعين معه موظفين وسكرتيرا حتى إذا تغيب عن مكتبه يكون هناك من يحل محله، ويكون هناك شرطي من الأمن لمساعدة العمد كما هو متبع في المحاكم .

تحديث الأنظمة

وشدد "العقيد الصيدلاني" على أهمية تقنين العديد من الأنظمة وتفعيلها بقواعد ثابتة؛ لأن هناك العديد من الأنظمة التي تحتاج إلى تفعيل بقواعد واضحة تخضع لها كل الجهات العاملة بالدولة ولا يستثنى من ذلك أي جهة، مشيراً إلى أن هناك كثير من الأنظمة الجزائية يجري تعديلها حالياً؛ لأن كثيرا من تلك الأنظمة التي صدرت عام1409 ه لا توجد لها لوائح تنفيذية حتى الآن، وكثير من الأجهزة تعمل بأنظمة قديمة تحتاج إلى تحديث بما يتناسب مع الوقت الراهن الذي نعيشه اليوم، كما يجب تحديث المعلومات بشكل دقيق عن المواطنين والمقيمين من حيث عنوان السكن والهواتف وإلزام كل

مواطن ومقيم عند تغيير مكان سكنه وهواتفه أن يبلغ الجهات المعنية بذلك، وتحديد جزاءات رادعة لكل من يتساهل في تحديث معلوماته؛ لأننا كثيراً ما نكتشف عند البحث عن أي شخص كفيل أو مكفول أن المعلومات عنه قديمة وأرقام هواتفه ألغيت .

ربط الكفالة بالمحاكم

وقال: "من البدائل المهمة للكفالة ربطها بالقضاء، وهذا سيكون بداية التطوير، بحيث يتضمن حكم القضاء على شخص بمبلغ معين قبول الكفالة في قضيته من عدمها، وجعل ذلك ضمن مسؤولية القضاء وليس الحقوق المدنية، ومتى ما عملت المحاكم بالكفالة المالية التي يعمل بها في كل دول العالم - وهي أن يدفع الشخص مبلغ مالي لضمان حضوره لجلسات القضاء، ومن ثم يطلق سراحه بموجب ذلك الضمان - فسوف ترتاح الحقوق المدنية، ويرتاح المواطن من هاجس الكفالة وما يترتب عليها من تبعات وقطيعة رحم ."

حكم القاضي لم يتطرق إلى الكفيل.. و«الحقوق» توقفه !

وجه "د. نايف الشريف" السؤال التالي إلى "العقيد طلال الصيدلاني": هل ينص الحكم الصادر من المحكمة الشرعية على المكفول بأنه في حالة عدم قدرته على السداد يقوم الكفيل بالتسديد عنه؟، أم أن الحكم الشرعي الصادر من المحكمة ضد المكفول فقط والجهات التنفيذية تطبقه على الكفيل؟ .

أجاب "العقيد الصيدلاني" الحكم الذي يأتي من المحكمة يكون بخصوص ثبوت الدين في ذمة المدين، ويتوجب أخذه منه وإعادته لأصحابه، وهناك قاعدة شرعية نستند عليها تنص على أن الكفيل غارم .

وعلّق "م. عبدالله سابق" قائلاً: إذا أُحيلت قضية حقوقية للقاضي وفيها مطالبة فإن القاضي ينظرها بناء على ما عنده من حيثيات ومن وقائع ومستندات، ثم يصدر حكمه بصيغة (قررت أنا القاضي.... بإلزام الشخص..... المدين في الأصل... بسداد دين وقدره... لشركة ....)، ولم يتطرق أحد القضاة للكفيل أبداً، وبالتالي الحقوق المدنية ليست جهة تنفيذية لما يأتيها من قرارات أو أحكام شرعية، بل أصبحت تشريعية اجتهادية تنظر في قواعد الشرع وتغرم الكفيل لعلمها أن الكفيل غارم، وفي هذه الحالة لم تنفذ الحقوق المدنية حكم القاضي نصاً .

وأكد "العقيد الصيدلاني" أن الحكم القضائي لم يتطرق للكفيل، ولكن أيضاً الأحكام القضائية لا تتضمن إطلاق سجين بالكفالة، والحكم الشرعي نتعامل معه نحن أولاً بمطالبة المدين إما أن يسدد أو يوقف بالسجن، ونطلب الكفالة إذا تراضى الطرفان بأنه لا يمنع إطلاق سراحه بالكفالة؛ فيتم أخذ الكفالة عليه بمهلة معينة، ونحن كجهة تنفيذية لا نطلب الكفيل؛ لأنه لم ينص عليه الحكم وإذا صدر الحكم الشرعي بإثبات حق في ذمة شخص لا يطلق إلاّ إذا سدد ما عليه أو أحضر كفيل بموافقة صاحب الحق .

السجن نهاية الكفالة !

قال "عدنان فقيها" إن الجهات المعنية تسعى إلى القبض على الكفيل أكثر مما تهتم بالقبض على المكفول، وتضع الكفيل في حرج مع الشخص الذي كفله، والذي ربما يكون أخاه، أو ابن عمه، أو صديقه، أو زميله في العمل، والمفترض أن تقبض الجهات الأمنية والقضائية على المكفول أولاً، والضغط عليه لتسديد ما في ذمته .

وقال: إذا ثبت أنه لا يملك شيئاً من حطام الدنيا عندها يتم استدعاء الكفيل والرجوع له، ولكن الذي يحدث العكس فالجهات المعنية تقوم بالقبض على الكفيل، وقد يصل الأمر إلى سجنه، بينما يترك المكفول حراً لمجرد رفضه السداد، وربما تجده يملك كثيراً من الأراضي والعقار ولو تولت الجهات المعنية بيع بعضها لانتهت المشكلة؛ لأن الكفيل أحيانا ينخدع في الشخص المكفول لعلمه المسبق أنه موسر ولديه القدرة على السداد، ولكنه يتخلى عن الوفاء بالسداد ويصبح الكفيل هو الضحية .

وتشير "د. زهرة المعبي" إلى أنها إحدى ضحايا الكفالات، ولديها العديد من الصديقات يعانين المشكلة نفسها، حيث اتصلت عليّ إحداهن تطلب مني مساعدتها لإخراج كفيلها من السجن؛ لأنه معلم ولديه أسرة وقد كفلها ولم تتمكن من السداد، وهو أيضاً لم يتمكن من السداد عنها فتم إيقافه من الحقوق المدنية ووضعه في السجن، مؤكدة أن الكفالات تسببت في القطيعة بين العديد من الناس، وأصبح كل واحد منا يتحسس ويتهرب منها .

خطة خماسية لإنقاذ الكفلاء !

أكد "د. نايف الشريف" أن الكفلاء يدفعون تبعات عدم أداء الجهات المعنية لدورها في وضع نظام يتفق مع تقنيات العصر، ومتى كان لدينا نظام يواكب العصر فلن تكون لدينا حاجة للكفالة .

وقال هناك عدد من الأفكار التي يمكن أن تحمي الكفلاء من "بلطجة المكفولين "وتوريطهم لهم، وهي :

)أولاً) تطوير آلية عمل الكفالات بحيث لا يتم إجازتها إلاّ وفق ضوابط محددة، من أهمها ثبوت ملاءة الكفيل أو تطلب صدور الكفالة من مؤسسة أو شركة مالية .

)ثانياً) التقيد بنظام الإجراءات الجزائية - «م١٢٠، م١٢١» الذي يعطي للمحقق حق الإفراج عن المتهم إذا تعهد بالحضور وتعيين محل إقامة له .
)ثالثاً) تعزيز المكفولين الذين يثبت مماطلتهم وإضرارهم بمصالح كفلائهم وإلزامهم في الحق الخاص بدفع المبالغ والتعويض المناسب للكفلاء .
)رابعاً) تعديل نظام الأحوال المدنية بغرض وضع الضوابط المناسبة التي من خلالها معرفة عناوين ومحلات إقامة المواطنين والمقيمين، ووضع الجزاءات المناسبة المترتبة على مخالفة تلك الضوابط .
)خامساً) في حال الاضطرار اشتراط الكفيل أن تكون الكفالة حضورية فقط وعدم إنقلابها إلى كفالة غرمية تحت أية ظروف .
ولخص "د. الشريف" وسائل حماية الكفلاء من مماطلة المكفولين وعدم التزامهم بأداء ما عليهم، من خلال النقاط التالية :
-تجنب توقيع الكفيل لأي نماذج أو إقرارات تتعلق بالكفالات بغض النظر عما إذا كانت كفالة حضورية أو كفالة غرمية .
-قصر الكفالات الغرمية على الضمانات المالية الصادرة من البنوك والمؤسسات المالية وإبطال ما عداها من كفالات شخصية .
-عدم معاقبة "سجن أو توقيف" الكفيل الغرمي إلاّ بموجب حكم قضائي، والتقيد بما نص عليه نظام الإجراءات الجزئية والنظام الأساسي للحكم .
-توعية الكفلاء بالآثار السلبية المترتبة على توقيع نماذج الكفالات المالية .
-إلغاء التنظيم الحالي "المبعثر" وإصدار نظام جديد للكفالة يتضمن ضوابط وإجراءات محددة توازن بين مصالح أطراف عقد الكفالة .
-خلق آليات عملية "تعطيل معاملات المكفول الكترونياً" التي تساعد الدولة على تعقب المكفولين وإلزامهم بالحضور دون الحاجة لكفالات حضورية .
مقترحات وتوصيات
وضع نظام جديد للكفالة الحضورية وكفالة الغرم والأداء يحمي الكفلاء من عدم وفاء المكفولين بالتزاماتهم الحضورية والمالية .
-تحديث اللوائح والقوانين المطبقة في جميع الإدارات الحكومية خاصة المحاكم والجهات الأمنية، بما يتماشى مع مستجدات العصر وتقنياته ويحمي المواطن من المزاجية في تطبيق الجزاءات والعقوبات .
-ربط قبول الكفالة الحضورية أو الغرمية بالقضاء والمحاكم والعمل بالكفالة المالية من الشخص الأصلي المتبعة في جميع دول العالم لضمان حضوره .
-تحديث المعلومات الخاصة بالمواطنين والمقيمين كمكان السكن وأرقام الهواتف ومكان العمل لدى الجهات المعنية، وإبلاغها عند الانتقال إلى مكان آخر، ووضع جزاءات رادعة لكل من لا يتقيد بذلك .
-وضع للوائح تنظيمية لجميع الأنظمة تتقيد بها جميع الجهات العاملة في الدولة وفق منظور واحد، وأن لا يترك النظام ليفسره كل شخص على هواه .
-تفعيل دور العُمد وأن يصبح مكتب العمدة مزودا بكوادر بشرية مؤهلة ووسائل تقنية متكاملة تساهم في أن يكون دور العمدة متفقا مع مقتضيات الوقت ومشاكل الأحياء ومتطلبات سكانها .
-عدم قبول الكفالة الحضورية من شخص آخر، وأن يكون الشخص صاحب القضية هو الضامن لنفسه عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وإراحة الناس من مشاكل الكفالة، وما يترتب عليها من أضرار لشخص أراد أن يعمل معروفاً فورط نفسه مع مكفول متلاعب .
-الإفادة من التقنية الحديثة وإيقاف جميع معاملات المكفول إلكترونياً التي تساعد في إجبار المكفول على الحضور والالتزام بما عليه لحماية الكفلاء من مشاكل المكفولين، خاصة إذا كانوا مجرد زملاء عمل أو أصدقاء .
-القضاء على التعسف والإجحاف في عقود التأجير مع الوعد بالتمليك، بحيث يصبح شريك في تملك العين بقدر ما دفع .
-ضرورة أن يقوم مجلس الشورى بالتعاون مع هيئة الخبراء في مجلس الوزراء بوضع نظام للكفالة متماشيا مع الموجود عالمياً .

جدة:المحكمة تنظر رد الشؤون الإسلامية على دعوى مواطن ضد الأوقاف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254693

جدة – أحمد الهلالي

تسلمت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة خلال جلسة عقدتها صباح أول من أمس) الأحد) المذكرة الجوابية من ممثل فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة للرد على دعوى رفعها مواطن ضد الأوقاف بدعوى اعتدائها على» محله التجاري» وتصنيفه على أنه «وقف»، ويطالب بتعويضه ٤٨٠ ألف ريال.

وتأتي الجلسة بعد جلستين عقدتا في وقت سابق، إذ قررت الدائرة الإدارية السادسة في المحكمة تأجيل الجلسة الأخيرة إلى أول من أمس، بعد أن تسلمت دعوى من المدعي) المواطن عبدالله الشعلي) نصت على أنه تم توقيع عقد تأجير مع أوقاف جدة على أن» المحل التجاري» عبارة عن أوقاف، بيد أنه أُوقِف من ممارسة نشاطه التجاري فيه من وكيل مالك المحل الشرعي يدعي عدم تسجيلها كـ «وقف» بسبب وجود خلافات بين الورثة، إضافة إلى المطالبة بإنصافه من الوزارة وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به خلال الفترة الماضية التي وصفها بـ«العصيبة» بسبب تأجير الوقف إلى شخص آخر من دون الرجوع إليه.

وأضاف: «ظللت أعمل في محلي التجاري منذ أكثر من ١٠ سنوات لتوفير متطلبات الحياة لأسرتي وأبنائي، وبعد هذه المدة حضر مندوب وزارة الأوقاف في جدة وأفادني أن المحل أصبح تابعاً لفرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في جدة ودعاني لمراجعته، وطلب مني إبرام عقدٍ مع الوزارة.«

وأشار الشعلي إلى أنه فوجئ بتأجير الوكيل محله على شخص آخر وتم فتح المحل والعمل فيه، لافتاً إلى أنه ذهب إلى قسم الشرطة في جدة وسجل بلاغاً بالاعتداء على محله بموجب العقد الذي وقعه مع الوزارة وتم إغلاق المحل مرة أخرى، منوهاً بأنه ذهب إلى أوقاف جدة وطلب منها إيقاف الاعتداء الذي حدث بشأن الوقف (المحل)، لكنه فوجئ بتقاعس المسؤولين فيها .

إجازة القاضي تؤجل محاكمة القاتلة بسم الفئران

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254660

الدمام – ناصر الكري

مرة أخرى، دخلت محاكمة عاملة منزلية، مُتهمة بقتل طفل، عبر دس «سم فئران» في رضاعة حليبه، في «نفق التأجيل»، إذ أدى تمتع القاضي الذي ينظر في قضية مقتل الطفل مشاري البوشل، بإجازة أمس، إلى تأجيل القضية، إلى أجل «غير مسمى»، في انتظار عودة القاضي الأسبوع المقبل إلى مقر عمله في المحكمة الكبرى في الدمام، لتحديد موعد للجلسة الرابعة.

وأثار التأجيل تبرم والد الطفل أحمد البوشل، الذي قال لـ «الحياة» أمس: «حضرت إلى المحكمة اليوم (أمس)، أنا والمتهمة ومترجمان، أحدهما باللغة الإندونيسية والآخر بالإنكليزية، على أمل عقد جلسة للنظر في القضية، بحسب ما حددته المحكمة. لكن موظفاً في مكتب القاضي، أبلغني أنه غير موجود، لتمتعه في إجازة، وحين يعود الأسبوع المقبل، سيحدد موعداً جديداً للنظر في القضية»، مضيفاً «لم يبلغوني بذلك مسبقاً»، لافتاً إلى أنه يعمل في قطاع عسكري، «ويصعب علي تكرار الاستئذان بين فترة وأخرى، فضلاً عن ظروف قاسية تعاني منها زوجتي وأسرتي، بسبب طول فترة المحاكمة». وأكد البوشل، تمسكه بتطبيق «القصاص» على المتهمة في حال إدانتها، رافضاً عروض الوساطة للتنازل عنها .وقال: «تلقيت منذ الجلسة الأولى، اتصالات كثيرة ومستمرة، إضافة إلى رسائل نصية على الموبايل من داخل المملكة وخارجها، من إندونيسيا ودول أخرى، من أهل المتهمة وأقاربها، رجال ونساء، يطالبون بالتنازل عن القضية.»

وأضاف «تلقيت اتصالاً من أحد أقارب المتهمة في اندونيسيا، وهو يتحدث العربية بطلاقة. وأخبرني أنهم مستعدون لدفع مبلغ من المال، مقابل التنازل عن المتهمة، وبدأ برفع المبلغ تدريجياً، حتى وصل إلى مليون ريال. ولكنني رفضت ذلك المبلغ. وأبلغته أنني لن أتنازل عن حق طفلي البريء، ثم رفع المبلغ حتى مليوني ريال، وذلك لإغرائي بالتنازل. وأخبرته أنني أرفض أي مبالغ مالية، ولا أريد سوى تنفيذ شرع الله على المتهمة. ولن أتنازل عنها. وعند ذلك لم يجد المتصل فائدة من الإغراءات، وأوقف الاتصال». ولفت إلى أن الأسبوع الماضي، شهد تكرار الاتصالات، «ولم أرد عليهم، لأنني أعرف هدفهم، ولا أريد أموالهم.»

٥ متهمين يمثلون مجدداً أمام المحكمة في قضية صك ثول

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110412/Con20110412411466.htm

عدنان الشبراوي - جدة

يمثل أمام المحكمة الجزائية في ديوان المظالم غدا خمسة متهمين في قضية صك ثول، منهم؛ رجل أعمال وكاتبي عدل مسجونين، واثنان آخران مطلقا السراح تمت تبرئتهم في وقت سابق، للنظر في ملاحظات محكمة الاستئناف الإداري حول الأحكام الصادرة بحقهم.

وعلمت «عكاظ» أن بعض المتهمين سيمثلون شخصيا أمام الدائرة القضائية المكونة من ثلاثة قضاة، فيما سيحضر محامون كوكلاء شرعيين عن الآخرين..وذكرت مصادر مطلعة أن المحكمة ستنظر في ملاحظات محكمة الاستئناف الإداري حول تخفيف حكم السجن على اثنين من كتاب العدل المدانين، إضافة إلى تشديد العقوبة بحق رجل أعمال متهم بأنه هو العقل المدبر لقضية صك ثول، فيما يتمسك المدعي العام بأدلته وقرائنه ضد قاض وموظف محكمة إدارية تمت تبرئتهما..ويرد (رجل أعمال) والمحكوم بالسجن أربع سنوات والغرامة ٢٠٠ ألف ريال، لإدانته بجرائم الرشوة والتزوير، على الحكم بأن ما نسب إليه في قرار الاتهام غير صحيح جملة وتفصيلا، وقال في مذكرة الرد أمام القضاة، إنه لا يعلم بعدم صحة أساس الصك الذي تمت بموجبه الإفراغات التي جرت في كتابة العدل، وأن الإجراءات كانت سليمة وحسب الأصول المتبعة، رافضا تهمة التوسط لدى موظف للإخلال بواجباته الوظيفية على نحو ما أورده المدعي العام، وأقر أنه أفرغ الصك مقابل ١٠٠ مليون ريال لصالح أحد المتهمين، سدادا لمستحقات له، «بعدها أعيد إفراغ ذات الصك لي بـ ٦٠٠ مليون ريال بطلب مني»، ودافع عن التهمة الموجهة إليه بقوله: «إن رفع سعر الأرض ليس جريمة يعاقب عليها القانون، كما أن سعر الأرض تضاعف أكثر من هذا المبلغ، والأصل جواز أن يخفي الناس تصرفاتهم التي يجوز لهم إبداؤها»، وأضاف في رده على التهم أنه لم يفرغ الأرض على سبيل الرشوة، بل كان بيعا وشراء صحيحين «وعلى من يدعي خلاف ذلك إثباته»، وقال «إن هيئة الرقابة والتحقيق لم تقم بدورها الإشرافي في هذه القضية، واستعانت بكثير من الإجراءات التحقيقية التي مارستها جهة الضبط الجنائي».

ويرد القاضي والمحكوم له بالبراءة من تهم تزوير محرر رسمي عبارة عن صك باصطناع وعن طريق التحريض والمساعدة مع آخرين، وساهم في تزوير محررات رسمية، منسوبة إلى كتابة عدل جدة الأولى، ومحكمة حبونا، والتنسيق مع شقيقه المتهم في ذلك، ويرد القاضي المتهم بأن جميع التهم المنسوبة إليه «تهم باطلة»، وأن أقواله في التحقيقات كانت صحيحة، وقال «إن التهم ضدي لا يسندها إلا التعسف في الاستدلال والاستنتاج الفاسد، المبني على أقوال مرسلة، وعمومات مبهمة، وتقارير منتزعة»، مؤكدا أن الأختام المستخدمة في الصك أختام مزورة، وأن «وزارة العدل قدمت ما يثبت أنني سلمت أختامي بمحضر رسمي قبل واقعة التزوير، كما أنني من كشف التزوير قبل السلطات»، ورفض إقرارات واعترافات بعض الشهود ضده لعدم مواجهتهم، أو لكونهم أدلوا بشهاداتهم وهم مسلوبي الإرادة، أو لرغبتهم دفع الأذى عن أنفسهم، مؤكدا أن «الدليل إذا دخله الاحتمال، بطل به الاستدلال»، وأن «الشك يفسر لصالح المتهم».

وأضاف القاضي المتهم في رده الذي تكون من ١٧ صفحة، كأطول رد على التهم المنسوبة إليه، أنه لم يشارك في أية عملية تزوير للصك، متمسكا بسلامة موقفه في القضية.

كما تمسك كاتبا العدل المحكومين، والذين رأت محكمة الاستئناف التخفيف عنهما، بسلامة موقفهما، متراجعين عن اعترافاتهما السابقة،.فيما يعترض المدعي العام في هيئة الرقابة والتحقيق على جميع الأحكام، معتبرا أنها «أحكام مخففة لا توازي حجم الجرم المرتكب»، ويتمسك بطلبه في إيقاع عقوبات مشددة ومغلظة على جميع المدانين، كما يطالب بإلغاء أحكام البراءة على البقية، مؤكدا أنه لا يعول على إنكار بعض المتهمين لما نسب إليهم في تحقيقات الهيئة، إذ لا تعدو كونها أقوالا مرسلة يدحضها ما ورد في اعترافاتهم المصدقة شرعا، والتي جاءت على نسق واحد، وبسرد مترابط للوقائع مكانا وزمانا، الأمر الذي يؤكد بحسب قول المدعي، موافقتها للحقيقة، وصحة ما نسب إليهم من تهم.

القاضي: تسهم في رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن والحصول على عروض تمويلية أفضل وشروط أيسر

خبراء: إقرار أنظمة الرهن والتمويل دافع قوي لاستقرار القطاع العقاري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٣
http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article622954.html

الرياض – سالم السالم

أنعشت الأنظمة العقارية الأربعة التي صوّت عليها مجلس الشورى مؤخرًا، وهي :الرهن العقاري، وشركات التمويل، ومراقبة شركات التمويل، ونظام التأجير التمويلي، آمال المطورين العقاريين، ولقيت ترحيباً كبيراً لدى السعوديين بشكل عام، ولدى العقاريين على وجه الخصوص، ويتوقع كثير من الخبراء العقاريين زيادة الفرص السكنية في المنطقة عقب إقرار قانون الرهن العقاري والمباشرة بتطبيقه .

الرهن العقاري من الأنظمة المهمة التي ينتظرها المواطن والمجتمع منذ سنوات طويلة، والتعريف العلمي له هو: تمكين أي مواطن من الاقتراض من بنك أو شركة تمويل عقاري لشراء مسكن له بحيث تكون ملكية هذا العقار ضماناً للقرض، ويبقى مرهوناً حتى يتم سداد القرض؛ لذلك فإن بدء تطبيق أنظمة التمويل العقاري سيتولد عنه تنظيم جديد لكثير من مشكلات التمويل وتقنين الرهن العقاري وحفظ حقوق جميع الأطراف المشتركة في تمويل العقار .

جاء إقرار تلك الأنظمة من قبل مجلس الشورى مواكبةً للتطورات التي تشهدها السوق العقارية السعودية، وليدعم شركات التطوير العقاري التي تسهم في توفير مساكن لمتوسطي الدخل؛ من هنا جاء تشديد الخبراء العقاريين على أهمية تطبيق كل الأنظمة العقارية، معتبرين أن هذه الأنظمة لن تحقق الهدف المرجو منها إلا إذا طُبقت ونفذت بحرفية عالية .

في البداية يتوقع عمر القاضي العضو المنتدب لشركة (انجاز) للتطوير العمراني زيادة الفرص السكنية في المنطقة، خصوصاً عقب إقرار قانون الرهن العقاري، "بعد ما قدمه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظه الله- من دعم كبير لمجال الإسكان، خصوصاً ما اشتملت عليه المكرمات الملكية الأخيرة، من خلال رصد ٢٥٠ مليار ريال لتشييد ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، ورفع القرض العقاري إلى ٥٠٠ ألف ريال، وإنشاء وزارة خاصة للإسكان، وتشكيل مجلس جديد لصندوق التنمية العقارية برئاسة وزير الإسكان ."

ويؤكد القاضي أنه على الرغم من تأخر النظام كثيراً إلا أنه يأمل أن تسهم آلية تنفيذه في تحقيق ما يسعى إليه المواطن وسد الفجوة التي يشهدها قطاع العقار في المملكة، خصوصاً من ناحية قلة التمويل، وأضاف: "أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً، ولا شك أن إقرار قانون الرهن العقاري دافع قوي للاستقرار وتنمية الوطن اقتصادياً ."

واعتبر العضو المنتدب ل(إنجاز) أن إقرار النظام خطوة مهمة نحو إصلاح القطاع العقاري؛ لما فيه من مصلحة للوطن والمواطن؛ إذ إنه سيسهم في زيادة نسبة تملك المواطنين للسكن الخاص بهم، كما أنه سيساعدهم في الحصول على عروض تمويلية أفضل وشروط أيسر، وسيزيد من المنافسة بين الجهات التمويلية مثل الشركات المتخصصة في التمويل العقاري والبنوك التجارية. وختم قائلاً: "إن إصدار نظام الرهن العقاري سيسهم في تعزيز الثقة بالسوق العقارية السعودية، ويشجع المستثمرين على دخول السوق وتوسيع استثماراتهم وفتح باب المنافسة ."

وحول مستقبل القطاع العقاري، نوه القاضي بما تشهده العقارات السياحية في المملكة حالياً من انتعاش كبير في ظل تنامي حركة السياح بين المدن الرئيسة، وخصوصاً الشرقية منها، متوقعاً أن تحقق المنطقة توسعاً في قطاعي السياحة

والعقارات من خلال طرح الكثير من المشاريع الاستثمارية متعددة الاستخدامات. كما توقع أن تحقق المنطقة الشرقية توسعاً كبيراً في قطاعي السياحة والعقار من خلال مشروع المارينا الذي تحتضنه الدمام، معللاً ذلك بقوله: "يعكس هذا المشروع النموذج الحضاري المتطوّر للمشروعات العقارية متعدّدة الاستخدامات، وهو أحد أهم المشاريع ذات الوجهة البحرية في السعودية، كما يعتبر أحد أضخم المشروعات العقارية في المملكة، ويقع في النطاق العمراني لحاضرة الدمام، ويتميّز بوقوعه على طريق الكورنيش على ساحل الخليج العربي، كما يحتوي على بحيرة صناعية ذات إطلالة بحرية بطول أربعة كيلومترات ."

من جانبه رأى الخبير العقاري الدكتور عبدالله المغلوث أن "إقرار الرهن العقاري، عندما يصادق عليه من المقام السامي، سيلعب دوراً كبيراً ومهماً، وسيؤثر في الحراك الاقتصادي والعقاري، ويجعل كل البنوك والمؤسسات المالية والمطورين أكثر أماناً من حيث الإجراءات المختلفة وضمان الحقوق؛ لأنه سيكون بمنزلة المرجعية التي تحمي كل الأطراف (البنوك، المقاولين، والراغبين في الشراء)، إضافة إلى أنظمة التمويل والتقييم لهذه المنظومة، علماً بأنه في السابق لم تكن هناك منظومة تحمي من المشكلات القائمة بين الممولين والمطورين والراغبين في شراء مساكن ."

وأضاف: "هذا النظام سيمكن من الفصل في أي نزاع، كما أنه محفز للاستثمار العقاري ويشجع البنوك الأجنبية على دخول السوق السعودية عبر فتح فروع وغيرها". وأشار الدكتور المغلوث إلى أن "مفهوم منظومة الرهن العقاري له دلالة على إعطاء قروض مقابل رهون، سواء أكانت صكوكاً أو سندات موثقة، تجعل المقترض جاهزاً للدفع، والقارض موثقاً بما قدمه من أموال ليأخذ عليها الالتزامات الرسمية"، مشدداً على أن "هذه المنظومة ستجعل النشاط العقاري إحدى ركائز صناعة العقار في المملكة، ولكن -في رأيي -لا بدَّ أن يسبق ذلك النظام ثقافة عامة لدى أصحاب المؤسسات والمطورين وغيرهم من المعنيين لمعرفة بنوده وتفاصيله؛ حتى لا تضيع حقوق أي طرف ."

وبحسب الإحصاءات الرسمية تقدر احتياجات السعودية من المساكن بنحو مليوني وحدة سكنية جديدة بحلول ٢٠١٤ في ظل الزيادة السكانية المطردة وارتفاعها بشكل لافت، وتماشياً مع هذا الوضع، رصدت المملكة ١٤,٧ مليار دولار، منها ١٠,٧ مليار دولار ل١٣٣ ألف قرض معفاة من الفوائد وأربعة مليارات دولار لبناء مساكن لموظفي الدولة، إضافة إلى ضخ أموال لبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية ورفع سقف القروض إلى نصف مليون ريال وغيرها من المبادرات التي رحبت بها السوق العقارية مؤخراً؛ وعليه فقد توقعت شركة "جونز لانغ لاسال" للاستشارات العقارية ارتفاع أسعار الإيجارات والأراضي في السعودية ١٠ في المئة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مع تنامي الطلب والقوة الشرائية بدعم من حزمة التحفيز السعودية لتوفير مساكن ووظائف للمواطنين، كما قدرت الشركة احتياج المملكة إلى الوحدات السكنية ب٢٠٠ ألف وحدة سنوياً .

وكشفت دراسات علمية حديثة أن أكثر من ٧٠ في المئة من السعوديين لا يملكون مسكناً خاصاً، وأن ٥٥ في المئة منهم لا يستطيعون تملك مساكن خاصة دون مساعدة مالية، وأن الكثير من الأسر لا تستطيع أن تدفع أكثر من نسبة محددة قد لا تتجاوز ٣٠ في المئة من الدخل لتسديد قروض أو أقساط السكن، إضافة إلى تكاليف الصيانة والمرافق والخدمات .

وكان تقرير للبنك السعودي الفرنسي قال إن شركات التطوير العقاري الخاصة والعامة في حاجة إلى بناء نحو ٢٧٠ ألف وحدة سكنية سنوياً في المملكة حتى ٢٠١٥ للوفاء بالطلب على نحو ١,٦٥ مليون مسكن جديد. كما توقع تقرير لشركة شعاع كابيتال أن تؤدي موافقة مجلس الشورى على قانون الرهن العقاري إلى ظهور شركات متخصصة في التمويل العقاري، وتعزيز الفرص أمام شركات التطوير العقاري وقطاع المقاولات، وأن تسهم في تيسير ملكية البنوك للعقارات واستعادتها لها إذا تعثر العملاء في السداد، غير أن (شعاع كابيتال (ترى أن النظام لا يزال في حاجة إلى عدد من المراحل والخطوات ليدخل مرحلة التنفيذ بشكل كامل.

جدة: سعوديات يتقدمن لخطبة ٤ شبان مجهولي نسب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254702

جدة - زياد العنزي

تقدمت أربع فتيات سعوديات في محافظة جدة أخيراً، لخطبة أربعة شبان من مجهولي النسب لدى جمعية وداد الخيرية في المحافظة المتخصصة في رعاية «الأيتام»، مبديات رغبتهن في الارتباط بأزواج من هذه الفئة لاعتبارات لم يفصحن عنها.وأكد رئيس الجمعية المهندس حسين البحري لـ«الحياة» أن الفتيات تقدمن لخطبة شبان من مجهولي الأبوين الأسبوع الماضي، وتم أخذ بياناتهن وأرقام الاتصال بهن، من أجل عرضها على الراغبين في الزواج من الفئة ومن ثم التواصل مع ذوي الفتيات في حال قبول الأطراف كافة.

وقال البحري: «إن الجمعية للأسف غير مختصة في رعاية مجهولي الأبوين من كبار السن، بل تهتم بشؤون الأيتام الرضع، لذلك سيتم توجيه طلب هؤلاء الفتيات للجمعيات الخيرية الأخرى للبحث لهن عن شبان راشدين يرغبون في الزواج»، منوهاً بأن خطوة الفتيات عززت من مشروع الجمعية القاضي بتغيير النظرة الاجتماعية السالبة تجاه» الأيتام»، وعدم التمييز أو ممارسة العنصرية ضدهم، خصوصاً أن من بينهم المثقف والمتعلم والمحترف والموهوب.

وذهب رئيس «وداد» إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية أبدت موافقتها على دعم مشاريع الجمعية المتعلقة بوضع منهج تربوي اختصاصي لرعاية مجهولي الوالدين، ابتداء بكيفية إبلاغه بسبب وجوده في الجمعية، مروراً بتهيئته للرد على أي انتقادات يتعرض لها مستقبلاً، وانتهاء بدمجه اجتماعياً بشكل إيجابي ودعمه للتفاعل مع بيئته التي يعيش فيها من دون حساسية.

وعاد للقول: «يبدو أن الجيل الجديد من الشبان والفتيات بات مقتنعاً بأحقية هذه الفئة في العيش بكرامة قولاً وفعلاً، إلا أن المشكلة تكمن في الجيل القديم على اعتبار أنه المتحكم في قرارات الأسرة التي غالباً ما ترفض فكرة الزواج من مجهولي النسب وفق عاداتهم وتقاليدهم.»

ولفت البحري إلى وجود خطة تتعلق بتنسيق اجتماع دوري ومنظم بين الجمعية ووزارة الشؤون الاجتماعية لبحث سبل تهيئة «المجهولين» من الناحية النفسية والاجتماعية خصوصاً، ورعاية شؤون حياتهم كافة عموماً، عبر إعداد منهج تربوي اختصاصي مختلف عما هو معمول به حالياً في الوزارة.

وتابع حديثه: «تعتبر الجمعية النسخة الأولى في السعودية المختصة في رعاية مجهولي النسب، بعد الحصول على فتوى شرعية من جانب هيئة كبار العلماء تبيح استخدام الأدوية والعقاقير الطبية لتحفيز الرضاعة لدى السيدات الراغبات في الاحتضان، من أجل المساعدة في توسعة هذا المشروع الإنساني.»

وانتهى رئيس الجمعية إلى عزوف غالبية المواطنين عن احتضان الأطفال من ذوي البشرة السمراء على حساب البيضاء، محذراً في الوقت نفسه من عملية الفرز الاجتماعي في هذا الشأن، لما يترتب عليها من آثار سالبة على مستقبل هذه الفئة من النواحي كافة.

درجة إضافية للمعينين عام ١٤٢٧هـ

جداول وظيفية لحسم تباين رواتب ٨ دفعات من المعلمات والمعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110412/Con20110412411470.htm

عبد الله عبيد الله الغامدي - الرياض، محمد سعيد الزهراني - جدة

في إطار سعي وزارة التربية والتعليم لإغلاق ملف تباين المعلمات والمعلمين، أصدر مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في الوزارة صالح بن عبدالعزيز الحميدي، قرارا بمنح المعلمين التربويين المعينين عام ١٤٢٧هـ المنقولين على المستوى الخامس اعتبارا من ١٤٣٠/٥/١هـ درجة إضافية.

وأشار الحميدي إلى أن منح الدرجة الإضافية جاء إلحاقا للقرار رقم ٣٢٧٧٣٢١٦ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢هـ القاضي بمنح درجة إضافية لبعض المعلمين التربويين المعينين عام ١٤٢٥هـ وعام ١٤٢٦هـ، حيث اتضح زيادة غير التربويين على التربويين المعينين في عام ١٤٢٧هـ وبذلك يستحق التربويين درجة إضافية أسوة بزملائهم المعينين عام ١٤٢٧/١٤٢٥هـ لتصحيح الوضع لهم.

كشفت لـ«عكاظ» وزارة التربية والتعليم أنها تعتزم حسم قضايا تباين الدرجات الوظيفية لثمانية دفعات من المعلمات والمعلمين (١٦، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧)، وذلك من خلال جداول درجات وظيفية خاصة ستعلنها نهاية الأسبوع الجاري.

وقالت مصادر مطلعة في الوزارة «إن القرارات الأخيرة بإضافة درجات وظيفية لعدد من دفعات المعلمات والمعلمين تؤكد استحقاقهم لمزيد من الدرجات الوظيفية وصولا إلى الدرجات الموازية لسنوات خدمتهم، والتي فقدوها جراء تعديل مستوياتهم وفق المادة ١٨/أ، كما أن إضافة درجات إضافية أخرى لبعض دفعات المعلمات والمعلمين ضمن القرار الصادر مؤخرا، كشف عن تضرر دفعات أخرى من تباين الدرجات الوظيفية قبل وبعد تعديل المستويات للرابع والخامس». من جهتها بينت لـ «عكاظ» اللجنة الإعلامية لمعلمات ومعلمي المملكة، أن لجنة متابعة قضية تباين الدرجات الوظيفية قدمت للشؤون المالية والإدارية في الوزارة خطابا بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٠هـ، وذلك من أجل المطالبة باستحقاق عدد من دفعات المعلمات لدرجات وظيفية إضافية، لمعالجة تباين درجاتهن الوظيفية أسوة بالمعلمين الذين ثبتوا معهن في عام دراسي واحد، وأشارت اللجنة إلى أن خطاب المطالبة للمعلمات جاء استنادا على تعميم تباين الدرجات الوظيفية الصادر بتاريخ ١٤٣١/١٢/٢٢هـ القاضي بتسوية الدرجات الوظيفية بين معلمي ومعلمات الدفعة الواحدة، ومنحهم أعلى درجة وظيفية حصلت عليها الدفعة، دون تحديد جنس المثبت معلما كان أو معلمة، لافتة إلى أن ذلك أعطى الضوء الأخضر لمعالجة التباين بشكل كلي في الدرجات الوظيفية للمعلمين والمعلمات، ومنحهم الدرجات المستحقة لهم وفق نظام الخدمة المدنية.

فاكس يحرم فتيات بيت الطفل من إيصال شكواهن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110412/Con20110412411617.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

فشلت مساعي فتيات بيت الطفل في إيصال خطاب شكواهن إلى فاكس مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي، والمتضمنة عددا من الاعتراضات على ما يحدث داخل الدار من تجاوزات على حد تعبيرهن.

وأوضحت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن المديرة الجديدة باشرت عملها في البيت يوم أمس الأول، وكانت تميل إلى الحدة والغضب في تعاملها مع اليتيمات حيث لم يرق لهن هذا التعامل منها بعد أن قامت بجولة على كامل البيت.

وعلمت «عكاظ» أن شكوى فتيات بيت الطفل تضمنت أربعة محاور رئيسية، أولها إعادة المديرة السابقة إلى البيت ضرورة ملحة بالنسبة لهن. مطالبتهن باعتراف رئيسة الجمعية الخيرية النسائية بما قالته عنهن وتثبته إذا كان صحيحا أو معاقبتها في حال اتهامهن زيفا مع التشديد على عدم السماح بالإطلاع على ملفاتهن الشخصية لأنهن واجهن بعض الشماتة ممن أطلعوا على ملفاتهن. ومعرفة مصير إعانة الأيتام بحيث أن رئيسة الجمعية أكدت لهن أن للجمعية حق التصرف في إعانة الأيتام

ويطالبن بتأكيدها، أو إظهار مصير الإعانات في الأعوام الماضية.

كما يطالبن بزيادة الإعانة المخصصة لهن في البيت بمقدار ٢٠٠ ريال على أقل تقدير. عدم تغيير الحاضنات، وبالأخص بعد تصفية العاملات بحجة عدم وجود دعم مادي الأمر الذي جعل الخوف يدب في قلوبهن

208حالات عنف بـ"حماية" مكة في عام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=49537&CategoryID=3

مكة المكرمة: ابتسام شقدار 2011-04-12 3:08 AM

كشفت الأخصائية الاجتماعية بلجنة المتابعة للحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة خلود مرتضى أن الدار استقبلت أكثر من ٢٠٨ حالات معنفة خلال عام واحد، مضيفة أن غالبية المعنفين من الإناث، ثم يليهم الأطفال.

وأوضحت أن "لجنة الحماية عبارة عن دار خصصت لاستضافة الحالات المعنفة جسديا أو جنسيا أو نفسيا أو لفظيا، وهي تكفل الأطفال دون سن الثامنة عشر والمرأة أياً كان عمرها، والفئات المستضعفة، وتوفر لهم حق العيش بكرامة، وهو الحق الذي كفله الله لهم، وتحميهم من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه". وتضيف مرتضى أن اللجنة تولت حل أكثر من ٣٨ حالة، فيما تم التنازل عن البلاغات المقدمة للجنة لأكثر من ٤٠ حالة. وعن استراتيجية العمل في دار الحماية قالت "إن اللجنة تهدف إلى الإصلاح، حيث يتم التركيز فيها على حل المشكلة ودياً بين الأطراف المتنازعة، ومن ثم التأهيل الاجتماعي والنفسي، يليه الإيواء المؤقت في شقة سكنية مكونة من غرفتين بمنافعهم لمدة ثلاثة أشهر عند تعذر معالجة المشكلة، أو كان هناك خطر على الحالة، وقد تزيد مدة الإيواء لعام إذا كانت القضية قيد التداول بالمحاكم الشرعية."

إقرار نظام عقوبات إفشاء الوثائق والمعلومات السرّية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254760

الرياض – أبكر الشريف

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته أمس (الاثنين) في الرياض، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها. وذكرت مصادر لـ«الحياة» أن مشروع نظام عقوبات إفشاء الوثائق والمعلومات السرية يصدر في ١٣ مادة سبق أن ناقشها مجلس الشورى في نيسان (أبريل) الماضي. ويحدّد نظام عقوبات إفشاء الوثائق السرية السجن مدة لا تزيد على ٢٠ عاماً ولا تقل عن ٣ أعوام، أو غرامة لا تزيد على مليون ريال، ولا تقل عن ٥٠ ألف ريال عقوبات لمخالفي مواده .

ويعرف النظام «الوثائق السرية» بالأوعية، التي تحتوي على معلومات سرية يؤدي إفشاؤها إلى الإضرار بالأمن الوطني للدولة ومصالحها وسياساتها وحقوقها، أو الإضرار بالأفراد والجماعات فيها، سواء أنتجتها أجهزتها المختلفة أواستقبلتها. ويتيح مشروع النظام تحديد الوثائق السرية وقوائمها للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مع تبيان أسماء هذه الوثائق ودرجتها ومواضيعها. ويؤسس مشروع النظام لقاعدة صلبة سيتم الاستناد إليها في إصدار العقوبات بحق من يقومون بإفشاء الوثائق السرية في الدولة، أياً كانت مسمياتهم الوظيفية .

ويحظر النظام على أي موظف عام، أو من في حكمه ولو بعد انتهاء خدمته، نشر أية وثيقة سرية أو إفشاء أية معلومة سرية حصل عليها أو عرفها بحكم وظيفته، وكان نشرها أو إفشاؤها لا يزال محظوراً، كما يحظر إخراج الوثائق السرية من الجهات الحكومية أو الاحتفاظ بها في غير الأماكن المخصصة لحفظها. ويمنع النظام طباعة الوثائق السرية أو نسخها أو تصويرها خارج الجهات الحكومية، ويشدّد على الجهات الحكومية عند إخلائها مقارها عدم ترك أية وثيقة أو معاملة أو ورقة رسمية في هذه المقار.

مسؤولون يسافرون بسيارات حكومية خارج السعودية... وصرف على مساجد لا تُفتح

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254724

الرياض – رياض المسلم

كشف التقرير السنوي الأخير لهيئة الرقابة والتحقيق مخالفات كثيرة في جهات حكومية، إذ أكد أن مسؤولين يسافرون خارج المملكة بسيارات حكومية، إضافة إلى أن أموالاً تصرف على مساجد في مناطق زراعية قديمة من دون أن تفتح أبوابهاكما تضمن التقرير الذي تمت مناقشته في جلسة مجلس الشورى أمس (الاثنين)، أن بعض منسوبي إدارة الجوازات يشترون إعاشة الموقوفين من مالهم الخاص، لأن طلب السلفة لشراء الإعاشة يتطلب وقتاً، كما أن بعض الجامعات لم تستخدم أجهزة معاملها منذ أكثر من ١٣ عاماً لنقص معداتها .

وأوضحت «هيئة الرقابة» أن بعض موظفي الدولة يستخدم سيارات حكومية لغير الغرض المخصص لها كالسفر بها خارج المملكة، أو إعطاء بعض مسؤولي الجهات الحكومية أبناءهم تلك السيارات لاستخدامها وهو أمر مخالف، مشيرة إلى أن موازنات تصرف على مساجد وموظفين فيها في مناطق زراعية قديمة، على رغم عدم استخدام تلك المساجد.

كما كشف التقرير عن ٤٥٤ مشروعاً متعثراً في الأجهزة الحكومية خلال العام1430/1431 هـ، إضافة إلى رصد ١٠٩١ شهادة مزوّرة، وكشف ١٠٧٣ حالة رشوة.

ووصلت ملاحظات «هيئة الرقابة» إلى المدارس، إذ ذكرت أن خزانات المياه في بعض المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم غير نظيفة، ولا تصلح للاستخدام البشري، وكذلك وجود مكيفات في مدارس غير آمنة وقابلة للسقوط.

واعتبر عضو مجلس الشورى الدكتور سعيد الشيخ في مداخلته تحت قبة مجلس الشورى أمس، أن «الفساد الإداري والمالي يشكل أحد أكبر العناصر المؤثرة في أداء الأجهزة الحكومية»، مشيراً إلى أن التقرير كشف أن نسبة تغيب وتأخر الموظفين بلغت ١٥ في المئة.

ولفت عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون إلى أن التقرير كشف معاناة وزارة الصحة من عدم توافر أجهزة التعقيم ونقص في الأدوية وأجهزة الأشعة، فيما رأى عضو المجلس الدكتور خالد العواد أن المجلس يجب أن يتعامل مع ما ورد في التقرير على أساس أنه عينة وليس عرفاً، فالوضع الحالي أسوأ مما عليه التقرير وصعب جداً. وتابع: «مجلس الشورى مسؤول أمام الله ثم أمام ولي الأمر في تأكيد أهمية التقرير، واتخاذ التوصيات اللازمة في شأنه، وسأكتب إلى اللجنة بتوصية تدعو إلى مراجعة الحالة الرقابية على الأجهزة الحكومية، وإعادة بناء الأجهزة الرقابية.«

من جهته، استغرب عضو المجلس الدكتور محمد الخنيزي ما ورد في التقرير من أن «هيئة الرقابة» لم ترصد في مراقبتها أداء وزارة التعليم العالي سوى وجود ٢٦٠ متعاقداً يتم التجديد لهم من دون الرجوع إلى وزارة الخدمة المدنية، مضيفاً: «كيف يعقل ذلك في وزارة تتجاوز موازنتها ١٢ بليون ريال؟.«

وتساءل عن الإجراء الذي اتخذته «الهيئة» بعدما رصدت نقصاً في الإعاشة، وزيادة في الطاقة الاستيعابية في بعض السجون. ودعا عضو «الشورى» حسن الشهري المجلس إلى تبني توصية تدعو إلى تفعيل دور الوحدات الرقابية في الأجهزة الحكومية، وذلك من خلال تعيين مسؤولين فيها بمراتب عليا وربطها بالمسؤول الأول في ذلك الجهاز وتحسين مميزات ورواتب هذه الوحدات للقيام بدورها على أكمل وجه

المظالم يغرم مركز إمارة بنجران لإيقافه مواطنا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49586&CategoryID=5

نجران :مرجع لسلوم 2011-04-12 4:15 AM

أنصف ديوان المظالم في منطقة عسير مواطنا أوقفه مركز بإمارة نجران ٤ أيام، بعد أن ادعى أن أملاكه تتداخل مع مشروع مدرسة. وأصدر الديوان حكما بتغريم المركز ألف ريال عن كل يوم قضاه المواطن محتجزا، بعد وصفه إجراء المركز بالمخالف لنظام الإجراءات الجزائية.

وجاء في الحكم، أنه ثبت أن الجهة التي ادعى عليها المواطن أوقفته قبل التثبت مما يدعيه، وأنه كان يفترض توجيهه إلى القضاء.

أصدر ديوان المظالم بمنطقة عسير حكما يقضي بتغريم مركز إمارة بمنطقة نجران ٤ آلاف ريال لمخالفة صاحب الصلاحية في إيقاف المواطن راشد مسفر أبالطحين ٤ أيام، بعد أن أوقف مشروع مدرسة بسبب تداخله مع أملاكه الخاصة، الأمر الذي أجبر المواطن الذي تعرض للتوقيف على التقدم بتظلم لديوان المظالم .

وجاء في مستند الحكم، الذي حصلت" الوطن" على نسخة منه أمس، أنه ثبت لدى ديوان المظالم أن الجهة المدعى عليها أوقفت المواطن ٤ أيام قبل أن يتم التحقق من صحة ما يدعيه من تداخل في أملاكه مع مشروع المدرسة، وكان الأولى بها توجيه المواطن بالتقدم بدعواه للقضاء للنظر في مدى تداخل أملاكه مع مشروع المدرسة وتعويضه عما اختزل من ملكه لصالح المشروع عند ثبوت ذلك.

وأشار مستند الحكم أن الجهة المدعى عليها خالفت ما ينص عليه نظام الإجراءات الجزائية وما تنص عليه لائحة أصول الاستيقاف والقبض والحجز المؤقت من ضرورة إجراء التحقيق مع المقبوض عليه خلال ٢٤ ساعة، وعند توجيه التهمة أو عدم استكمال التحقيق يمدد التوقيف إذا كانت الجريمة المنسوبة للموقوف من الجرائم الموجبة للتوقيف.

وجاء في المستند أن ما نسب للمواطن لا يستوجب التوقيف وما قامت به الجهة المدعى عليها يعد مخالفة صريحة للنظام وألحق ضررا بالمواطن عند توقيفه ٤ أيام، ولزم الحكم بتعويضه عن ذلك الضرر بمبلغ ألف ريال عن كل يوم أمضاه في التوقيف، وتقوم الجهة المدعى عليها بالدفع لأنها هي من وجهت الشرطة بأمر التوقيف وأمر الإفراج.

توصيات بتضمين فتاوى هيئة كبار العلماء ما يخالفها من الأحكام الوجيهة المعتبرة

مقترح في الشورى لدراسة إنشاء قسم نسائي لإفتاء المرأة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٣
http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article622844.html

الرياض - عبد السلام البلوي

اقترح عضو مجلس الشورى الدكتور حاتم الشريف على هيئة كبار العلماء تضمين الفتاوى التي تصدر عن اللجنة الدائمة بيان إن كان هناك خلاف وجيه معتبر بين العلماء في مسألتها لكيلا يصادر الرأي الآخر المعتبر .

وقال الشريف لدى مناقشة التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء أمس أنه باتفاق العلماء أن مسائل الفقه فيها ما هو ظني يقبل الخلاف ومنها يقيني لا يقبل الخلاف، والتفريق بين النوعين يترتب عليه أحكام عديدة عملية تهم الناس مثل الإلزام بالفتوى ..وأضاف الشريف: المسألة التي فيها خلاف معتبر لا يصح الإلزام بها بإجماع العلماء، كذلك لا يصح الإنكار فيها فمن أخذ بالقول المخالف لفتوى اللجنة الدائمة اجتهادا أو تقليداً لأحد العلماء المعتبرين لا يجوز الإنكار عليه ولا إلزامه وهذا أيضاً بإجماع العلماء .

وقال الشريف الذي سيقدم توصية إضافية لدراستها من قبل اللجنة الإسلامية والقضائية بهذا الشأن «التوسعة على الناس بذكر الخلاف المعتبر مع عالمية الخطاب الإسلامي أمر ضروري .«

من جهته طالب حمد القاضي بإنشاء أقسام نسائية في هيئة كبار العلماء أو الرئاسة تقوم عليها بعض الفقيهات والأكاديميات المتخصصات ولديهن علم شرعي ليجبن عن أسئلة المستفتيات الخاصة لرفع الحرج عنهن وحفظ خصوصيتهن .

أعضاء: ١٥ % نسبة «تسيب» موظفي الدولة والمجلس مسؤول أمام الملك عن مراجعة الحالة الرقابية

وقال القاضي «الشأن الديني لا يهم الرجل وحده فقط بل يهم المرأة فمن حقها الاستفسار عن أمور دينها، وهناك حرج على المرأة في الاتصال والاستفتاء عبر وسائل الإعلام في مسائل خاصة جداً .«

وأضاف القاضي: يوجد فقيهات وعالمات وطالبات علم شرعي يستطعن الإجابة عن أسئلة المرأة وبالتالي رفع الحرج عنها، ولو ترك الأمر للأسئلة المكتوبة لتأخر الرد نظراً للضغط الكبير على اللجنة الدائمة والمفتي، فالأولى أن تجيب المرأة أختها المرأة مما يعني رفع الحرج عنها وكذلك تخفيف العبء على اللجنة .

أما العضو محمد عمرو فطالب عبر توصية سيقدمها للجنة الإسلامية بإنشاء أقسام للترجمة تحت مظلة الرئاسة وتعيين مترجمين باللغات الحية بهدف تحريك ودعم حوار الحضارات، فيما اقترح العضو عبدالله الحربي فصل البحوث عن الرئاسة قائلا إن نسبة البحوث لا تتجاوز ١٠ في المائة من أعمال الرئاسة .

من ناحية أخرى ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي (١٤٣١/٣٠) واعتبر أعضاء رصد نحو ١٥ في المائة من موظفي الدولة ما بين غائب ومتأخر مشكلة معضلة ويجب معالجتها، وقال سعيد الشيخ إن الفساد الإداري والمالي يعد أحد أهم العناصر في تردي الأجهزة الحكومية، فيما دعا عضو إلى تشكيل إدارة لمتابعة المشاريع المتعثرة .

الرقابة: منسوبو الجوازات يشترون على حسابهم إعاشة للمحتجزين لتأخر طلب السلفة الحكومية

نائب رئيس اللجنة التعليمية الدكتور محمد آل ناجي تحدث في مداخلته عن بعض الملاحظات التي رصدتها الهيئة ومن ذلك وجود خزانات مياه غير نظيفة في بعض المدارس ومبان محتملة السقوط، وأشار إلى أن التقرير أظهر مؤشر البيروقراطية في إدارة الجوازات حيث ذكر أن منسوبيها يضطرون في بعض الأحيان إلى شراء إعاشة للموقوفين على

حسابهم الخاص لأن السلفة المخصصة لا تكفي وطلبها يحتاج إلى وقت وهذا يبرز أهمية تبسيط الإجراءات في التعاملات الحكومية .
وأضاف آل ناجي: لقد ورد في تقرير الهيئة تساهل بعض المسئولين في استخدام سيارات الدولة في غير ما خصصت له وتسليمها للصغار بل وللخدم والسائقين وربما أيضاً السفر بها خارج المملكة .
ويرى آل ناجي ألا تقف الرقابة والتحقيق عند كشف الملاحظات ومواطن الخلل وقال عن فائدة تقريرها في الإصلاح ضعيفة بسبب غياب المعايير العلمية المحددة التي يمكن من خلالها مراقبة أداء الأجهزة الحكومية، وغياب آليات المحاسبة والمساءلة عن التقصير وآليات لتقويم الخلل ..ودعا الدكتور خالد العواد إلى التعامل مع معلومات تقرير هيئة الرقابة على أساس أنه عينة فقط وليس عرفا أي أن الحال أسوأ مما في التقرير والوضع صعب جداً وقال العواد «المجلس مسؤول أمام ولي الأمر عن مراجعة الحالة الرقابية في الأجهزة الحكومية وإعادة بناء الأجهزة الرقابية .«
وكانت «الرياض» قد انفردت في وقت سابق بنشر أبرز الملاحظات التي رصدتها هيئة الرقابة والتحقيق على الأجهزة الحكومية المختلفة والمشاريع المتعثرة وأبرز الظواهر المستجدة فيها.

الوزير الفايز يطالب الجهات الحكومية بإيقاف بنود لم يعد لها حاجة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254672

الرياض - فيصل المخلفي
دعا وزير الخدمة المدنية محمد الفايز الجهات الحكومية إلى الالتزام بما ورد في الأمر الملكي من حيث عدم التعيين على وظائف لائحتي المستخدمين وبند الأجور، إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق مع أهداف تلك اللوائح.
وطالب في تعميم (حصلت «الحياة» على نسخة منه) الجهات الحكومية بإيقاف اعتماد البنود التي لم يعد لها حاجة، «أما البنود التي لها حاجة فيجب ألا يتم التعاقد عليها إلا من خلال نظام الوظائف الموقتة الصادرة بالمرسوم الملكي.«
وشدد على ضرورة الالتزام بالضوابط الواردة بهذا النظام بما في ذلك «عدم استمرار المتعاقد معه أكثر، ما يسمح به النظام كوظيفة موقتة، بعد الإعلان عنها لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المؤهلين للتقدم على تلك الوظائف.«
وأكد الفايز تثبيت المعينين على لائحتي المستخدمين وبند الأجور، وبند ١٠٥ الذين تم تعيينهم أو التعاقد معهم بعد الأمر الكريم ممن يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المنصوص لها في هاتين اللائحتين.
وأشار إلى أن التثبيت يكون عن طريق لجنة تشكل في وزارة الخدمة المدنية من ممثلين عن كل من وزارات الخدمة المدنية والمالية والجهات ذات العلاقة، وفق ضوابط تضعها وزارتا الخدمة المدنية والمالية.
ونوه الفايز إلى ضرورة أن يكون التثبيت لمن تثبت الحاجة الفعلية إلى تثبيتهم، وأن يكون على مراحل اعتباراً من العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، بحسب الوظائف التي تعتمد في موازنة وزارة المالية، إلا إذا كان لدى الجهة الحكومية شواغر فيتم التثبيت عليها هذا العام بعد موافقة لجنة التثبيت.

مواقع سياحية فريدة تنتظر تحفيز المستثمرين

مصحات النقاهة غائبة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٣
http://www.alriyadh.com/2011/04/12/article622978.html

أبها، تحقيق- مريم الجابر

تقدم مصحات النقاهة والعلاج الطبيعي دور مهماً في دول العالم المتقدمة، حيث إنها تعتبر حلقة الوصل بين المريض ومجتمعه على مستويات عدة، من تأهيل طبي و تأهيل وظيفي وتأهيل اجتماعي ونفسي؛ ليرجع المريض المصاب للمجتمع مرة أخرى عضواً فاعلاً من جديد، "الرياض" استطلعت آراء المهتمين بهذا المجال وخرجنا بمجموعة من الرؤى .

تطوير السياحة

بدايةً أوضح "أ.حمد آل الشيخ" -مدير عام البرامج والمنتجات السياحية في الهيئة العامة للسياحة- بأنّ فريق عمل من الهيئة العامة للسياحة والآثار وقطاع تنظيم الرحلات السياحية نظم عدداً من ورش العمل والاجتماعات مع عدد من المرافق الطبية في جدة والرياض؛ لبحث تطوير سياحة الاستشفاء من خلال تصميم المنشآت الطبية مع منظمي الرحلات السياحية لبرامج وعروض للمواطنين والمقيمين .

وأضاف: ويأتي عمل الفريق ضمن التعاون بين الهيئة ووزارة الصحة واللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية، بهدف تطوير وتنمية سياحة الصحة والاستشفاء في المملكة، خصوصاً مع التطور الكبير الذي تشهده المملكة في مجال الخدمات الطبية وتوفر تخصصات عالية وأخرى نادرة تقدم بجودة عاليه لا تتوفر في دول أخرى .

مستقبل واعد

وأشار "آل الشيخ" إلى أنّ سياحة الصحة والاستشفاء من الأنماط السياحية التي لها مستقبل واعد في المملكة؛ لتوفر عوامل نجاح عديدة من حيث الكوادر الطبية المؤهلة والتجهيزات الحديثة في جميع التخصصات الطبية، حيث ذكرت الإحصائيات التي أعدها مركز الدراسات والمعلومات السياحية بالهيئة العامة للسياحة والاثار أنّ سياحة الصحة والاستشفاء في المملكة؛ حققت أكثر من ٨٠٠ مليون ريال من إنفاق السياح المحليين والمقيمين، كما بلغت مصروفات السياح الوافدين للمملكة بغرض العلاج أكثر من أربعمائة مليون ريال على خدمات طبية وسياحية في المملكة .

وأكد على أنه يمكن من خلال المرونة في تسويق برامج سياحة الصحة والاستشفاء، تكثيف عملية تسويقها أو تقليلها بناء على الطاقة المتاحة في خدمات المنشأة، كما تحقق هذه السياحة تفريغ المريض للعلاج والخدمات الطبية، حيث تتولى جهة مختصة توفير احتياجاتها من النقل والسكن والبرامج المصاحبة، وبالتالي زيادة رغبة المريض السائح في الحصول على خدمات إضافية يحتاجها المريض، مضيفاً: كما تستقطب حالات طبية من خارج محيط المنشأة، مما يسهم في تعاملها مع حالات طبية جديدة؛ تسهم في زيادة خبرات القدرات الطبية في المنشأة، وتفرغ المنشأة الطبية لأعمالها الأساسية، وتولي جهات أخرى مثل منظمي الرحلات السياحية الأعمال الخارجة عن نطاق إنمائها .

صعوبة المنطقة

في حين ترى "د.نشوه طاهر" -رئيسة اللجنة الإستراتيجية بالغرفة التجارية بجدة -أنّ الاستثمار بمجال النقاهة العلاجية لايحتاج فقط للمكان، بل يحتاج للكوادر المتخصصة، والبيئة هنا في المملكة صعبة، وخاصة أنّ العاملين ليس باستطاعتهم ضمان بقائهم في بيئة العمل لمدة طويلة، واستقدام الخبرات والعمال مكلف جداً، مما يحتم علينا تدريب بناتنا على موضوع النقاهة وتدريس المناهج الأساسية ويكون التدريب من مختصين أجانب بهذا المجال .

ما المانع من وجود «منتجعات صحية» في قمم الهدا والسودة وفيفا وشواطئ الساحل الغربي؟

ثقافة طبية
بينما يشير المستشار النفسي "صالح النفيسي" إلى أنه لا يوجد مستشفى مؤهل لخدمة المستفيدين من المحتاجين لهذه الخدمات الصحية بمقاييس ومعايير وأسس علمية، وكذلك لا توجد الثقافة الطبية لدى المستشفيات بالدور الفعال للنقاهة؛ لتهيئة المستفيدين من هذه الخدمات لممارسة حياتهم الطبيعية من الناحية الصحية والنفسية، إضافةً إلى أنّ نسبة كبيرة من المجتمع وفي مقدمتهم وزارة الصحة ورجال الأعمال لا يستشعرون الدور الهام والفعال والحاجة الماسة لمنتجعات ومشافي طبية للنقاهة داخل المملكة، رغم وعي المسؤولين والأعيان ورجال الأعمال والكثير من العامة بالدور؛ الذي تقوم به منتجعات النقاهة الطبية من خلال شدّ الرحال لدول مؤهلة لإيمانه بمدى الحاجة لفترة النقاهة والاستجمام .
الحاجات الأساسية
وأضاف: توجد سياسات محددة لهذه المنظومة منها الاحتراف في كشف الصور الذهنية، والتعرف على موطن نقص الحاجات الأساسية الفعلية من قبل فريق خبراء ومستشارين في علم النفس؛ حتى يتمكنوا من وضع برامج خاصة لكل مستفيد لإشباع حاجاته، والمملكة تملك إمكانية جبارة من الناحية الجغرافية والروحانية، حيث أنّ هناك اعتقاد خاطئ بأن بعض الدول استغلت الطبيعة واستثمرت إمكانياتها؛ لتقديم العلاج والنقاهة وهذا هو السائد في أذهان الكثير من الناس .
وأوضح بأنّ المملكة مؤهلة جداً والمسألة فقط بحاجة إلى دراسة للاحتراف وأسس علمية لرفع معنويات المحتاجين لهذه الخدمات، مشيراً إلى أنّ هناك فرق بين مستشفيات النقاهة ودور الرعاية الاجتماعية بل هناك فرق بين كل اثنين من المحتاجين، ولكلٍ حسابات وآليات وسياسات ومفاهيم محددة بحاجة إلى إشباع بطريقة مقننة؛ حتى يتمكن الجميع من التمتع بحياته على المستوى الصحي والنفسي .
إمكانية التنمية
ويقول "د.سامي العبدالكريم" -رئيس اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية" :-تتوافر في المملكة خدمات وتخصصات طبية نادرة في جميع مجالات الصحة مع توافر طاقة زائدة عن الحاجة، ولو كانت نسبة قليلة في بعض أوقات السنة، وبالتالي فإنّ استغلالها يعني تنمية هذا النمط من السياحة لاستغلال الطاقة الزائدة، كما أنّ النمو الكبير للمستشفيات والمراكز الطبية الخاصة وتوفيرها لخدمات طبية عالية الجودة؛ يسهل من إمكانية تنمية نمط سياحة الصحة والاستشفاء، وذلك لسهولة تصميم برامج سياحية تخدم هذا المجال ."
وأوضح بأنّ تطوير سياحة الصحة والاستشفاء؛ يتطلب تطوير وتطبيق معايير عالية للخدمات المقدمة للسياح، وبالتالي يستفيد منها المواطن أيضاً، مما يسهم في تحقيق رغبات المواطنين في خدمات طبية أو مصاحبة لها ذات جودة عالية، كما أنّ تسويق تلك الخدمات لفئات أخرى يسهم في تخفيض أسعارها للمواطن .
حجم الطلب
وأضاف : تم تشكيل فريق بين اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية وهيئة السياحة والآثار ووزارة الصحة؛ يسعى لتنمية سياحة الصحة والاستشفاء من خلال عدد من المحاور منها دراسة حجم الطلب على سياحة الصحة والاستشفاء من السوق المحلي والخارجي، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء في القطاع الخاص والجهات الحكومية؛ لتطوير هذا النمط، مؤكداً على السعي من خلال فريق العمل مع وزارة الصحة وهيئة السياحة إلى تطوير القواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بمنتجات سياحة الصحة والاستشفاء في المستشفيات والمراكز الطبية وفي المنتجعات الصحية ومنشآت الإيواء، مما يساهم في تطوير منتجات ذات جودة مناسبة .
تنمية القدرات
وأشار "العبدالكريم" إلى أهمية دور البرامج السياحية في تسويق سياحة الصحة والاستشفاء، وعمل فريق لحصر الجهات المقدمة لتلك الخدمة وتطوير قدرات منظمي الرحلات وتحفزيهم لتصميم وتسويق برامج سياحية تخدم هذا النمط، حيث يتم العمل مع الشركاء على تنمية القدرات من خلال ورش تدريب على تصميم وتسويق منتجات سياحة الصحة والاستشفاء، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن المنتجات والخدمات للمستفيدين، وكذلك عمل الفريق على الاشتراك في معارض متخصصة داخل وخارج المملكة لتسويق سياحة الصحة والاستشفاء .
محفزات الاستثمار
وأوضح بأنّ غياب الاستثمار في المراكز والمنتجات المتخصصة في سياحة الصحة والاستشفاء؛ يعد من نقاط الضعف، وكذلك غياب محفزات الاستثمار في معظم المواقع السياحية الطبيعية في المملكة، والعائق الأهم هو (صعوبة الحصول على التأشيرات والمرافقين)، وكذلك ضعف برامج التسويق والإمكانيات التسويقية للمستشفيات والمراكز المتخصصة، ومشيراً كذلك إلى عدم وجود عروض وحزم تسويقية خاصة بسياحة الصحة والاستشفاء إضافة لضعف الطاقة الاستيعابية للمنشآت الطبية والإستشفائية في بعض المجالات الهامة (القلب – زراعة الأعضاء – المنتجعات الصحية) ، ولكن هناك

فرص متاحة للمستثمرين، وذلك لوجود طلب عالي داخلي على سياحة الصحة والاستشفاء، وكذلك وجود رؤوس أموال محلية جاهزة للاستثمار في حال وجود محفزات للاستثمار .

ارتفاع الطلب

وأكد على أنّ الطلب على العلاج خارج المملكة في المراكز المتخصصة في المملكة؛ موجود خاصة مع ارتفاع نسبة التعليم والمثقفين في المملكة الباحثين عن أماكن للاستجمام والراحة، مع توفر دخل متاح للإنفاق على تلك الخدمات، داعياً إلى استغلال المواقع الطبيعية الموجودة في المملكة التي تتميز بتنوع أجوائها خلال العام من خلال إقامة منتجعات صحية متكاملة في المصايف الجبلية(الطائف – أبها – الباحة(، والمناطق الساحلية على البحر الأحمر والخليج العربي، والمناطق ذات الطبيعة الريفية) السياحة الريفية)، ورغبة بعض السياح القادمين للعمرة والحج في الحصول على العلاج في المملكة .

وشدد "العبدالكريم" على أنّ المملكة تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال من الدول المجاورة والتي لها السبق في سياحة الطب الإستشفائي والنقاهة" ومنها "الأردن ومصر ولبنان والإمارات"، حيث بدأ مجلس الغرف السعودية في جمع المعلومات والدراسات والأبحاث المختصة بسياحة الصحة والاستشفاء في المملكة، والمتابعة مع الوزارة والهيئة والجهات الأخرى؛ لتحديد المعايير والمواصفات المحلية والدولية الخاصة بالخدمات الصحية والإستشفائية الموجهة للأسواق الخارجية ،ووضع معايير للخدمات الصحية لسياحة الصحة والاستشفاء ، وتطبيق إجراءات الجودة في المرافق الصحية والإستشفائية، وتنظيم المؤتمرات والندوات الطبية والمعارض المتخصصة، وتعريف السياح بالخدمات الاستشفائية والصحية الموجودة بالمملكة، و تقديم الدعم لمنظمي الرحلات السياحية لتسويق البرامج السياحية للصحة والاستشفاء.

الشورى يكشف عن ١٦٥٢ وظيفة شاغرة في وزارة المياه ويطالبها بتسريع المشروعات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623168.html

الرياض عبدالسلام البلوي

شدد مجلس الشورى على سرعة تنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي في أوقاتها المحددة، وتلافي فترات التأخير القائمة، مع ضرورة حل أي عقبات أو مشكلات تواجه المقاولين .

وطالب المجلس -عبر توصيات لجنة المياه والخدمات العامة- بتضمين تقارير وزارة المياه والكهرباء المستقبلية نتائج الدراسات المائية لتوضيح مصادر المياه المتاحة وكمياتها ونوعيتها وأماكن تواجدها ومدى استمراريتها، داعياً الوزارة إلى وضع الحلول الجذرية والعملية للحد من الاستنزاف الجائر للمياه ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، والمحافظة على المخزون الإستراتيجي من النضوب .

ولخصت لجنة المياه والخدمات العامة لمجلس الشورى أبرز المعوقات التي تواجه عمل الوزارة وأوردت في تقريرها المدرج للمناقشة يوم الاثنين المقبل، المقترحات التي جاءت من المياه والكهرباء .

وتكررت الشكوى من قلة المبالغ المالية المعتمدة في ميزانية الوزارة وقلة عدد الكوادر المتخصصة لها على الرغم من وجود فروق كبيرة بين المعتمد والمصروف في ميزانية الوزارة للسنة الثالثة على التوالي، حيث كان الفرق بين المعتمد والمصروف للسنة المالية (١٤٢٦١٤٢٧) نحو ١١٧٣ مليون ريال، وزاد في السنة المالية (١٤٢٧١٤٢٨ (ليصل إلى ٣١٦٣ مليون ريال ثمّ ما يزيد عن ٣٠٠٠ مليون ريال في العام (١٤٣٠١٤٣١ .(

ولوحظ وجود فارق كبير بين المبالغ المعتمدة والمصروفة -حسب رأي لجنة الشورى للمياه- يدل على وجود تأخير في تنفيذ بعض المشروعات عزته الوزارة إلى عدة أسباب بعضها يتعلق بالمقاولين كتهاون بعضهم وعجزهم عن إكمال المشروعات في وقتها نتيجة ارتباطهم بعدة مشروعات أخرى مع جهات أخرى، وعدم وجود العدد الكافي لديهم من العمالة المؤهلة والمعدات وقلة عدد المقاولين المؤهلين ونحو ذلك .

ولاحظت اللجنة وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة التي زادت من ٨٣٩ عام (14261427) إلى ١٨٦٠ وظيفة شاغرة في العام الذي يليه لتصل إلى ١٨٨٠ في العام (14281429) ثمّ تراجعت لتصبح ١٦٥٢ في العام ١٤٣٠١٤٣١، ولم تتمكن الوزارة من إشغالها ومع ذلك تشتكي من نقص الكوادر البشرية وتطالب بمنحها حق التعيين المباشر على وظائفها المتخصصة .

وترى اللجنة أن مبررات وزارة المياه غير مقنعة للاحتفاظ بهذا العدد الكبير من الوظائف الشاغرة في الوقت الذي بإمكانها إشغالها عن طريق الخدمة المدنية مثلها مثل غيرها من الجهات الحكومية.

التربية: تصفية حقوق المتقاعد مشروطة بعدم التزام مالي لـ الصندوق العقاري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/255026

الرياض - ظافر الشعلان

شددت وزارة التربية والتعليم على عدم تصفية حقوق أي موظف متقاعد من منسوبي الوزارة، إلا بعد إحضار خطاب من صندوق التنمية العقارية موضحاً به عدم وجود التزامات ماليـــة.وأوضح مصدر تربوي مطلع لـ«الحياة» أن الوزارة عممت على جميع إدارات التربية والتعليم بما أكدت عليه بنود الاستقطاع الخاصة بالصندوق، ومنها الفقرة التي أكدت اقتطاع مستحقات الصندوق من المستحقات التي لدى الدولة للموظفين الذين في ذمتهم أقساط متأخرة للصندوق مثل الإيجارات، على أن يراعى في ذلك التعميم رقم ٣/ب/١٢٢٨٤ وتاريخ ١٤٢٢/٦/٢٦هـ القاضي بالاكتفاء بحسم ٥٠ في المئة من قيمة الإيجارات لتسديد الأقساط المستحقة لصندوق التنمية العقارية.

وكان الأمر السامي رقم ٧/ب/٤٨٩٤١ وتاريخ ١٤٢٥/٩/٢٦هـ تضمن الموافقة على ما ورد في البندين أولاً وثالثاً من توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بموجب الأمر السامي رقم ٧/ب/٩٩٥٩ وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢٥هـ لدرس موضوع صندوق التنمية العقارية حيث تضمن البند أولاً الخاص بعملية التحصيل تطبيق الإجراءات الإضافية، التي تشمل تعديل طريقة تسديد قسط الصندوق للمقترضين بحيث تكون شهرية عن طريق الحسم من رواتبهم حتى يتم استيفاء قيمة القرض، إضافة إلى الحسم من رواتب موظفي الدولة والقطاع الخاص من المقترضين القدامى المتأخرين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم على ألا تتجاوز نسبة الحسم ٣٠ في المئة من الراتب (الراتب الأساسي والبدلات والمكافآت الشهرية لحين سداد كامل الأقساط المستحقة عليه.)

وشدد التنظيم على الحسم من معاشات المتقاعدين موظفي الدولة والقطاع الخاص) التأمينات الاجتماعية) من المقترضين القدامى المتأخرين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم على ألا تتجاوز نسبة الحسم ٣٠ في المئة من المعاش التقاعدي الشهري لحين سداد كامل الأقساط المتأخرة عليهم.

وفي شأن آخر، أصدر وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود قراراً يقضي بتكليف أحمد بن عبدالعزيز الزهير بالعمل مديراً عاماً للإدارة القانونية، إضافة إلى عمله مديراً عاماً للمتابعة.

وأعرب الزهير عن شكره وتقديره لوزير التربية والتعليم ونائب الوزير فيصل بن عبدالرحمن بن معمر والنائب لشؤون تعليم البنين الدكتور خالد السبتي، وكذا النائب لشؤون تعليم البنات نورة الفايز على الثقة التي منحوها إياه، متطلعاً إلى تحقيق ما يسهم في دعم عمل وزارة التربية والتعليم.

بطاقة هوية تؤخر صرف راتب متوفى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326486.htm

عبد الله الثابتي ـ مكة المكرمة

تعيش أسرة سعودية مكونة من خمسة أشخاص حالة ترقب وبحث في أكثر من جهة عن الراتب التقاعدي لوالدهم المتوفى منذ عامين، بعد توقف صرفه، بحجة عدم حصول أصغر أبنائه (باسم) على بطاقة هوية.

وأوضح الشقيق الأكبر فؤاد الجابري، أن أسرته فوجئت لدى مراجعتها البنك بعد إيقاف الراتب، بإبلاغهم أن القرار من اختصاص المؤسسة العامة للتقاعد، مضيفا «حينما راجعنا المؤسسة طلب منا مراجعة الأحوال المدنية لإصدار بطاقة هوية لشقيقي الذي تبقى له ١٠ أيام حتى يصل للسن القانوني لنيل البطاقة».

وزاد الجابري أن المعاناة لاحقت الأسرة حتى مقر الأحوال المدنية، إذ رفض المسؤولون فيها منحهم خطابا يثبت تأخر المعاملة والتي تستغرق ١٥ يوما، ويساعدهم في الحصول على راتب والدهم الذي يعتبر مصدرهم الوحيد في هذه الحياة ـ على حد قوله.

وإزاء ذلك، أوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد، أن إيقاف الراتب عن المستفيد، يهدف إلى حثه على تحديث ملفه ومعلوماته، مضيفا «النظام يؤكد على ضرورة حصول أبناء المتوفى على بطاقة الأحوال المدنية حال بلوغهم السن القانونية».

وبدوره أوضح مدير فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين في مكة المكرمة تاج الدين السواس أن الإدارة تتابع ملف الأسرة مع الجهات المعنية، ملمحا إلى عدم قناعته بإجراء المؤسسة العامة للتقاعد.

وخلص السواس إلى أن «كان حري بالمؤسسة مخاطبة إدارة مدرسة الطالب منذ وقت مبكر، حتى يبدأ استخراج بطاقة الهوية الوطنية، دون الحاجة لإيقاف صرف المستحقات المالية».

الواقعة تزامنت مع ندوة أمنية عن جرائم العمالة الوافدة

ساطور خادمة ينهي حياة مسنة في خالدية مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326475.htm

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة،

سددت خادمة من آسيا طعنة سكين وضربة من ساطور إلى جسد مخدومتها المسنة أثناء أدائها الصلاة أمس في منزلها في حي الخالدية في مكة المكرمة، وأنهت حياتها في الحال. وذكرت المعلومات أن القاتلة استغلت غياب ابنة القتيلة في مقر عملها وأجهزت على المغدورة التي كانت تؤدي صلاتها على كرسي متحرك قبل أن تختفي عن الأنظار، لكن السلطات الأمنية توصلت إليها بعد وقت قصير من الجريمة.

وتصادف مع وقوع الجريمة، انتقال القيادات الأمنية في العاصمة المقدسة إلى مقر ندوة نظمتها مدينة تدريب الأمن تحت عنوان «دور العمالة الوافدة في نشر الجريمة» لتصبح الواقعة جزءا من مقررات اللقاء. وأبلغ المتحدث الأمني في شرطة العاصمة المقدسة، الرائد عبد المحسن الميمان، أن خادمة آسيوية وصلت إلى قسم شرطة المنصور وعلى ملابسها آثار دماء وبالتحقيق معها اعترفت بقتل مخدومتها البالغة من العمر ٦٤ عاما.

وبحسب المعلومات فإن رجل أمن كان في طريقه إلى مقر عمله لاحظ وجود خادمة بلا عباءة تستوقف السيارات العابرة في شارع عام، ولما توقف لمساعدتها لاحظ آثار الدماء على ملابسها فسارع بنقلها إلى الشرطة. وأشارت مصادر إلى أن القاتلة أقرت أمام المحققين بارتكاب الجريمة تحت دوافع الانتقام، وما أسمتها قسوة المعاملة، وقالت إنها حاولت الهرب، بلا طائل، أكثر من مرة، وعندما فشلت محاولاتها بسبب إحكام أبواب الخروج قررت قتل المسنة.

في ذات السياق أبلغت المصادر أن القاتلة أجهزت على المسنة أثناء أدائها صلاة الضحى على كرسيها المتحرك، وحاولت المغدورة طلب النجدة من ابنتها الطليقة التي تقطن معها في المنزل غير أن هاتفها لم يجب، فعاودت الاتصال بسائقها الذي نقل الخبر إلى ابنة المغدورة في مقر عملها لتعود لتجد أمها فارقت الحياة.

وبحسب سكان في حي الخالدية، الذي شهد الجريمة فإنهم سمعوا قبل نحو أسبوعين أصوات مشادة بين الخادمة ومخدومتها التي كانت ترغب في ترحيلها إلى بلادها، بعد عام وثلاثة أشهر من العمل.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان، أن مواطنا سلم عاملة منزلية من الجنسية الإندونيسية وجدها على قارعة الطريق وثيابها ملطخة بالدماء إلى قسم شرطة المنصور أمس، مبينا أنه بالتحقيق معها اتضح إقدامها على قتل ربة المنزل التي تعمل لديها بتوجيه عدة طعنات بواسطة سكين للعنق، ومن ثم الإجهاز عليها باستخدام ساطور.

وقال الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة؛ تمت معاينة مسرح الجريمة لمعرفة أسباب ارتكاب العاملة المنزلية لها.

قالوا إن وزارة المالية لم ترد على طلبات التوريد

التجار: احتكار استيراد الشعير على شركة واحدة وراء الأزمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623170.html

الرياض – خالد الربيش

عزا مستوردو الشعير في المملكة مشكلة أزمة الشعير هذه الايام إلى رفض وزارة المالية لطلبات المقدمة من قبلهم لمنحهم الموافقة على الاستيراد ولم يتم الإجابة على هذه الطلبات لا بالرفض ولا بالموافقة .

وذكر معظم المستوردين لسلعة الشعير ان ما نشر في بعض الصحف اليومية السعودية حول أزمة الشعير الحالية بالأسواق بأن سبب الأزمة ناشئ عن امتناع التجار الموردين للشعير السوق السعودية عن البيع أو الاستيراد وهذا مخالف للحقيقة جملة وتفصيلا .

وطرحت (الرياض) يوم الاثنين الماضي تداعيات اختفاء الشعير من اسواق الاعلاف في عدد من مدن المملكة؛ وقفز سعر الكيس إلى ٤٦ ريالا في عرعر وعدد من مدن الشمال .

وشدد مستوردو الشعير "على أن السبب الرئيسي لهذه الازمة يعود الى صدور توجيه وزارة التجارة والصناعة والمرسل لموردي الشعير برقم ١٦٥٧/١/٩/٢٦٧/ع، وتاريخ25/12/1431 ه، والقاضي بعدم استيراد الشعير الى المملكة من قبل كافة موردي الشعير إلا بعد أخذ موافقة خطية من وزارة المالية ."

وقالوا: "منذ أربعة شهور تتكرر الطلبات المقدمة من مستوردي الشعير الى وزارة المالية لمنح الموافقة على الاستيراد ولم يتم الإجابة على هذه الطلبات لا بالرفض ولا بالموافقة. وهذا الأمر مستمر حتى تاريخه، الأمر الذى أدى الى انتهاء مخزون الشعير المتوفر سابقا لدى كافة مستوردي الشعير وخلو كافة محطات بيع الشعير من هذه السلعة ."

وأضاف بيان صادر عن مستوردي الشعير أن وزارة المالية احتكرت في نفس الوقت استيراد الشعير في شركة واحدة بمعرفتها منذ أربعة أشهر وحتى تاريخه في مخالفة واضحة لسياسة الدولة لمبادئ الاقتصاد الحر والمفتوح الذي يقوم على مبدأ العرض والطلب كأساس لضمان توفر السلعة وبأفضل الاسعار وقد عمل هذا السوق بفضل الله على مر السنين في هذه البلاد ليشكل سوقنا في المملكة مضرب المثل في عدالة الاسعار ومنع الاحتكار وابقاء الاسواق مفتوحة بدون اي تدخلات من احد ليكون في النهاية المستفيد من ذلك هو المستهلك النهائي ."

وختم البيان: "بهذا التوضيح فإننا كمستوردي لسلعة الشعير العاملين فى السوق السعودي نخلي مسؤوليتنا عن هذه الأزمة ونبرئ أنفسنا أمام الله ومن ثم امام سيدي خادم الحرمين الشريفين وكل من يهمه امر هذه السلعة الحيوية."

المشاركون يؤكدون سطوة شركات القطاع الخاص على الجهات الحكومية

ورشة عمل تطالب بتوطيد العلاقة بين وسائل الإعلام ومسؤولي الأجهزة الرقابية لحفظ حقوق المستهلك

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623293.html

الرياض - محمد طامي العويد

أوصت ورشة عمل اختصت بتناول واقع الإعلام وعلاقته بالمستهلك والتأثيرات التي تعيق التكامل بينهما بالشكل المطلوب وشهدت تفاعلاً كبيراً من قبل الحضور على ما تناولته بأهمية إيجاد قنوات تثقيفية فاعلة للجهات الحكومية تؤكد على دور الإعلام في خدمة المستهلك وتوطد العلاقة بين وسائل الإعلام ومسئولي الأجهزة الرقابية في الجهات الحكومية ذات العلاقة .

وفي الوقت الذي اتجهت فيه الورشة إلى منحى يؤكد وجود سطوة على الإعلام تمارسها الجهات المعلنة، ذهب أحد المشاركين بورقة عمل في الورشة إلى منحى آخر أكد فيه أن سطوة شركات كبرى على الجانب الحكومي بدأت في الظهور بشكل أكثر تأثيراً عنه بالنسبة لتأثير المعلن على ما يقدمه الإعلام للمستهلك .

واستعرض الدكتور محمد القنيبط في ورشة عمل الإعلام والمستهلك أسس التكامل وحقيقة التعامل والتي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بمقرها يوم أمس عدد من الأمثلة التي قال أنها تؤكد أن دور الشركات الكبرى في التأثير على الجهات الحكومية باسم تطوير الخدمات أو ما يعرف بخصخصة العديد من الخدمات .

وقال القنيبط في ورقته أمام حضور الورشة التي نظمها مركز توعية المستهلك بالغرفة إلى أن قرار منع استيراد السيارات لما دون خمس سنوات وكذلك منع المركبات الجماعية المحلية من النقل داخل المدن وغيرها يؤكد أن لهذه الشركات سطوة وتأثير على الجهات الحكومية، وقال أن الجميع ينشد التطوير والتحديث إلا أن الأمر وعندما يرتبط باشتداد الأحمال على المستهلك فيجب أن يكون لهذه الجهات دور في التخفيف عنه، وقال أن مصلحة الجميع يجب أن تغلب على مصلحة شركات بعينها .

وأكد سلطان البازعي المستشار الإعلامي في ورقته لحضور الورشة وجود خلط بين الإعلام والإعلان عبر ما أسماه بالمواد التحريرية التي صبغت بصبغة إعلانية، مؤكداً كذلك أن هناك جهات حكومية تأتي بعض إعلاناتها مبطنة بدعاية لشركات معينة ارتبطت معها هذه الجهة بعقد عمل .

وفي الوقت الذي أكد فيه البازعي إلى أن الإعلام يحاول أن يقوم بواجبه وفق المتاح إلا أنه أكد أن الإعلام بحاجة إلى تقوية عضد رسالته وقال أن ذلك لن يكون ما لم تأسس الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمستهلك لعلاقة أكثر تواصلاً مع الجهات الإعلانية .

وقدم الزميل الصحفي في القسم الاقتصادي بجريدة الرياض فيصل العبد الكريم أمثلة متعددة من واقع العمل الصحفي الموجه للمستهلك التي تشير إلى الدور الذي تقوم به الصحف في خدمة المستهلك، مؤكداً أن الإعلام الاقتصادي كان أكثر إلحاحاً في تأكيد حقوق المستهلك مستعرضاً عدداً من الأمثلة المرتبطة بارتفاعات متوالية في الأسعار شهدتها الساحة لبعض السلع كالحديد والمواد التموينية، وقال أن تحرك الجهات ذات العلاقة لم يكن ليأتي بالصورة المرضية لولا تحرك الإعلام في طرحها والضغط على الجهات الحكومية ليكون لها ردة فعل مرضية .

ورفض فيصل العبدالكريم الأقاويل التي يرددها المجتمع حول سطوة المعلن على الإعلام وقال أن للإعلام الحق في البحث عن مصالحة كما هي أي جهة خاصة إلا أنه لم يصل للدرجة التي يمكن أن يتجاهل فيها قضايا تهم المستهلك .
وأضاف " إذا كان هناك من معاناة يعانيها الصحفي الميداني في طريق بحثه عن الحقيقة وإنصاف المستهلك فهي في تخوف أو تردد أو تهميش بعض مسئولي الجهات للقضايا المرتبطة بالمستهلك"، مؤكداً أن تجاوبهم مع الإعلام هو من يحدد مدى اضطلاع الإعلام في خدمة المستهلك .
وكان حمد الحميدان نائب أمين غرفة الرياض قد أشار في كلمته الافتتاحية لورشة عمل " الإعلام والمستهلك .. أسس التكامل وحقيقة التعامل إلى أن القرارات الملكية الصادرة مؤخراً والمعنية بتأكيد حقوق المستهلك كتعزيز الكوادر الرقابية في وزارة التجارة والصناعة والرفع عن المغالين في الأسعار تمثل حافزاً للجهات الحكومية المعنية بالمستهلك وللجهات الخاصة ليكونوا أكثر حرصاً في تقديم منتج مجود ومعتدل الأسعار .
وأضاف الحميدان أن هذه القرارات يدعمها في النهاية ويعزز من حضورها علاقة أكثر توطيداً بين الإعلام والمستهلك وهو ما تسعى إليها هذه الورشة.

العدل: صلاحيات تفتيش المحاكم وكف يد مدانين لمديري الفروع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326345.htm

عدنان الشبراوي - جدة
منح وزير العدل الدكتور محمد العيسى صلاحيات جديدة لمديري فروع الوزارة في مناطق المملكة تفوضهم بالتفتيش على المحاكم وكتابات العدل وكف يد الموظفين المدانين، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالقضايا الإدارية. وتهدف الصلاحيات الجديدة إلى تسريع إنجاز الأعمال في المناطق والمحافظات وتجاوز الإشراف المركزي لأجهزة الوزارة الذي كان يعمل على تأخير تأمين احتياجات هذه الفروع وتعطيل بعض أعمال أجهزتها وتحديدا الإدارية منها. وقالت لـ «عكاظ» مصادر مسؤولة في وزارة العدل: إن هذه القرارات تأتي في إطار الجهود القائمة لتطوير الجهاز القضائي والرقي بالقطاع العدلي ليكون قادرا على مواكبة تطلعات ولاة الأمر ومتماشيا مع التطوير الذي حدث في الأنظمة والآليات. ووفقا للمصادر نفسها، فإن قرارات الوزير تضمنت منح مديري الفروع صلاحيات إدارية ومالية ووظيفية، منها الإشراف المباشر على موظفي الفرع، التنسيق مع رؤساء المحاكم وكتابات العدل فيما يتعلق بموظفيهم، متابعة أداء عقود خدمات الصيانة والنظافة وصيانة الآلات، توجيه الإنذارات النظامية لمتعهدي هذه العقود في حالة تدني مستواها، إشعار الوزارة بما تستدعي الحاجة لسحبها منهم.
كما شملت القرارات الإيعاز لمديري الفروع بالإشراف على استلام وتسليم مكاتب القضاة وكتاب العدل، قفل الضبوط والسجلات في الحالات التي تستوجب ذلك، إجراء زيارات تفقدية وجولات تفتيشية على المحاكم وكتابات العدل، انتظام الدوام، والتحقيق في مواطن القصور مع من يلزم. وبحسب المصادر، فإن قرارات الوزير تضمنت أيضا منح مديري الفروع صلاحية تعيين رؤساء وأعضاء هيئة النظر في المحاكم، نقل وتكليف ومنح إجازات الموظفين على المرتبة الثامنة فما دون، انتداب كتاب العدل والمفتشين الإداريين وأعضاء هيئة النظر والمهندسين وغيرهم داخل حدود المنطقة الإدارية، إصدار قرارات كف اليد في الحالات التي تكون تنفيذا لتوصية من سلطات التحقيق أو الجهات القضائية المختصة.

خيبة أمل تصيب مهندسين بعد لقائهم وزير الخدمة المدنية!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/255104

الرياض - سعد الغشام - تركي العقيل

بعد تلقيهم وعداً أول من أمس بلقاء وزير الخدمة المدنية محمد الفايز صباح أمس (الثلثاء) لمعرفة مستجدات الكادر الهندسي، تجمّع أكثر من ٥٠ مهندساً أمس في مقر وزارة الخدمة المدنية، إلا أن لقاءهم به لم يخرج بأي نتائج، سوى مطالبة الوزير أحد المهندسين بتمزيق الخطاب الذي يحمله له، إضافة إلى إيضاحه بأن «الخدمة المدنية» ليست مسؤولة عن الكادر الهندسي، وأن عليهم المطالبة بحقوقهم عن طريق الجهات التي يعملون فيها، فيما رفض المهندسون المتجمّعون أسلوب وزير الخدمة المدنية معهم، وما أطلقه من وصف، مبدين تذمّرهم من عدم خروج اللقاء الذي لم يزد على دقيقتين وعشرين ثانية بنتائج إيجابية.

وقال المهندس علي البحري لـ«الحياة»: «تجمعنا ليس إلا للمطالبة بحقوقنا لا غير، لكن مع الأسف لم نجد التجاوب المأمول، إذ أكد الوزير أن علينا المطالبة من خلال الجهات التي نتبعها، وأن» الخدمة المدنية» ليست مسؤولة عن الكادر، إذ قال ما نصه «جايكم من مجلس الخدمة المدنية، وبلغناهم إنكم مجتمعون بخصوص الكادر، والكادر وضعه في المجلس من شهر، وأبدي عليه ملاحظات من بعض المهندسين مو مني أنا»، وبعد نقاشنا السريع معه غادر المكان وابتعد، حتى قام أحد المسؤولين في الوزارة بإبعادنا واعتذر لنا بدلاً من الوزير، وطالب بصعود ثلاثة من المهندسين المجتمعين إلى مكتب الوزير، مؤكداً أن تجمّعاتهم مستمرة حتى يتم تحقيق مطالبهم.

فيما أوضح المهندس فهد العجالين الذي كان أحد الثلاثة الذين التقوا الوزير في مكتبه، أن الوزير ذكر لهم أن الكادر مطروح في مجلس الخدمة المدنية، إلا أن اثنين من الوزراء رفضوه، ما أسهم في تأخير إقراره، مشيراً إلى أن الوزير وعدهم بطرحه مرة أخرى على طاولة المجلس، وأنه سيتم عقد اجتماع من اللجنة التحضيرية لمناقشة الكادر، وبحضور مندوب من هيئة المهندسين السعوديين خلال أسبوعين، ومن ثم العرض على مجلس الخدمة المدنية لتقريب الآراء حول الكادر وتوقيعه بالإجماع.

وذكر المهندس عبدالحي الغبيشي لـ«الحياة»: «نحن نطالب بحق من حقوقنا كزملائنا في القطاع التعليمي والصحي، فالمطالبة بالكادر بدأت منذ فترة طويلة لكنه حتى الآن لم يتم، ما يعني أن حقوقنا مهضومة كوننا نخضع لسلم الرواتب العام، ومهما وجدنا من تجاهل سنواصل المطالبة وسنستمر في حملتنا الإلكترونية على فيسبوك، حتى نحقق ما نريد.«

وكانت» الحياة» حاولت لليوم الثاني التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخنين، إلا أنها لم تجد رداً.

خوجة لدى لقائه منسوبي هيئة الصحفيين:

مدينة إعلامية كبرى وصدور نظام جديد للمطبوعات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326510.htm

نواف عافت ـ الرياض

كشف وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة عن نية الوزارة إنشاء مدينة إعلاميه كبرى في إحدى المدن التي تم اختيار الموقع المناسب فيها لاحتضان المدينة الإعلامية، دون أن يوضح الموعد والمكان المحددين للانطلاقة.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن الوزارة بصدد إعداد نظام جديد للمطبوعات في المملكة بشكل يواكب العصر والمتغيرات، ملمحا إلى خروج نظام المواقع الإخبارية الإلكترونية للنور قريبا.

وتأتي تصريحات الوزير لدى لقائه منسوبي هيئة الصحفيين السعوديين في الملتقى الشهري الأول الذي يجمع الجانبين في الرياض البارحة.

وأكد خوجة تعامل وزارة الثقافة والإعلام بمرونة كبيرة في فسح الكتب الواردة من خارج البلاد، مستثنيا الكتب التي تمس الذات الإلهية والدين والسلطة، معتبرا أن سقف الحرية للصحف المحلية يعد مرتفعا.

34دولة تشارك في المعرض والمؤتمر الدولي الثاني للتعليم العالي

مديرو الجامعات ل (الرياض):المؤتمر فرصة لاطلاع الطلاب على شروط القبول..وتوقيع اتفاقيات مع جامعات عالمية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623230.html

الرياض- محمد الهمزاني

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله المؤتمر الدولي الثاني للتعليم العالي والمعرض المصاحب له ، والذي تنظمه وزارة التعليم العالي خلال الفترة من ١٥- ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ه الموافق ١٩-٢٢ إبريل ٢٠١١م، بمشاركة واسعة من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في أكثر من (٣٤) دولة بالإضافة إلى خبراء وقيادات التعليم العالي في عدد من الدول المتقدمة .

وبهذه المناسبة ثمن عدد من مديري الجامعات السعودية رعاية خادم الحرمين الشريفين للمؤتمر وقالوا في تصريحات ل(الرياض) إن المعرض والمؤتمر يمثل فرصة كبيرة للطلاب والطالبات في المملكة للالتقاء والاطلاع على الجامعات العالمية المشاركة، وفرص القبول فيها، والتخصصات المتاحة، وخاصة لطلاب درجتي الماجستير والدكتوراه .

وأوضح معالي الدكتور عبد الله الراشد مدير جامعة الملك خالد في أبها، أن المؤتمر والمعرض هذا العام سيكون مميزا خاصة وأنه أصبح تظاهرة علمية كبيرة تشهدها المملكة كل عام، مبيناً أن المؤتمر يتيح الفرصة للطلاب والطالبات ومنسوبي الجامعات في الالتقاء بعضهم ببعض ومعرفة الجامعات المتميزة عالميا والاطلاع على شروطها ومزايا كل جامعة .

وأضاف الراشد أن المؤتمر يضم جامعات عالمية مرموقة من دول أوروبا والولايات المتحدة وماليزيا وكوريا الشمالية وغيرها من الدول، مشيرا إلى أنها فرصة كبيرة للاستفادة من هذا التجمع العلمي .

وأشار د.الراشد إلى ان جامعة الملك خالد ستوقع عقود اتفاقيات مع عدد من الجامعات العالمية المشاركة في مكان واحد، مبينا أن المؤتمر سهل من التوقيع مع الجامعات في وقت ومكان واحد بدلا من الانتظار أسابيع أو شهور للتوقيع .

كما أوضح معالي الدكتور أحمد السيف مدير جامعة حائل أن المؤتمر الأول في العام الماضي حقق نتائج كبيرة من تبادل معرفي ما بين الجامعات السعودية والعالمية، وأتاح الفرصة للطلاب والطالبات للتعرف على الجامعات تحت مظلة واحدة والحصول على شروط قبول أو على معلومة معينة .

وأضاف أن ما يتميز به المعرض هو عقد ورش عمل ومحاضرات وما يقدمه المؤتمر من تبادل معرفي وثقافي، متوقعا أن يحقق المؤتمر والمعرض نجاحا أكبر بسبب المشاركات الكبيرة من الجامعات العالمية، إلى جانب المتحدثين الدوليين في المحاضرات وورش العمل التي تصاحب المعرض ، ويعتبر المؤتمر فرصة للمعيدين والمعيدات في جامعة حائل لمواصلة دراساتهم العليا .

كما اعتبر معالي الدكتور خالد المقرن مدير جامعة المجمعة المؤتمر فرصة للجامعات في المملكة وبخاصة الناشئة منها لإبراز ما لديها وما قدمته خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى أن الجامعات تلتقي في مكان واحد مما يسهل من التواصل ويعزز من الاستفادة من التجمع .

وبين د. المقرن أن الطالب السعودي يجد فرصته في الاطلاع على الجامعات السعودية وشروط القبول فيها وفي الجامعات العالمية المرموقة المشاركة في المؤتمر والمعرض، مؤكدا أن جامعة المجمعة تشارك هذا العام بنحو ١٢ كلية وعدد من العمادات في الجامعة .

من جهته أوضح معالي الدكتور سعد الحريقي مدير جامعة الباحة أن المؤتمر والمعرض يأتي سعياً من الوزارة لمشاركة جميع الجامعات في المملكة والجامعات العالمية، للاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة لهذه الجامعات وإبراز ما وصلت إليه الجامعات السعودية من تطور .

وأوضح الحريقي أنه على هامش المؤتمر سيكون هناك توقيع عقود واتفاقيات بين جامعة الباحة وعدد من الجامعات المتميزة عالميا وتحديدا في دولة السويد وكذلك في الولايات المتحدة في مجال التقنية والعلوم من خلال تعاون مشترك لتبادل الخبرات والاستفادة من الخبرات في العالم.

السجن ١٢ عاماً و٦٠٠ جلدة لمواطن قتل زوجته دهساً قبل عامين!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/255031

الرياض - فيصل المخلفي

أصدرت المحكمة العامة في منطقة الرياض أخيراً، حكماً بسجن مواطن ١٢ عاماً وجلده ٦٠٠ جلدة، بعدما قتل زوجته دهساً في حي الحائر قبل نحو عامين ونصف العام. كما حكمت بصرف النظر عن دعوى الحق الخاص.واستندت المحكمة في حكمها هذا إلى تقرير طبي يؤكد أن الجاني يعاني من مرض «الفصام» الذي يصاحبه اعتقادات خاطئة وسوء الحكم على الأمور واضطراب السلوك ما يخفف عنه المسؤولية الجنائية.

لكن عائلة المرأة المتوفاة رفضت الحكم وتقدمت بطلب إلى محكمة الاستئناف لتدقيق القرار وإلغائه، والحكم عليه بالقتل. ودعا المدعي العام عبداللطيف آل زنان إلى الحكم على الجاني بالقتل تعزيراً ومصادرة سيارته لأنه دهس زوجته عمداً وعدواناً بطريقة بشعة وشنيعة بعد نزولها من سيارته.

وأكدت والدة القتيلة عدم الاقتناع بالحكم الصادر بحق الجاني: «لا يوجد أي سبب لإسقاط عقوبة القتل تعزيراً واستبدالها بعقوبة السجن أو عقوبة أخرى، لأن الجاني دهس ابنتي وسحبها بسيارته مئة متر ورجع عليها أكثر من مرة ليتأكد من موتها». وأضافت لـ «الحياة» أن سبب خلاف ابنتها وزوجها كان نزاعات مالية على راتبها وعلى بطاقة الصراف، مشيرة إلى أنه اعترف بقتلها غيلة وصدق ذلك في المحكمة الجزئية بعد الحادثة بثلاثة أيام.

وشدد شقيق معلمة الحائر والوكيل الشرعي فهيد السبيعي على أن الجاني نفذ جريمته مع سبق الإصرار والترصد، إذ أخذ الأطفال ووضعهم عند أخته كي لا يشاهدوه يدهس والدتهم ويحاولوا التأثير عليه .وأضاف لـ «الحياة»، أن المحكمة أغفلت دور الجهات التي باشرت التحقيق في الجريمة وما نتج عن ذلك من نتائج مهمة وجوهرية صادرة من جهات الاختصاص، خصوصاً ما يتعلق بحالة المتهم الصحية قبل وقوع الجريمة وهو لب القضية وإعطائها حقها الكافي من المناقشة والاستدلال حتى يتسنى لها الاطلاع على ظروف المتهم قبل ارتكاب جريمته ومعرفة الحقيقة، لافتاً إلى أن التقارير الطبية عن حال الجاني تعود إلى زمن بعيد من ارتكاب الجريمة، ما يعني أن الجاني كان وقت الجريمة سليماً معافى. يذكر أن الجريمة وقعت في حي الحائر جنوب مدينة الرياض نهاية عام ١٤٢٩م، عندما دهس مواطن زوجته التي كانت تعمل معلمة بعد نزولها من سيارته وسحبها مسافة، ثم فر من المكان، وتمكنت الجهات الأمنية من القبض عليه خلال فترة وجيزة.

أصحاب المساكن يستندون إلى المحاكم لتنفيذ الإخلاء

إخراج أعضاء هيئة تدريس أم القرى من منازلهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326356.htm

سلمان السلمي ـ مكة المكرمة

لجأ عدد من ملاك العقارات المؤجرة لإسكان أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى إلى القضاء، إثر رفض الأكاديميين خروجهم من تلك المساكن، ما جدد اشتعال أزمة بين الجامعة وأعضاء هيئة تدريسها، الذين طالبوا إدارتها بتسليمهم فلل الإسكان التي انتهى القسم الأكبر منها منذ نحو عام.

واستغرب أعضاء هيئة التدريس إغلاق إدارة الجامعة للفلل رغم انتهائها، محملينها ما وصفوه بـ«إزعاج ملاك العقارات المؤجرة لهم بين الحين والآخر»، مشددين على الجامعة أن تتدخل لحل مشكلاتهم مع الملاك دون إدخالهم في قضايا تبعدهم عن التفرغ للعمل الأكاديمي.

وإزاء ذلك، استعان ملاك العقارات بالقضاء لإخراج أعضاء هيئة التدريس بالقوة بعد أن رفضوا الخروج من منازلهم، فيما رفض أكاديميون آخرون الخروج من مساكنهم، رغم إنذارهم من الجامعة بضرورة إخلاء المساكن لأصحابها. وأبلغ الملاك جامعة أم القرى بمخاطبة أعضاء هيئة التدريس التابعين لها بمخاطبتهم لإخلاء المساكن المؤجرة لهم، إلا أن أعضاء هيئة التدريس رفضوا الخروج بحجة أنهم لم يجدوا سكنا بديلا، ولا يزال نحو ٣٥ عضوا أكاديميا مهددين بالإخلاء حاليا، حيث وصلتهم خطابات من الجامعة تؤكد عليهم الإسراع في الإخلاء. ويجمع الأكاديميون على أن إخلاءهم في هذه الفترة (منتصف العام)، سيوقعهم وأسرهم في حرج شديد، لا سيما وأن أبناءهم مرتبطون بمدارس سيضطرون للانتقال إلى غيرها في حال وهذا في غير صالحهم.

ويأتي تحرك ملاك العقارات بعد رفض الجامعة طلبهم برفع أسعار الإيجارات، المتفق عليها، وبررت الجامعة رفض زيادة الأسعار «كون النظام لا يسمح بذلك»، ما دعاها توجه خطابات لأعضاء هيئة التدريس بإخلاء المنازل. ودعت الجامعة كل عضو يخلي منزله إلى إيجاد منزل بديل، على أن تساهم في تحمل جزءا من تكاليفه، إلا أن المساكن القريبة من الجامعة تؤجر جميعها على ضيوف بيت الله الحرام، ما أوقع أعضاء هيئة التدريس في حرج وبعضهم اتجه إلى الشقق المفروشة، فيما لا يزال البقية يبحثون عن سكن.

من جانبه، أوضح المشرف على الإسكان الجامعي في جامعة أم القرى الدكتور محمد زمزمي أن فلل أعضاء هيئة التدريس التي شيدت في العابدية، لم تستلمها إدارة الإسكان «حتى الآن»، من إدارة المشاريع، مؤكدا أنه في الوقت الذي تتسلم فيه الجامعة تلك المساكن، فإنها ستوزعها مباشرة وفق ضوابط نظامية بهذا الخصوص.

وحول إخراج ملاك المجمعات السكنية لأعضاء هيئة التدريس من مساكنهم قال الدكتور زمزمي إن كل من خرج منهم أوجدت الجامعة لهم مسكنا بديلا، مشيرا إلى أن الجامعة تكفلت بدفع مبلغ ٣٠ ألف ريال لعضو هيئة التدريس، على أن يبحث بنفسه عن المكان والمنزل الذي يناسبه.واعترف زمزمي أنه من حق أصحاب المجمعات السكنية أن يطالبوا بإخلاء مساكنهم، لكن الجامعة لم تقف عاجزة عن مساعدة الأعضاء، وإنما ساهمت في دفع الإيجار السنوي لهم إذا ما رغبوا في ترك تلك المساكن، مشيرا إلى أنه لم يتبق منهم في المساكن المؤجرة سوى ٣٥ عضو هيئة تدريس ومنحوا مهلة تصل إلى خمسة أشهر لإخلاء تلك المساكن، في خطوة لإيجاد حلول لهم.

مرجعا هروب النزلاء إلى ترديه وعدم توافر دواء علاجي .. د. شاووش لـ عكاظ :

أرفض اتهام إدارة مستشفى الأمل السابقة بالتقصير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326376.htm

حسين هزازي - جدة

رفض مدير مستشفى الأمل في جدة السابق الدكتور محمد شاووش الاتهامات التي وجهها مدير المستشفى الحالي الدكتور أسامة إبراهيم للإدارة السابقة، بتحميله إياها مسؤولية تراجع البرنامج العلاجي للنزلاء، ما تسبب في هروبهم. واستبعد شاووش في حديث خص به «عكاظ» أي قصور من الموظفين والعاملين في المستشفى أثناء إدارته للمستشفى، مؤكدا أنهم بذلوا كل طاقاتهم ضمن الإمكانيات المتاحة في حينها.

واعتبر مدير مستشفى الأمل السابق كثرة الإدلاء بتصريحات وصفها بأنها «غير محسوبة» أمرا غير مقبول، مطالبا المسؤولين في المستشفى بأن يكونوا على قدر المسؤولية وأن يتحلوا بصفات القيادة والتسامح والصبر وتصحيح الأخطاء، كي لا يفقد المستشفى ثقة مرضاه.

وقال الدكتور شاووش إنه من الخطأ الاستعجال في الحكم على دوافع هروب المرضى من المستشفى قبل إعطاء لجان التحقيق فرصتها للتثبت من الأسباب الحقيقية لذلك.

ودعا الدكتور شاووش مسؤولي وزارة الصحة إلى زيارة جميع مستشفيات الأمل في المملكة للوقوف بوضوح على أوضاعها والتأكد من جودة الخدمات التي تقدمها للمرضى وخصوصا مستشفى الأمل في جدة، مشددا على أهمية اختيار «مسؤولين مؤهلين لقيادة هذه المستشفيات وفقا لمعايير دقيقة ومحددة». وأشار الدكتور شاووش إلى أن مستشفى الأمل في جدة يفتقر إلى الإمكانيات التي تمكنه من مواجهة زيادة أعداد المرضى، نتيجة تردي الخدمة المدنية العلاجية في إدارته السابقة والحالية، موضحا أن مبنى مستشفى الأمل الحالي مستأجر وقديم ولا يتناسب مع احتياجات المرضى، ورفعنا للوزير حول ذلك لكن دون جدوى.

وتابع الدكتور شاووش: الإمكانيات العلاجية والدوائية في المستشفى متواضعة جدا، إذ لا يوجد دواء علاجي، وما يستخدم حاليا عبارة عن أدوية نفسية فقط، محملا الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة مسؤولية تردي أوضاع مستشفى الأمل في جدة، مرجحا أنها السبب في حادثة الهروب الأخيرة، مؤكدا على أهمية إعادة النظر في تقييم أداء الإدارة الحالية.

وذهب الدكتور شاووش إلى أن تدني الخدمة العلاجية في مستشفيات الأمل، والقصور في تقديم الخدمة لا يتناسب مع زيادة أعداد مدمني المخدرات، متسائلا عن أسباب عدم افتتاح مستشفيات للصحة النفسية وعلاج المدمنين رغم تصريحات مسؤولي الوزارة سابقا والتي أعلنوا فيها عن افتتاح مثل هذه المستشفيات.

ودعا الدكتور شاووش زملاءه في مستشفى الأمل إلى نبذ الخلافات والفرقة والتكتل والتوجه لتقديم الخدمات العلاجية بدل الدخول في مهاترات إعلامية، مطالبا بتطبيق اللائحة الحقوقية لمرضى الإدمان في مستشفى الأمل.

تعديلات على لائحة الإجازات تتيح للموظف إجازة مدفوعة في حالات مرافقة المحرم

الشورى يناقش الموافقة على تعديل الضمان ليشمل الأجنبية المتزوجة من سعودي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623236.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكدت مصادر ل " الرياض " موافقة اللجنة الخاصة التي درست مقترح العضو علي الوزارة بشأن تعديل لائحة الإجازات، وتناول المقترح إضافة مادتين جديدتين تتضمن أحكاماً تنظيمية للائحة .

وستعرض الأحد المقبل تقريرها الذي تضمن إضافة مادة تنص على أن " للموظف الحق في التغيب عن عمله براتب كامل لمدة ثلاثة أيام عمل في أربع حالات هي الزواج، وولادة الطفل، ووفاة أحد أقربائه من الدرجة الأولى، أو أقرباء أحد الزوجين من الدرجة الأولى، وطلاق الموظفة ."

أما المادة الثانية المقترح إضافتها للائحة فنصت على" إذا انتدبت الموظفة لمهمة خارج مقر عملها فلمحرمها الحق في التغيب عن عمله براتب كامل مدة مهمتها لمرافقتها ."

وقد برر صاحب المقترح إضافة هذا المادة بأن عمل الموظفة قد يتطلب تكليفها بمهمة خارج مقر عملها ومرافقة محرمها لها مطلب شرعي، ومن حقه الحصول على إجازة لمرافقتها مدة المهمة .

وفي شأن آخر أكدت المصادر انتهاء اللجنة المكلفة بدراسة تعديل المادة الثانية من نظام الضمان الاجتماعي وطلبها من المجلس الموافقة على تعديلها لتتيح المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملته التي لها أولاد منه، من نظام الضمان الاجتماعي .

ويقتصر حسب نص التعديل الجديد الانتفاع بهذا النظام على السعوديين المقيمين في المملكة ممن تتوافر فيهم الشروط المبنية فيه، واستثناء من شرط الجنسية تستفيد من أحكام هذا النظام إضافة إلى ما سبق أبناء الأرملة السعودية من زوجها الأجنبي، كما يستفيد من أحكامه المعوقون، والأرامل ذوات الأيتام، والأيتام، ممن لا تتوافر لديهم وثائق إثبات الجنسية السعودية ولديهم بطاقات تنقل وذلك وفقاً للشروط التي بينتها اللائحة.

نورة الفايز تشيد بجهود مكافحة المخدرات وتضع آلية للبرنامج الوقائي للطلبة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٤
http://www.alriyadh.com/2011/04/13/article623317.html

الرياض / هدى السالم

عقدت معالي نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات الدكتورة نورة الفايز مؤخراً الاجتماع الأول مع منسوبات المديرية العامة لمكافحة المخدرات لوضع آلية عمل للبدء في تنفيذ البرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات والذي دشنه في وقت سابق صاحب السمو وزير التربية والتعليم الأمير / فيصل بن عبدالله بن محمد

وبحضور كل من مديرة الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد الأستاذة / فوزية البلاع ومديرة الإدارة العامة لنشاط الطالبات الأستاذة / الجوهرة المترك ومستشارة النائبة الأستاذة / مها الحقيل والأستاذة / فلجة العنبر من وزارة التربية والتعليم ، ومن المديرية العامة لمكافحة المخدرات مديرة شعبة الشئون الوقائية بإدارة الشؤون النسوية الأستاذة / هناء الفريح والأستاذة /فلوة الفهيد مسؤولة مكتب مديرة إدارة الشؤون النسوية والأستاذة / رشاء العريفي مديرة العلاقات العامة بالشركة الدولية للدعاية والإعلان وعدد من المهتمات في مجال المكافحة. صرحت بذلك مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات الأستاذة أمل بنت يوسف خاشقجي موضحة أنه تم في الاجتماع المذكور مناقشة خطة وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات في المجال الوقائي والتدريبي ، وقد تم الاتفاق على وضع آلية موحدة للبدء في تنفيذ مجموعة من البرامج العلمية والوقائية والتدريبية للطالبات في عموم مناطق المملكة . وقد أشادت نورة الفايز بالبرنامج ورفعت شكرها وتقديرها لصاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وسمو نائب وزير الداخلية وسمو وزير التربية والتعليم وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية على حرصهم واهتمامهم لحماية الوطن والمواطنين من أخطار المخدرات وحفظ أمن هذه البلاد حماها الله واعتبرت البرنامج الوقائي من أضخم البرامج الوقائية والتوعوية على المستوى العربي لاسيما وأنه يستخدم العديد من الوسائل التقنية الحديثة والمواقع الإلكترونية والذي يمكن من خلاله تحقيق النتائج المرجوة في وقاية المجتمع من آفة المجتمع بشكل علمي يستهدف فئة النشء والشباب والفتيات لتحقيق عدد من الأهداف وأهمها تحصين طلاب وطالبات المدارس من خطر المخدرات المحدقة بهم ووقايتهم من شرورها . هذا وقد تم تقديم درع للاستاذة نورة الفايز من قبل المديرية العامة لمكافحة المخدرات والشركة المنفذة للمشروع تقديراً وامتنانا لجهودها في تذليل كافة الصعاب لإنجاح المشروع الوقائي الوطني.

تراحم تتابع ابنة سجين تعرضت للحرق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=49698&CategoryID=5

جازان : حياة المباركي 2011-04-13 1:07 AM

تفاعلت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" بمنطقة جازان مع الوضع الصحي لفتاة سعودية في الخامسة عشرة من عمرها تعرضت لحادثة حريق عرضي بمنزلهم بإحدى قرى القطاع الجبلي، وتخضع حالياً للعناية الفائقة بمستشفى الملك فهد المركزي. وقد أوفدت اللجنة أمس رئيسة القسم النسائي عائشة بنت شاكر الزكري للمستشفى للاطمئنان على الفتاة ومتابعة حالتها، وتقديم إعانة مالية عاجلة لوالدتها لمواجهة المتطلبات الضرورية للأسرة. وتعاني الأسرة ظروفاً معيشية متردية في ظل استمرار غياب رب الأسرة بسبب سجنه في شعبة السجن العام منذ أكثر من ثلاث سنوات، حيث ينتظر القصاص على خلفية اتهامه بقتل أحد أقاربه. وأبدى مدير عام الشؤون الصحية الدكتور محسن بن صديق الطبيقي تجاوبه الفوري مع طلب رئيس لجنة رعاية السجناء علي بن موسى زعلة وأصدر توجيهات عاجلة للمختصين بضرورة الاهتمام بحالة الفتاة وسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من معاناتها من جراء آثار الحريق، مما انعكس إيجابياً على نفسية المريضة ووالدتها المرافقة لها في المستشفى.

الرقابة : ١٧ وزارة لم تتقيّد بتعليمات المحافظة على سلامة الموظفين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥٢١
http://www.al-madina.com/node/298491

جابر المالكي - الرياض

كشف تقرير عن هيئة الرقابة والتحقيق عن عدم تقيّد ١٧ وزارة بالتعليمات المتعلقة بالمحافظة على البيئة المحيطة بالموظف وعلى سلامته وفقا للنظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٤٢٢هـ، وكذلك التعليمات بمنع التدخين .

وقالت: إن الوزارات المعنية بعدم التقيد بتلك التعليمات هي : وزارات الصحة، الشؤون البلدية والقروية، التعليم العالي، التربية والتعليم، الداخلية، المياه والكهرباء، الشؤون الاجتماعية، الزراعة، الخارجية، الدفاع والطيران، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، العمل، المالية، العدل، التجارة والصناعة وهيئة الهلال الأحمر السعودي والمؤسسة العامة للبريد البريد السعودي.

وأشار تقرير هيئة الرقابة والتحقيق ان وزارة الصحة والمؤسسة العامة للبريد السعودي ووزارة الشؤون البلدية والقروية لم تتقيّد ايضا بسلامة العلم المرفوع على مبانيها الحكومية وأنه موافق لنظام العلم الوطني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣بتاريخ ١٣٩٣/٣/١٠هـ

واوضح التقرير ايضا أن وزارة الصحة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لم تقوما بتفعيل الأمر السامي الكريم رقم ١٠٢٤٥/م ب في ١٤٢٧/٨/١٧هـ والمتعلق بالرد على ما ينشر في وسائل الإعلام .

كما كشفت الهيئة في تقريرها لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ" عن وجود ظواهر سلبية ومتكررة في جهات حكومية تتمثل بعدم تفعيل مقتضى المادة (٢١) من لائحة الخدمة المدنية، والمتعلقة بعدم استحقاق الموظف راتبا عن الايام التي لا يباشر فيها العمل في بعض الجهات الحكومية، وكذلك عدم تفعيل مقتضى الفقرة (٢) من المادة العاشرة من لائحة انتهاء الخدمة، المتعلقة بغياب الموظف لمدة خمسة عشر يوما متصلة او ثلاثين يوما متفرقة بالسنة لجواز إنهاء خدمته في بعض الجهات الحكومية، وأشارت الهيئة ان هناك جهات لم تفعّل مقتضى المادة (٣١ـ٣٢) من نظام تأديب الموظفين في حالة تكرار غياب الموظف . وأوضح تقرير الهيئة ان جهات حكومية والمسؤولين بها خصوصا الخدمية لم تقم بدورها الإشرافي والحرص على انجاز قضايا ومعاملات المراجعين دون تأخير .

طبيبة تتهم مستشفى حكوميا بوفاة أخيها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ٣٥٨٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100113/Con20100113326375.htm

عدنان الشبراوي - جدة

تنظر اللجنة الشرعية الطبية في جدة بعد شهرين في دعوى قضائية أقامتها طبيبة ضد وزارة الصحة وتطالب فيها بمحاسبة مستشفى حكومي في جدة تسبب في وفاة شقيقها.

وأوضحت الطبيبة في الدعوى التي تقدمت بها أن شقيقها أصيب بجلطة، وأن أطباء المستشفى المباشرين لحالته لم يتخذوا الإجراءات الطبية المناسبة، متهمة إياهم بالتقاعس في أداء عملهم.

وعلمت «عكاظ» من مصادر مطلعة في الوزارة أن ثلاثة أطباء سيمثلون في الجلسة المقبلة لمساءلتهم عن الحالة، لاسيما أن المعلومات عن الحالة تشير إلى أن المريض تنقل بين أطباء في تخصصات مختلفة، وكل يحمل الآخر مسؤولية المريض الذي لفظ أنفاسه الأخيرة على السرير الأبيض.

وأفادت المصادر نفسها أن اللجنة الشرعية الطبية ستنعقد برئاسة قاضي فئة (أ) وعضوية أطباء استشاريين من وزارة الصحة وجامعة الملك عبد العزيز.

وفي شأن متصل، دانت اللجنة الشرعية الطبية في جدة ثلاثة أطباء يعملون لدى مستشفى حكومي آخر في جدة لمخالفتهم المادتين (٨ و ١٥) من نظام المخالفات الطبية، وغرمتهم مبلغ ٣٠ ألف ريال «كحق عام»؛ لتقاعسهم وإهمالهم في مباشرة حالة مرضية توفيت في قسم الطوارئ.

ولم تنظر اللجنة الشرعية في الحق الخاص لعدم إقامة دعوى من أسرة المريضة المتوفاة، فيما أوصت اللجنة بتوفير بنك دم في المستشفى المدعى عليه، واستكمال التجهيزات الطبية اللازمة في الطوارئ والعناية المركزة.

وروت لـ «عكاظ» مصادر في اللجنة الشرعية أن مريضة حامل توفيت نتيجة إهمال طبيب طوارئ في مستشفى حكومي في جدة، إذ تشير المعلومات إلى أن المريضة كانت تعاني من آلام في الصدر نتيجة التهاب رئوي. وعندما راجعت المريضة طبيب الطوارئ أحالها إلى طبيبة نساء وولادة دون الكشف عليها بحجة أن المريضة حامل وتحتاج إلى أخصائية نساء وولادة، وأسفر عدم الاهتمام بها إلى وفاتها داخل المستشفى.

ورغم تنازل أسرة المريضة عن الحق الخاص، إلا أن المدعي العام أقام دعوى قضائية ضد المستشفى يطالب فيها بمعاقبة الأطباء الذين أهملوا حالتها وفرض عقوبات نظامية عليهم.

مراجعو بنك التسليف بالدمام يشكون أزمة الموقع الإلكتروني .. والمدير: ممنوعون من التحدث للصحافة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥٢١
http://www.al-madina.com/node/298454

أحمد الدمستاني - الدمام

رفض مدير بنك التسليف والادخار فرع الدمام بالنيابة منصور المصلي التعليق على شكوى عدد من المواطنين من صعوبة الدخول على الموقع الإلكتروني للحصول على موعد لتقديم أوراقهم، فيما يرفض الموظفون تقديم أي مساعدة لهم عند مراجعتهم للفرع، مشددين على ضرورة الحصول على موعد إلكتروني كخطوة أولى.

وقال في رده على أسئلة "المدينة" حول هذه المشكلة: "هناك أوامر عليا تمنعنا من التصريح والتحدث للصحافة".

وكان عدد من المواطنين قد أبدوا استياءهم من المعوقات التي يتعرضون لها عند مراجعتهم لفرع البنك بالدمام، أو عند الدخول إلى موقع البنك الإلكتروني وهي الخطوة الأولى التي تمكنهم من إدخال معلوماتهم والحصول على موعد لتقديم أوراقهم الرسمية، مشيرين إلى أن القيام بهذه الخطوة والتي قد تبدو بسيطة يشكل معاناة كبيرة - على حد قولهم - إذ يتعذر على الكثير من المراجعين الدخول على الموقع الإلكتروني مما يضطرهم إلى زيارة فرع البنك ولكنهم يفاجأون بامتناع الموظفين عن تقديم أدنى مساعدة لهم رغم علمهم بأن هناك مشكلة في الموقع الإلكتروني، ويطالبون بالاجتهاد ذاتيًا لتجاوز المشكلة.

استثناءات للأميين وكبار السن

نبيل القحطاني يقول: هناك عائق قد لا يقف في وجهي ولكن بالتأكيد سيقف في وجه شريحة كبيرة لا يمكن إغفالها، وهم فئة الأميين وكبار السن الذين لا يعرفون ما هو الإنترنت، ومن المفترض أن تكون هناك استثناءات لتسهيل عمل مثل هؤلاء الأشخاص وإنجاز معاملاتهم.

موظف لحجز المواعيد

ويرى هادي اليوسف أن إدارة الأحوال المدنية تفوقت على البنك السعودي للتسليف والادخار في تذليل الصعاب أمام المواطنين، إذ وفرت موظفًا يعمل على حجز المواعيد للذين لا يجيدون التعامل مع الإنترنت، وهو متواجد وقت الدوام الرسمي بصالة الأحوال "فلماذا يغفل البنك ذلك".

دورات لموظفي البنك

ويؤكد علي المؤمن أن هناك تباينًا كبيرًا في أداء الموظفين قائلًا: قمت بمراقبة وتقييم لأدائهم طيلة فترة انتظاري حتى يحين دوري، فبعضهم ينجزون معاملات ٤ مواطنين بينما البعض لا ينجز سوى معاملة واحدة في ذات المدة، ومن وجهة نظري يمكن أن يكون العمر سببًا في هذا البطء، وأرى أن يقدم البنك دورات لموظفيه في سرعة إنجاز المعاملات.

أين أجد الحل؟

بدوره قال حسن المحياني: هناك مشكلة في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت، إذ حاولت مرارًا وتكرارًا التقديم ولكن لم أستطع ولجأت إلى البنك عله يقدم لي المساعدة أو الطريقة التي يمكن من خلالها التقدم بطلب قرض، ولكن الموظف طلب مني أن أبحث عن حل لمشكلتي، ولا أدري ما الحل وأين أجده.

زيادة عدد الموظفين

وتحدث حسن فردان عن عدد الموظفين قائلًا: أعتقد أن البنك بحاجة ماسة إلى زيادة عددهم، فما ألاحظه أن عدد شبابيك المراجعة كثيرة ولكن عدد الموظفين قليل جدًا في مواجهة أعداد المراجعين الكبيرة، يفترض أن يتواجد جميع الموظفين على الكاونتر لاستقبال طلبات المراجعين وإنجاز معاملاتهم بأسرع وقت ممكن.

شباك لخدمة ذوي الاحتياجات

ويضيف فؤاد المرشد: أغلب طالبي القروض الأسرية من فئة كبار السن، فمن الواجب علينا احترامهم وإنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر، بينما طالبو قرض الزواج جميعهم من فئة الشباب. كما أن البنك لم يوفر شباكًا لخدمة ذوي الاحتياجات

الخاصة وأنا أكاد أجزم حتى في حال توفير شباك لهذه الفئة بأن الموظف لن يلتزم بالتواجد على الكاونتر، فهناك الكثير من الدوائر الحكومية كان لها السبق في تقديم هذا النوع من الخدمات ولكن ما لبثت أن تلاشت وأصبحت مجرد "برستيج".

الجزيرة
AL-JAZIRAH

حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بين الأنظمة والمواطن

المصدر: جريدة الجزيرة السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م العدد١٤٠٧٢
http://www.al-jazirah.com/20110409/ar9.htm

د.عبدالله بن سعد العبيد

يزيد التعاطف مع ذوي الاحتياجات الخاصة حينما تُثار قضيتهم، وينبري أصحاب القرار دفاعاً عنهم وعن حقوقهم وضرورة توفير الرعاية الكاملة لهم باعتبارهم من ذوي الفئة الغالية جداً على قلوبنا، تعاطف تُرجم بداية بتحويل لفظة المعوق إلى معاق ومن ثم إلى ذوي احتياج خاص وكأننا نبحث فقط عن تعلية قدر هؤلاء بالاسم، والصحيح أننا لا نخدمهم في ذلك إطلاقاً،

فهم ليسوا بحاجة لإعادة النظر في التسمية - على أهميتها - لمجرد زيادة تواجدهم وتداخلهم في المجتمع وتكريس ثقافة التعامل معهم من قبل الأسوياء، بل هم بحاجة لأعمال واقعية لتحقيق ما يتطلعون إليه بالفعل. فبرغم ذلك التعاطف، إلا أن الواقع يختلف عن ما يتم رصده بين فترة وأخرى من تصريحات وإعلانات وكلام. الواقع يقول إن كثيراً من أفراد تلك الفئة لا يزالون يتوسلون من أجل الحصول على جزء من حقوقهم، هم يتوسلون من أجل الحصول على مقعد بمدرسة، من أجل الحصول على وظيفة بجهاز حكومي تشعرهم بوجودهم أشخاصاً منتجين في مجتمعهم، وأثناء ذلك، هم يبحثون عن وسائل تعينهم في مشوارهم سواءً كان تعليمياً أو وظيفياً، وسائل تكفل لهم تنقلاً آمناً وحركة لا وجود لأخطار فيها، هم يترجون المجتمع بأن لا يعاملهم معاملة خاصة ومختلفة عن البقية حتى لا يشعروا بالدونية وبالتالي بالإحباط الذي قد يقودهم لأمراض عصبية عديدة، هم يتوسلون لأن يجدوا موقفاً شاغراً لسياراتهم في الجهات الخدمية يكون قريباً من المداخل، أقول مواقف شاغرة لأن هناك من الجهات الخدمية من استشعر ضرورة التعاطف مع تلك الفئة إلا أن تلك المواقف يتم إشغالها بشكل مستمر وبعضها من منسوبي تلك الجهات الخدمية.

الرعاية الكاملة التي ينبغي توفيرها لأفراد تلك الفئة لا تقتصر فقط على توفير فرص وظيفية لهم في كبرهم، وفرص تعليمية دراسية في صغرهم، بل يجب أن يسبق ذلك توفير بيئات مناسبة لهم باختلاف إعاقاتهم منذ الصغر ومروراً بسنوات الطفولة والشباب. لابد أن نفهم أنه لا ينبغي معاملة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة معاملة مختلفة وعلينا أن نعي أنهم جزء من المجتمع وأن أفضل ما نستطيع تقديمه لهم هو مساعدتهم في إنصهارهم في المجتمع وتأقلمهم مع إعاقاتهم وانسجامهم مع أقرانهم في مختلف مراحلهم العمرية. مساعدة واقعية وحقيقية وليست تعاطفاً رمزياً. تولي الحكومة أهمية قصوى وبالغة في رعاية أفراد تلك الفئة وقامت لذلك بإنشاء الجمعيات المتخصصة لرعايتهم وأقرت أنظمة تعليمية مختلفة هدفها دمجهم مع أقرانهم في التعليم العام بما يتناسب بالطبع مع طبيعة الإعاقة ودرجتها، ووجهت بضرورة إيجاد وظائف ملائمة لهم ولنوع الإعاقة لديهم. لكن يظل جهد الحكومة كما ذكرت في أكثر من مقال بحاجة لمشاركة واسعة من المجتمع ورجالاته، حيث لا تستطيع الدولة عمل كل شيء بمفردها ويحتاج أي توجه لها، لتفعيل ومساهمة من رجال المال والأعمال الذين لم تبخل عليهم الدولة بشيء ووفرت لهم مالم توفره دول أخرى. برعاية للجهات الإعلامية لإبراز عمل الحكومة واهتمامها بهذه الفئة، يجب أن تقوم المؤسسات الإعلامية بتوعية المجتمع بجميع أفراده بضرورة احترام ما تسنه الحكومة من أنظمة تخص هذه الفئة حتى لا تذهب لإحدى الجهات الخدمية وتجدها وقد أفردت عدداً من المواقف الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وقد تم إشغالها بسيارات الأسوياء من الناس، على الفرد الذي لا يعاني من إعاقة أو احتياج خاص أن يقدر أنه ربما أعاق أحدا من تلك الفئة من خلال إيقافه لسيارته في موقف ذلك المحتاج، وهو دور إن لم تقم فيه الأسرة والمدرسة وجب قيام المؤسسات الإعلامية به. لن يشعر أحداً بحجم وطبيعة الوضع إلا من كان قدره رعاية ومعايشة شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولن يُعطي أحداً أهمية للموضوع طالما نظر إليه من جانب واحد فقط دون توسيع زاوية الرؤية والنظر لحقوق أفراد تلك الفئة في العيش الكريم وما يتضمن ذلك من فرص في التعليم والتربية والعمل وغيرها ولن يستقيم حال هؤلاء دون عمل حقيقي ينتج عنه نيلهم لتلك الحقوق، عمل فعلي وواقعي يتلمس فيه ذوي الاحتياجات الخاصة مراعاته لحقوقهم، لا حرمانهم منها. هذا إن أردنا فعلاً أن نستحق وصفنا بمجتمع واعي ومتقدم نراعي فيه حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة أو من نطلق عليهم الفئة الغالية.

بقي أن أقول إن التاريخ يزخر بعلماء ونابغين من ذوي الاحتياجات الخاصة، لعل علم بعضهم يفوق ويتجاوز مثيله لدى الأسوياء.
إلى لقاء قادم إن كتب الله.

قوانين لا تحفظ حقوق المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد ١٧٥١٨
http://www.al-madina.com/node/297887

إبراهيم علي نسيب

·بأي حق؟! وباسم من؟! ولماذا؟! وإلى متى حقوق السائق محفوظة.. حقوق الخادمة محفوظة.. حقوق التاجر محفوظة.. حقوق الوكيل محفوظة.. حقوق شركات السيارات محفوظة ..حقوق البنوك محفوظة.. بينما حقوق المواطن هي القضية التي تحتاج إلى قانون يدرك أهمية ذلك بالنسبة للمواطنين ويحفظ حقوقهم وحقوق غيرهم؟! أنا لن أذهب بعيدا اليوم وفي يدي حكاية أحد المواطنين الذي استقدم سائقا ليعمل لديه وحين انتهت إجراءات استقدامه ظل ينتظر قدومه وحين وصله نبأ الوصول كانت الفرحة العارمة ليستقبله استقبالا يليق بالحاجة إليه ويذهب به إلى منزله وهو يكاد يرقص من شدة الفرح لينام تلك الليلة وهو في قمة السعادة إلا أن تلك السعادة لم تدم سوى أيام ليجد نفسه بعد أسبوع في حالة يأس وحزن وتعاسة بسبب هروب السائق الذي ذهب ليعمل لدى مواطن آخر ولم يأبه به ولا بعنايته وحسن استقباله كما لم يابه بأحد لأنه يعلم أن لا أحد ولا جهة ترده عن قراره، يهرب، يلعب، يتلاعب، يمارس ما يحب، ويرفض ما يكره، والدليل هو ما حدث لهذا المواطن وغيره كثيرون لدرجة أن لا أحد أصبح يفكر في استقدام سائق لأنه ببساطة سوف يستقدمه لغيره وغيره يستقدمه له وتبقى الحكاية تدور في مكانها ويبقى الحال هكذا إلى ما لا نهاية، ليس إلا بسبب غياب القانون الرادع ومن يصدق أن ما يحدث هو حقيقة نظام هش وقانون أغفل حقوق المواطنين وحفظ حقوق العاملين، أليست هذه حقيقة مؤسفة ومخيفة حد الحزن بالتأكيد هي كذلك!!

·من ينصف المواطنين الذين يتعبون ويدفعون ويشقون ويكابدون لإتمام عملية الاستقدام التي تنتهي بالهروب وليت الحكاية تنتهي كذلك بل تستمر وتتطور لتصل إلى حالة عادية جدا بينما هي حكاية مظلمة ومعتمة وظالمة جدا جدا ويجب على الجهات المعنية القيام بإعداد نظام عادل وصارم وملزم يحفظ حقوق الطرفين ويحافظ على هيبة القانون لكي لا يترك للفاسدين فرصة للعب والابتزاز وإلا فما قيمة أن تكون هناك وزارة وموظفون وإدارات ومصاريف وميزانيات ومبان إن لم تكن قادرة على إدارة الأمور بطريقة تحفظ حقوق الناس جميعا ؟!

) ·خاتمة الهمزة ..(من ينصف من؟! المواطن من السائق أم السائق من المواطن؟! هي حكاية أرفعها من هذه الهمزة إلى من يهمه الأمر وهي خاتمتي ودمتم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توفير بيئة وأجور مناسبة للعاملين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م العدد٦٣٩٣
http://www.aleqt.com/2011/04/13/article_526097.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في المقالة السابقة سردنا ما ورد في المادتين (٢) و(٣) من العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنادي المادتان بأهمية التعاون الدولي من أجل تمتع المواطنين بما ورد لهم من حقوق خاصة الحقوق في المجال الاقتصادي والتقني، إلى جانب اهتمام الدول التي وقّعت ذلك العهد بالحقوق المذكورة، كما يجب أن تتعهد الدول الموقّعة على العهد بعدم التمييز عند أداء حقوق الإنسان ـــ بأي تمييز عرقي أو لون أو جنس أو دين أو اللغة... إلخ، كما يجب على الدول المذكورة أن تقرر إلى أي حد تستطيع أن تضمن الحقوق الاقتصادية لغير المواطنين، واضعين في الحسبان القوة الاقتصادية للدول الموقعة على ذلك العهد، والآن مع :

المادة (٤) تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ليس للدولة أن تخضع التمتع بالحقوق التي تضمنها طبقاً لهذا العهد لا للحدود المقررة في القانون، ولا بمقدار توافق ذلك مع طبيعة هذه الحقوق، وشريطة أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي .

المادة (٥) أ ـــ ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله ليصبح حقاً لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق والحريات المعترف بها في هذا العهد أو فرض قيود على تلك الجهات أوسع من تلك المنصوص عليها في العهد ب- لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو المنفذة في أي بلد تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها .

وبإكمالنا للمادة (٥) فقد انتهينا من الجزء الثاني من مواد نظام العهد المذكور، والآن ننتقل إلى :

الجزء الثالث من مواد العهد

المادة (٦)

أ- تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل أن لكل شخص حقا في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق .

ب- يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، توفيرَ برامج التوجيه والتدريب ذات المستوى العالي في المجال التقني والمهني، مع اتباع سياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستمرة وتوفير عمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للشخص الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية، والآن ننتقل للمادة (٧) تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل الشروط التالية -:

أ- توافر حد أدنى لأجور العمال وفقاً للمعايير التالية -:

(1)أجراً منصفاً ومكافأة متساوية تناسب نوعية العمل دون أي تمييز على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتتقاضى أجراً يساوي أجر الرجل إذا تساوى العمل .

(2)عيشاً كريماً للعاملين ولأسرهم طبقاً لأحكام هذا العهد .

(3)ظروف عمل تكفل السلامة والصحة لجميع العاملين .

وفي الحلقة (١٦٨) القادمة نكمل ما تبقى ثم نبدأ فيما تيسر من مواد العهد المذكور.

منظمة حقوقية تتهم السلطة و حماس بقمع حرية الإعلام

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ٠٧ أبريل ٢٠١١
http://www.alittihad.ae/details.php?id=32935&y=2011

وكالات

اتهمت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" الأميركية "هيومن رايتس ووتش" أمس الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وحركة في قطاع غزة بقمع حرية الإعلام ودعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى ربط المساعدات المقدمة لها بمدى بوقف الانتهاكات ضد الصحفيين.

وعرض نائب المدير التنفيذي للمنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جو ستورك خلال مؤتمر صحفي عقده في رام الله تقريراً أعدته المنظمة تحت عنوان "لا خبر..لا قلق : انتهاكات أجهزة الأمن الفلسطينية لحقوق الصحفيين".

وجاء في التقرير، استناداً إلى ٧ حالات انتهاكات تمت دراستها "إن المضايقات الحادة من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية وحماس للصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلى شل وتقييد حرية التعبير".

ودعت توصية في التقرير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الى "ربط دعم جميع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية المسؤولة عن الانتهاكات، بما فيها التعذيب، باتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات ملموسة عن طريق التحقيق والمقاضاة والمعاقبة لاي مسؤول امني تتبين مسؤولته عن التعذيب". كما دعت "حماس" الى "معاقبة اي مسؤول أمني تتبين مسؤوليته عن الإساءة للصحفيين ونشر اسمه والإجراءات التأديبية المتخذه بحقه". ونفي المتحدث باسم أجهزة الأمن الفلسطينية اللواء عدنان الضميري صحة اتهامات المنظمة.

وقال لوكالة الأنباء الفلسطينية "تنفي وجود اعتقالات على خلفية سياسية أو مهنية". وأضاف أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية "مستعدة للتحقيق في أي تجاوزات فردية واتخاذ الإجراءات القضائية كافة بحق مرتكبي الانتهاكات، إن وجدت".

الحكومة الفرنسية تدرس اتفاق التعاون الجنائي مع لبنان

المصدر :جريدة المستقبل - الخميس ٧ نيسان ٢٠١١ - العدد ٣٩٦٢ –
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=461060

باريس - مراد مراد

تدارس مجلس الوزراء الفرنسي في جلسته امس مشروع اتفاقية المساعدة الجنائية المتبادلة بين الجمهوريتين الفرنسية واللبنانية. واشارت الحكومة الفرنسية على موقعها الرسمي الى ان هذه الاتفاقية تم استعراضها امس، وجاء في البيان الصادر بشان اجتماع حكومة فرنسوا فيون: "درس مجلس الوزراء النص التالي: مشروع قانون يجيز الموافقة على اتفاقية المساعدة المتبادلة في القضايا الجنائية بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية (وزارة الخارجية والشؤون الاوروبية)".

اضاف البيان: "هذه الاتفاقية تهدف الى تسهيل طلبات المساعدة الجنائية التي يتم تبادلها بين السلطات القضائية الفرنسية واللبنانية وتنظيمها"، لافتا الى ان "هذا من اجل تطوير التعاون وتحديثه في مكافحة شتى انواع الجرائم المتقاطعة (بين البلدين) وذلك ضمن اطار احترام حقوق الانسان ودولة القانون".

وشددت الحكومة الفرنسية على اهمية الاتفاقية بالقول "هذا الاتفاق يأتي كتكملة ضرورية للاتفاقات المتعددة الاطراف المختصة والمعتمدة تحت اشراف منظمة الامم المتحدة التي ينتمي اليها كل من فرنسا ولبنان"، مشددة على ان هذا "الاتفاق يعكس العلاقات التقليدية الوثيقة التي تجمع بين البلدين".

ختام دورة "النهج القائم على حقوق الإنسان بالتغطية الصحفية".. كريشان:البيئة السياسية أبرز معوقات حقوق الإنسان في الدول العربية

حمدان: مكتبة "حقوق إنسان" في جامعة قطر قريباً

المصدر :جريدة الشرق الخميس٧ ابريل ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=236885

هديل صابر:

نكأت الدورة التدريبية التي نظمها مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب اسيا والمنطقة العربية — مقره الدوحة — على مدار يومين، جرح الصحفيين المشاركين في الدورة عندما سلطت الضوء على أبرز معوقات العمل الصحفي الميداني لاسيما في المنطقة العربية، والتي لخصها محمد كريشان — مذيع قناة الجزيرة — والمحاضرة في جلسة العمل الأولى لليوم الختامي، بصعوبة الوصول للمعلومة لاسيما عندما تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، هذه القضايا التي تعتبر في تماس دائم مع السلطة العليا في أي دولة وعادة مرتبطة ومتداولة مع المعارضة، ومن أهم المعوقات أيضا التحقق من صدق المعلومة وصحتها الأمر الذي يضع الصحفيين بين شقي الرحى، واصفاً بأن قضية التثبت من المعلومة تعتبر قضية "عويصة" وليس من السهولة التحقق من صدقها من عدمه، فضلا عن معوق ثالث وهي الشبهة النضالية، لافتا في هذا الصدد إلى أنَّ كبريات الصحف العالمية تعتمد في مثل هذه القضايا على صحفيين مختصين أي متعمقين تماما باتفاقيات ومبادئ حقوق الإنسان، بعكس ما هو معمول به في المنطقة العربية، فضلا عن أنَّ البيئة السياسية في الدول العربية تعتبر من أبرز المعوقات لقضايا حقوق الإنسان، ويعتبر أي صحفي مناصر لقضايا حقوق الإنسان صحفيا معارضا أو يبحث عن المشاكل.

وقد توجهت أسئلة الصحفيين المشاركين في الدورة عن حيادية ونزاهة التغطية التي تقوم بها الجزيرة لاسيما في الأحداث التي شهدها عدد من الدول العربية، والاعتبارات التي على أساسها تتم التغطية الصحفية لأي حدث.

مبادئ النهج القائم

وتحدث في الجلسة الثانية السيد فريد حمدان — مسؤول حقوق الإنسان في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية — عن المنهج القائم على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية، مستعرضا خلالها مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل الصحفي، وكيف يمكن تطبيق المبادئ، وفي هذا الإطار أوضح السيد فريد حمدان قائلاً "إنَّ النهج القائم على حقوق الإنسان بدأ منذ عام ١٩٩٨، لاعتباره أحد برامج الإصلاح التي تعتمد على إدماج وإدراج كل برامج حقوق الإنسان في وكالات الأمم المتحدة..ولفت السيد حمدان إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان يستند إلى ٥ مبادئ تعنى بتطبيق الإطار الدولي لحقوق الإنسان، والمساءلة وسيادة القانون، المشاركة، عدم التمييز، والقدرات والتمكين.

وكشف السيد فريد حمدان خلال الجلسة أنَّ المركز يستعد لتأسيس مكتبة "حقوق إنسان" في جامعة قطر لتكون مرجعا للأشخاص المهتمين والمعنيين بحقوق الإنسان، حيث قام المركز بشراء مراجع حقوق الإنسان التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن أفراد..

دور الصحفيين

وشهدت الجلسة نقاشات بخصوص مساهمة الصحافة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، كما أثيرت نقاشات حول الهامش الذي تحظى به قضايا حقوق الإنسان في الصحافة المحلية في الدولة، وكيفية تناول هذه القضايا.
وشدد حمدان على الصحفيين بالمساهمة في إثراء ثقافة حقوق الإنسان، لافتا إلى أن "المركز" مستعد لتقديم أي نوع من المساعدات بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية، ونقاشات مع الصحفيين (القطريين والمقيمين) حول ظروف العمل الصحفي، ومع مسؤولي الصحف حول كيفية توفير الظروف الملائمة للعمل للصحفيين، بما يتلاءم مع حقوق الصحفيين، كجزء من حقوق الإنسان.
واختتم حمدان بالثناء على استجابة دولة قطر التي رحبت باستضافة مقر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق...
نهج قائم
هذا وقد اختتمت الدورة التدريبية المعنونة بـ"النهج القائم على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية"، وهدفت الدورة التي وجهت لـ١٥ صحفيا من العاملين في وسائل الاعلام المحلية وبشكل خاص الصحفيين الميدانيين في الصحف المحلية ومصممي ومعدي البرامج الاخبارية والمذيعين ومديري الحوارات والجلسات، إلى تعزيز وتطوير قدرات الصحفيين في الوعي بحقوق الانسان من خلال استخدام النهج القائم على حقوق الانسان الى جانب تعزيز معرفتهم بالمعايير الدولية لحقوق الانسان والاليات الدولية لها ومصادر المعلومات الخاصة بقضايا حقوق الانسان.
واشتملت الورشة على عدة محاور تتعلق بحقوق الانسان من حيث المفهوم والتطبيق والاليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الانسان ومصادر معلومات هذه الحقوق ومعوقات العمل الصحفى فى مجال حقوق الانسان ومنهج قائم على حقوق الانسان فى التغطية الصحفية فضلا عن آليات التعاون بين الصحفيين والمركز.

الرئيس امام حشود الملايين : نرفض التدخلات الخارجية في الشأن اليمن

المصدر :جريدة الثورة اليمنية السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=2428

الثورة نت../

أكتظت العاصمة صنعاء بميادينها وشوارعها وأحياءها بحشود هائلة من ملايين المواطنين الذين تدفقوا إلى العاصمة صنعاء منذ يوم أمس من مختلف محافظات الجمهورية، فيما خرج ملايين المواطنين في عواصم المحافظات لأداء صلاة الجمعة في يوم جمعة"الوفاق" و للمشاركة في المسيرات الجماهيرية الكبرى لإعلان تأييدهم للشرعية الدستورية، ورفض التدخلات الخارجية السافرة في الشأن اليمني وأية محاولات للإنقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية وتأكيد مباركة مبادرات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ودعواته المتكررة للحوار الوطني الشامل ورفض أية مشاريع تأمرية للانزلاق بالوطن نحو ويلات الفتن والشقاق والتشرذم.

ورفع المشاركون في المسيرات والتظاهرات الكبرى صور فخامة رئيس الجمهورية وعلم الجمهورية اليمنية ولافتات كتب عليها شعارات تؤكد تأييد ابناء اليمن بمختلف فئاتهم وشرائحهم للمبادرات الوطنية المخلصة التي تقدم بها فخامة الأخ رئيس الجمهورية للخروج من الأزمة الحالية التي تعاني منها البلاد .. معتبرين تلك المبادرات التاريخية تمثل مرتكزا لإنجاح الحوار الوطني الشامل بما يكفل معالجة كافة القضايا وتلبية طموحات أبناء الشعب اليمني لتطوير النظام السياسي وتسريع وتائر التنمية الشاملة والتغلب على كافة التحديات والحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

وردد المشاركون هتافات تندد وتستهجن بشدة تصريحات رئيس الوزراء القطري وتدخله في الشأن اليمني وكذا الدور المشبوه والمحرض على الفتنة بين أبناء اليمن الذي تقوم به قناة الجزيرة القطرية ومستوى التزييف والتضليل الذي تنتهجه هذه القناة والذي وصل إلى مستوى الفبركة وقلب الحقائق وآخرها فضيحتها الكبرى المدوية بنشر تسجيل مصور لتعذيب مساجين في إحدى السجون العراقية ونسبها زورا وبهتانا بأنها حدثت في اليمن وغيرها من الفضائح التي تؤكد النوايا الشريرة للقائمين على هذه القناة واستهدافهم لليمن وامنه واستقراره ووحدته وسلمه الاجتماعي.

وعبر المشاركون في الحشود الملايينية عن أسفهم لتنصل أحزاب اللقاء المشترك من الحوار وانقلابها على كافة الاتفاقيات السياسية التي تم توقيعها معها ورفضها الحوار كمبدأ حول القضايا التي تهم الوطن وتعزز الديمقراطية والحرية وعدم تجاوبها مع مبادرات رئيس الجمهورية ودعواته المتكررة للحوار وإصرارها على السير بالوطن نحو الفوضى والتخريب، فضلا عن دفع مجموعه من عناصرها لقطع الطرقات واستهداف الممتلكات العامة والخاصة وفي مقدمة ذلك محاولة اقتحام مقرات حكومية حساسة ومنها القصرين الجمهوريين في تعز والحديدة و مقري محافظتي الحديدة وتعز بجانب دفع عناصر تخريبية لقطع الطرق في مأرب لمنع وصول قاطرات الغاز والمشتقات النفطية للتسبب في إحداث أزمة وكذا تكرار استهداف خطوط نقل الكهرباء لقطع التيار الكهربائي على منازل المواطنين وخلق المعاناة لهم بالاضافة الى استهداف المنشئات العامة والخاصة.

واستنكرت الحشود الجماهيرية الغفيرة التصريحات غير اللائقة التي يطلقها قياديون في أحزاب اللقاء المشترك والتي تتطاول ببذاءات مؤسفة في حق فخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي يعد رمزا من رموز الوطن وقائد تاريخي تحقق لليمن في ظل قيادته الحكيمة تحولات وإنجازات عظيمة فضلا عن كونه رئيس منتخب من جماهير الشعب اليمني في انتخابات نزيهة وحرة أجمعت تقارير المراقبين الدوليين بأنها انتخابات رئاسية مباشره نزيهة وشفافة وتعد الأولى من نوعها في دول العالم الثالث. . معتبرين أي تطاول على زعيم اليمن إنما هو تطاولا على إرادة الشعب اليمني التي انتخبته.

ولفتت الجماهير المحتشدة إلى أن تلك التصريحات غير اللائقة أو التصريحات التي تسعى للتقليل من حجم الجماهير اليمنية المساندة لرئيس الجمهورية والرافضة للانقلاب على الشرعية الدستورية إنما تعكس إصرار أحزاب المعارضة على عدم فهم حقيقة الواقع اليمني وتعمدها للسير بعكس إرادة الغالبية الساحقة لجماهير الشعب اليمني سعيا نحو الانقلاب على الشرعية الدستورية غير عابة بما تشكله مغامراتها في هذا الشأن من مخاطر من شأنها دفع أبناء الوطن نحو الفوضى والعنف والفتن التي ستدمر كل شيء.

وأكد ملايين المحتشدون أن الوصول للسلطة مكفول سلميا للجميع عبر الاحتكام لإرادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة التي تعكسها صناديق الاقتراع وليس عبر الفوضى والتخريب والمؤامرات والانقلابات التي تسعى إليها أحزاب اللقاء المشترك وبعض القوى الحاقدة على الوطن وتجربته الديمقراطية ومكتسباته.

وأعرب المشاركون عن أسفهم لما تتبناه أحزاب اللقاء المشترك من شعارات هدامة بما تسميه إسقاط النظام بالفوضى والانقلاب على الشرعية الدستورية والديمقراطية والمساس بثوابت الوطن ومكاسبه التي حققها في ظل راية الثورة والجمهورية والوطن والديمقراطية والانزلاق بالوطن ووحدته نحو المجهول.

وفي ساحة السبعين بالعاصمة صنعاء، حيث تجمع الحشد البشري الهائل بعد صلاة الجمعة للمشاركة في المهرجان الجماهيري الحاشد الذي شارك فيه ملايين المواطنين الذين توافدوا من عموم المحافظات، ألقى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كلمة .. حيا في مستهلها الجماهير اليمنية المتواجدة في ساحة المهرجان والذين يتواجدون في منازلهم في مختلف مناطق الوطن .

وقال فخامة رئيس الجمهورية:" نحيي هذه الجماهير المحتشدة والذين توافدوا على العاصمة صنعاء من مختلف محافظات الجمهورية للتعبير عن ارائهم وتأكيد تمسكهم بالشرعية الدستورية وبالامن والاستقرار والطمأنينة."

وقال :" نحن نستمد قوتنا منكم وثقتنا من ثقتكم فنحن منكم واليكم ونستمد قوتنا من قوة الشعب اليمني العظيم رجال ونساء لا نستمد شرعيتنا من قطر فهي مرفوضة ، وهذا تدخلا سافرا في الشأن اليمني ،ومرفوض ماتأتي به قناة الجزيرة فنحن نملك ارادتنا بانفسنا."

واضاف :" نحن وجدنا في اليمن احرارا لا نستمد قوتنا الا من شعبنا ، وعليهم ان يحترموا مشاعر الشعب اليمني سواء كانوا اشقاء او اصدقاء ... نحن نستمد قوتنا من الشرعية الدستورية ونرفض تماما الانقلاب على الديموقراطية وعلى الحرية وعلى النهج السياسي الذي انتهجته اليمن عندما اعلنت بالثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م انه يمن ديموقراطي موحد نفديه بالروح وبالدم.

وحيا فخامة رئيس الجمهورية في ختام كلمته الحشود قائلا : احيي ابناء اليمن رجالا ونساء اينما كانوا في المدن والقرى على هذه المشاعر الفياضة .

وعبرت كلمة المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف الوطني الديمقراطي والتي القاها الدكتور رشاد العليمي عن شكر وتقدير القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح و الحكومة لحضور هذه الجماهير المليونية في العاصمة صنعاء وفي عواصم المحافظات المؤيدة للشرعية الدستورية والامن والاستقرار.

وقال العليمي:من هنا ومن ميدان السبعين ميدان الصمود ميدان الحرية ميدان الاخاء ميدان التلاحم الوطني ميدان الوفاق الوطني نؤكد اننا مع الحواروامع الحل السياسي للأزمة التي تمر بها بلادنا ونرحب بكل الجهود الخيرة لاشقائنا في مجلس التعاون الخليجي ونقدر لهم هذا الدور الذي يعبر عن حرصهم على أمن واستقراراليمن ووحدته وتقدمه..مؤكدا باسم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عن إستنكار الشعب اليمني لما جاء على لسان رئيس وزراء دولة قطر .

واضاف: باسمكم جميعا نستنكر هنا ماصدر على لسان رئيس الوزراء القطري وهو ما يعتبره كل اليمنيين تدخلا في شؤونهم فالرئيس علي عبدالله صالح رمزاً لكل اليمنيين في السلطة والمعارضة والاساءة اليه هي اساءه لكل اليمنيين الذين اتو به الي الرئاسة في عام٢٠٠٦م بارادتهم الحرة وعبر صناديق الاقتراع.

ودعا العليمي احزاب اللقاء المشترك وكذا الشباب الموجودين في صنعاء وتعز وفي غيرها من المحافظات الي العمل معا من اجل العبور الامن والدستوري لاي تغيير.

مشيراً إلى أن الانتقال دون الالتزام بالطرق الدستورية لاي تغيير سوف يقود اليمن الي مزالق الفوضي فالحكمة اليمانية اليوم تدعو الجميع الي ترجمتها الي خطوات مدروسة تعبر بابنائنا الي مرحلة جديدة من الخير والسلام والتقدم في اطار الدستور والمكتسبات الوطنية الكبري التي حققها شعبنا اليمني في الجمهورية والوحدة والديموقرطية .

والقيت كلمة عن الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من قبل يحيى عبدالله دويد عضو اللجنة العامه للمؤتمر الشعبي العام رحب فيها بهذا الحشد الذي يعبر عن إرادة الشعب اليمني وضميره وخياراته الوطنية.

وقال " ايها المحتشدون في جمعة الوفاق لترسموا هذه اللوحة الديمقراطية والحضارية ولتعبروا عن ارادة الشعب اليمني وضميرة وعن خياراته الوطنية النبيلة وتسطرون اليوم تاريخ الوفاء والولاء لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وتشكلون بحضوركم المهيب استفتاء ديمقراطيا وجماهيريا جديدا ليس لتجديد ثقة الشعب بقيادة فخامة الرئيس وإنما لتجديد التمسك بالشرعية الدستورية والانتخابات،والمرجعية الديمقراطية وخيارات الشعب في حماية الثوره والوحدة والديمقراطية والسلام الاجتماعي وفي الحفاظ على أمن واستقرار الوطن."

وأضاف " ان العهد الوحدوي والديمقراطي الذي رسخه فخامة الرئيس والذي قام على التعددية والديمقراطية وحريه الرأي والتعبير قد شهد فيه الوطن ازدهار العمل السياسي والديمقراطي وهو عهد اعادة الاعتبار للمشاركه الشعبية الواسعه واسس لبناء مؤسسات ديمقراطيه وقد حقق فيه الوطن طفره فريده في تاريخ اليمن الحديث.

وأكد دويد أن العهد الوحدوي قد عزز الوحدة الوطنيه والحوار الديمقراطي .. مشيراً إلى أن هناك من ظلوا يحملون ثقافة الاضرابات والازمات والاحداث والتعاطي الثاري مع هذا الواقع الجديد واصبح من الصعب عليهم ان يتعايشوا مع الديمقراطيه ويحكتموا الى راي الشعب وصندوق الاقتراع وظل افلاسهم الجماهيري وعزلتهم دافعا وراء تفكيرهم الانقلابي ومؤامراتهم ودسائسهم الدائمه التي لم تبرح الساحة الديمقراطيه.

وقال "هاهي الديمقراطية في بلادنا تتعرض لاشرس هجمة وليس النظام الديمقراطي فحسب وإنما النظام الجمهوري برمته بهدف اعادتنا الى عهد الانقلابات العسكريه والسيطره الايدلوجيه التي تجاوزها الزمن، إنهم يريدون اعادتنا الى عصور ما قبل المجتمع المدني وعلى هذا نجددتم تمسكنا بالثوابت والمكاسب الوطنيه وتمسكنا بالمرجعية الدستوريه والديمقراطيه ونعلن تأييدنا لكل المبادرات التي تقدم بها فخامة الاخ الرئيس في سبيل الخروج من الازمة التي تسببت فيها احزاب اللقاء المشترك وبما يجنب اليمن مخاطر الفتنه والضوضى والخراب ."

أكد ان تصريحات وزير خارجية قطري مفاجئة لليمن

القربي يجدد الترحيب بأي وساطات لحل الازمة اليمنية في اطار الدستور

المصدر :جريدة الثورة اليمنية السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=2446

الثورة نت../

أكد وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال الدكتور ابوبكر القربي أن الخلاف الحاصل بين السلطة والمعارضة، ليس على انتقال السلطة ولكن على آلية الانتقال التي تضمن الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وبحيث لا تؤدي إلى الفوضى وتشطير البلاد .

وجدد القربي خلال لقائه اليوم السبت رؤساء البعثات الدبلوماسية والسفراء العرب والأجانب المعتمدين لدى اليمن، التأكيد على قرار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة أو التوريث .

وعبر القربي عن تقدير القيادة السياسية والحكومة اليمنية لكافة الجهود التي بذلت للتوفيق بين الاطراف السياسية.. مجددا الترحيب بأي وساطات تهدف لتقريب وجهات النظر طالما وهي في إطار الدستور .

وقال وزير الخارجية "ما جاء في خطاب فخامة الرئيس يوم أمس لم يكن رفضاً للوساطة الخليجية بل لما جاء في تصريح الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري ."

واضاف " أنه شخصياً كان صرح بأن الحكومة اليمنية تدرس المبادرة الخليجية ولم يعلن أي رفض لها" ، مشيرا إلى أن الحكومة اليمنية طلبت من المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي بذل مساعيهم الحميدة لحل الأزمة الراهنة وهو ما انعكس في ترحيب الحكومة اليمنية بما جاء في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الاخير في الرياض .

وأشار وزير الخارجية إلى أن تصريحات الشيخ حمد بن جاسم كانت مفاجئه لليمن" لأنها أولاً أعطت انطباعا بأن الأمر قد حسم وثانياً بأن الأطراف المعنية هي الحكومة اليمنية ودول مجلس التعاون وليس الحكومة اليمنية والمعارضة ."

ونوه بدور مجلس التعاون الخليجي المتمثل في الوساطة من أجل تقريب وجهات النظروحل الأزمة... لافتا إلى الاتصالات التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية مع نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي والتي عبر فيها عن الشكر لمساعيهم الحميدة وحرصهم على المساهمة في إيجاد حل يساعد اليمن على تجاوز الأوضاع الراهنة ويحفظ أمنه واستقراره .

وشدد وزير الخارجية على أن القيادة السياسية والحكومة اليمنية لم ولن تغلق باب الحوار وترحب بكل الجهود لحل الأزمة السياسية وضمان انتقال سلس وآمن للسلطة وفقاً للدستور وبما يضمن الحفاظ على وحدة وامن واستقرار اليمن.. مؤكدا أن حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي لا سمح الله قد تصل إليها الأمور لن تؤثر على اليمن فقط بل على المنطقة والعالم

الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى ردم الفجوة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية

المصدر :جريدة الرأي السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=395785

عمان - سمر حدادين - دعا المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى ردم الفجوة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان من جهة، والتطبيق الفعلي لنصوص هذه التشريعات على أرض الواقع.

وحث المركز في تقريره السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان لعام ٢٠١٠ على الانضمام إلى باقي الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية والخاصة، مشيرا إلى أن المملكة انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على رأسها سبع من الاتفاقيات التسع الرئيسية.

وصادق الأردن على عدد آخر من اتفاقيات منظمة العمل الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وعدد من البروتوكولات الاختيارية الملحقة بهذه الاتفاقيات.

ولفت التقرير إلى أن انضمام الدولة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحده لا يعدّ كافياً لضمان تمتع الأفراد بهذه الحقوق، فلا بد من توفر الإرادة الفعلية لدى الدولة للاضطلاع بما يستدعيه ذلك من اتخاذ التدابير التشريعية والقضائية والتنفيذية اللازمة.

ففي مجال التشريعات ذات العلاقة بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات، فيتعين على الدولة مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية وتحديد مدى ملاءمة التشريعات المعمول بها للمعايير الدولية، وتعديل ما يلزم تعديله وسنّ تشريعات جديدة إذا لزم الأمر لتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بحماية وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، فضلاً عن الانضمام إلى اتفاقيات دولية جديدة.

وفي مجال التدابير التنفيذية، فيجب على الدولة السعي لردم الفجوة بين توفر التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان من جهة، والتطبيق الفعلي لنصوص هذه التشريعات على أرض الواقع بما في ذلك نشر الحقوق والتوعية بها على أوسع نطاق، وضمان تحقق مبدأ المساواة وعدم التمييز.

كما يتضمن هذا المجال إيجاد بيئة مؤسسية تدعم وتحمي حقوق الإنسان على المستوى الوطني، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وطالب المركز الوطني بتقريره بضمان تطبيق المعايير الدنيا للأمم المتحدة مثل الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام وكذا قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ودعا إلى تفعيل المادة الرابعة من اتفاقية مناهضة التعذيب وذلك بالتحقيق فوراً وبشكل فعال بكافة ادعاءات التعذيب بكل حيادية بما يضمن مقاضاة مرتكبي جريمة التعذيب وإدانتهم وفقا لخطورة الأفعال.

وأوصى المركز في السياق ذاته بفتح باب الحوار والتشاور بين اللجان المختصة في مجلسي النواب والأعيان مع المركز الوطني لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لمناقشة القوانين المؤقتة أو تعديلات القوانين التي ستعرض على مجلس الأمة لإقرارها.

وفي مجال القضاء شدد المركز على ضرورة سعي الدولة لضمان توفير نظام قضائي عادل ومستقل، يستند في قراراته إلى التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية بما يضمن تمتع الأفراد بالحق في محاكمة عادلة ويوفر سبل انتصاف فعالة.

وعلى صعيد تنفيذ الأردن لالتزاماته بتقديم التقارير والأخذ بملاحظات وتوصيات اللجان التعاهدية، لاحظ المركز أن الحكومة قدمت تقريرها الرابع إلى لجنة حقوق الإنسان المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في آذار ٢٠٠٩.

وقد ناقشت اللجنة تقرير الأردن، ورحبت اللجنة بعدد من التدابير الإيجابية المتخذة على المستوى الوطني وهي: المصادقة والانضمام لعدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أيار ٢٠٠٩، وبروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال المكمل للاتفاقية في حزيران ٢٠٠٩، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آذار ٢٠٠٨، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بخصوص بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية في كانون الأول ٢٠٠٦ وبخصوص اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في أيار ٢٠٠٧، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في نيسان ٢٠٠٢. وأثنت اللجنة على الجهود المتواصلة في مجال إصلاح التشريعات والسياسات لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، والتي تمثلت بإنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، وديوان المظالم كهيئة مستقلة تختص بتلقي الشكاوى اعتباراً من ٢٠٠٩/٢/١، واعتماد خطة شاملة لتطوير وتحديث المرافق الإصلاحية وتأهيل مراكز الاحتجاز، وإغلاق سجن الجفر في عام ٢٠٠٦، ودعم الحكومة لتنفيذ مشروع كرامة لمناهضة التعذيب الذي ينفذه المركز الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء مركز الخدمات المتكاملة (العدل الأسري) داخل دار الوفاق الأسري، ووقف تطبيق عقوبة الإعدام منذ آذار ٢٠٠٦.

جلالة الملك محمد السادس حقق 'إنجازا' في تفعيل إصلاحات واسعة النطاق

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=128285

الرباط (و م ع) | المغربية

أكد سفير الولايات المتحدة في الرباط صامويل كابلان أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حقق "إنجازا" في تفعيل إصلاحات واسعة النطاق ارتقت بمناخ حقوق الإنسان في المغرب.

وقال كابلان ، في بيان عقب صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب ، إن المملكة قادرة على "التقدم بفعالية في إنجاز الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة في مجال حقوق الإنسان، التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس".

وبعد الإشادة بالخطاب الملكي ل٩ مارس الماضي، أبرز السفير الأمريكي التقدم "الهام" الذي حققه المغرب مؤخرا، بما في ذلك إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمهمة المسندة له.

من جهة أخرى، دعا السيد كابلان الحكومة المغربية لمواصلة تفعيل "رؤية جلالة الملك لمغرب ديمقراطي ومزدهر".

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أصدرت ، أمس الجمعة ، تقريرا حول حقوق الإنسان في العالم، أبرزت فيه تقوية التمثيلية السياسية للنساء في المغرب خلال السنوات الأخيرة، وكذا مكتسبات مدونة الأسرة.

وأشار التقرير إلى أن "تمثيلية النساء في بنيات اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية والإدارات المحلية ارتفعت بكيفية مدهشة خلال سنة٢٠٠٩ ، مواصلة بذلك منحاها التصاعدي"، مذكرا أنه "قبل انتخابات يونيو ٢٠٠٩ ، كانت النساء تشغلن أقل من ١ بالمائة من المناصب الانتخابية على الصعيد المحلي، بينما لم تشغل سوى امرأتان منصب رئيسة لمجلس بلدي".

وأضاف أنه على إثر اتفاق بين الحكومة والأحزاب السياسية سنة٢٠٠٨ ، تم تخصيص حد أدنى نسبته١٢ بالمائة من المقاعد بالمجالس المحلية للنساء، أي حوالي٣ آلاف منصب انتخابي".

ويتناول التقرير مكتسبات أخرى لفائدة المرأة، بما في ذلك التغييرات ذات الدلالة التي تم إدخالها على قانون الأسرة وقانون الجنسية، الذي يتيح للمرأة المغربية نقل جنسيتها لأطفالها.

وتوقفت هذه الوثيقة ، من جهة أخرى ، عند مشاركة النساء في أعمال وأنشطة اقتصادية أخرى، مشيرة إلى أنه "بوسع النساء السفر وأخذ القروض، وتسيير الأعمال دون الحصول على إذن الأب أو الزوج".

وسجل التقرير الذي أورد إحصائيات تعود لسنة٢٠٠٩ صادرة عن الجمعية المغربية للنساء المقاولات، أن أزيد من٥٠٠ امرأة تقمن بتسيير مقاولات تعمل في قطاعات اقتصادية أساسية في البلاد، بينما تشتغل قرابة٧ ر٢ مليون امرأة خارج البيت.

وأكد ، من جانب آخر، على خاصية "الحرية والشفافية" التي ميزت الاستحقاقات الجماعية ليونيو٢٠٠٩ ، مسجلا أن جميع الأحزاب السياسية اعتبرت هذه الانتخابات "حرة وعادلة وشفافة".

أين العصابات في ظل الطوارئ؟!

منظمة حقوق الإنسان تفند بيان الداخلية

المصدر: جريدة القبس الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=693177&date=10042011

أعلن رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الانسان عمار قربي لوكالة فرانس برس في اتصال هاتفي من القاهرة أن «٣٧ شخصا لقوا حتفهم الجمعة في سوريا خلال تظاهرات احتجاجية، منهم ٣٠ قتيلا في درعا و٣ في حمص (وسط) وقتيلان في دوما و٣ في حرستا (ريف دمشق)».

واضاف «ان بيان الداخلية لا يبشر بالخير، وان لغة التهديد بثت تخوفات لدى سكان درعا (..) هناك تخوف من رد فعل السلطات للمشاعر الجياشة التي قد يثيرها التشييع ونحو الامور الى مجزرة».

١٧ جهازاً أمنياً

وأضاف قربي «ان من يعرف سوريا يعرف جيداً أن لا وجود لجماعات مسلحة ولا يوجد فلتان امني فالبلاد محكمة الامساك منذ ٥٠ عاما ومحكومة بحالة الطوارئ». واوضح «هناك ١٧ جهازاً أمنياً سخرت لها جميع الامكانات المادية واللوجستية والعددية واغلب الميزانية مخصصة للدفاع». وتابع «فكيف يمكن وجود عصابات مسلحة في مدينة محاصرة منذ شهر وتقوم بقتل ١٩ عنصر امن خلال ساعات وتقف الدولة عاجزة عن فعل اي شيء؟!».

الخارجية الأميركية: ٥١٣٢ شكوى عمالية في البحرين خلال ٢٠١٠

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٣٧ - الأحد ١٠ أبريل ٢٠١١م الموافق ٠٧ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/3137/news/read/536558/1.html

أكدت وزارة الخارجية الأميركية أن وزارة العمل البحرينية تلقت ٥١٣٢ شكوى عمالية خلال العام ٢٠١٠، من بينها شكاوى من عاملات منازل أجانب، وأن الوزارة كانت تتسلم ما معدله ١١ شكوى في الشهر الواحد من عاملات المنازل.
جاء ذلك خلال التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العالم خلال العام ٢٠١٠، والذي سجل وقوع انتهاكات وتجاوزات حقوقية في ١٩٤ دولة.
وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في واشنطن أمس الأول الجمعة (٨ أبريل/ نيسان ٢٠١١)، أكدت أن قضية حقوق الإنسان تشكل أولوية ٣٦٥ يوماً في العام، وهي جزء أساسي من السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لأنها تتماشى مع قيم ومصالح وأمن الولايات المتحدة الأميركية.
وتناول التقرير أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة على حدة، وفيما يتعلق بمملكة البحرين، تطرق التقرير إلى استمرار الاتجار بالأشخاص والقيود المفروضة على حقوق العمال المقيمين الأجانب في البحرين، بمن فيهم عاملات المنازل.

في التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في العالم
«الخارجية الأميركية»: أكثر من ٥ آلاف شكوى عمالية تلقتها «العمل» البحرينية في
أكدت وزارة الخارجية الأميركية أن وزارة العمل البحرينية تلقت ٥١٣٢ شكوى عمالية خلال العام ٢٠١٠، من بينها شكاوى من عاملات منازل أجانب، وأن الوزارة كانت تتسلم ما معدله ١١ شكوى في الشهر الواحد من عاملات المنازل.
جاء ذلك خلال التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العالم خلال العام ٢٠١٠، والذي سجل وقوع انتهاكات وتجاوزات حقوقية في ١٩٤ دولة.
وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في واشنطن يوم أمس الأول الجمعة (٨ أبريل/ نيسان ٢٠١١)، أكدت أن قضية حقوق الإنسان تشكل أولوية ٣٦٥ يوماً في العام، وهي جزء أساسي من السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما؛ لأنها تتماشى مع قيم ومصالح وأمن الولايات المتحدة الأميركية.
وشددت كلينتون على أهمية حقوق التعبير والتجمع، وقالت: «إن الحد من حرية الإنترنت يعني انتهاكاً تلك الحقوق. وأكثر من ٤٠ دولة تقيد استخدام الإنترنت من خلال وسائل عدة، ولفت تقرير وزارة الخارجية إلى أن دولاً عربية عدة تتبع هذا النهج، بالإضافة إلى دول مثل الصين وروسيا أيضاً.
وأوضح مساعد وزيرة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مايك بوسنر، أن الكثير من الدول لا تغلق الإنترنت بل تقمع المعارضين من خلاله، مثل خرق بريدهم الإلكتروني والحصول على لائحات الشخصيات التي يتصلون بها.
وأضاف «إن وزارة الخارجية الأميركية بدأت مشروعاً لتدريب الناشطين على كيفية منع مثل هذه الاختراقات الإلكترونية وحماية هويتهم ومعلوماتهم عبر الإنترنت».
وأطلقت الخارجية الأميركية بالتزامن مع إصدار التقرير موقعاً إلكترونياً يحمل اسم «حقوق الإنسان» يشمل جميع المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان حول العالم من وجهة نظر الولايات المتحدة. وقالت كلينتون: «نأمل أن يجعل هذا الموقع من الأسهل للمواطنين والمفكرين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحصول على المعلومات التي يحتاجونها».

وأنهت كلينتون تصريحاتها في مقر الخارجية الأميركية بنوع من التفاؤل، قائلة: «الأخبار ليست كلها سيئة، لقد رأينا تحسناً في أوضاع حقوق الإنسان في دول عدة».

وتناول التقرير أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة على حدة، وفيما يتعلق بمملكة البحرين، تطرق التقرير إلى استمرار الاتجار بالأشخاص والقيود المفروضة على حقوق العمال المقيمين الأجانب في البحرين، بمن فيهم عاملات المنازل، لافتاً التقرير في الوقت نفسه إلى وجود تقارير عدة تتحدث عن العنف المنزلي ضد النساء والأطفال، مشيراً إلى تقييد حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات.

وأكد التقرير أن مكتب المفتش العام التابع لوزارة الداخلية تلقى ٢٤٦ من الشكاوى في الفترة بين شهري يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول في العام ٢٠١١، وأن ١٢١ من هذه الشكاوى لا تتعلق بالسلوك الممارس من قبل رجال الأمن، فيما أحيلت ١٩ من هذه القضايا إلى دائرة الشئون القانونية في الوزارة لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها.

ولفت التقرير إلى أن وزارة الداخلية دشنت خطاً ساخناً للمواطنين لتقديم الشكاوى بأية انتهاكات تُمارس بحق المواطنين.

أما على صعيد حرية التعبير والصحافة، فأشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن الدستور كفل حرية التعبير وحرية الصحافة، إلاأنها مازالت هناك بعض القيود التي تُمارس على الصحافة، وأن العاملين في مجال الصحافة يمارسون الرقابة الذاتية على ما يكتبون.

كما أكد التقرير أن الأفراد في البحرين يعبرون عن آرائهم الانتقادية بشأن القضايا المحلية السياسية والاجتماعية بصراحة، وأن هناك حرية كبيرة في التعبير على الإنترنت، بحسب التقرير، وأحياناً على الإعلام المرئي الذي تديره الحكومة البحرينية، لافتاً التقرير إلى قرار هيئة شئون الإعلام الذي منعت فيه وسائل الإعلام بث مواد الفيديو عبر الإنترنت إلى حين صدور قانون ينظم العملية.

وأشار التقرير كذلك إلى أنه في البحرين يتم استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني باللغات العربية والفارسية والانجليزية من بلدان المنطقة من دون تدخل حكومي، إلا أنه في مايو/ أيار ٢٠١٠، أغلقت وزارة الثقافة والإعلام - آنذاك - مكتب قناة الجزيرة في المنامة، بسبب «خرق القوانين المنظمة للصحافة والنشر في البحرين»، وحتى نهاية العام كانت المفاوضات مستمرة بين الطرفين على هذا الصعيد.

وجاء في التقرير: «على الرغم من احترام الحكومة البحرينية لحرية الإنترنت، إلا أنه مازالت هناك بعض القيود الحكومية على بعض المواقع الإلكترونية التي تم حظر الوصول إليها في العام ٢٠١٠ (...)، وتجاوزت نسبة انتشار الإنترنت بين المواطنين ٨٠ في المئة».

وفيما يتعلق بالحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية، نفى التقرير وجود أي قيود حكومية على الحرية الأكاديمية.

وبشأن حرية التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات، أشار التقرير إلى أن الدستور يؤكد على حق حرية التجمع، إلا أنه كانت هناك بعض القيود على ممارسة هذا الحق في العام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بحرية التنقل والأشخاص النازحين داخلياً وحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، أوضح التقرير بأن الدستور ينص على حرية التنقل داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن، وأن الحكومة عموماً تحترم هذه الحقوق في الممارسة العملية، كما تعاونت مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً واللاجئين والعائدين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

وبشأن حماية اللاجئين، أشار التقرير إلى أن البحرين ليست طرفاً في اتفاقية العام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها للعام ١٩٦٧ المتعلقة بوضع اللاجئين، وأن الحكومة لم تنشئ نظاماً لتوفير الحماية للاجئين، إلا أنه في الممارسة العملية وفرت الحكومة الحماية ضد الطرد أو عودة اللاجئين إلى بلدان تكون فيها حياتهم أو حريتهم عرضة للتهديد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، ويحصل هؤلاء الأفراد عموماً على خدمات اجتماعية معينة والتعليم والعمالة.

وذكر التقرير أن القانون البحريني يحدد بوضوح متطلبات التجنيس، إلا أنه انتقد عدم الشفافية المتبعة في هذا الشأن.

أما على صعيد الاتجار بالأشخاص، فأشار التقرير إلى أن القانون يحرم العمال الأجانب، الذين يشكلون نحو نصف السكان، من كثير من الحقوق الأساسية القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمرأة، جاء في تقرير الخارجية الأميركية: «لا توجد سياسات حكومية أو قوانين موجهة بوضوح تجاه العنف المنزلي. كما أن النساء نادراً ما يطلبن التسوية القانونية للعنف، كما أن اهتمام الجمهور بهذه المشكلة مازال ضئيلاً».

وتابع التقرير «تواجه المرأة التمييز في ظل القانون البحريني، إذ لا يمكنها نقل جنسيتها لزوجها أو الأطفال. ويكون للمرأة الحق في الطلاق، ولكن المحاكم الشرعية قد ترفض هذا الطلب. أما المرأة غير البحرينية فإنها تفقد تلقائياً الوصاية على أطفالها إذا طلقت من والد أبنائها من دون سبب».

كما أشار التقرير إلى أن قوانين العمل تحظر التمييز ضد المرأة ، إلا أن المرأة مازالت تعاني من التمييز في البحرين، وخصوصاً في بعض مواقع العمل، مستنداً إلى ما أكدته هيئة تنظيم سوق العمل من أن النساء يشكلن ٢٠,٥ في المئة من القوى العاملة.

وبين التقرير أنه على الرغم من أن الحكومة البحرينية أكدت أن قانون العمل في القطاع الخاص ينطبق على جميع العمال، إلا أن منظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، لاحظت أن العمال المهاجرين يوجهون التمييز في مكان العمل.

كما أشارت الخارجية الأميركية في تقريرها، إلى أن القانون البحريني يمنح العمال - بمن فيهم غير المواطنين - الحق بتشكيل النقابات والانضمام إليها، وأنه في القطاع الخاص، يمكن للعمال تشكيل النقابات من دون إذن مسبق، ولكن يحظر على نقابات العمال في القطاع العام، كما يجوز للعمال الأجانب، باستثناء خدم المنازل، الانضمام إلى النقابات، ولكن لا يسمح لهم الدخول في المفاوضة الجماعية.

وتطرق التقرير كذلك إلى رفض مجلس الشورى مشروع قانون من شأنه أن يسمح بتأسيس أكثر من نقابة واحدة لكل شركة.

وانتقدت الخارجية الأميركية تعريض العمال الأجانب، ومعظمهم من جنوب شرق آسيا يشكلون نحو ٦٠ في المئة من القوى العاملة، لاحتجاز جوازات سفرهم وفرض قيود على حركتهم وعدم دفع الأجور والتهديدات، وأنه في حالات عدة، قام أرباب العمل بوقف رواتب العمال الأجانب لمدة شهور أو أعوام، ورفض منحهم الإذن بمغادرة البلاد.

واستند التقرير إلى تقارير عدة موثوقة عن إجبار العاملين في المنازل - ولا سيما النساء - للعمل من ١٢ إلى ١٦ ساعة في اليوم الواحد، وإجبارهم على إعطاء وثائق هويتهم لأرباب العمل، ويعانون من سوء التغذية، ويخضعون للإساءة اللفظية والجسدية.

وأشار التقرير إلى عدم وجود حد أدنى للأجور، وأن العمالة الأجنبية غير الماهرة تخضع في بعض الأحيان لعدم دفع الأجور.

ووفقاً للمنظمات غير الحكومية، أكد تقرير الخارجية الأميركية أن معايير السلامة في أماكن العمل، كانت من دون المستوى المطلوب، وأن وزارة العمل تمارس سلطتها في فرض الغرامات وإغلاق مواقع العمل إذا لم يلتزم أرباب العمل بتحسين الظروف في المواعيد المحددة، لافتة إلى ما تناولته وسائل الإعلام بشأن وفاة عدد من العمل في أماكن العمل وذلك بسبب إجراءات السلامة غير الكافية في مواقع العمل، وخصوصاً في القطاعات الخطرة.

كما أكد التقرير ورود شكاوى من عدد من العاملات الأجنبيات نتيجة تعرضهن للضرب من أرباب أعمالهن أو مكاتب التوظيف، من دون أن يتم الإبلاغ عن حالات عديدة بسبب تخوف الضحايا خوفاً من مقاضاة أرباب أعمالهن، على الرغم من أنهن لديهن الحق في القيام بذلك

الدقباسي: جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الهجوم الإسرائيلي على غزة

المصدر: جريدة القبس الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=693137&date=10042011

أدان رئيس البرلمان العربي النائب علي الدقباسي بشدة القصف الجوي والمدفعي المتواصل لقوات الاحتلال الصهيوني أمس الأول على قطاع غزة، والذي أسفر عن استشهاد عدد من الفلسطينيين من بينهم شيوخ وأطفال، وإصابة عدد آخر من المواطنين الأبرياء.

التحرك الفوري

وناشد الدقباسي منظمة الأمم المتحدة، لاسيما مجلس الأمن والدول الفاعلة فيه، التحرك الفوري لوقف المذابح الصهيونية التي تشهدها فلسطين المحتلة لبناء المستوطنات ومحاولة تهويد القدس، وما تقوم به القوات الصهيونية من نبش القبور في مدينة القدس بهدف اقامة مستوطنات عليها، فضلا عن إقامتها لجدار الفصل العنصري، الذي يعيق ويخنق الاقتصاد الفلسطيني.

الهجوم الاسرائيلي

وطالب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، بالتحرك الفوري والعاجل نحو طلب عقد جلسة خاصة وعاجلة لمجلس الأمن لبحث الهجوم الاسرائيلي الاخير على قطاع غزة والممارسات الاسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني والعمل على استرجاع حقوقهم المشروعة وفق القرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها الشرعية.

قانون الطوارئ

من جانب آخر، دعا الدقباسي القيادة السورية الى الاستجابة لمطالبات الجماهير العربية السورية، معربا عن أسفه لسقوط ضحايا من المواطنين، وطالب بالإسراع في فتح باب التحقيق في تلك الاعتداءات ومحاسبة المتسببين في هذه الجرائم، مؤكدا تأييده للخطوات الإصلاحية التي يطالب بها الشعب السوري من إطلاق الحريات وإلغاء قانون الطوارئ ومكافحة الإرهاب والسماح بالتعددية الحزبية وحرية الإعلام.

الشعب السوري

قال الدقباسي إن البرلمان العربي يدعم كل ما من شأنه تحقيق مصالح الشعب السوري وحقه في ترسيخ الديموقراطية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، معربا عن أمله في الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار الشعب السوري ودعم التوجه الديموقراطي ويهدئ من موجات الاحتجاجات المتصاعدة التي تشهدها بعض المدن السورية.

وفد من سفراء دول الاتحاد الأوروبي يتفقد مشاريع تنموية في ورزازات وتنغير

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين ١١ ابريل ٢٠١١م -
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=128333

ورزازات (و م ع) | المغربية

قام وفد يضم عددا من السفراء والمكلفين بالأعمال في سفارات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يوم الجمعة المنصرم، بزيارات استطلاعية لعدد من المنشآت، التي أنجزت في إطار التعاون المشترك بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أو بين المغرب وبعض دول الاتحاد.

وضم وفد السفراء، الذين كانوا مرفقين بمستشاري التعاون ورؤساء مهام معتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب، سفراء كل من ألمانيا، وبلجيكا، وفنلندا، وهولندا، وبولونيا، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المكلفين بالأعمال في سفارات كل من فرنسا والدنمرك والسويد.

واطلع الوفد الأوروبي في مدينة ورزازات على مختلف الأنشطة، التي تزاولها تعاونية "كوروزا"، التي تختص في تثمين حليب الماعز عبر إنتاج أصناف مختلفة من الجبن، إضافة إلى إنتاج العسل واللحوم.

كما تضطلع هذه التعاونية بمهام أخرى، من ضمنها، على الخصوص، العمل على الرقي بالوضع المادي والاجتماعي للمرأة القروية في ورزازات.

وتأسست تعاونية "كوروزا" سنة ٢٠٠٥، بعدما جرى جلب ٢٢٥ رأسا من الماعز الحلوب من منطقة الألب الفرنسية، إذ جرى توزيعها على نساء المنطقة، اللواتي يلتزمن بإعطاء كل مولود جديد لهذا القطيع لأسرة لم يسبق لها الاستفادة من هذه المبادرة التضامنية.

وتحظى تعاونية "كوروزا"، التي تعد نموذجا يحتذي في مجال التضامن الأسري بدعم مادي من طرف الاتحاد الأوروبي، وعمالة إقليم ورزازات، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لورزازات، إضافة إلى "جمعية تربية المواشي دون حدود" (إيلفاج سون فرونتيير)، وهي منظمة مدنية فرنسية ساهمت في مواكبة مختلف مراحل تأسيس هذه التعاونية النسائية.

أما في مدينة قلعة مكونة (إقليم تنغير) فأشرف وفد السفراء والمكلفين بالأعمال في السفارات الأوروبية بالرباط، على تدشين "الفضاء النسوي"، بقرية آيت بوبكر، الذي كلف إنجازه غلافا ماليا إجماليا بقيمة ٤٣٠ ألفا و٣٠٠ درهم، ضمنها ٣٨٧ ألفا و٢٧٠ درهما، عبارة عن دعم من طرف مندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى المغرب.

"ويندرج هذا المشروع، الذي ساهمت في تمويله مؤسسة صندوق الإبداع والتدبير، ضمن برنامج دعم المبادرات الخاصة بجبر الضرر الجماعي الموجهة لفائدة سكان المناطق، الذين عانوا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ يشرف المؤطرون العاملون في هذا المشروع على محو الأمية في صفوف نساء المنطقة، وتلقينهن مبادئ حقوق الإنسان، ومقومات المواطنة، فضلا عن تلقينهن بعض الحرف، التي تساهم في تحسين وضعهن المادي.

وفي أعقاب تدشين "الفضاء النسوي" لقرية أيت بوبكر، قام وفد السفراء والمكلفين بالأعمال ومستشاري التعاون ورؤساء المهام المعتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب، رفقة مسؤولي المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة للبناية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة للاحتجاز التحكمي للأشخاص من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي أعقاب ذلك، قام الوفد الأوروبي بزيارة استطلاعية لمحطة التطهير السائل لقلعة مكونة التي أنجزت على مساحة إجمالية تصل ٧ هكتارات، في إطار برنامج التعاون الألماني، إذ كلف إنجاز هذا المشروع غلافا ماليا قدره ٣٤،٤ مليون درهم.

واختتم الوفد زياراته الاستطلاعية، بتفقد أجنحة ومصالح المركز الصحي الحضري لقلعة مكونة الذي أنجز في إطار مشروع دعم الولوج إلى العلاجات الصحية، الذي يحظى بدعم من برنامج التعاون البلجيكي.
وكان وفد من مستشاري التعاون ورؤساء مهام معتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب قام، يوم الخميس المنصرم، بزيارة تفقدية لعدد من المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في إقليمي ورزازات وزاكورة.
وتهدف هذه الزيارات التي أصبحت تنظم بشكل دوري مرة واحدة في كل سنة إلى الوقوف على سير العمل في المشاريع التي سبق للاتحاد الأوروبي، أو لبعض الدول العضوة في الاتحاد أن ساهمت في إنجازها في إطار برامج التعاون، التي تخصصها هذه الدول للمغرب قصد المساهمة في تنميته خاصة في العالم القروي.

كابلان: الولايات المتحدة تقدر مجهودات جلالة الملك في المجال الحقوقي والسياسي

تقرير الخارجية الأمريكية يشيد بمشاريع الإصلاح في المغرب

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين ١١ ابريل ٢٠١١م -
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=128307

حميد السموني | المغربية
أشاد ساموبل كابلان، سفير الولايات المتحدة الأمركية بالرباط، بمسلسل الإصلاحات المؤسساتية، الذي دخله المغرب عبر بوابة الإصلاح الدستوري.
الولايات المتحدة تقدر عاليا مجهودات جلالة الملك في مجال الإصلاح الحقوقي والسياسي
ودعا كابلان، في تصريح صحفي مكتوب، الجمعة الماضي، بالرباط، عقب إصدار وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم، إلى مواصلة "التنفيذ السريع لرؤية جلالة الملك محمد السادس لمغرب ديمقراطي ومزدهر"، معلنا أن المغرب مستمر في البناء الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وأن "الولايات المتحدة تقدر عاليا مجهودات جلالة الملك في مجال الإصلاح الحقوقي والسياسي".
وقال السفير الأمريكي "نحن ندرك أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس والحكومة المغربية وضعت سجلا قويا لتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق، أدت إلى تحسين مناخ حقوق الإنسان في المغرب". وأضاف "نعتقد أن المغرب في وضع يمكنه من التقدم إلى الأمام بفعالية، نحو تحقيق إصلاحات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، لا سيما إصلاحات ذات صلة بوضعية حقوق الإنسان".
وجدد السفير الأمريكي ترحيبه بالخطاب الملكي ليوم ٩ مارس الماضي، الداعي إلى إدخال إصلاحات دستورية وسياسية ستساهم في توسيع ودعم المسار الديمقراطي بالمغرب، منوها بالإصلاحات المنجزة في المدة الأخيرة، مثل تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتفعيله كأداة للتحري في تجاوزات حول حقوق الإنسان.
وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية يوم الجمعة الماضية، طبعة ٢٠١٠ لتقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان، والتي تضم أقساما عن المغرب. وهو التقرير، الذي يقدم بطلب من البرلمان الأميركي (الكونغرس) لوزارة الخارجية ليجري تقديمه سنويا، يغطي احترام البلدان للحقوق الفردية، والمدنية، والسياسية، المعترف بها دوليا، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة.
وكانت وزارة الخارجية الأميركية أصدرت، الجمعة الماضي ، تقريرا حول حقوق الإنسان في العالم، أبرزت فيه تقوية التمثيلية السياسية للنساء في المغرب خلال السنوات الأخيرة، وكذا مكتسبات مدونة الأسرة.
وأشار التقرير إلى أن «تمثيلية النساء في بنيات اتخاذ القرار داخل الأحزاب السياسية والإدارات المحلية ارتفعت بكيفية مدهشة خلال سنة ٢٠٠٩، مواصلة منحاها التصاعدي»، مذكرا أنه «قبل انتخابات يونيو ٢٠٠٩ (الجماعية)، كانت

النساء يشغلن أقل من ١ في المائة من المناصب الانتخابية على الصعيد المحلي، بينما لم تشغل سوى امرأتين منصب رئيسة لمجلس بلدي».
وأضاف التقرير أنه، على إثر "اتفاق بين الحكومة والأحزاب السياسية سنة ٢٠٠٨، خصص حد أدنى، نسبته ١٢ في المائة من المقاعد بالمجالس المحلية للنساء، أي حوالي ٣ آلاف منصب انتخابي".
ويتناول التقرير مكتسبات أخرى لفائدة المرأة، بما في ذلك التغييرات ذات الدلالة، التي أدخلت على قانون الأسرة وقانون الجنسية، الذي يتيح للمرأة المغربية نقل جنسيتها لأطفالها.
وتوقفت هذه الوثيقة عند مشاركة النساء في أعمال وأنشطة اقتصادية أخرى، مشيرة إلى أنه «بوسع النساء السفر وأخذ القروض، وتسيير الأعمال، دون الحصول على إذن الأب أو الزوج».
وسجل التقرير، الذي أورد إحصائيات تعود لسنة ٢٠٠٩، صادرة عن الجمعية المغربية للنساء المقاولات، أن أزيد من ٥٠٠ امرأة يسيرن مقاولات تعمل في قطاعات اقتصادية أساسية في البلاد، بينما يشتغل حوالي ٢,٧ مليون امرأة خارج البيت.
من جهة أخري، أكد التقرير على خاصية «الحرية والشفافية»، التي ميزت الاستحقاقات الجماعية ليونيو ٢٠٠٩، مسجلا أن جميع الأحزاب السياسية اعتبرت هذه الانتخابات «حرة، وعادلة، وشفافة».

الشرق

قطر تشارك في اجتماعات فريق الخبراء العربى.. د. المري: خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاثنين١١ابريل ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=237390

القاهرة-السيد السعدني:
شاركت دولة قطر برئاسة الدكتور علي بن صميخ المري- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- فى اجتماعات فريق الخبراء العربي في مجال حقوق الإنسان بمقر الجامعة العربية. ويعد هذا الفريق أحد أهم الفرق العربية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والمنبثق عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
وأكد الدكتور علي بن صميخ المري أن هذا الاجتماع يأتي في ظل ظروف صعبة بسبب ما يمر به العالم العربي من أحداث خاصة الوضع في ليبيا وما يحدث للشعب الليبي من انتهاكات لحقوق الإنسان وأهمها الحق في الحياة والعيش الآمن.
وأشار إلى ان الاجتماع يعقد في ظل تجدد الأحداث المؤسفة من اعتداءات إسرائيل على قطاع غزة المحاصر بحصار جائر وظالم ومناف لكافة الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية وما يعانيه المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال الغاشم الذي يضرب كل شيء بداية من القتل المتعمد للمواطن الفلسطيني ونهاية بتدمير الأخضر واليابس.
وقال المري ان الاجتماع يناقش إلى جانب ذلك أمورا أخرى في غاية الأهمية أهمها الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحمايته من ناحية قياس التقدم المحرز للخطة ذاتها وذلك من خلال مناقشة بعض تقارير الدول العربية في هذا المجال ووضع تصور لكيفية نشر الخطة من خلال آليات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأهمها مجلس وزراء الإعلام العرب ولجنة المرأة العربية والبرلمان العربي والبرلمان العربي للطفل ومنتدى الشباب العربي وإدارة المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية.
كما يناقش الاجتماع الاتفاقيات العربية في مجال حقوق الإنسان وينظر في طلب بعض المنظمات العربية غير الحكومية الحصول على صفة مراقب في اجتماع فريق الخبراء وفي هذا الإطار فانه سيتم تقييم تجربة بعض المنظمات التي حصلت على صفة مراقب ومدى فعاليتها والدور الذي قامت به ومدى الاستفادة..

وأشار المري إلى أن الاجتماع يعد نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان لأنه يناقش مشكلة الحق في المياه للمواطن في الأقطار العربية وهذا موضوع يأتي تنفيذاً لتقرير وتوصية مجلس وزراء الخارجية العرب لدراسة حق الدول العربية في المياه المشتركة مع بعض الدول الأخرى.

ندوة الوحدة الوطنية في الجامعة

مجتمع هشّ.. ومناهج تكرّس الطائفية

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء٨ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=693755&date=12042011

مروة عبدالرحيم

قالت عضو مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان الكويتية د. إبتهال الخطيب إن الوحدة تعني التشابه والتطابق، فهي مفهوم سياسي في الممارسة ومشاعري في الشعور تجاه الوطن، مبينة ان الدولة المدنية العصرية لا تتكون من أفراد متطابقين، وهي تختلف عن الإمبراطوريات السابقة، حيث الدولة المدنية تحتوي على أناس من أديان وأصول مختلفة، وهذا الاختلاف هو سمة الدولة المدنية اليوم، حيث إن فخر الدول يكمن في اختلافها.

وأضافت الخطيب خلال ندوة الوحدة الوطنية التي نظمها النادي السياسي بجامعة الكويت إننا يجب أن نبقي خلافاتنا في حيز النقاش الأكاديمي ونعمل بمختلف الوسائل المشروعة على إقناع بعضنا بعضا، وألا تصل اختلافاتنا إلى الكيان السياسي، موضحة انه إذا اختلفنا عقائديا ودينيا وأدخلنا هذا الخلاف معتركا سياسيا فسيؤثر ذلك مباشرة في مستقبلنا ومصالحنا ويزرع الخوف داخلنا ويدفعنا إلى التفرقة.

وأشارت الخطيب إلى أن احترام قانون الدولة أمر مهم جدا يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية، لأنه يجعلنا متساوين، وهو المنطلق الوحيد الذي من خلاله تتحقق الوحدة الوطنية، مبينة ان المجتمع الكويتي هشّ من الداخل، فعندما تحدث أحداث خارجية نخاف، لأن هذه الأحداث ستؤثر فينا وفي مصالحنا، وهذا الخوف سيجعلنا دائما منقسمين.

واتهمت الدولة بالتقاعس في حل المشكلات التي تؤثر في الوحدة الوطنية الكويتية، بل إنها في كثير من الأحيان تتعاون من أجل تقسيم المجتمع، بالإضافة إلى أن المناهج الدراسية التي وضعتها الحكومة تكرّس الخلافات والغيبيات والطائفية.

وقال رئيس وحدة الدراسات الأميركية في الجامعة د. فيصل أبوصليب إن الوحدة الوطنية موضوع شائك ومهم ويمس الأمن الوطني للكويت على المديين الطويل والقصير، لافتا الى أنها تمثل اتحاد مجموعة من الأفراد واشتراكهم في الانتماء الذي يجمعهم بشتى اختلافاتهم، مع عيشهم في إقليم جغرافي معين واشتراكهم في الانتماء للوطن.

وقال إننا نعاني خللا واضحا في الوحدة الوطنية، ويجب علينا إيجاد الحلول، لأن المجتمع إذا لم يكن متماسكا من الداخل فلن يستطيع الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، مشيرا إلى أن ضعف الوحدة الوطنية في الكويت يظهر في الانتخابات، حيث تعكس مدى انقسامنا الداخلي وعدم احترامنا للقوانين المنظمة للدولة، وتغليب المصلحة الفردية الخاصة على المصلحة العامة، وهشاشة المجتمع الكويتي مثل تأثرنا بما يحدث في البحرين ولبنان، وزيادة قوة الانتماءات الفرعية في مقابل ضعف الانتماء الأساسي للوطن.

وأضاف إن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى هذا الضعف في الوحدة الوطنية، وهي الدور الذي تلعبه الحكومة من خلال تركيزها على الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية والتركيز على إيصال عناصر مضمونة لمجلس الأمة من خلال اللعب على توازنات المجتمع الكويتي، وتشجيع الدولة على الانقسامات الفرعية، فالدولة كانت في فترة من الفترات تشجع عليها، من خلال تراخيها في تنفيذ القانون وانتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة، والإعجاب بالعناصر الفاسدة!

الحركة النسائية تطالب بدسترة المناصفة والمساواة

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء ١٢ ابريل ٢٠١١م -
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=128374

مينة حوجيب | المغربية

قررت الجمعيات النسائية، المنخرطة في إطار "الحركة من أجل الثلث"، تغيير اسم هذه الهيئة، إلى "الحركة من أجل المناصفة".

رافعة بذلك إيقاع ترافعها بشأن الحقوق النسائية، انسجاما مع الدينامية السياسية العامة في المغرب.

وتدارس اجتماع للحركة، عقد السبت الماضي، بالدارالبيضاء، مقترحات الحركة بشأن دسترة الحقوق النسائية. وقالت ثريا العمري، عضوة سكرتارية الحركة، "هيأنا مذكرة، سنعرضها على اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، واعتمدنا فيها مبدأ المساواة، ودعونا إلى دسترة التدابير الإيجابية، ودسترة المناصفة، وجميع الحقوق النسائية في شموليتها"، واعتبرت العمري أن تغيير اسم الحركة، من ثلث المقاعد المنتخبة للنساء، إلى المناصفة، ينسجم مع استراتيجية الحركة منذ تأسيسها. وأبرزت أن "مذكرة الحركة تركز على الحقوق، في شموليتها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتدعو إلى تقليص الفوارق الطبقية، والاهتمام بكل الفئات الاجتماعية".

من جهته، دعا "الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة"، المشكل من عدد من جمعيات المجتمع المدني، في مذكرة رفعها إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، إلى دسترة المساواة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وجاء في المذكرة، التي أعدتها هذه الهيئة، بشأن دسترة حقوق النساء، أن مطالب "الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة" بدسترة الحقوق الإنسانية للنساء والمساواة بين الجنسين، تندرج "في دينامية النضالات المتواصلة للحركة النسائية، وتهدف إلى جعل مسلسل الإصلاحات الدستورية، الذي أطلقه الخطاب الملكي، لحظة تحول حقيقية في مسار النهوض بحقوق النساء وحمايتها، من مدخل تأصيلها الدستوري".

وطالبت المذكرة بالتنصيص "على تعريف عدم التمييز، كما ورد في المادة ١ من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء"، وعلى "حظره، مهما كان مصدره، من سلطات عمومية، أو أي هيئة أو منظمة أو شخص".

ودعت المذكرة إلى "التنصيص على تجريم التمييز المبني على الجنس، أو الإعاقة، أو الانتماء الثقافي، أو الديني، أو الإثني، أو السياسي، أو الجغرافي"، و دعا "الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة" إلى "التنصيص على مسؤولية الدولة في اتخاذ كل التدابير، ووضع السياسات والآليات، الكفيلة بتفعيل المساواة بين الجنسين، في مختلف مراحل بلورة السياسات العمومية، وإنجازها وتقييمها". وطالبت هذه الهيئة بـ"دسترة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في كافة مراكز القرار، ودسترة التدابير الإيجابية الضامنة للمناصفة، في النفاذ إلى كل مواقع القرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والقضائي، والإداري، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي".

وفي سياق مقترحاتها بشأن دسترة الحقوق النسائية، دعت هذه الهيئة إلى "اعتماد مبدأ المساواة، وسد الفجوات بين الرجال والنساء، في تخطيط الميزانيات الوطنية، والجهوية، والمحلية، ومأسستها في القانون التنظيمي للمالية"، كما طالبت بدسترة سمو المواثيق، والقوانين الدولية لحقوق الإنسان على القوانين الوطنية، واعتبارها مصدرا للتشريع، ودعت إلى "التنصيص على تجريم العنف ضد النساء، واعتباره انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، ومسا خطيرا بالنظام العام"، وخلصت إلى ضرورة "دسترة الحماية الفعلية للنساء من العنف والتمييز، عبر إرساء آليات تشريعية ومؤسساتية"، ووضع "قانون إطار للقضاء على العنف والتمييز ضد النساء، وإحداث مجلس وطني، ومجالس جهوية، للمساواة بين النساء والرجال، تعتمد على مبادئ باريس".

واعتبرت المذكرة أن "هذا الورش الكبير يشكل حصيلة متقدمة لنضالات القوى الديمقراطية والحداثية، وتجاوبا إيجابيا مع نبض المجتمع، في سياق الحراك السياسي المجتمعي، والشبابي، الذي يشهده المغرب، وعموم المنطقة العربية"، وأنه "لن يحقق ما تقتضيه المرحلة، إلا باعتبار الحقوق الأساسية للنساء المغربيات رهانا محوريا للدمقرطة، والتحديث، والعدالة الاجتماعية، وترسيخ القيم الكونية لحقوق الإنسان".
وشددت المذكرة على أن "مبدأ المساواة بين النساء والرجال، الذي لا تستقيم الديمقراطية بدون إقراره، يعتبر من الثوابت، التي ينبغي أن يرتكز عليها الدستور"، مبرزة أن "الحركة النسائية، التي شكلت، منذ نشأتها، مكونا أساسيا في حركة التغيير الديمقراطي، والتي استطاعت أن تحصل على عدد من المكتسبات لفائدة النساء، تعتبر هذا المنعطف المهم فرصة تاريخية لبلادنا لترجمة اختياراتها الاستراتيجية الحداثية، التي تجعل قضية المساواة بين النساء والرجال والقضاء على العنف والتمييز، من رهاناتها الأساسية".

الشرق

بكين تدعو واشنطن لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الثلاثاء ١٢ ابريل ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=237492

بكين-ا ف ب:

دعت الصين الولايات المتحدة إلى معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فيها ومعالجة الآفات التي يعاني منها المجتمع الأمريكي ومنها الجريمة والفقر والتمييز العرقي والجنسي وذلك في رد الحكومة الصينية على الاتهامات الأمريكية لها بانتهاك حقوق الإنسان.

ينتقد التقرير الصيني الذي نشرته وسائل الإعلام الرسمية أمس، حمامات الدم التي تسبب بها حربا العراق وأفغانستان، كما يلفت إلى عمليات تعذيب تطال "أعداء" الولايات ويؤكد أن النظام السياسي الأمريكي رهينة للمصالح الاقتصادية.
ويضيف التقرير الذي تصدره بكين سنويا كرد على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم "الولايات المتحدة تغمض عينيها على الوضع المذري لحقوق الإنسان على أرضها ولا تأتي على ذكره إلا نادرا".

والتقرير الصيني الذي يتحدث عن آفات تضرب المجتمع الأمريكي منها الجريمة والتعذيب من جانب الشرطة وانتشار حيازة الأسلحة، يؤكد أن "انتهاكات خطيرة للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين" ترتكبها الحكومة الأمريكية.
وفي تقريرها السنوي للعام ٢٠١٠ حول حقوق الإنسان الذي نشرته الجمعة اعتبرت الولايات المتحدة أن حقوق الإنسان دخلت "دوامة سلبية" في الصين حيث القيود على حرية التعبير تتزايد وحيث شهدت التيبت ومنطقة تشينجيانغ "قمعا خطيرا".
وفي وقت تعتبر فيه الصين أن البلدان الأخرى لا تملك حق التدخل في شؤونها الداخلية، دعت في تقريرها الولايات المتحدة إلى "مجابهة وضعهم الخاص في مجال حقوق الإنسان".

ضاعت الحقوق... فتفجرت الثورات!

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ٠٧ أبريل ٢٠١١
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=58469

د. أحمد عبد الملك

حسب تفسير هوبز لنظرية العقد الاجتماعي، فإن الأفراد في المجتمع قد اتفقوا أن يتنازلوا عن بعض حقوقهم مقابل أن يوفر لهم الحاكم حياة الأمن والاستقرار. لذلك، وكون الحاكم ليس طرفاً في "العقد" فإنه لا يقع عليه أي التزام إذ توافق الجميع على ذلك. ويرى البعض أن الظروف السياسية التي أدت إلى اضطرابات في انجلترا وفرنسا كان لها تأثير كبير على فكر هوبز وتأييده الحكم المطلق.

ثم جاءت الثورة لتقضي على الملكية في انجلترا ولتحارب الحكم المطلق، فتم إنشاء البرلمان، حيث كان جون لوك منظراً لثورة ١٦٨٨ ومروجاً لفكرة العقد الذي يضم الحاكم والأفراد، ولكل طرف حقوق وعليه واجبات. وأرسى لوك نظرية حق الإنسان في الحياة الكريمة والمساواة والحرية. وفي رأيه أن ذلك شرط للاستقرار السياسي والتنمية والتقدم. وفي فرنسا تأثر مونتسكيو بأفكار لوك وقال إن أنجع نظام لفرنسا هو النظام الملكي، الذي يخضع فيه الملك لرقابة برلمان يمثل الشعب، ويقوم على الفصل بين السلطات. وما زاد في قوة رؤية الفيلسوف لوك أن عمم الفكرة على كل شعوب العالم، ودافع عن حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد... وهذا ما حدا به إلى اعتبار الإنسان "قيمة" مهما كان جنسه أو لونه أو دينه. وتأثر الفلاسفة الغربيون المتعاقبون، مثل روسو وفولتير وكانط، بالنموذج الفرنسي في مجال حقوق الإنسان، حيث تتعايش حرية الفرد مع حرية الجماعة.

ووردت عبارة حقوق الإنسان في نص "عصبة الأمم"، لكنها كانت غير شاملة، إذ استثنت تقريباً شعوب البلدان التي كانت واقعة تحت "حماية" الدول الأوروبية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الجهود الحثيثة لإقامة الأمم المتحدة، وكان موضوع "حقوق الإنسان" من الأولويات التي رعتها المنظمة الدولية الوليدة؛ بحيث غدا موضوعاً شاملاً لكل شعوب الأرض ودون تفرقة بين الرجال والنساء. وأنشأت الأمم المتحدة أجهزة رقابية تتحقق من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان كما تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. ويتكون ذلك الإعلان من ٣٠ مادة تناولت المسائل المتعلقة بحياة الإنسان وحقه سواء من الجانب الذاتي (حرية المعتقد، والفكر، والتعبير) أو من ناحية النطاق الذي يعيش فيه: الحرية، السلامة الشخصية، عدم التعذيب أو الإهانة، عدم المعاملة الوحشية، المساواة أمام القانون، الحماية القانونية، استقلال القضاء، عدم الحجز التعسفي، الحماية الشخصية، وعدم التدخل في معاملات الفرد أو مراسلاته أو سكنه، أو تعرضه لحملات مغرضة تؤثر على سمعته وشرفه، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، حق الجنسية، والتي لا يجوز حرمانه منها أو سحبها، أو إنكار حقه في تغييرها، وحق إبرام عقد الزواج، وحق الأسرة في الحماية، وحق التملك وإنشاء الشركات، وعدم جواز تجريد الفرد من ممتلكاته، وضمان حرية الرأي والتعبير، وحقه في الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو عبر ممثلين، وحق الحصول على الوظيفة المناسبة، والتأكيد على أن إرادة الشعب هي مصدر السلطة، وحق التقاضي، وحق الأجر المتساوي مع الآخرين الذين يقومون بذات العمل، وحق الانضمام للنقابات وإنشائها، وحق الأمومة للمرأة، وحق التعليم والاشتراك في الحياة الثقافية للمجتمع والمساهمة في التقدم العلمي.

ولو تتبعنا تطور الأحداث الأخيرة في بعض البلاد العربية لوجدنا أن أغلبها جاء نتيجة إهمال الدول العربية هذه الحقوق الأساسية لمواطنيها. ففي تلك البلدان نجد أن الحزب الواحد (الحاكم) هو الذي يبقى "ممثلاً للشعب" مدى حياة الرئيس، والذي هو رئيس الحزب، كما نجد أن العدالة غير متاحة لجميع أفراد الشعب، وأن فئة أو جماعة محددة قريبة من الرئيس أو الحزب تستأثر بمقدرات البلاد. كما نجد أن السلامة الشخصية غير متوفرة، وأن التعذيب والاعتقال والسجن طالت العديد من المطالبين بالعدالة والحرية. وتم الزج بالكثيرين في السجون دون محاكمات. كما ظلت المحاكم آلة بأيدي السلطة، تصرفها كما تشاء ووقت ما تشاء! ولا مانع لدى السلطة في تفتيش بيوت المواطنين وفتح بريدهم، والاعتداء على حرماتهم تحت ذريعة "الأمن الوطني" أو قانون الطوارئ الذي حول البشر إلى قطيع في "عزبة" الحاكم. كما طالت الإجراءات التعسفية في تلك البلدان حرية الرأي، وأصبح كل رأي مخالف لمزاج السلطة رأياً "كافراً" وجاحداً ولابد من إخراس صاحبه أو قطع لسانه أو قطع رزقه. وبذلك سقط العديد من الإعلاميين الشرفاء في ساحات الظلم، فقط لأنهم قالوا كلمة الحق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحرمت بعض الأنظمة قيام مؤسسات المجتمع المدني بعملها، حتى يظل المجتمع متشرذماً وغير قادر على الدفاع عن مصالحه وحقوقه، بل إن القوانين المنظمة لعمل الجمعيات المدنية تعد جائرة إذ تمنح الدولة حق إغلاق تلك الجمعيات في أي وقت ودون إبداء السبب. كما تم التلاعب بحق الإنسان في المشاركة السياسية وإدارة شؤون البلاد، فظهرت المجالس الصورية المعينة، وتلك التي " يتلاعب" الحزب الحاكم بنتائج انتخاباتها. فصار الحكم مطلقاً وتم تغييب الشعب عن إدارة شؤونه، في مخالفة واضحة لحقوق الإنسان. كما لعبت الأجهزة التنفيذية دوراً مهماً في إقصاء المثقفين والمتنورين والإعلاميين، فقط لأنهم غير تقليديين أو لأن لهم نظرة إصلاحية مستنيرة في إدارة الشأن الثقافي والإعلامي والفكري. واعتادت أجهزة الأمن اتهامهم بالتآمر ضد مصلحة الوطن أو التخابر مع دولة أجنبية، وهذا تدخل سافر واجتراء على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن بعض الدول لجأت إلى وضع قوانين متعارضة مع هذا الإعلان، خصوصاً ما يتعلق بحرية الإنسان وسلامته الشخصية وأمنه الاجتماعي والوظيفي.

لهذا كله، ثارت الشعوب رغم أنها تحملت فترات طويلة في ظل حكم شخص واحد، فظهر بعض الرؤساء يقدمون تنازلاتهم، لكن في الدقائق الأخيرة!

لقد انطلقت الشرارات وبدأت تكبر وتتوسع، ومالم تقم الدول العربية بتعديل قوانينها ومسالكها- وفق المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها- فإن هذه الشرارات قد تزداد وتكبر، إذ أن كل الشعوب تتحمل وتصبر، لكن ليس إلى الأبد! لقد سقطت أنظمة عربية لا يعلى عليها في القوة البوليسية، وها هي أنظمة أخرى تتهاوى، وقد بدأ المجتمع الدولي يساهم في إضعافها. والعبرة في كل ذلك أنه لابد من تغيير النظرة للمواطن العربي، إذ لم يعد فرد القطيع الرابض في خلفية الحديقة!

كاريكاتير

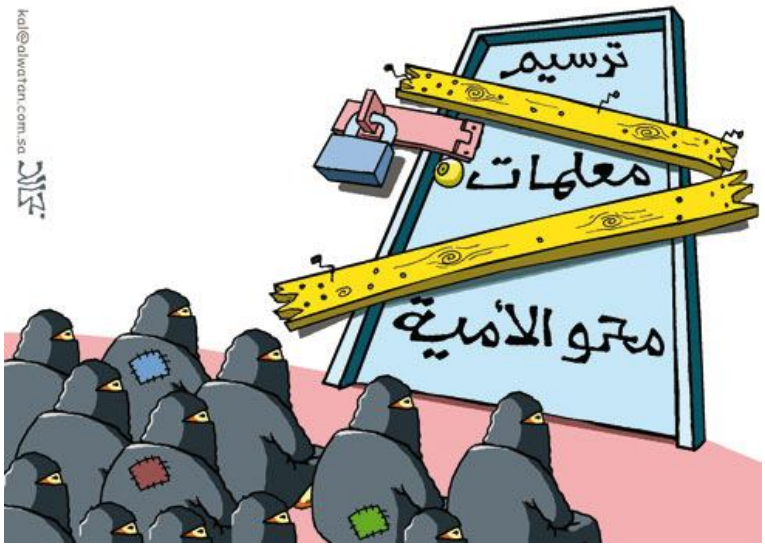

المصدر: جريدة الوطن الخميس٣ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٧ ابريل ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1640

المصدر: جريدة الوطن السبت٥ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ٩ ابريل ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1651

المصدر: جريدة الحياة الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/253975

	المصدر: جريدة الجزيرة الاحد٦ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٠ ابريل ٢٠١١م العدد١٤٠٧٣ http://www.al-jazirah.com/20110410/cartoon.htm?pic=hag&هاجد=ed.jpg&namsms=6567
	المصدر: جريدة الحياة الاثنين٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل ٢٠١١م http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/254301

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين٧ جمادى الأولى
١٤٣٢ هـ - ١١ ابريل
٢٠١١م - العدد ١٥٥٩٢

http://www.alriyadh.com/2011/04/11/article622526.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء٨ جمادى الأولى
١٤٣٢ هـ - ١٢ ابريل
٢٠١١م العدد١٤٠٧٥

http://www.al-jazirah.com/20110412/cartoon.htm?pic=mf.jpg&nam=مفرح الزيادي&sms=7852

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء٩ جمادى الأولى ١٤٣٢ هـ - ١٣ ابريل ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1667